

## قواعد النشر

### أولاً : شروط النشر

- ١- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وسلامة الاتجاه، وصحة اللغة، وجودة الأسلوب.
- ٢- ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- ٣- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

### ثانياً: تعليمات النشر

- ١- يقدم الباحث طلباً بنشر بحثه.
- ٢- يتقدم الباحث بخمس نسخ مطبوعة عبارة عن (أصل وأربع صور) باللغة العربية منسوخة بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج ( Microsoft Word) متوافق (IBM) وعلى وجه واحد فقط، ويكون على ورقة مقاس (A4) مع ترك (٣ سم) لكل هامش، ومرفقة ترقيماً متسلسلاً، بما في ذلك الأشكال والجداول، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية، بحيث لا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة أو صفحة واحدة.
- ٣- تكون الكتابة بالخط المشهور (Traditional Arabic) العناوين بحجم (٢٠) أسود، والمحتن بحجم (١٨) عادي، والحواشي بحجم (١٤) عادي.
- ٤- لا تزيد صفحات البحث عن ستين صفحة.
- ٥- يكتب عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، ولقبه العلمي، والجهة التي يعمل بها.
- ٦- يتم العزو إلى المراجع وفق ما يلي:  
( أ ) الكتب: ويعزى إليها بإحدى طريقتين ولا مانع من استخدامهما في البحث الواحد.  
الطريقة الأولى: ذكر المرجع في متن البحث باسمه المختصر، يليه الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الفقرة إن وجد، مثال ذلك: أخرجه البخاري في صحيحه (١/٨٨ ح ١٦٦) أو قال النووي في المجموع ٢٩/٨ : "...."  
الطريقة الثانية: ذكر المرجع في الحاشية، فيضع الباحث رقماً للحاشية في المكان المناسب، ثم يضع الحاشية أسفل الصفحة مثال ذلك: قال ابن قدامة "....." (١)  
ب ) الدوريات: ويعزى إليها في الحاشية بذكر عنوان البحث ثم اسم الدورية التي هو فيها، مثال ذلك: وذكر الدكتور في بحثه أنه لم يقف على أحد قال بهذا "...." (٢).
- ٧- توضع حواشي كل صفحة أسفلها.
- ٨- في مسرد المراجع يبدأ بذكر اسم الكتاب كاملاً، ثم مؤلفه، وسنة الوفاة، ثم من تولى طبعه وسنة الطبع، وكذا في الدوريات يذكر عنوان البحث ثم صاحبه ثم اسم المجلة وعددها.
- ٩- عند ورود أعلام إسلامية وعربية في متن البحث أو الدراسة، تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى، وإذا كانت الأعلام أجنبية فإنها تكتب بحروف عربية، وبين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- ١٠- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.
- ١١- لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.
- ١٢- يعطى الباحث نسختين من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه المنشور بدون مقابل، على أن يتحمل المؤلف تكاليف ما زاد عن ذلك طبقاً لما تقرره هيئة التحرير.
- ١٣- يلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين، مع تعليل ما لم يعدل.
- ١٤- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

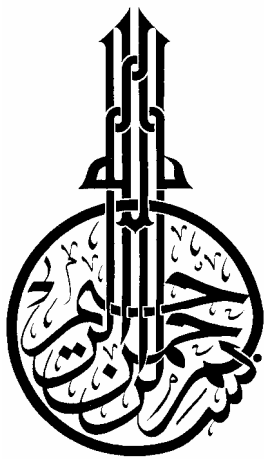
### عناوين المراسلة

ترسل جميع مواد النشر والمكتاتبات إلى :

المجلة العلمية لجامعة القصيم (العلوم الشرعية)، ص.ب./ ٦٦٠٠ الرمز/ ٥١٤٥٢ بريدة - المملكة العربية السعودية

هاتف ٠٦٣٢٢٠٣٣٠ تحويلة ٢١٢٥ هاتف مباشر وفاكس/ ٣٢٢٠٣٥٨ (٠٦)

بريد إلكتروني / qu.mgllah@gmail.com





المجلد (٥) - العدد (١)

# مجلة العلوم الشرعية

محرم ١٤٣٣هـ - نوفمبر ٢٠١١م

النشر العلمي والترجمة

## هيئة التحرير

### رئيس التحرير

أ.د. صالح بن محمد السلطان

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

### الأعضاء

أ.د. صالح بن محمد الحسن

الأستاذ الدكتور بقسم الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. صالح بن سليمان اليوسف

الأستاذ الدكتور بقسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. سعود بن حمد الصقري

الأستاذ الدكتور بقسم العقيدة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

أ.د. سليمان بن عبدالعزيز السليمان

الأستاذ الدكتور بقسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم

الأستاذ المشارك بقسم السنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

## المحتويات

حديث جابر بن عبد الله { في الشفعة "تخريجاً ودراسة"

.....

تفسير ثمان آيات مهمات من سورة النساء

.....

تقليد المجتهد الميت "دراسة أصولية"

.....

زكاة خطاب الضمان والاعتماد المستندي

.....

الاجتماع لاستقبال المعزّين "دراسة فقهية مقارنة"

.....

أقوال الإمام ابن مردويه (ت ٤١٠هـ) في الجرح والتعديل "جمع ودراسة"

.....

نور القرآن الكريم ودلالته

.....



( / ) - ( ) ( )

}

( // // )

.

. .



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فإن البحث في علوم الشريعة من أعظم ما يعود على طالب العلم بالنفع العاجل والآجل ، وإن أنفع العلوم ما كان اشتغالاً بكتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ. ولا شك أن مجالات البحث والنظر والتأمل والتدبر في ذلك واسعة جداً ، فهو علم لا ينفد ، ولا يمكن أن يُحدَّ بِحدٍّ ، ذلك أن الكتاب والسنة كلاهما وحي من الله - تعالى - وعليهما قوام الشريعة.

ولما كان من توفيق الله وتيسيره أن قمت بشرح شيء من كتب السنة ، والتعليق عليها ، كانت تستوقفني بعض الأحاديث المهمة في بابها ، خاصة تلك الأبواب التي يكون الاعتماد فيها على ما جاء في السنة فقط ، بحيث لا يكون في خصوصها آيات كريمة ، وقد يزيد الأمر بأن لا تكون مما يدخله النظر والقياس ، بل قد تكون على خلاف بعض الأصول ، فكان يظهر لي جداً أن هذه الأحاديث بحاجة ماسة إلى عناية موسعة ، تشمل تخريج هذه الأحاديث تخريجاً موسعاً ، مع جمع شواهداها ، وتحرير النظر في أسانيدھا ومتونها ، ليتحرر ما يصح منها مما لا يصح ، ثم يتحرر المتن الأصح ، فرب حديث في أصله ثابت لا شك فيه ، لكن فيه زيادة في جملة أو كلمة لا تصح ، وهي محل استدلال ونظر ، فيكون تحرير ذلك والتدقيق فيه في غاية الأهمية ، ثم بعد التخريج والدراسة الموسعة متناً وإسناداً يأتي النظر في المسائل والفوائد المستنبطة من هذه الأحاديث ، فيكون الترجيح في مسائل الاختلاف مبنياً على ما سبق تحريره في أثناء الدراسة.

ومن الأحاديث التي استوقفتني أحاديث الشفعة في البيوع، فإنه لم ينص عليها في كتاب الله تعالى، ثم إن الأصل أن البيع قد لزم بالإيجاب والقبول، فجاءت الشفعة لتثقل البيع من شخص لآخر، ولولا ثبوت النص في ذلك لم يقل به قائل، غير أن النص فيصل في ذلك.

فتعريف الشفعة عند الفقهاء: استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المتقلة عنه من يد من انتقلت إليه<sup>(١)</sup>. وبعضهم يقول: هي حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض. أو يقول: تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه<sup>(٢)</sup>.

وقد قويت عزيمتي على جمع الأحاديث الواردة في الشفعة، فجمعتها، فبلغت بضعة عشر حديثاً في مختلف المصادر، ثم أردت دراستها والنظر فيها، لأدرس بعد ذلك جميع مسائل الشفعة، فابتدأت بحديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - لأنه أهم أحاديث الباب، وجمعت طرقه ودرست أسانيده ومتونه، فدخل معه حديث أبي هريرة، لأنه وجه في الاختلاف على الزهري، فاستوفى ذلك المقدار المتاح لي لتحكيم البحث ونشره، فرأيت أن أقصر على دراسته ليكون خطوة في هذا الطريق، آملاً أن ييسر لي - بإذن الله تعالى - دراسة بقية الأحاديث، والنظر في مسائل الشفعة في بحوث لاحقة، وقد جعلت عنوان هذا البحث:

---

( ) : / .

( ) : / .

" - - "

وقد اجتهدت وسعي في جمع الطرق ، ومقارنة الأسانيد والمتون ، ونقل ما وقفت عليه من أحكام الأئمة عليها ، مع تحرير الاختلاف ، ودراسة العلل ، وقد استدعى ذلك تقسيم التخريج والدراسة على وفق الطرق ، وما وقع فيها من اختلاف ، فجعلته كما يلي :

١ - طريق أبي سلمة ، عن جابر ، وهنا تداخل مع حديث أبي هريرة ، فلزم منه التوسع في دراسة الاختلاف وجمع النقول عن الأئمة فيه .

٢ - طريق أبي الزبير ، عن جابر .

٣ - طريق عطاء بن أبي رباح ، عن جابر .

٤ - طريق سليمان الشكري ، عن جابر .

فهذه أربعة طرق لهذا الحديث ، كل طريق منها مستقل في تخريجه ودراسته ، فهو كالمبحث المستقل .

ولست أشك في أن هذا العمل يعتريه النقص والخلل ، وإنما عذري أنني بذلت جهدي ، حسب ما فتح الله علي به ، فما كان من صواب فمن الله وحده ، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان ، وأستغفر الله وأتوب إليه .

-

حديث جابر بن عبد الله الأنصاري - رضي الله عنهما - في الشفعة جاء عنه من أربعة طرق ، وهي :

١ - طريق أبي سلمة ، عن جابر .

٢ - طريق أبي الزبير المكي ، عن جابر .

٣ - طريق عطاء بن أبي رباح ، عن جابر .

٤ - طريق سليمان الشكري ، عن جابر.

وحيث إن في بعض هذه الطرق شيء من الاختلاف في متونها ، كما لا يخلو كل طريق منها من كلامٍ يخصه ، فقد رأيت أن أفرد كل طريق وحده في تخرجه ودراسته ، لأتمكن من استيعاب الكلام عليه بوضوح ، وذلك كما يلي :

:

رُوي هذا الحديث عن أبي سلمة من طريق راويين : أحدهما الزهري ، والثاني يحيى بن أبي كثير ، وأشهرهما طريق الزهري ، وهذا بيان ذلك :

وقد روى هذا الحديث عن الزهري عدد من الرواة ، وقفت على سبعة منهم ، وقد وقع فيه اختلاف على الزهري ، كما وقع فيه اختلاف على بعض من دونه ، وحيث إن بعض الاختلاف على بعض من دون الزهري متشعب وطويل ، فقد رأيت أن أفرد بالتخريج كل واحد من الرواة عن الزهري ، مبيناً ما وقع عليه من اختلاف أو اتفاق ، ثم أخص بعد ذلك الأوجه عن الزهري عند الحكم على الحديث ، وهذا بيان ذلك :

-

قال البخاري - رحمه الله - في كتاب الشفعة : باب الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة :

٢٢٥٧ - حدثنا مسدد ، حدثنا عبد الواحد ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : " قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة " .

أخرجه البخاري بهذا الإسناد واللفظ في موضعين آخرين ، وهما (٢٢٤١) و (٢٤٩٦)

- وأخرجه البغوي في شرح السنة (٢١٧١) من طريق البخاري به.
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٩٣) عن أحمد بن داود، والبيهقي ١٠٢/٦ من طريق عثمان بن سعيد، كلاهما (أحمد، وعثمان) عن مسدد به بلفظه.
- وأخرجه البخاري (٢٢١٤) عن محمد بن محبوب، وأحمد (١٥٢٨٩) عن عفان بن مسلم، وابن حبان (٥١٩٨) من طريق بشر بن معاذ العقدي، وأبو أحمد العسكري في تصحيقات المحدثين ١/٣٧٩ - ٣٨٠ من طريق معلى ابن أسد<sup>(٣)</sup>،

والعسكري في تصحيقات المحدثين أيضاً ١/٣٨٠ من طريق أبي كامل الجحدري<sup>(٤)</sup>.  
خمسهم (محمد، وعفان، وبشر، ومعلى، وأبو كامل) عن عبد الواحد بن زياد به بلفظه، إلا أن محمد بن محبوب قال: " في كل مال لم يقسم "

- وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٤٣٩١) - ومن طريقه: البخاري (٢٢١٣)، وأبو داود (٣٥١٤)، والترمذي (١٤٢٢)، وابن ماجه (٢٤٩٩)، وأحمد (١٤١٥٧)، وعبد بن حميد (١٠٨٠)، وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (١٩١)، وابن الجارود (٦٤٣)، وابن المنذر في الإقناع (٩٦)، والطحاوي في شرح

( )

( )

المعاني (٥٩٩٤)، وابن حبان (٥١٨٤) و (٥١٨٦)، والدارقطني ٢٣٢/٤ ح (٩٩)،  
والخليلي في الإرشاد ٥٢٣/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٢/٦ و ١٠٣، وفي  
الصغرى (٢٢٣٤)، وفي المعرفة (٣٦٨٨ و ٣٦٨٩) - ،

والبخاري (٢٤٩٥)، و (٦٩٧٦) من طريق هشام بن يوسف،  
والنسائي في المجتبى ٣٢١/٧، وفي الكبرى (٦٢٦٢) من طريق صفوان بن  
عيسى،

والنسائي في الكبرى (١١٧٣٤) من طريق عبد الله بن المبارك،  
والشافعي في اختلاف الحديث ص ٦٠٧، وفي المسند ١٦٥/٢ - ومن طريقه  
البيهقي في المعرفة (٣٦٨٧) - قال: أخبرنا الثقة،  
والدارقطني في العلل ٢٧٦/٤ - معلقاً - عن خارجة بن مصعب، ويزيد  
ابن زريع،

والبيهقي في المعرفة (٣٦٩٠) من طريق محمد بن عبد الرحمن الجندي،  
وابن عبد البر في التمهيد ٤٥/٧ - معلقاً - عن محمد بن ثور،  
تسعتهم (عبد الرزاق، وهشام، وصفوان، وابن المبارك، وشيخ الشافعي،  
وخارجة ابن مصعب، ويزيد بن زريع، والجندي، ومحمد بن ثور) عن معمر بن راشد  
به، ولفظ رواية هشام - وهي عند البخاري - : "إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في  
كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة" ونحوه رواية محمد بن  
ثور، ولفظ صفوان: "الشفعة في كل ما لم يقسم..." واقتصر ابن المبارك على أوله،  
وأحال الشافعي على سابقه، وهو بمعناه مختصراً. وكذا ذكره الدارقطني مختصراً في  
رواية خارجة ويزيد، وكذا رواية الجندي مختصرة.

وأما عبد الرزاق فلفظه في المصنف نحو رواية هشام، وعند البخاري بلفظ "جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم..."<sup>(٥)</sup>. وكذا وقع عند أحمد، ومن طريقه البيهقي، أما البقية فنحو رواية هشام، إلا الترمذي فلفظه مختصر بلفظ: قال رسول الله ﷺ: "إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة". وإلا أبا زرعة فلفظه: "أن رسول الله ﷺ قضى في الشفعة أنه إذا صرفت الطريق والأبواب فلا شفعة". ولم يذكر البيهقي في الموضع الأول من المعرفة قوله: "وصرفت الطرق". وفي لفظ عند البيهقي: "في الأموال ما لم يقسم، فإذا قسمت الحدود، وعرف الناس حقوقهم، فلا شفعة".

وقد جعله صفوان عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً، لم يذكر فيه جابراً، وجعله ابن المبارك عن الزهري مرسلاً، لم يذكر جابراً ولا أبا سلمة، وجعله خارجة: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه، وأما الآخرون فجعلوه عن جابر مسنداً، وقرن ابن المبارك مع معمر: مالك بن أنس.

-

• أخرجه أبو داود (٣٥١٥) - ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٤٧/٧ - والدارقطني في العلل ٣٤١/٩، والبيهقي ١٠٤/٦ من طرق عن الحسن بن الربيع، عن عبد الله بن إدريس، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٩٥) من طريق يعقوب بن حميد، عن ابن أبي رواد<sup>(٦)</sup>،

( )

/ /

( / ) .

" "

( )

والدارقطني في العلل ٣٣٧/٩ - معلقاً - عن أحمد بن مالك البالسي، عن جعفر بن عون،

ثلاثتهم (ابن إدريس، وابن أبي رواد، وجعفر بن عون) عن ابن جريج، عن الزهري به مختصراً، ولفظه في رواية ابن إدريس: "إذا قسمت الأرض وحدت فلا شفعة"، ولفظه في رواية ابن أبي رواد: "إذا حدت الطرق فلا شفعة". وقد جعله ابن إدريس: عن ابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة أو عن سعيد بن المسيب، أو عنهما جميعاً، عن أبي هريرة. وكذا جعله جعفر بن عون إلا أنه لم يذكر أبا سلمة، بل عن سعيد وحده. وأما ابن أبي رواد فجعله: عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

-

• أخرجه في الموطأ رواية يحيى الليثي (٢٠٧٩)، ورواية محمد بن الحسن (٨٥٥)، ورواية أبي مصعب الزهري (٢٣٧١)، ورواية ابن بكير (لوحه ١٧٩/أ) نسخة الظاهرية، ورواية ابن وهب وابن القاسم كما في الجمع بين روايتيهما (لوحه ٥٨/أ)<sup>(٧)</sup> عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: "أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء، فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه" هذا لفظ الليثي ونحوه لفظ محمد بن الحسن، ولفظ أبي مصعب أن رسول الله ﷺ قال: "الشفعة فيما لم يقسم..." وهكذا هو مرسل عندهم جميعاً، غير أن محمد بن الحسن لم يذكر سعيد بن المسيب.



• وأخرجه النسائي في الكبرى (٦٢٦١) و (١١٧٣٢)، والبزار (٧٦٨٦)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٩٠)، وابن حبان (٥١٨٥)، والدارقطني في العلل ٩/ ٣٤٢، والخليلي في الإرشاد ٢/ ٥٣٢، والبيهقي ٦/ ١٠٣، وابن عبد البر في التمهيد ٧/ ٣٧ - ٣٩ من طرق عن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، والنسائي في الكبرى (١١٧٣٣)، وأبو القاسم الحنائي في فوائده (لوحة ٣٢/ب) من طريق ابن القاسم، والنسائي أيضاً في الكبرى (١١٧٣٤) من طريق عبد الله بن المبارك، وابن ماجه (٢٤٩٧) و (٢٤٩٨)، والبزار (٧٦٨٧)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٨٧) و (٥٩٨٨)، وابن الأعرابي في المعجم (٢١٢٧)، والدارقطني في العلل ٩/ ٣٤٢، والخليلي في الإرشاد (١٥٣)، والبيهقي ٦/ ١٠٣ - ١٠٤، وأبو القاسم الحنائي في فوائده (لوحة ٣٢ / ب)، والسهمي في تاريخ جرجان ص ٣٨١، وابن عبد البر في التمهيد ٧/ ٤١ - ٤٢ من طرقٍ متعددة عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، والشافعي في اختلاف الحديث ص ٦٠٧، وفي المسند ٢/ ١٦٤ - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٦/ ١٠٣، وفي المعرفة (٣٦٨٦) - ، وابن أبي شيبه (٢٣١٩٠) عن وكيع بن الجراح، وعبد الله بن صالح كاتب الليث في نسخه (١٦٢٩)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٨٩)، والدارقطني في العلل ٩/ ٣٤٢، وتام في فوائده ٢/ ٢٤٢، والخليلي في الإرشاد ٢/ ٥٢٣، والبيهقي ٦/ ١٠٣، وابن عبد البر في التمهيد ٧/ ٤٢ - ٤٣، وقاضي المارستان في المشيخة الكبرى (٦٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٧٣/ ١١٢ من طريق يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة المدني،

والطحاوي في شرح المعاني (٥٩٩١) عن إبراهيم بن مرزوق، والبيهقي ١٠٣/٦ من طريق إسماعيل القاضي، كلاهما (إبراهيم، وإسماعيل) عن القعني، وقد علقه الدارقطني عنه في العلل ٣٣٩/٩،

والطحاوي أيضاً (٥٩٩٢)، وأبو القاسم الحنائي في فوائده (لوحة ٣٢/ب) من طريق أبي الحسن أحمد بن جوصا، وابن عبد البر في التمهيد ٤٣/٧ من طريق أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي، ثلاثتهم (الطحاوي، وابن جوصا، وعبد الرحمن بن إسماعيل) عن يونس بن عبد الأعلى، عن عبد الله بن وهب،

والطحاوي (٥٩٩١) من طريق أبي عامر - وهو العقدي - ،  
والطحاوي (كما في التمهيد ٤٤/٧) - معلقاً - عن قتيبة المهرري،  
وابن حبان - معلقاً - ٥٩١/١١ عن أشهب بن عبد العزيز،

والدارقطني في غرائب مالك (لسان الميزان ٥٥٩/٤)، والخطيب في المتفق والمفترق (٨٢١) من طريق عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي،

والدارقطني في العلل ٣٣٨/٩ - ٣٤٠ - معلقاً - عن أبي يوسف القاضي، وسعيد بن داود الزنبري، ومطرف بن عبد الله المدني<sup>(٨)</sup>، ومعن بن عيسى، وعبد الله الحجبي، وعبد الله ابن محمد النفيلي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن يونس، ومنجاب بن الحارث، وعمرو بن مرزوق، وروح بن عبادة، وأبي أحمد الزبيري.

والخطيب البغدادي في الرواة عن مالك (كما في مجرده للرشيد العطار ٨٧١) من طريق هشيم بن بشير،

جميعهم (٢٦) راوياً، وهم: (الماجشون، وابن القاسم، وابن المبارك، وأبو عاصم، والشافعي، ووكيع، وابن أبي قتيلة، والقعنبى، وابن وهب، وأبو عامر، وقتيبة، وأشهب، والقدا مي، وأبو يوسف، والزنبري، ومطرف، ومعن بن عيسى، والحجبي، والنفيلي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن يونس، ومنجاب، وعمرو بن مرزوق، وروح، وأبو أحمد، وهشيم) عن مالك بهذا الحديث بنحو رواية يحيى الليثي في الموطأ، وربما وقع مختصراً في بعض هذه المواضع.

وقد اختلفوا على مالك في إسناده: فجعله ابن القاسم، والشافعي ووكيع، ومعن، والحجبي، والنفيلي، وسعيد بن منصور، وهشيم، وابن وهب - فيما رواه الطحاوي، وابن جوصا عن يونس، عنه - وكذا القعنبى - فيما رواه عنه إسماعيل القاضي، وهو الذي علقه عنه الدارقطني - كلهم جعلوه كما في الموطأ - في عامة رواياته - : عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة مرسلًا. وكذلك جعله القعنبى - فيما رواه عنه إبراهيم بن مرزوق - ، وأبو عامر، وأبو عاصم النبيل - في رواية عنه - وأحمد ابن يونس، ومنجاب، وعمرو بن مرزوق، وروح، وأبو أحمد الزبيري، غير أنهم لم يذكروا أبا سلمة، وإنما جعلوه من مرسل سعيد بن المسيب وحده، وجعله ابن المبارك من مرسل الزهري، غير أن روايته قرن فيها بين معمر ومالك، وقد سبق ذكرها.

وأما بقية الرواة عن مالك، وهم: عبد الملك الماجشون، وأبو عاصم النبيل - في رواية الجماعة عنه - ويحيى بن أبي قتيلة، وقتيبة المهري، وأشهب بن عبد العزيز، والقدا مي، وأبو يوسف القاضي، والزنبري، ومطرف بن عبد الله، وابن

وهب - فيما رواه عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي عن يونس بن عبد الأعلى عنه - ، فهؤلاء كلهم وصلوا الحديث عن مالك بذكر أبي هريرة ، غير أن عبد الله بن محمد القدامي لم يذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن فيه ، واكتفى بذكر سعيد بن المسيب ، ولم يذكر الطحاوي في روايته رقم (٥٩٨٨) عن أبي عاصم النبيل سعيداً فيه ، واكتفى بذكر أبي سلمة ، ووقع في رواية للبيهقي من طريق علي بن المديني ، عن أبي عاصم على الشك بين سعيد وأبي سلمة.

وقال أبو عاصم في روايته عند ابن ماجه : سعيد بن المسيب مرسل ، وأبو سلمة ، عن أبي هريرة متصل. ونحوه ذكر عند الخليلي في الإرشاد ٥٢٣/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦ ، وابن عبد البر في التمهيد ٤١/٧ - ٤٢ .  
ولأبي عاصم بقية كلام يأتي ذكره في الدراسة.

-

• أخرجه أحمد (١٤٩٩٩) ، والطيالسي (١٧٩٧) ، والدولابي في الكنى والأسماء ١٥٠/١ ، وابن عدي في الكامل ٦٥/٤ ، والبيهقي ١٠٣/٦ ، والخطيب في الكفاية ص ٢٥٦ من طرقٍ عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله به ، ولفظه : " أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة ما لم تقسم أو يوقف حدودها " هذا لفظ أحمد ، والبقية بمعناه إلا ابن عدي فروايته مختصرة.

-

• أخرجه مسدد في مسنده الكبير (تغليق التعليق ٢٦٤/٣)<sup>(٩)</sup> ، عن بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر به . ولم يسق ابن حجر لفظه .

وقد علقه البخاري بعد حديث (٢٢١٤) عن عبد الرحمن بن إسحاق به.

-

• أخرجه الدارقطني (كما في التمهيد ٤١/٧)، والبيهقي ١٠٤/٦ من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن علي بن المديني، عن يحيى بن آدم، عن عبد الله ابن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به، ولفظه: "الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة". هذا لفظه وسياقه في التمهيد، وأما عند البيهقي فلفظه: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، وأيا مالٍ قسم عليه فلا شفعة فيه" وقد شك فيه عند البيهقي: عن سعيد بن المسيب أو عن أبي سلمة.

-

• أخرجه البيهقي ١٠٣/٦ من طريق عثمان بن عمر، وابن عبد البر في التمهيد ٤٤/٧ - معلقاً - عن ابن وهب، كلاهما (عثمان، وابن وهب) عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب به مرسلًا، ولفظه: "أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة في الدور والأرضين، ما لم تقسم، فإذا قسمت وافترقت فيها الحدود فلا شفعة فيها". هذا لفظ البيهقي، ولم يذكر ابن عبد البر لفظه.

:

• أخرجه الخليلي في الإرشاد (٢٠٤) والبيهقي ١٠٣/٦ من طريق سلم<sup>(١)</sup> بن إبراهيم الوراق، عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله به، ولفظه: "إذا وقعت الحدود فلا شفعة".

:

تبين من التخريج السابق أن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، قد روي عنه من طريقين، طريق الزهري، وطريق يحيى بن أبي كثير، وسأقدم طريق يحيى لوضوح الحكم عليه، وبيان ذلك كالتالي:

: طريق يحيى بن أبي كثير عنه، وقد تفرد به سلم بن إبراهيم الوراق، عن عكرمة بن عمار، عنه.

وهذا إسناد لا يشتغل به، فإن سلماً الوراق ضعيف<sup>(١١)</sup>، وعكرمة بن عمار مع توثيق بعض الأئمة له فإن حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب عندهم، قاله أحمد، وقال ابن المديني: أحاديث عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك، مناكير، كان يحيى ابن سعيد يضعفها. وكذا ذكر اضطرابه في حديث يحيى: البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم وغيرهم. ولذا قال الذهبي: ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب. وقال ابن حجر: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، لم يكن له كتاب<sup>(١٢)</sup>، وهو متفرد بهذا الحديث، كما نص عليه الخليلي بعد سياقه.

: طريق الزهري، عن أبي سلمة، وهو المهم هنا، وعليه المعول في حديث أبي سلمة، ولكن وقع فيه اختلاف شديد على الزهري، حيث جاء عنه على تسعة أوجه، هذا بيانها:

---

( )	( )	( )
:	/	/
/	/	/
/	/	/
( )	/	/

: الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله. وهذه رواية  
معمر بن راشد - فيما رواه عنه الجماعة، وهم: عبد الواحد بن زياد، وعبد  
الرزاق، وهشام بن يوسف، وشيخ الشافعي الثقة عنده، ويزيد بن زريع، ومحمد بن  
عبد الرحمن الجندي، ومحمد بن ثور - وكذلك هي رواية صالح بن أبي الأخضر،  
وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري.

: الزهري، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب مرسلاً. وهذه رواية  
مالك - فيما رواه عنه أصحاب الموطأ وغيرهم، وسيأتي تفصيله - .  
: الزهري، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.  
وهذه رواية مالك - فيما رواه عنه جماعة يأتي تفصيلهم - .

: الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة. وهذه  
رواية ابن جريج - فيما رواه عنه جعفر بن عون - وكذا هي رواية محمد بن  
إسحاق، كما جاءت في التمهيد لابن عبد البر، وأما عند البيهقي فجاءت على  
الشك؛ عن سعيد أو أبي سلمة.

: عن الزهري، عن أبي سلمة، أو عن سعيد بن المسيب، أو  
عنهما جميعاً - هكذا على الشك - عن أبي هريرة. وهذه رواية ابن جريج -  
فيما رواه عنه عبد الله ابن إدريس - . وسبق أنها رواية لابن إسحاق، كما وقع الشك  
في رواية عن أبي عاصم النبيل، عن مالك.

: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً. وهذه رواية يونس  
ابن يزيد، وابن جريج - فيما رواه عنه ابن أبي رواد - وكذا رواية مالك - فيما  
رواه عنه بعض أصحابه - .

: عن الزهري، عن أبي سلمة مرسلًا. وهذا رواية معمر بن راشد

- فيما رواه عنه صفوان بن عيسى - وكذا رواية مالك - فيما رواه عنه محمد بن الحسن - .

: عن الزهري مرسلًا. وهذه رواية عبد الله بن المبارك، عن معمر،

ومالك عن الزهري.

: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه. وهذه رواية معمر -

فيما رواه عنه خارجة بن مصعب - .

فهذا محصل الاختلاف في هذا الحديث على ابن شهاب الزهري، وقد تبين منه

أنه قد رواه عن الزهري سبعة رواة، وهم معمر، وابن جريج، ومالك، وصالح بن أبي الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ومحمد بن إسحاق، ويونس بن يزيد.

ولم يختلف على صالح، وعبد الرحمن، ويونس، حيث رواه صالح بن أبي

الأخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق على الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر.

وصالح بن أبي الأخضر اليامي ضعيف، ضعفه جمهور الأئمة، كالقطنان،

وابن معين، وأبي زرعة، والبخاري، والنسائي وغيرهم. وقيل لأحمد: يحتج به ؟

قال: يستدل به. وذكر يحيى بن القطن عنه أنه قال: حديثي عن الزهري منه ما قرأت

على الزهري، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب. فلست أفصل ذا من ذا. وقد

قال فيه ابن حجر: ضعيف يعتبر به <sup>(١٣)</sup>.



وأما عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني ، ثم البصري ، فقد وثقه ابن معين ، وقال : صالح الحديث . وقال أيضاً : صويلح . وقدمه في الزهري على صالح بن أبي الأخضر ، ووثقه البخاري مرة . وكذا وثقه أبو داود . وذكره ابن حبان في الثقات . وفيه كلام غير ذلك . وقد أخرج له البخاري تعليقاً وأخرج له بقية السبعة . وقال فيه ابن حجر : صدوق رمي بالقدر <sup>(١٤)</sup> .

وأما يونس بن يزيد الأيلي فهو ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ <sup>(١٥)</sup> . وقد رواه عن الزهري عن الوجه السادس : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً .

وبقية الرواة عن الزهري قد اختلف عليهم ، وهم : معمر ، وابن جريج ، ومالك ، ومحمد بن إسحاق ، وهذا تفصيل الاختلاف على كل منهم :  
معمر بن راشد : وقد روي عنه على أربعة أوجه :

: معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر . وهذه رواية الجماعة عن معمر ، وهم : عبد الواحد بن زياد ، وعبد الرزاق ، وهشام بن يوسف ، وشيخ الشافعي الثقة عنده ، ويزيد بن زريع ، ومحمد بن عبد الرحمن الجندي ، ومحمد بن ثور .

: معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة مرسلاً . وهذه رواية صفوان ابن عيسى الزهري ، وهو ثقة <sup>(١٦)</sup> .

---

/	/	:	( )
	.( )	/	/
		.( )	:
		.( )	:

: معمر ، عن الزهري مرسلاً. وهذه رواية عبد الله بن المبارك ، وهو ثقة ثبت <sup>(١٧)</sup> ، وقد قرن في هذه الرواية بين معمر ومالك.

: معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه. وهذه رواية خارجة بن مصعب أبي الحجاج السرخسي ، وهو متروك <sup>(١٨)</sup>. ولا شك أن هذا الأخير وجه ساقط ، وقد قال الدارقطني بعد ذكره : وأما حديث أبي سلمة ، عن أبيه فوهم من راويه.

أما الأوجه الثلاثة الأولى فأصحها الوجه الأول لأنه رواية الجماعة ، وقد أخرجه البخاري من طريق الثلاثة الأولين. وهم : عبد الواحد ، وعبد الرزاق ، وهشام ابن يوسف. والأخيران من أثبت الناس في معمر ، وهما من أخص أصحابه ، ولم يختلف الأئمة في تقديمهما إذا اتفقا ، وإنما اختلفوا في الترجيح بينهما إذا اختلفا <sup>(١٩)</sup> ، وهما هنا قد اتفقا وتابعهما عدد من الرواة.

وأما رواية صفوان بن عيسى ، وعبد الله بن المبارك على الوجهين ، الثاني والثالث فلعلها تقصير منهما أو من معمر ، مع أن عبد الله بن المبارك من الأثبات من أصحاب معمر ، ومنهم من يقدمه على غيره <sup>(٢٠)</sup> ، ولكن روايته هنا قرن فيها بين مالك ومعمر ، وقد قصر به جداً حيث جعله من مرسل الزهري ، ولم يرد ذلك في غير روايته ، فلعل ابن المبارك تعمد ذلك لما رأى من الاختلاف على مالك ، فالله أعلم.

( ) : ( )

( ) : ( )

/ : ( )

. : ( )

والحاصل أن الوجه الأول عن معمر ثابت ، يجعله من مسند جابر بن عبد الله ،  
وقد صححه البخاري ، حيث أودعه في صحيحه كما سبق ، وقال الترمذي : هذا  
حديث حسن صحيح ، ثم ذكر الاختلاف في وصله وإرساله .

: عبد الملك بن جريج : وقد روي عنه على ثلاثة أوجه :

: ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي  
هريرة ، وهذه رواية جعفر بن عون .

: ابن جريج ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أو عن سعيد بن  
المسيب أو عنهما جميعاً - هكذا على الشك - عن أبي هريرة ، وهذه رواية عبد  
الله بن إدريس .

: ابن جريج ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً ، وهذه  
رواية ابن أبي رواد .

ويظهر لي أن أصح هذه الأوجه الثلاثة الوجه الثالث ، فأما الأول ، فإن جعفر  
ابن عون الخزامي صدوق<sup>(٢١)</sup> ، لكن الراوي عنه وهو أحمد بن مالك البالسي لم أقف  
عليه ، وإنما وقفت على ترجمة أحمد بن بكير البالسي ، وهو في طبقته فلعل تصحيحاً  
وقع في اسمه ، وأحمد بن بكير له ترجمة في الميزان ولسانه وغيرهما وأحسن أحواله  
أن يكون ضعيفاً<sup>(٢٢)</sup> . ثم إنه طريق معلق عند الدارقطني في علله لم أقف على من  
وصله .

---

( ) ( ) : / .  
( ) : / / : /  
/ .

وأما الوجه الثاني فهو من رواية عبد الله بن إدريس الأودي، وهو ثقة فقيه عابد<sup>(٢٣)</sup>. والراوي عنه الحسن بن الربيع البجلي وهو ثقة<sup>(٢٤)</sup>. غير أنه خولف فيه، فرواه يحيى بن آدم الكوفي، وهو ثقة حافظ فاضل<sup>(٢٥)</sup>. عن عبد الله بن إدريس، عن ابن إسحاق بدل ابن جريج - وسيأتي الكلام عليه - .

وقد ذكر الدارقطني هذا الاختلاف<sup>(٢٦)</sup>، ولم يفصل فيه بشيء. ويظهر لي أن أصح من هذين الوجهين جميعاً جعله عن عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر - وسيأتي تخريجه - إذ هو رواية الجماعة عن عبد الله بن إدريس.

فيبقى الوجه الثالث: وهو من رواية يعقوب بن حميد بن كاسب، عن ابن أبي رواد، عن ابن جريج. وابن أبي رواد هو عبد الحميد بن عبد العزيز: صدوق يخطئ، وكان مرجئاً أفرط ابن حبان فقال: متروك<sup>(٢٧)</sup>. ولكن له خاصية بابن جريج فكان أعلم الناس بحديثه<sup>(٢٨)</sup>.

وأما يعقوب بن حميد فمختلف فيه، وقد اختلف فيه كلام ابن معين، وخلاصة حاله كما قال ابن حجر: صدوق ربما وهم<sup>(٢٩)</sup>.

( ) ( ) .

( ) ( ) .

( ) ( ) .

( ) : / .

( ) : ( ) .

( ) : / .

( ) : / ( ) / .

فهذا الوجه أحسن الأوجه الثلاثة عن ابن جريج، وهو: عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وحده مرسلًا. فهذا الأصح في رواية ابن جريج لهذا الحديث مع ما فيه، والله أعلم.

: مالك بن أنس: وقد روى عنه على خمسة أوجه:

: مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب مرسلًا، وهذه رواية أصحاب الموطأ وغيرهم، وهم: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، وابن بكير، وابن القاسم، والشافعي، ووکیع، ومعن، والحجبي، والنفيلي، وسعيد ابن منصور، وهشيم، وكذا ابن وهب في الموطأ وفيما رواه الطحاوي وابن جوصا، عن يونس بن عبد الأعلى عنه - وكذا القعنبي أيضاً - فيما رواه عنه إسماعيل القاضي وهو الذي علقه عنه الدارقطني - .

: مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة مرسلًا، وهذه رواية محمد بن

الحسن.

: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وهذه رواية أبي عامر العقدي، والقعنبي - فيما رواه عنه إبراهيم بن مرزوق وهي رواية مقرونة مع رواية أبي عامر السابقة - وكذا هي رواية أحمد بن يونس، ومنجاب، وعمر بن مرزوق، وروح، وأبي أحمد الزبيري، وأبي عاصم النبيل - في رواية عنه يأتي بيانها - .

: مالك، عن الزهري مرسلًا، وهذه رواية عبد الله بن المبارك

وحده، وقد قرن فيها بين مالك ومعمر - كما سبق - .

: مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، عن

أبي هريرة، وهذه رواية عبد الملك الماجشون، ويحيى بن أبي قتيلة، وقتيبة، وأشهب،

وأبي يوسف القاضي، والزنبري، ومطرف بن عبد الله، وكذا هي رواية أبي عاصم النبيل - فيما رواه عنه الجماعة وسيأتي بيانه - ووقع في رواية أبي عاصم - فيما رواه الطحاوي عن أبي بكرة، عنه: ذكر أبي سلمة وحده، كما وقع في رواية علي بن المديني عن أبي عاصم جعله على الشك بين أبي سلمة وسعيد - وروايته عند البيهقي - . وهي أيضاً رواية ابن وهب - فيما رواه عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي عن يونس، عنه - . ورواية عبد الله بن محمد القدامي إلا أنه لم يذكر أبا سلمة فيه.

فهذه جملة الأوجه المروية عن مالك في هذا الحديث، ولا شك أن هذا اختلاف شديد، غير أن أهم شيء فيه هل يصح وصله بذكر حديث أبي هريرة أم لا يصح؟ وقد تبين أن الذين وصلوه بذكر أبي هريرة هم: عبد الملك الماجشون وهو صدوق له أغلاط في الحديث<sup>(٣٠)</sup>.

ويحيى بن أبي قتيلة، وهو صدوق ربما وهم<sup>(٣١)</sup>.

وقتيبة المهري، وأظنه: ابن سعيد البلخي المشهور، وهو ثقة ثبت<sup>(٣٢)</sup>؛ لكن روايته معلقة عند ابن عبد البر، ولم أقف على من وصلها.

وأشهب بن عبد العزيز وهو ثقة فقيه<sup>(٣٣)</sup>. وروايته معلقة عند ابن حبان.

وأبو يوسف القاضي، وهو الفقيه المشهور، وقد تكلم فيه مع جلالته في الفقه<sup>(٣٤)</sup>، وروايته معلقة عند الدارقطني ولم أقف على من وصلها.

( ) ( ) .

( ) ( ) .

( ) ( ) .

( ) ( ) .

( ) : / .

وعبد الله بن محمد القدامي ، وهو أحد الضعفاء ، وقد أتى عن مالك بمصائب<sup>(٣٥)</sup> ، وهذا الحديث من منكراته ، وقد ذكر الخطيب البغدادي أنه حدث عن مالك بمناكير ، ثم ذكر هذا الحديث.

وسعيد بن داود الزنبري ، وهو صدوق له مناكير عن مالك ، ويقال : اختلط عليه بعض حديثه ، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك<sup>(٣٦)</sup> ، ثم روايته معلقة عند الدارقطني ، لم أقف على من وصلها.

ومطرف بن عبد الله أبو مصعب المدني ابن أخت مالك ، وهو ثقة ، لم يصب ابن عدي في تضعيفه<sup>(٣٧)</sup> وروايته أيضاً معلقة ، ولم أقف على من وصلها.

وقد نقل ابن عبد البر في التمهيد<sup>(٣٨)</sup> أن الدارقطني ذكر رواية أبي يوسف ، ومطرف ، والزنبري بالأسانيد عنهم ، ولم أقف على ذلك ، وإنما هي في العلل<sup>(٣٩)</sup> معلقة ، فلعله أسندها في غرائب مالك.

ولم يبق ممن روي عنه الوصل سوى ابن وهب ، وأبي عاصم النبيل ، فأما ابن وهب فلا يصح عنه الوصل ، وإنما المحفوظ عنه المرسل ، كما هو في روايته للموطأ ، وهو رواية أبي جعفر الطحاوي ، وأبي الحسن بن جوصا عن يونس بن عبد الأعلى ، عنه ، وإنما روى المرفوع عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ، عن يونس ، عن ابن وهب ، ولا شك أن الإرسال عن ابن وهب هو المحفوظ. نعم نقل ابن عبد البر في التمهيد في الموضع السابق أن الدارقطني رواه بإسناده من طريق ابن وهب وغيره

---

( ) : / .

( ) : ( ) .

( ) : ( ) .

( ) / .

( ) / - .

موصولاً ، ولكن لم أقف على ذلك وقد ذكر الدارقطني في العلل رواية ابن وهب  
مرسلة فالله أعلم.

وأما أبو عاصم الضحاك بن مخلد النخيل فهو ثقة ثبت <sup>(٤٠)</sup>. والوصل ثابت عنه  
من رواية جماعة من أصحابه ، فلا شك فيه ، غير أنه جاء عنه كلام آخر في روايته لهذا  
الحديث ، فقد سبق قوله له في روايته عند ابن ماجه ، والخليلي ، والبيهقي ، وهي من  
رواية محمد بن حماد الطهراني عنه : قال أبو عاصم : سعيد بن المسيب مرسل ، وأبو  
سلمة عن أبي هريرة متصل.

وروى الخليلي بإسناده عن ابن الجهمي قال : قالوا لأبي عاصم في حديثه عن  
مالك ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ، عن أبي هريرة " أن النبي ﷺ  
قضى بالشفعة فيما لم يقسم " : إن الناس يخالفونك عن مالك ، لا يقولون : عن أبي  
هريرة ؟ فقال : سمعته من مالك حين قدم علينا مكة ، فسألوا أبا جعفر المنصور أن  
يسأل مالكا يحدثهم فأمره أن يحدثنا هاتوا من سمع معي في ذلك الوقت <sup>(٤١)</sup>.

كما روى حديث علي بن نصر الجهضمي عن أبي عاصم : الدارقطني في  
غرائب مالك ، وزاد فيه : قال علي بن نصر : وهذا في حياة ابن جريج ، لأن أبا عاصم  
خرج من مكة إلى البصرة حين مات ابن جريج ولم يعد ، وقد كان أبو عاصم يتهيب  
إسناد هذا الحديث حتى بلغته رواية ابن إسحاق له عن الزهري فرجع إلى الحديث  
به <sup>(٤٢)</sup>.

( ) ( ) .

( ) : / . /

( ) : /

/ .



وقال أبو عاصم في رواية يزيد بن سنان عنه - وهي في التمهيد<sup>(٤٣)</sup> - : ثم  
لقيت مالكا بعد ثلاث سنين ، فحدثناه فلم يذكر أبا سلمة ولم يذكر أبا هريرة ، وجعله  
عن سعيد : أن رسول الله ﷺ .

وفي التمهيد أيضاً من رواية أبي جعفر أحمد بن سعيد الدارمي قال : قال أبو  
عاصم : هكذا حدثنا به مالك سنة ست وأربعين ، كأنه يقول : عن سعيد مرسل ،  
وعن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وفي التمهيد أيضاً : قال علي بن المديني : قلت لأبي عاصم : من أين سمعت  
هذا من مالك ؟ - يعني حديث الشفعة مسنداً - فقال : سمعت منه بمنى أيام أبي  
جعفر .

وقد ظهر من هذا أن جميع طرقه الموصولة عن مالك إما أن يكون في روايتها  
كلام ، أو في ثبوتها عنهم نظر ، إلا رواية أبي عاصم النبل ، وقد تبين من النقول  
السابقة أنه كان يستنكر ذلك على أبي عاصم ، وأنه كان متبثاً من روايته في الأصل إلا  
أن في كلامه السابق ما يدل على أن مالكا أرسل حديث سعيد بن المسيب بعد ذلك .  
وفي بعضه ما يدل على أنه سكت عن حديث أبي سلمة .

وقد قال الدارقطني بعد سياقه الاختلاف : والصواب في حديث مالك -  
رحمه الله - المتصل عن أبي هريرة<sup>(٤٤)</sup> .

والذي يظهر لي أن مالكا - رحمه الله - قد حدث مرة بالمتصل ، ولعله  
حدث به عن أبي سلمة وسعيد جميعاً فحمل على أنه موصول عنهما ، وهذا ما رواه  
أبو عاصم أولاً ، وقد يكون غيره ممن روى ذلك عن مالك سمع ذلك المجلس أيضاً ،

غير أن الأكثر عن مالك، والذي عليه عامة أصحابه أنه مرسل من الطريقين جميعاً طريق أبي سلمة وطريق سعيد بن المسيب، كما هو في الموطآت وغيرها. أما أي الوجهين أرجح - وإن كان مالك قد حدث بهما - فالذي يظهر أن المرسل أرجح للقرائن التالية:

١- أنه رواية الأكثر والأثبت عن مالك، وهو المعتمد في الموطأ. ورواته هم أثبت الناس في حديث مالك، وقد مر ذكرهم.

٢- أن جعله عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد، عن أبي هريرة، جادة مسلوكة معروفة، فمن خالف الجادة ووقف دونها فهو أولى بالضبط والإتقان ممن سلكها.

٣- أن هذا الحديث لا يعرف عن أبي هريرة من طريق ثابت، وإنما عامة طرقه عن أبي هريرة فيها نظر، وإنما هو معروف مشهور من حديث جابر بن عبد الله. ومالك لم يذكر جابراً فيكون قد أرسله.

وجعل حديث مالك مرسلًا على كل حال هو ظاهر كلام عدد من الأئمة، فقد قال ابن معين: رواية مالك أحب إليّ وأصح في نفسي مرسلًا، عن سعيد، وأبي سلمة<sup>(٤٥)</sup>. فلم يذكر رواية مالك إلا على جهة الإرسال. وقال الترمذي في العلل: وسألت محمداً عن حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، والزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسل. وحديث مالك، عن الزهري: الصحيح فيه مرسل<sup>(٤٦)</sup>. وقال البزار: وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة

مرسلاً...<sup>(٤٧)</sup>. فاعتمد الإرسال في رواية مالك. وذكر الطحاوي في معرض كلامه على حديث مالك أنه لا يجب به حجة قال: لأن الأثبات من أصحاب مالك - رحمة الله عليهم - إنما رويوه عن مالك منقطعاً، لم يرفعوه إلى أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٤٨)</sup>.

هذا ما ظهر لي في حديث مالك، وقد ذهب بعض الأئمة إلى صحة حديث مالك موصولاً عن أبي هريرة، وقد سبق نقل ذلك عن الدارقطني، وقال ابن حبان بعد أن أخرجه في صحيحه: رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس: الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قتيلة، وأشهب بن عبد العزيز، وأرسله عن مالك سائر أصحابه، وهذه كانت عادة لمالك، يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها مرة أخرى، على حسب نشاطه. فالحكم أبداً لمن رفعه أو أسنده، بعد أن يكون ثقة حافظاً متقناً على السبيل الذي وصفناه في أول الكتاب.

هكذا قال ابن حبان، وعليه في هذا الكلام مناقشات، فليس يلزم أن يكون ذلك على النشاط، بل منه ما هو وهم عليه، ولذا يعتمد الأئمة إلى الترجيح كثيراً بين الأوجه المختلفة، كما رجحوا هنا في الاختلاف على مالك.

وجعل الخليلي حديث مالك الموصول مثلاً للصحيح المعلوم فقال: فأما الحديث الصحيح المعلوم: فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مسنداً وينفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال. ثم مثل الخليلي بحديثين كلاهما لمالك هذا الحديث الثاني منهما، وقال: وكان مالك - رحمه الله - يرسل أحاديث لا يبين إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد. ثم ذكر هذا الحديث من طريق أبي

---

( ) : / - .

( ) : / .

عاصم - قال : وهو ثقة إمام - عن مالك . ثم قال : هذا مما يتفرد به أبو عاصم مسنداً مجوداً ، والناقلون روه عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة مرسلأ ، عن النبي ﷺ . ليس فيه أبو هريرة ، وتابع على ذلك أبا عاصم : عبد الملك بن الماجشون ، ويحيى بن أبي قتيلة من أهل مصر ، وليساً بذاك . وقال أهل البصرة لأبي عاصم : خالفك أصحاب مالك في هذا ؟! فقال : حدثنا به مالك وأبو جعفر المنصور بها ، هاتوا من سمع معي . قال الخليلي : ورواه معمر بن راشد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، عن النبي ﷺ وهو المحفوظ المخرج في صحيح البخاري وغيره<sup>(٤٩)</sup> . اهـ

هذا كلام الخليلي ، ومعناه بمعنى كلام ابن حبان السابق ، ويتعقب عليه بمثل ما تعقب على ابن حبان . والحاصل أن جعل حديث مالك مرسلأ أقوى . والله أعلم .

: محمد بن إسحاق : وقد روي عنه على وجهين ، وهما :

: ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

: ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة ، عن أبي

هريرة .

والوجهان من رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي ، عن علي بن المديني عن يحيى بن آدم ، عن عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن إسحاق به ، وبين اللفظين اختلاف يسير سبق ذكره ، وقد روى الوجه الأول عن إسماعيل : عثمان بن أحمد ، وأبو سهل بن زياد ، وأبو بكر الشافعي ، وهم شيوخ الدارقطني في هذا الحديث .

وروى الوجه الثاني عن إسماعيل : أحمد بن عبيد . وهو شيخ شيخ البيهقي فيه . ومقتضى النظر أن تكون رواية الجماعة أولى ، ثم هي خالية من الشك . غير أن الأمر لا ينتهي عند هذا ، فإن حديث ابن إسحاق لم أقف عليه إلا من طريق عبد الله

ابن إدريس هذا ، وقد سبق أنه اختلف على عبد الله بن إدريس في هذا الحديث ، وسبق ذكر ثلاثة أوجه في الاختلاف على ابن جريج ، وبقي وجه رابع ، والأوجه الأربعة كالتالي :

: هو ما جاء في هذين الوجهين : عبد الله بن إدريس ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري... الخ ، وهو رواية يحيى بن آدم الكوفي ، وهو ثقة حافظ فاضل - كما سبق - .

: عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، أو عن سعيد بن المسيب ، أو عنهما جميعاً ، عن أبي هريرة ، وهذه رواية الحسن بن الربيع البجلي ، وهو ثقة - كما سبق - .

: عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، وهو رواية الجماعة عنه ، وهم : أبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، ومحمد بن نمير ، ومحمد بن العلاء ، وعلي بن خشرم ، وعلي بن حرب ، وتابع عبد الله بن إدريس على هذا الوجه جماعة من الرواة ، وسيأتي تخريج ذلك كله في حديث أبي الزبير ، عن جابر.

: عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله ، وهذه رواية يوسف بن عدي ، وسيأتي تخريجها في حديث عطاء ، عن جابر.

فهذه أربعة أوجه عن عبد الله بن إدريس في هذا الحديث ، ولم أقف على من جمعها في الاختلاف عليه ، غير أن الدارقطني ذكر الوجهين الأولين ولم يفصل بينهما بشيء - كما سبق ذكره - .

فإن كانت هذه الأوجه اختلافاً على عبد الله بن إدريس ، سواء كان منه أو ممن دونه فلا شك أن أصوبها الوجه الثالث فهو رواية الجماعة عنه ، وهو الذي قد توبع عليه .

وهذا هو الظاهر لي ، وإن كان في ألفاظ رواياته لهذا الحديث شيء من الاختلاف ، غير أن هذا لا يلزم منه الاستدلال على صحة الأوجه كلها ، لأن ألفاظ الوجه الواحد قد تختلف كما في الوجه الأول .

وبناءً عليه فإن الرواية عن ابن إسحاق لهذا الحديث فيها نظر ، لأنها لم تأت إلا من حديث عبد الله بن إدريس ، وهو وجه غير محفوظ عنه .

غير أنه يشكل على هذا ما سبق نقله عن علي بن نصر الجهضمي ، وهو قوله : كان أبو عاصم يتهيب إسناد هذا الحديث حتى بلغته رواية ابن إسحاق له عن الزهري فرجع إلى الحديث به . ١ هـ

فإن ظاهره أن رواية ابن إسحاق اشتهرت حتى بلغت أبا عاصم النبيل ، وقبلها واعتمدها في دفع الإشكال عما رواه هو عن مالك ، عن الزهري بجعله من حديث أبي هريرة .

وقد يجاب عن هذا الإشكال بأنه ربما يكون الذي بلغه إنما هو رواية يحيى بن آدم ، عن عبد الله بن إدريس ، ولم يقع له الاختلاف على عبد الله بن إدريس . وعلى كل حال فإن رواية ابن إسحاق لهذا الحديث محل نظر في ثبوتها عنه ، فإن ثبتت عنه فإن حاله مشهورة . والله أعلم .

وبعد : فقد تبين أن أقوى الأوجه عن الزهري ثلاثة أوجه :

: الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، وهذه رواية معمر بن راشد ، وصالح بن أبي الأخضر ، وعبد الرحمن بن إسحاق .

: الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب مرسلًا ، وهذه رواية مالك .

: الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلًا ، وهذه رواية ابن جريج ، ويونس بن يزيد .

وليس بين الوجهين الأخيرين اختلاف فكلاهما مرسل ، غير أن مالكا ذكر رواية الزهري عن شيخه أبي سلمة وسعيد ، واقتصر يونس ، وابن جريج على ذكره عن الزهري عن سعيد .

ويبقى النظر بين الوجهين الأولين في حديث الزهري ، عن أبي سلمة وحده ، هل يصح وصله بذكر جابر أو لا يصح ؟

وقد سبق عند ذكر الاختلاف على معمر ذكر تصحيح البخاري والترمذي لحديث جابر ، كما صححه الدارقطني وغيره - كما سبق عند ذكر الاختلاف على مالك - .

وقال البيهقي بعد سياق الاختلاف على الزهري : فالذي يعرف بالاستدلال من هذه الروايات أن ابن شهاب الزهري ما كان يشك في روايته عن أبي سلمة ، عن جابر ، عن النبي ﷺ كما رواه معمر ، وصالح بن أبي الأخضر ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، ولا روايته عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ مرسلًا ، كما رواه عنه يونس بن يزيد الأيلي ، وكأنه كان يشك في روايته عنهما ، عن أبي هريرة ، فمرة أرسله عنهما ، ومرة وصله عنهما ، ومرة ذكره بالشك في ذلك ، والله أعلم . ورواية عكرمة ابن عمار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن جابر تؤكد رواية من رواه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، وكذلك رواية أبي الزبير ، عن جابر (٥٠) .

هذا كلام البيهقي وقد جعل الشك فيه من الزهري ، والظاهر لي أنه ممن دونه ، وعلى كل حال فالبيهقي يرجح في حديث أبي سلمة الموصول بذكر جابر ، وقد آيد ذلك بالروايتين اللتين ذكرهما . وهو ظاهر ، وإن كان قد سبق بيان ضعف حديث يحيى ابن أبي كثير ، ولكن ليس عليه الاعتماد .

وقريب من كلام البيهقي كلام ابن عبد البر في جعله الاختلاف من الزهري نفسه ، فإنه قال : كان ابن شهاب - رحمه الله - أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن ، فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة ، فحدث به مرة عنهم ، ومرة عن أحدهم ، ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه في حين حديثه ، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض ، كما صنع في حديث الإفك وغيره ، وربما لحقه الكسل فلم يسنده ، وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة ، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كثيراً في أحاديثه ، ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليدين ، رواه عنه جماعة فمرة يذكر فيه واحداً ، ومرة اثنين ، ومرة جماعة ، ومرة جماعة غيرها ، ومرة يصل ، ومرة يقطع ، وحديثه هذا في الشفعة حديث صحيح معروف عند أهل العلم ، مستعمل عند جميعهم ، لا أعلم بينهم في ذلك اختلافاً ، كل فرقة من علماء الأمة يوجبون الشفعة للشريك في المشاع من الأحوال الثابتة التي يمكن فيها صرف الحدود وتطريق الطرق <sup>(٥١)</sup> .

وقد اختلف في الموازنة بين الوجهين المذكورين إمامان مشهوران ، فروى أبو زرعة قال : قال لي أحمد بن حنبل : رواية معمر ، عن الزهري في حديث الشفعة



حسنة ، قال : وقال يحيى بن معين : رواية مالك أحب إليَّ وأصح في نفسي مرسلاً ،  
عن سعيد ، وأبي سلمة <sup>(٥٢)</sup> .

والذي يظهر لي - والله أعلم - صحة حديث الزهري ، عن أبي سلمة ،  
عن جابر ، كما صححه من سبق ذكره من الأئمة ، ومنهم أبو حاتم الرازي ، وسيأتي  
نقل كلامه كاملاً ، وذلك لأن معمرًا من أثبت أصحاب الزهري ، فمن الأئمة من يقدم  
مالكاً أو ابن عيينة عليه ، ومنهم من يقدمه عليهما <sup>(٥٣)</sup> ، ولم يختلف عليه كثيراً في هذا  
الحديث ، بخلاف مالك فقد اختلف عليه كثيراً ، وقد توبع معمر عليه متابعة تامة  
وقاصرة ، فتابعه صالح بن أبي الأخضر ، وعبد الرحمن بن إسحاق في الرواية عن  
الزهري ، وروي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، عن جابر ، كما رواه عن جابر  
أبو الزبير وغيره - كما سيأتي تحريره - وهذا كله يؤكد صحة ذكر جابر في هذا  
الحديث ، والله أعلم .

وقد بقي مما ينبه عليه في هذا الحديث النظر في متنه ، فقد أعل أبو حاتم الرازي  
آخره بأنه مدرج . ففي العلل لابنه <sup>(٥٤)</sup> : سألت أبي عن حديث رواه معمر ، عن  
الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر قال : " إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم  
يقسم ، فإذا قسم ، ووقعت الحدود فلا شفعة " ؟ قال أبي : الذي عندي أن كلام النبي  
ﷺ هذا القدر : " إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم " قط ، ويشبه أن يكون بقية  
الكلام هو كلام جابر : " فإذا قسم ، ووقعت الحدود فلا شفعة " . والله أعلم . قلت له :  
ويم استدلت على ما تقول ؟ قال : لأننا وجدنا في الحديث : " إنما جعل النبي ﷺ الشفعة

---

( ) : / .

( ) : / - .

( ) ( ) .

فيما لم يقسم "تم المعنى"، "فإذا وقعت الحدود..." فهو كلام مستقبل، ولو كان الكلام الأخير عن النبي ﷺ كان يقول: "إنما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يقسم، وقال: إذا وقعت الحدود..." فلما لم نجد ذكر الحكاية عن النبي ﷺ في الكلام الأخير استدللنا أن استقبال الكلام الأخير من جابر، لأنه هو الراوي عن رسول الله ﷺ هذا الحديث. وكذلك بعض حديث مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد، وأبي سلمة: "أن النبي ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة" فيحتمل في هذا أن يكون الكلام الأخير كلام سعيد، وأبي سلمة، ويحتمل أن يكون كلام ابن شهاب، وقد ثبت في الجملة قضاء النبي ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم في حديث ابن شهاب، وعليه العمل عندنا. ١٥

هذا كله كلام أبي حاتم الرازي وابنه، وقد أبرز حجته في ذلك وأوضحها للغاية، وقد سبق في التخريج تحرير ألفاظ روايات هذا الحديث بجميع طرقه عن الزهري، وتبين أن عامة ألفاظه بمعنى ما ذكره أبو حاتم، يعني ليس فيها التصريح بأن قوله: "إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة" من كلام النبي ﷺ، غير أنه وقع في بعض ألفاظه المختصرة ما يجعل ذلك من قول النبي ﷺ مثل رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري عند الترمذي فهي بلفظ: قال رسول الله ﷺ: "إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة" ولكن هذا لفظ مختصر لعله ممن دون عبد الرزاق، وقد سبق تخريج رواية عبد الرزاق من المصنف ومن مصادر كثيرة، وليس فيها هذا التصريح.

ومثل رواية ابن جريج، عن الزهري فهي بلفظ: قال رسول الله ﷺ: "إذا قسمت الأرض وحدت فلا شفعة". وفي لفظ آخر: "إذا حدث الطرق فلا شفعة" وقد سبق الكلام في رواية ابن جريج، والظاهر أن هذا من اختصار الراوي.

ومثل رواية أبي مصعب الزهري ، عن مالك في الموطأ بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه " . والظاهر أن هذا من تصرف أبي مصعب فإن رواية مالك في الموطأ وغيره بغير هذا اللفظ .

ومثل رواية محمد بن إسحاق ، عن الزهري في التمهيد لابن عبد البر بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " . ولكنها عند البيهقي بلفظ : " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم ، وأما مالٍ قسم عليه فلا شفعة فيه " . فدل على أن اللفظ الأول من تصرف الراوي ممن دون ابن إسحاق ، وقد سبق القول في رواية ابن إسحاق برمتها .

ومثل رواية يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، بلفظ : قال رسول الله ﷺ : " إذا وقعت الحدود فلا شفعة " وقد سبق بيان ضعف هذا الطريق ، ثم هو لفظ مختصر من تصرف الراوي .

وبعد هذا فقد تبين أن النظر في جميع ألفاظ الحديث التي وقفت عليها لا يمنع التعليل الذي ذكره أبو حاتم الرازي ، فإن عامة ألفاظ الحديث متفقة على ما ذكره أبو حاتم ، وهو الذي يتطرق إليه احتمال الإدراج الذي ذكره أبو حاتم . ولكن قد خولف أبو حاتم في رأيه هذا فخالفه البخاري حيث أخرج الحديث في صحيحه دون أي إشارة إلى احتمال الإدراج مما يدل على أنه يرى أن الحديث بكامله مرفوع إلى النبي ﷺ .

كما أن صحة الحديث بكامله هو المفهوم من كلام أحمد ، ففي مسائل صالح : قلت : حديث الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر : " إنما قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " قوله " فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " في الحديث عن جابر ، عن النبي ﷺ أو هو من كلام أبي سلمة ؟ قال : معمر يقول :

عن أبي سلمة، عن جابر، عن النبي ﷺ، وصالح بن أبي الأخضر كذا يقول أيضاً. ورواه مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة مرسل، قالوا: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة" (٥٥).

وقد قوى ذلك ابن حجر بقوله بعد أن حكى كلام أبي حاتم: وفيه نظر، لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه، حتى يثبت الإدراج بدليل، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجح رفعها (٥٦). ١٠ هـ

وبالغ ابن حزم في إنكار القول بإدراج آخر الحديث فقال: ومن عظيم إقدام المتأخرين في زمانهم وأديانهم وعند الله تعالى قول بعضهم في الثابت عن رسول الله ﷺ من قوله: "إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة" إن هذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ، فليت شعري أين وجدوا هذا؟ ومن أخبرهم به؟... الخ (٥٧).

والظاهر أن ابن حزم لم يطلع على كلام أبي حاتم، وإنما يقصد غيره، ولعله يقصد الطحاوي فسيأتي كلامه في هذا، وفي كلام ابن حزم ما فيه، ولكن هذا كلامه، وقد حذفت آخره، والله المستعان.

وتصحیح رفع الحديث بكامله يعتبر قول كل من سبق ذكره من الأئمة الذين صححوا الحديث دون تفصيل فيه، كالترمذي، والدارقطني، وابن حبان، والخليلي، والبيهقي، وابن عبد البر وغيرهم كثير ممن صحح هذا الحديث ولم يتعقبه بشيء. ولم أقف على أحد من الأئمة أيّد ما ذهب إليه أبو حاتم في ذلك غير الطحاوي، فإنه بعد أن رجح عدم اتصال حديث مالك عن الزهري، قال: ثم لو ثبت

( ) :

( ) : / .

( ) : / .

هذا الحديث واتصل إسناده لم يكن فيه عندنا ما يخالف الحديث الذي ذكرناه عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه؛ لأن الذي في هذا الحديث إنما هو قول أبي هريرة رضي الله عنه: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم" فكان بذلك مخبراً عما قضى به رسول الله ﷺ. ثم قال بعد ذلك: "فإذا وقعت الحدود فلا شفعة" وكان ذلك قولاً من رأيه لم يحكه عن رسول الله ﷺ... (٥٨).

لكن الطحاوي وقع بعد ذلك في كلامه ما يفيد تصحيح حديث جابر بكامل لفظه وفيه حد الحدود وصرف الطرق. وفي تصرف الطحاوي ما فيه. ويبقى كلام أبي حاتم في نظري في غاية القوة، وقد أبدى فيه حجة ظاهرة جداً، خاصة الاحتمال الثاني الذي ذكره، وهو أن يكون ذلك من كلام ابن شهاب الزهري، بدلالة وجوده في الروايات المرسلة، التي ليس فيها ذكر جابر، وربما يكون أصله عن أبي سلمة، أو سعيد، كما أشار إليه أبو حاتم أيضاً، والعلم عند الله تعالى.

:

قال الإمام مسلم في صحيحه (١٦٠٨): حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير، عن جابر، ح وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "من كان له شريك في ربة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ، وإن كره ترك".

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لأبي بكر بن نمير - قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا عبد الله بن

إدريس، حدثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به".

وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا الزبير أخبره، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: "الشفعة في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه".

• أخرجه أبو يعلى (٢١٧١) عن مجاهد بن موسى، عن أحمد بن عبد الله - وهو ابن يونس - به بنحو لفظه عند مسلم.

• وأخرجه أحمد (١٤٣٣٩) عن هاشم - وهو ابن القاسم - وحسن بن موسى،

وأحمد أيضاً (١٥٢٧٩)، وأبو عوانة (٥٥٢٥) من طريق يحيى بن أبي بكير، وأبو عوانة (٥٥٢٦) من طريق يحيى بن آدم، وأبو القاسم البغوي في حديث علي بن الجعد (٢٦٠٧) - ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٢١٧٣) - عن علي بن الجعد،

وابن حبان (٥١٧٩) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، ستتهم (هاشم، وحسن، ويحيى بن أبي بكير، ويحيى بن آدم، وعلي، وأبو الوليد) عن أبي خيثمة زهير بن معاوية به بنحو لفظه عند مسلم.

• وهو في مصنف ابن أبي شيبة (٢٩٦٥١) بنحو لفظ ابن نمير الذي ذكره مسلم.

• وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦ من طريق ابن أبي عاصم،

والبيهقي في المعرفة (٣٦٩١) من طريق الحسن بن سفيان،  
كلاهما (ابن أبي عاصم، والحسن) عن أبي بكر بن أبي شيبة به بنحو لفظ ابن  
نمير الذي ذكره مسلم.

• وأخرجه البيهقي ١٠٤/٦ من طريق الحسن بن سفيان، عن محمد بن عبد الله  
ابن نمير به بنحو لفظه عند مسلم.

• وأخرجه البيهقي ١٠٤/٦ من طريق عبد الله بن محمد الأزدي، عن إسحاق  
بن إبراهيم به بنحو لفظ ابن نمير عند مسلم.

• وأخرجه النسائي في المجتبى ٣٢٠/٧، وفي الكبرى (٦٢٥٤)، والدارمي  
(٢٦٢٨) عن أبي كريب محمد ابن العلاء،  
وابن الجارود (٦٤٢) عن علي بن خشرم،  
وأبو عوانة (٥٥٢٩)، والدارقطني ٢٢٤/٤ ح ٧٦ من طريق علي بن حرب،  
ثلاثتهم (ابن العلاء، وعلي بن خشرم، وعلي بن حرب) عن عبد الله بن  
إدريس به بلفظ ابن نمير في رواية علي بن خشرم، وبنحوه للآخرين.

• وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٨٣) عن يونس - وهو ابن  
عبد الأعلى - عن عبد الله بن وهب به بنحو لفظه الذي عند مسلم، لكنه لم يذكر  
آخره وهو قوله: "فإن أبي...". وقد صرح أبو الزبير بسماعه من جابر.

• وأخرجه أحمد (١٤٤٠٣) - وعنه أبو داود (٣٥١٣) ومن طريق أبي داود  
البيهقي في الكبرى ١٠٩/٦ وابن عبد البر في التمهيد ٤٦/٧ - والنسائي في المجتبى  
٣٠١/٧، وفي الكبرى (٦١٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦، وفي المعرفة  
(٣٦٩٢)، وقاضي المارستان في المشيخة الكبرى (٥٣٦) من طريق إسماعيل ابن  
علية،

والنسائي في الكبرى (٦٢٥٥) و(١١٧١٦)، وأبو عوانة (٥٥٢٩ م) من طريق حجاج بن محمد،

وعبد الرزاق في مصنفه (١٤٤٠٣)،

والشافعي في مختلف الحديث ص ٦٠٧، وفي المسند ١٦٥/٢ - ومن طريقه أبو نعيم في الحلية ١٥٨/٩، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٤/٦، وفي السنن الصغير (٢٣٣٧)، وفي المعرفة (٣٦٩٣)، والبغوي في شرح السنة (٢١٧٠)، والسمعاني في المنتخب من معجم شيوخه ص ٥٧٧ - عن سعيد بن سالم القداح، والبخاري (نصب الراية ١٧٨/٤) من طريق أبي عاصم النبيل، وابن حبان (٥١٧٨) من طريق الوليد بن مسلم،

والخليلي في الإرشاد (٥) - معلقاً - عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي،

سبعتهم (ابن علي، وحجاج، وعبد الرزاق، وسعيد، وأبو عاصم، والوليد، وعبد المجيد) عن ابن جريج به بنحو لفظ زهير في رواية عبد الرزاق غير أنه لم يذكر آخره، وبنحو لفظ ابن نمير في رواية حجاج، وبنحو لفظ ابن وهب في رواية ابن علي، وأبي عاصم، والوليد، غير أن أبا عاصم، والوليد لم يذكر آخره، ووقع في رواية إسماعيل عند البيهقي في الكبرى ١٠٤/٦: "فإن باع فهو أحق بالثمن". ولفظ سعيد القداح: "الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة"، ونحوه لفظ ابن أبي رواد، وقرن عبد الرزاق في روايته الثوري بابن جريج.

• وأخرجه النسائي في المجتبى ٣١٩/٧، وفي الكبرى (٦٢٥٣)، وابن ماجه (٢٤٩٢)، وأحمد (١٤٢٩٢)، والحميدي (١٢٧٢)، وابن الجارود (٦٤١)، وأبو يعلى (١٨٣٥)، وأبو عوانة (٥٥٢٤) من طرق عن سفيان بن عيينة،



والنسائي في المجتبى ٣٢١/٧، وفي الكبرى (٦٢٦٣) و(١١٧١٥) عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، عن الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد<sup>(٥٩)</sup>، وأحمد (١٤٣٢٦) عن زياد بن عبد الله البكائي، وأحمد (١٥٠٩٥) عن يزيد ابن هارون، كلاهما (زياد، ويزيد) عن الحجاج بن أرطاة، وعبد الرزاق (١٤٤٠٣)، وابن أبي شيبة (٢٣١٧٧)، وأبو عوانة (٥٥٢٧) و(٥٥٢٨) من طريق سفيان الثوري، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٢٢٠)، وفي المعجم الصغير (٢٥)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢٢/٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٠٥/٥ من طريق عمرو ابن هاشم البيروني، عن الأوزاعي، والطبراني في المعجم الأوسط (١٢٧٧) من طريق بقية بن الوليد قال: حدثني إبراهيم بن ذي حماية، عن ابن أبي ليلي، ستهتم (ابن عيينة، وحسين، والحجاج، والثوري، والأوزاعي، وابن أبي ليلي) عن أبي الزبير به، ولفظه في رواية ابن عيينة: "أيكم كانت له أرض أو نخل فلا يبيعها حتى يعرضها على شريكه"، ولفظ حسين: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار" ولفظ الحجاج في رواية زياد: "أيا قوم كانت بينهم ربيعة أو دار، فأراد أحدهم أن يبيع نصيبه، فليعرضه على شركائه، فإن أخذوه فهم أحق به بالثمن". ولفظ الحجاج في رواية يزيد: "من كانت بينه وبين أخيه مزارعة، فأراد أن يبيعها،

فليعرضها على صاحبه ، فهو أحق بها بالثمن ". ولفظ الثوري بنحو لفظ زهير السابق غير أنه لم يذكر آخره. ولفظ الأوزاعي : " الشفعة في كل شركٍ ، في ربع أو حائط ، لا يصلح له أن يبيعه حتى يؤذن شريكه ، فيأخذ أو يدع " ، زاد في رواية أبي نعيم الأصبهاني : " فإن باع فشريكه أحق به ". ولفظ ابن أبي لیلی : " الشفعة للشريك والجار ، حتى يتركها " .

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على أبي الزبير المكي ، عن جابر ابن عبد الله ، وقد رواه عن أبي الزبير عدد من أصحابه ، ولم أقف على اختلاف عليه في إسناده ، وإن كان قد وقع فيه اختلاف على ابن جريج ، وهو أحد الرواة عن أبي الزبير ، لكن سبق عند الكلام على طريق أبي سلمة ذكر أن رواية ابن جريج ، عن أبي الزبير هي المحفوظة ، وقد أخرجه مسلم ، وابن حبان في صحيحهما .  
وإنما أعرض البخاري عن هذا الطريق لأجل أبي الزبير ، فإنه لا يخرج له في الأصول ، وهو مختلف فيه ، وهذه ترجمته :

هو محمد بن مسلم بن تدرس المكي ، مات سنة ١٢٦هـ ، قال ابن المديني : ثقة ثبت . ووثقه ابن معين - في رواية - والعجلي ، وابن سعد ، والنسائي وغيرهم .  
وقال أحمد : قد احتمله الناس ، وهو أحب إليّ من أبي سفيان ، وأبو الزبير لا بأس به . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة صدوق ، إلى الضعف ما هو . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو أحب إليّ من أبي سفيان . وقال أبو زرعة : روى عنه الناس ، قيل : يحتج به ؟ قال : إنما يحتج بحديث الثقات . وقال الشافعي : أبو الزبير يحتاج إلى دعامه .

وقد تكلم فيه شعبة، فعن ورقاء قال: قلت لشعبة: مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان. ولذا قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس. وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: كان أيوب السخثياني يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير. قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم. وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، كأنه يضعفه. وفيه كلام غير ذلك.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان من الحفاظ، وكان عطاء يقدمه إلى جابر ليحفظ له، روى عنه مالك، والثوري، وعبيد الله بن عمر، والناس... ولم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله. وقال ابن عدي - بعد أن ذكر أنه روى عنه: شعبة، والثوري، وزهير، ومالك، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، وابن جريج، وكل قد انفرد عنه بشيء - : وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير، إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة لا بأس به.

وقال الذهبي: وهو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة، وقد تكلم فيه شعبة لكونه استرجح في الميزان، وجاء عن شعبة أنه تركه لكونه يسيء صلاته، وقيل: لأنه رآه مرة يخاصم ففجر. وقال أيضاً: ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلس.

وقال ابن حجر: صدوق، إلا أنه يدلّس.

وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: قد وصفه النسائي وغيره بالتدليس<sup>(٦٠)</sup>.

فهذه حال أبي الزبير، وقد أطلت فيه لأن مدار هذا الطريق عليه، وقد علم بذلك قوة هذا الطريق، وعموم ألفاظ هذا الطريق تدور على معنى واحد، وأحب التنبيه على أربعة أمور في ألفاظ هذا الحديث:

: قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريق عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير: لم يقل: "يقسم" في هذا الحديث إلا ابن إدريس، وهو من الثقات الحفاظ.

كذا قال الدارقطني، وقد وقفت على هذه الكلمة في غير رواية ابن إدريس، فهي رواية سعيد بن سالم القداح، كما رواه عنه الشافعي، ولكن سعيداً لا يعتمد عليه، ففي حفظه كلام، وقال في التقريب: صدوق يهمل، ورُمي بالإرجاء، وكان فقيهاً<sup>(٦١)</sup>.

وكذا جاء هذا اللفظ في رواية عبد المجيد بن أبي رواد، إلا أن الخليلي نص على أنه خطأ من عبد المجيد، حيث جعله مثلاً لما يخطئ فيه الثقة، واستدل بأن الثقات رَوَوْه عن أبي الزبير: "إذا باع أحدكم أرضاً فليستأذن شريكه" ... الخ.

---

( ) : /  
 / / /  
 / / / /  
 ( )  
 .  
 ( ) ( ) .

والمقصود أن ذكر التقسيم ليس في رواية أبي الزبير، وإنما في رواية أبي سلمة،  
فلعله من هنا جاء الخطأ.

وكما وقعت هذه اللفظة في السنن الكبرى للنسائي (١١٧١٦) من رواية حجاج  
ابن محمد، عن ابن جريج، غير أن اللفظ مما زاده المحقق أخذاً من رواية عبد الله بن  
إدريس، فإن النسائي لم يسق لفظ حجاج، وقد ساق أبو عوانة لفظ حجاج بن محمد،  
وليس فيه هذه اللفظة. وبالله التوفيق.

: أعل أبو محمد بن حزم لفظ عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج،  
عن أبي الزبير، عن جابر، وفيه: " لا يحل له أن يبيع... " بقوله: قلنا: لم يذكر فيه أبو  
الزبير سماعاً من جابر، وهو قد اعترف على نفسه بأن ما لم يذكر فيه سماعاً فإنه  
حدثه به من لم يسمعه عن جابر... الخ<sup>(٦٢)</sup>.

وابن حزم أراد الحكم على هذا اللفظ الذي فيه منع البيع حتى يعرض على  
شركاءه بقوله: لا يحل. ولم يرد ابن حزم تعليل أصل الحديث، فهو صحيح عنده.  
وهذا الذي ذكره ابن حزم غير سديد، فإن معنى هذه اللفظة قد جاء في روايات  
الحديث الأخرى، ففي رواية أبي خيثمة، عن أبي الزبير: " فليس له أن يبيع ". وفي  
رواية ابن وهب، عن ابن جريج، عن أبي الزبير: " لا يصلح له أن يبيع " وهذان  
اللفظان بمعنى قوله في رواية عبد الله بن إدريس: " لا يحل " وهما عند مسلم وغيره  
- كما سبق - ورواية ابن وهب فيها التصريح بالتحديث. فلم يبق لتعليل ابن حزم  
وجه، غير تمسكه الحرفي باللفظ، ومن نظر في ألفاظ الحديث السابقة أيقن أن الرواة  
رووه بالمعنى، فتد ألفاظه إلى معنى واحد، وسماع أبي الزبير لهذا الحديث من جابر  
ثابت، والله أعلم.

: سبق في لفظ الحسين بن واقد، عن أبي الزبير: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار" وهو عند النسائي، ولم أقف على ذكر الجوار في حديث أبي الزبير إلا في طريقين، هذا أحدهما، والحسين بن واقد المروزي ثقة له أوهام<sup>(٦٣)</sup>، فلعل هذا من وهمه أو وهم من دونه، وهو الفضل بن موسى السيناني، وهو ثقة ثبت، وربما أغرب<sup>(٦٤)</sup> أو من غيرهما، المهم أن ذكر الجوار لا يصح في هذا الطريق، والله أعلم.

والطريق الثاني: طريق ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، وهو بلفظ "الشفعة للشريك، والجار، حتى يتركها"، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، وفيه كلام كثير للنقاد، فقد ضعفه يحيى القطان، وأحمد، وابن معين، وغيرهم، وقال شعبة: ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى، وفيه غير ذلك من الكلام، وهو في نفسه صدوق، كما قال ذلك غير واحد، ولذا قال الذهبي: صدوق إمام، سيء الحفظ، وقد وثق. وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ جداً<sup>(٦٥)</sup>. وقد تفرد عنه في هذا الحديث إبراهيم بن ذي حمية، كما نص عليه الطبراني بعد سياقه، وإبراهيم لم أقف على ترجمته، والراوي عنه بقية بن الوليد، وهو معروف بالرواية عن المجهولين، وقد نص على ذلك عدد من الأئمة<sup>(٦٦)</sup>، فالظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين.

والحاصل أن هذا الطريق لا يصح أيضاً، والله أعلم.

---

( ) : ( )  
 ( ) : ( )  
 ( ) : ( ) / / /  
 ( ) / .

: بعض ألفاظه يجعله صريحاً من قول النبي ﷺ كما هو لفظ أبي خيثمة ، ولفظ ابن وهب ، عن ابن جريج اللذين ساقهما مسلم ، وكذلك من وافقهما من الرواة ، وهو أكثر الروايات كما سبق بيانه في التخريج ، وهذا لا إشكال فيه .

ولكن جاء في بعض ألفاظه ، كلفظ عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج الذي ساقه مسلم ، بلفظ : " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ، ربعة أو حائط ، ... الحديث " فهل يردُّ على هذا اللفظ احتمال الإدراج الذي ذكره أبو حاتم في لفظ أبي سلمة ، فيكون أصل الحديث : " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة " فقط ، وما بعده من كلام الراوي ؟ أو يقال : إن هذا غير وارد في هذا الطريق ؟

الذي يظهر لي أن هذا غير وارد ، لأن الأكثر من ألفاظ الحديث يجعله صريحاً من قول النبي ﷺ فيكون التعبير بقوله : " قضى ... من الراوي ، ومما يدل على ذلك أن اللفظين مرويان عن ابن جريج ، فكأنه تجوز بالتعبير هو ، أو من دونه ، فالمقصود باللفظين واحد .

فإن قيل : ما الفرق بين هذا وبين لفظ أبي سلمة في نقد أبي حاتم الرازي ؟ ولماذا قوي نقده هناك ، ولم يرد هنا ؟

فالجواب هو ما سبقت الإشارة إليه ، وهو أن لفظ أبي سلمة عامة طرده بلفظ " قضى رسول الله ﷺ ... " وما تصرف عنها . والقليل هو المصرح برفع كامل الحديث ، فعلم أن الأصل هو الأول ، وأما لفظ أبي الزبير فهو بعكسه تماماً .

:

قال الإمام أحمد في المسند (١٤٢٥٣) : حدثنا هشيم ، أخبرنا عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : " الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها ، وإن كان غائباً ، إذا كان طريقهما واحداً " .

- أخرجه أحمد أيضاً في العلل ومعرفة الرجال (٢٢٥٦)، ولم يسق لفظه، بل قال بعد أن ذكر شيئاً عن هشيم: حدثنا بحديث الشفعة حديث عبد الملك، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ.
- وأخرجه أبو داود (٣٥١٨) - ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٤٧/٧ - عن أحمد بن حنبل به بلفظه.
- وأخرجه ابن ماجه (٢٤٩٤) عن عثمان بن أبي شيبة، والطيالسي (١٧٨٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٨٥) من طريق سعيد بن منصور، والطحاوي أيضاً (٥٩٨٦) من طريق إسماعيل بن سالم، أربعتهم (عثمان، والطيالسي، وسعيد، وإسماعيل) عن هشيم به بلفظه للأولين، ولم يسق الطحاوي لفظ الأخيرين، لكن أحال على سابقه، وهو بنحوه.
- وأخرجه الترمذي في الجامع (١٤٢١)، وفي العلل الكبير (٣٨٥)، ومحمد بن الحسن الشيباني في الحجة على أهل المدينة ٧٥/٣، وأبو العباس السراج في حديثه (١٢٦٥) من طريق خالد الواسطي، والنسائي في الكبرى (٦٢٦٤) و(١١٧١٤) من طريق يحيى بن سعيد، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٣٩٦)، وابن أبي شيبة (٢٣١٦٨) - ومن طريقه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٣٣٩ - عن عبدة بن سليمان، وابن أبي شيبة في المصنف (٢١٧١١)، وفي المسند (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠) عن علي بن مسهر،



وابن أبي شيبة في مسنده (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠)، والدارمي (٢٦٢٧) والعقيلي ٣١/٣ من طريق يعلى بن عبيد،  
وابن أبي شيبة في مسنده (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠)، وابن عساكر في معجم الشيوخ (١٥٥٣) من طريق يزيد بن هارون،  
وابن أبي شيبة في مسنده (كما في إتحاف الخيرة المهرة ٢٩١٠) عن عبيدة بن حميد،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٨٢) من طريق شجاع بن الوليد،  
والطبراني في الأوسط (٦١٤٠)، والبيهقي أيضاً ١٠٨/٦ من طريق عبد الله بن رشيد، عن عبد الله بن بزيع، عن صدقة بن أبي عمران،  
والطبراني أيضاً (٨٣٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣٦/١٢ من طريق حجوة بن مدرك،

والطبراني في الأوسط (٥٤٦٠) من طريق القاسم بن معن،  
وابن عدي في الكامل ٣٠٣/٥ من طريق شعبة، ومن طريق عمر بن عبيد،  
ومن طريق عبد الله بن إدريس،

والبيهقي ١٠٦/٦ من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق،  
جميعهم ١٦ راوياً، وهم: (خالد، ويحيى، وعبد الرزاق، وعبد، وعلي بن مسهر، ويعلى، ويزيد بن هارون، وعبيدة، وشجاع، وصدقة، وحجوة، والقاسم، وشعبة، وعمر بن عبيد، وعبد الله بن إدريس، وإسحاق) عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي به بنحوه، إلا صدقة بن أبي عمران فهو بلفظ: "الصبي على شفيعته حتى يدرك، فإذا أدرك، فإذا شاء أخذ، وإن شاء ترك".

• وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٦٠١٥) - ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٨٣/٩ - من طريق يوسف بن عدي، عن عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج،

والبيهقي ١٠٩/٦ من طريق أبي حنيفة النعمان،

كلاهما (ابن جريج، وأبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح به، ولفظه في رواية ابن جريج: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء". ولفظه في رواية أبي حنيفة: "لا شفعة إلا في دار أو عقار". وقد جعله أبو حنيفة: عن عطاء، عن أبي هريرة.

طريق عطاء بن أبي رباح هذا يروى عنه من طريق ثلاثة رواة، وهم: عبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج، وأبو حنيفة.

فأما أبو حنيفة فجعله: عن عطاء، عن أبي هريرة، بلفظ: "لا شفعة إلا في دار أو عقار" وقد وقع في إسناده اختلاف دون أبي حنيفة، ذكره البيهقي، ثم ذكر أن الصواب فيه: عن عبد الله بن واقد، عن أبي حنيفة، وقال: والإسناد ضعيف.

وعبد الله بن واقد هو أبو قتادة الحراني، متروك<sup>(٦٧)</sup>، والراوي عنه: الضحاك ابن حجوة المنبجي، وهو متهم بالوضع<sup>(٦٨)</sup>، فالإسناد في غاية السقوط.

وأما رواية ابن جريج فهي: عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر، بلفظ: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء" وهذا لفظ عام في الشفعة، غير أن إسناده إلى ابن جريج فيه تفرد ومخالفة، فهو من رواية يوسف بن عدي، عن عبد الله بن إدريس، عنه، وقد سبق ذكر الاختلاف على عبد الله بن إدريس، وعلى ابن جريج في هذا

( ) : ( ) .

( ) : / / .

الحديث ، عند ذكر رواية ابن جريج ، عن الزهري ، ورواية عبد الله بن إدريس ، عن ابن إسحاق ، وبيان أن هذا الوجه المذكور هنا غير محفوظة عن ابن جريج ، وإنما المحفوظ روايته عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر .

وعلى كل احتمال فهو إسناد فرد ، لم يأت بهذا العموم في شيء من روايات هذا الحديث الصحيحة ، فلا يصح الاعتماد عليه .

وبناءً عليه لم تبق إلا رواية عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي ، عن عطاء ، عن جابر ، وهو أهم طريق عن عطاء في هذا الحديث ، وقد روي عن عبد الملك بن أبي سليمان بلفظين ، أحدهما : لفظ صدقة بن أبي عمران ، وهو بلفظ : " الصبي على شفيعته حتى يدرك ، فإذا أدرك فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك " وهذا لفظ غير محفوظ عن عبد الملك ، وقد قال البيهقي بعد سياقه : تفرد به عبد الله بن بزيع ، وهو ضعيف ، ومن دونه إلى شيخنا لا يحتج بهما . يعني بهما : السري بن سهل ، وعبد الله بن رشيد <sup>(٦٩)</sup> .

وقد كفانا البيهقي مؤنة الكلام عليه ، مع أن سقوطه ظاهر .

والثاني : لفظ رواية الجماعة عن عبد الملك بن أبي سليمان ، وهو بلفظ : " الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها ، وإن كان غائباً ، إذا كان طريقهما واحداً " وهو أهم ما يستدل به من قال بشفعة الجار .

( )

/

/

/

/

/

وقد تتابعت نصوص النقد على استنكار هذا الحديث على عبد الملك ، بل هو أشهر حديث استنكر عليه ، وأحب أن أترجم له أولاً ترجمة توضح حاله ، ثم أسوق ما زاد من نصوص النقد في خصوص هذا الحديث.

فهو عبد الملك بن أبي سليمان - واسمه ميسرة - العرزمي ، أبو محمد ، وقيل : أبو سليمان ، وقيل : أبو عبد الله الكوفي ، مات سنة ١٤٥ . أخرج له البخاري في الصحيح تعليقاً. وروى له في " رفع اليدين " وفي " الأدب " وروى له الباقر.

وثقه الجمهور ، وكان من الحفاظ ، قال ابن مهدي : كان شعبة يعجب من حفظ عبد الملك . وذكره سفيان الثوري في حفاظ الناس . وقال الثوري أيضاً : حدثني الميزان ، وقال بيده هكذا كأنه يزن ، حدثني عبد الملك بن أبي سليمان . ووصفه بذلك ابن المبارك . ووثقه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وقال ابن سعد : كان ثقة مأموناً ثباتاً . وقال محمد ابن عبد الله بن عمار : ثقة حجة . وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث . وقال يعقوب بن سفيان : حدثنا أبو نعيم قال حدثني سفيان ، عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي ثقة متقن فقيه . ووثقه النسائي والدارقطني وغيرهما . وقال أبو زرعة : لا بأس به .

وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث . قال أمية بن خالد قلت - أو قيل - لشعبة : لم تركت الرواية عن عبد الملك بن أبي سليمان ، وهو حسن الحديث ؟ قال : من حسن حديثه أفرّ ، روى عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ في الشفعة للغائب . وقال وكيع : سمعت شعبة يقول : لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه . ونحو هذا القول قال يحيى القطان أيضاً . وقال شعبة في حديثه هذا : مثل هذا وهم . وقال أيضاً : لو كان شيء يقويه . ونقل أحمد بن حنبل عن شعبة أنه قال في حديثه هذا : آخر مثل هذا ودمر .

كما تكلم فيه آخرون لهذا الحديث وغيره. قال يحيى بن سعيد: كان صفة حديث عبد الملك بن أبي سليمان فيها شيء منقطع يوصله ، وموصل يقطعه. وذكر الإمام أحمد أن له منكرات ، وأنه يوصل أحاديث يرسلها غيره. وقال أبو داود: قلت لأحمد: عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال: ثقة. قلت: يخطئ؟ قال: نعم ، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء. وقال أحمد أيضاً في حديثه هذا: هذا حديث منكر.

وضعه ابن معين في رواية عنه. وسئل عن هذا الحديث فقال: هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، وقد أنكره الناس ، ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله. قيل له: تكلم فيه ؟ قال: نعم ، قال شعبة: لو جاء عبد الملك بآخر مثل هذا لرميت بحديثه.

وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ، وقد روى وكيع ، عن شعبة ، عن عبد الملك هذا الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: ربما أخطأ ، ثم ذكر توثيق أحمد ، وابن معين له ، ثم قال: كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم ، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت ، صحت عدالته بأوهام يهم في روايته ، ولو سلطنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري ، وابن جريج ، والثوري ، وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان ، وكانوا يحدثون من حفظهم ، ولم يكونوا معصومين ، حتى لا يهملوا في الروايات ، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات ، وترك ما صح أنه وهم فيه ، ما لم يفحش ذلك منه ، حتى يغلب على صوابه ، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذٍ.

}

وقال ابن رجب: وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة، لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، ولم يتهم نفسه فيتركه، ترك حديثه. ثم تكلم ابن رجب على هذه المسألة.

واكتفى الذهبي في الكاشف بقوله: قال أحمد: ثقة يخطئ، من أحفظ أهل الكوفة، رفع أحاديث عن عطاء.

وقال في المغني : ثقة مشهور ، تكلم فيه شعبة للتفرد بخبر الشفعة .  
ونحوه قال في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، إلا أنه لم يقل مشهور .  
وقال في الديوان : تكلم فيه شعبة لتفرده بحديث الشفعة ، وقد وثقه أحمد  
والنسائي والناس .

ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: صدوق له أوهام<sup>(٧٠)</sup>.

ومما سبق يتبين أن الجمهور على أنه ثقة حافظ ، غير أنه ليس من المتقين ، بل له أخطاء ومناكير ، وهذا الحديث قد توارد أكثرهم على استنكاره عليه ، كشعبة ، والقطان ، وأحمد ، وذكر ابن معين أن الناس قد أنكروه عليه ، وهذا يدل على أن إنكاره مستفيض عندهم.

وللأئمة بقية كلام على هذا الحديث أيضاً :

قال الشافعي جواباً على من استدل بهذا الحديث : سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول : نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظاً ، قال : ومن أين قلت ؟ إنما رواه عن جابر ابن عبد الله ، وقد روى أبو سلمة عن جابر مفسراً ، أن رسول الله ﷺ قال : " الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " وأبو سلمة من الحفاظ ، وروى أبو الزبير ، وهو من الحفاظ ما يوافق قول أبي سلمة ، ويخالف ما روى عبد الملك<sup>(٧١)</sup>.

وقال الترمذي بعد إخراجہ : هذا حديث حسن غريب ، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر . وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث . وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة ، من أجل هذا الحديث . وقد روى وكيع ، عن شعبة ، عن عبد الملك هذا الحديث . وروى عن ابن المبارك ، عن سفيان الثوري قال : عبد الملك بن أبي سليمان ميزان - يعني في العلم - .

وقال في العلل الكبير بعد أن أخرجه : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبد الملك بن أبي سليمان ، وهو حديثه الذي تفرد به ، ويروى عن جابر ، عن النبي ﷺ خلاف هذا .

قال أبو عيسى : إنما ترك شعبة عبد الملك لهذا الحديث لم يجد أحداً رواه غيره ، وعبد الملك ثقة عند أهل العلم . ويروى عن ابن المبارك ، عن سفيان الثوري أنه قال : عبد الملك بن أبي سليمان ميزان - يعني في العلم - .

وليس في كلام الترمذي تصحيح لهذا الحديث ، وإنما هو حسن غريب على رسمه ، وهو يعني الضعف ، وإنما في كلام الترمذي بيان أن عبد الملك في أصله ثقة <sup>(٧٢)</sup> . وأما قوله إن وكيعاً رواه عن شعبة ، عن عبد الملك فقد ذكر ذلك الإمام أحمد ، ثم قال : ليس هذا في كتاب غندر <sup>(٧٣)</sup> .

وقول أحمد هذا كأنه تضعيف لروايته عن شعبة ، فإن كتاب غندر حكم في حديث شعبة . كما قاله ابن المبارك . وكان أصحاب شعبة يرجعون إلى كتاب غندر إذا اختلفوا <sup>(٧٤)</sup> . وقد سبق تخريج ابن عدي لحديث شعبة ، وهو من طريق وكيع ، وقد قال ابن عدي بعد سياقه : وهذا يرويه عن شعبة وكيع ، وعبدان المروزي رواه عن أبيه ، عن شعبة ، ويعرف بوكيع ، وحديث الشفعة الذي أنكر على عبد الملك هو هذا الحديث ، وقد رواه شعبة ، عن عبد الملك جماعة .

وقال ابن عبد البر - بعد أن ذكر هذا الحديث ، وذكر توجيهاً فقهياً له - : على أنني أقول : إن حديث عبد الملك هذا في ذكر الطريق قد أنكره يحيى القطان

( )

( )

( )



وغيره، وقالوا: لو جاء بآخر مثله ترك حديثه، وليس عبد الملك هذا مما يعارض به أبو سلمة، وأبو الزبير، وفيما ذكرنا من روايتهما عن جابر ما يدفع رواية عبد الملك هذه...<sup>(٧٥)</sup>.

وقال ابن حزم: ثم نظرنا في حديث عطاء، عن جابر فوجدناه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، وهو متكلم فيه، ضعفه شعبة وغيره...، ثم ذكر ابن حزم طريقاً آخر، وقال: فوجدناه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان، وهو ضعيف...<sup>(٧٦)</sup>. ونقل ابن القيم كلام الشافعي، وقول شعبة وغيره في عبد الملك، ثم قال: وقال بعض الناس: هذا رأي لعطاء أدرجه عبد الملك في الحديث إدراجاً، فهذا ما رمى به الناس عبد الملك وحديثه...<sup>(٧٧)</sup>. ولا بن القيم بقية كلام يأتي قريباً.

وقد تحصل من جميع النقول السابقة أن هذا الحديث منكر عند أئمة الحديث ونقاده، وأن هذا شيء مشتهر بينهم، ولم أقف على نص لأي أحدٍ من الأئمة المتقدمين ينص فيه على صحة الحديث، وإن كان فيهم من نص على ثقة عبد الملك وأثنى عليه ودافع عنه، لكن دون التزام لصحة هذا الحديث، كما سبق في النقول. ويمكن تلخيص سبب إنكار هذا الحديث وردّه بما يلي:

- ١- أنه تفرد به عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، ولم يتابع عليه.
- ٢- أنه مخالف للمشهور عن جابر، وهو رواية أبي الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، إذ ليس في روايتهما ذكر للجار، بل في رواية أبي سلمة النص على أن الجار لا شفعة له، لقوله: "فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة".

---

( ) / .

( ) / - .

( ) : / .

٣- أن أصل هذا الحديث إنما هو قول عطاء ، أخطأ عبد الملك في جعله من حديث جابر ، وهذا ذكره ابن القيم عن بعضهم ، وكذا ذكره ابن عبد الهادي ، كما سيأتي . أما نصوص التقاد ففيها ذكر الأمرين الأولين فقط .

وقد ظهر بعد هذا ضعف هذا الحديث ونكارتة . غير أنه قد صححه غير واحد من المتأخرين نظراً لثقة عبد الملك وحفظه .

وأحب أن أقف مع كلام لإمامين مشهورين في تصحيح هذا الحديث كثر نقله بعدهما ، أولهما : الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، حيث قال في التنقيح بعد ذكر نصوص الأئمة في تعليل هذا الحديث : واعلم أن حديث عبد الملك حديث صحيح ، ولا منافاة بينه وبين رواية جابر المشهورة ، فإن في حديث عبد الملك : " إذا كان طريقهما واحداً " وحديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشفعة إلا بشرط تصرف الطريق ، قاله الحنابلة . فنقول : إذا اشترك الجاران في المنافع كالبر أو السطح أو الطريق ، فالجار أحق بصفقة جاره كحديث عبد الملك . وإذا لم يشتركا في شيء من المنافع فلا شفعة ، لحديث جابر المشهور ، وهو أحد الأوجه الثلاثة في مذهب أحمد وغيره ، وطعن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدر في عبد الملك ، فإن عبد الملك ثقة مأمون ، وشعبة لم يكن من الخذاق في الفقه ، ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها ، وإنما كان إماماً في الحفظ ، وطعن من طعن فيه إنما هو اتباع لشعبة <sup>(٧٨)</sup> . ثم ذكر احتجاج مسلم بعبد الملك وبعض ما قيل فيه من التوثيق ، وقول شعبة وكلام الخطيب في ذلك مما قد سبق نقله في ترجمته .

وقد نقل هذا النص عن ابن عبد الهادي غير واحد، ومن أول من وقفت عليه نقله الزيلعي في نصب الراية<sup>(٧٩)</sup>.

كما نقله غير واحد من محققي الكتب المعاصرين، خاصة من يتسبب للمذهب الحنفي.

وكلامه - رحمه الله - عليه مؤاخذات من عدة جهات :

١- أن محاولته الجمع بين اللفظين لا معنى له، فاختلاف اللفظين ظاهر، وهو الذي من أجله تكلم النقاد في هذا الحديث، وهما عن صحابي واحد، فمن هنا جاءت النكارة.

٢- أن كون عبد الملك ثقة لا يلزم منه قبول ما تفرد به على الإطلاق، ثم إنه مع ثقته قد تكلم فيه قليلاً لغير هذا الحديث، كما سبق في كلام أحمد. فهو قد يخطئ ويصل المرسل. فلما تفرد بهذا وخالف غلب على الظن خطؤه.

٣- أن وصفه لشعبة بأنه ليس من الحذاق في الفقه فيه ما فيه، ثم إن الجمع المذكور لا يحتاج إلى حذق، فهو قريب من الذهن يدركه غير الحاذق، كما أن وصفه لمن أعله بأنه تبع شعبة فيه، يدخل فيه يحيى القطان، وأحمد، وابن معين، والبخاري وغيرهم، فأين حذقهم في الفقه؟ أم لزموا التقليد؟.

ولا شك أن كلامه هذا غير محرر، مع أنه إمام حاذق - رحمه الله - ولكن لكل جواد كبوة، ولكل قلم نبوة. ولولا كثرة احتجاج الباحثين بكلامه هنا لم أكلف نفسي نقل كلامه، ولا التعليق عليه. وبالله التوفيق.

ثانيهما: الإمام ابن القيم، فقد نقل كلام بعض الأئمة في نكارة الحديث، ثم ذكر القول بالإدراج الذي سبق نقله، ثم قال: وقال آخرون: عبد الملك أجل وأوثق من أن يتكلم فيه، وكان يسمى الميزان لإتقانه وضبطه وحفظه، ولم يتكلم فيه أحد قط إلا شعبة، وتكلم فيه من أجل هذا الحديث، وهو كلام باطل. فإنه إذا لم يضعفه إلا من أجل هذا الحديث كان ذلك دوراً باطلاً، فإنه لا يثبت ضعف الحديث حتى يثبت ضعف عبد الملك، فلا يجوز أن يستفاد ضعفه من ضعف الحديث الذي لم يعلم ضعفه إلا من جهة عبد الملك، ولم يعلم ضعف عبد الملك إلا بالحديث، وهذا محال من الكلام، فإن الرجل من الثقات الأثبات الحفاظ الذين لا مطمح للطعن فيهم.

وقد احتج به مسلم في صحيحه، وخرج له عدة أحاديث، ولم يذكر لصحيح حديثه والاحتجاج به أحد من أهل العلم، واستشهد به البخاري، ولم يرو ما يخالف الثقات.

بل روايته موافقة لحديث أبي رافع الذي أخرجه البخاري، ولحديث سمرة الذي صححه الترمذي، فجابر ثالث ثلاثة في هذا الحديث: أبي رافع، وسمرة، وجابر، فأبي مطعن على عبد الملك في رواية حديث قد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة، والذين ردوا حديثه ظنوا أنه معارض لحديث جابر الذي رواه أبو سلمة: "الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة".

وفي الحقيقة لا تعارض بينهما، فإن منطوق حديث أبي سلمة انتفاء الشفعة عند تميز الحدود، وتصريف الطرق، واختصاص كل ذي ملك بطريق، ومنطوق حديث عبد الملك إثبات الشفعة بالجوار عند الاشتراك في الطريق، ومفهومه انتفاء الشفعة عند

تصريف الطرق ، فمفهومه موافق لمنطوق حديث أبي سلمة ، وأبي الزبير ، ومنطوقه غير معارض له ، وهذا أعدل الأقوال في المسألة.

ثم ذكر أقوال الناس في الشفعة ، وذكر القول الثالث ، وهو إثباتها عند الاشتراك في حق من حقوق الملك ، وقال : وعلى هذا القول تدل أحاديث جابر ، منطوقها ومفهومها ، ويزول عنها التضاد والاختلاف ، ويعلم أن عبد الملك لم يرو خلاف رواية غيره... الخ.

فهذا كلام ابن القيم - رحمه الله - وبعضه مرّ الجواب عنه في الجواب على كلام ابن عبد الهادي ، مثل محاولة الجمع بين اللفظين ، والظن أن سبب إنكار رواية عبد الملك هو عدم القدرة على توجيهها ، لكي لا تتعارض مع رواية أبي سلمة ، وأبي الزبير.

ولكن في كلام ابن القيم قضية لا بد من الوقوف معها ، وهي في الكلام على عبد الملك ، فقوله : إنه لم يتكلم فيه غير شعبة ، لا يسلم فقد مرّ في ترجمته كلام النقاد فيه.

وقوله : إن سبب الكلام فيه هو هذا الحديث فقط أيضاً غير مسلم ، فقد مرّ كلام القطان ، وأحمد في أنه يصل بعض المرسلات ، وقول أحمد : أنه يخطئ ، وتضعيف ابن معين له في رواية عنه ، وكلام ابن حبان فيه أيضاً. نعم هذا الحديث من أشهر ما أخذ عليه ، وكلام شعبة كان بسببه ، والظاهر أنه خطأ مجمع عليه ، كما يدل له كلام ابن رجب في أن هذا سبب كلام شعبة. وكثير ممن يوثقه يسلم خطأه في هذا الحديث ، فكيف إذن يعود الحديث صحيحاً.

وأما ما ذكره ابن القيم من الدور ، فإنما يكون لو سلم أنه لم يخطئ في حرف واحد سوى هذا الحديث ، وهذا ما لم يسلم ، ثم على فرض تسليم ذلك ، فإنه لا يلزم

منه الدور فالخطأ في الحديث لا يعرف بضعف الراوي فقط ، بل يعرف بأمور أخرى ، من أهمها المخالفة لما رواه الثقات ، كما هنا ، فإذا أضيف إليه التفرد به من حديث عطاء عن جابر ، قوي الجزم بالخطأ.

وقضية الدور هنا لا حاجة لها ، فإنه مما لا شك فيه أن الراوي الثقة قد يخطئ ، فإذا اتفق النقاد على رواية لراوي ثقة أنها خطأ ، كان قبول ذلك والتسليم به متعيناً ، وابن القيم نفسه ممن ينص على أن الصواب تجنب ما أخطأ فيه الثقة ، وقبول ما أصاب فيه سيء الحفظ ، ويرى أن هذا من منهج النقاد ، فما الذي يجعله هنا لا يمضي هذه القاعدة ويسلمها.

وعلى كل حال فقد ظهر مما تقدم أن رواية عبد الملك لهذا الحديث رواية منكرة لا تصح ، والله أعلم ، وبالله التوفيق.

:

قال الإمام الترمذي - رحمه الله - في أبواب البيوع ، باب ما جاء في أرض المشترك يريد بعضهم بيع نصيبه.

١٣٥٩ - حدثنا علي بن خشرم ، قال : حدثنا عيسى بن يونس ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن سليمان الشكري ، عن جابر بن عبد الله أن نبي الله ﷺ قال : " من كان له شريك في حائط ، فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يعرضه على شريكه " .

هذا حديث إسناد له ليس بمتصل ، سمعت محمداً يقول : سليمان الشكري يقال : إنه مات في حياة جابر بن عبد الله . قال : ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر .

قال محمد : ولا نعرف لأحد منهم سماعاً من سليمان الشكري إلا أن يكون عمرو بن دينار ، فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبد الله . قال : إنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان الشكري ، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله .

فقال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال سليمان التيمي: ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري فأخذها، أو قال: فرواها، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أردّها<sup>(٨٠)</sup>. حدثنا بذلك أبو بكر العطار عن علي بن المديني.

• أخرجه الحاكم ٥٦/٢ من طريق معلى بن منصور، عن عيسى بن يونس به بلفظه.

• وأخرجه أحمد (١٤٨٥٤) عن عبد الوهاب بن عطاء،  
والخراطي في مكارم الأخلاق (٢٣٠ - ١٧٨) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

كلاهما (عبد الوهاب، وأبو أسامة) عن سعيد بن أبي عروبة به بنحوه.

ذكر الترمذي أن إسناد هذا الحديث غير متصل، لأن قتادة لم يسمع من سليمان بن قيس الشكري، نقل الترمذي ذلك عن الإمام البخاري، وعن علي بن المديني. وهذا الذي قاله الترمذي لا إشكال فيه، وممن قاله: الإمام أحمد، فقد سئل عن سليمان الشكري من روى عنه؟ قال: قتادة، وما سمع منه شيئاً<sup>(٨١)</sup>. وكذا قال ابن معين: قتادة لم يسمع من سليمان الشكري، ولم يسمع منه عمرو بن دينار، وذاك أنه قتل في فتنة ابن الزبير<sup>(٨٢)</sup>.

---

( ) : "

( ) :

( ) : / /

وقال أبو حاتم الرازي: جالس سليمان الشكري جابراً فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير، وأبو سفيان، والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة<sup>(٨٣)</sup>.

وسليمان الشكري ثقة، قد وثقه العجلي، وأبو زرعة، والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وهو قديم الموت كما نقل الترمذي عن البخاري أنه مات في حياة جابر، وكذا ذكر أبو داود، وابن حبان<sup>(٨٤)</sup>.

وقد تبين مما سبق اتفاق الأئمة على أن قتادة لم يسمع من سليمان بن قيس، وإنما يروي من الصحيفة المذكورة.

وكان قتادة قد حفظ هذه الصحيفة وأتقنها، ولكنه لم يسمعها، وكان يحدث بها، قال معمر: قال قتادة لسعيد بن أبي عروبة: يا أبا النضر خذ المصحف. قال: فعرض عليه سورة البقرة فلم يخطئ فيها حرفاً واحداً. قال: يا أبا النضر أحكمت؟ قال: نعم. قال: لأننا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة. قال: وكانت قرئت عليه<sup>(٨٥)</sup>.

وقال سليمان بن حرب: كان سليمان الشكري جاور بمكة سنة جاور جابر بن عبد الله، وكتب عنه صحيفة، ومات قديماً، وبقيت الصحيفة عند أمه، فطلب أهل البصرة إلى أمه أن تعيرهم فلم تفعل، فقالوا: فأمكننا منها حتى نقرأه، فقالت: أما

---

( ) / .  
 ( ) : /  
 ( ) . /  
 ( ) : / /  
 /



هذا فنعم. قال: فحضر قتادة وغيره فقرؤوه، فهو هذا الذي يقول أصحابنا حدث سليمان الشكري، أو نحو هذا من الكلام<sup>(٨٦)</sup>.

وقال ابن عيينة: كان قتادة يقص بصحيفة جابر، وكان كتبها عن سليمان الشكري<sup>(٨٧)</sup>.

وقال أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها...<sup>(٨٨)</sup>.

فهذا حال صحيفة جابر، وقتادة لم يسمعها، فالإسناد غير متصل، كما قال الترمذي، فعلم أن هذا الطريق منقطع لا يصح، والله أعلم.

أحمد الله الذي منّ عليّ بتمام هذا البحث، وأصلي وأسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذا جهد المقل، ولا أشك فهو لا يخلو من خلل، وأملّي أن لا أُعَدَم نصيحة وتسيدياً من قارئ ومتفحص، والناقد بصير، وأهم ما خرجت به بعد دراسة هذا الحديث يتلخص بالأمور التالية:

١ - انحصرت طرق هذا الحديث التي وقفت عليها عن جابر بن عبد الله بأربعة طرق، وهي: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وطريق أبي الزبير، وطريق عطاء بن أبي رباح، وطريق سليمان بن قيس الشكري.

---

( )	:	/	.
( )	:	/	.
( )	:	/	.

٢- تداخل حديث أبي هريرة في الشفعة مع حديث جابر، فهما وجهان من أوجه الاختلاف في حديث أبي سلمة، وهذا من أهم ما يبين فوائد الدراسات الحديثية المعللة الموسعة، وبغض النظر عن المحفوظ وغير المحفوظ، فإن ذلك لا يتبين إلا بعد التوسع في التخريج والدراسة.

٣- تحصل من الدراسة أن حديث أبي سلمة محفوظ عن جابر بن عبد الله، أما عن أبي هريرة فلا يصح كما هو قول الجمهور من النقاد، وهو الذي تحرر لي، وإن كان هناك من الأئمة من صحح الحديثين جميعاً عن أبي هريرة، وعن جابر.

٤- دخل في دراسة حديث أبي سلمة دراسة حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وليست رواية سعيد، عن جابر، غير أن توسيع الدراسة استلزم ذلك، لأن ابن شهاب روى حديث أبي سلمة، وسعيد بن المسيب مقرونين، وتبين لي أن المحفوظ في حديث سعيد بن المسيب أنه مرسل.

٥- تبين من الدراسة أن حديث أبي سلمة، عن جابر محفوظ بلفظه تاماً، كما أخرجه البخاري وغيره، وإن كان أبو حاتم قد أعلّ أخره بأنه مدرج، وحجته في ذلك قوية جداً.

٦- أما حديث أبي الزبير، عن جابر فهو حديث محفوظ أيضاً.

٧- وقد بقي طريق عطاء بن أبي رباح، وطريق سليمان بن قيس الإشكري، عن جابر، وقد تبين أنهما لا يصحان.

٨- وفي ختام هذا البحث أحب أن أنوه إلى ضرورة توسيع البحث في الأحاديث، ليشمل النظر الموسع في الإسناد والمتن، مع المقارنة الدقيقة للألفاظ، خاصة عند الاستدلال والاستنباط، ولا يكفي في هذا أن يكون أصل الحديث صحيحاً.

واليوم - بحمد الله - قد توفرت أسباب كثيرة تعين الباحثين على التوسع والتدقيق ، فلم يبق للتخريج المختصر كبير فائدة ، إذ هو متوفر في عموم الأحاديث بأدنى نظر ، فيبقى دور المتخصص في التوسع والمقارنة قدر المستطاع . وبالله التوفيق ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

[١] إتخاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ ، تحقيق : نخبة من الأساتذة في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى .

[٢] أحاديث الشيوخ الثقات ، المشهور بـ : المشيخة الكبرى ، رواية : القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري قاضي المارستان المتوفى سنة ٥٣٥هـ ، تحقيق : الشريف حاتم العوني ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

[٣] اختلاف الحديث ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، تحقيق : محمود مطرجي ، وهي طبعة في نهاية الأم المجلد التاسع ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

[٤] الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني ، تحقيق : محمد سعيد بن عمر إدريس ، مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

[٥] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

- [٦] الإقناع، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، تحقيق: د/ عبد العزيز بن عبد الله الجبرين، مطابع الفرزدق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٧] الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ علي بن هبة الله أبي نصر بن ماکولا، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية.
- [٨] الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٩] الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ، للشيخ أبي العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي، المتوفى سنة ٥٣٢هـ، تحقيق: رضا بو شامة الجزائري، وعبد الباري عبد الحميد، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- [١٠] البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار المتوفى سنة ٢٩٢هـ، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، وتتمته بتحقيق: مؤسسة علوم القرآن ببيروت ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- [١١] البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للعلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي، المعروف بـ"ابن الملقن" المتوفى سنة ٨٠٤هـ، تحقيق: أسامة بن أحمد وآخرين، دار الهجر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

[١٢] تاريخ الثقات ، للحافظ أحمد بن عبد الله العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ ، بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي ، تحقيق : د/ عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.

[١٣] تاريخ جرجان ، للسهمي ، تحقيق : العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية ، تصوير عالم الكتب ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ.

[١٤] التاريخ الكبير ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، توزيع دار الباز.

[١٥] تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قضاة العلماء من غير أهلها ووارديها (تاريخ بغداد) ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ ، تحقيق : د/ بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ.

[١٦] تاريخ يحيى بن معين ، رواية : عباس بن محمد الدوري ، تحقيق : أحمد محمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ.

[١٧] تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني المتوفى سنة ٧٤٢هـ ، ومعه النكت الظراف على الأطراف ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، الدار القيمة بالهند والمكتب الإسلامي ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ.

[١٨] تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ ، تحقيق : عبد الله نؤارة ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ.

[١٩] تصحيحات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة ٣٨٢هـ، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

[٢٠] تعليق التعليق، للحافظ ابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزفي، المكتب الإسلامي ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

[٢١] تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

[٢٢] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٩هـ.

[٢٣] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد ابن عبد الكبير البكري، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

[٢٤] تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

[٢٥] تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

[٢٦] تهذيب السنن، شرح سنن أبي داود، للعلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ، وهي بحاشية عون المعبود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- [٢٧] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ جمال الدين المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .
- [٢٨] الثقات ، لابن حبان البستي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير : مؤسسة الكتب الثقافية .
- [٢٩] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للحافظ صلاح الدين العلائي المتوفى سنة ٧٦١هـ ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- [٣٠] الجرح والتعديل ، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير دار الكتب العلمية .
- [٣١] الجوهر النقي ، للعلامة علاء الدين بن علي المارديني الشهير بابن التركماني ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، وهي في ذيل سنن البيهقي الكبرى ، دار المعرفة ، ١٤١٣هـ .
- [٣٢] الحجة على أهل المدينة ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ ، تعليق وترتيب : السيد مهدي حسن الكبلاني ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .
- [٣٣] حديث ابن الجعد ، رواية وجمع الحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي ، تحقيق : الشيخ عامر أحمد حيدر ، مؤسسة نادر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ . وقد سماه المحقق : مسند ابن الجعد .
- [٣٤] حديث السراج ، أبي العباس محمد بن إسحاق الثقفي المتوفى سنة ٣١٣هـ ، تخريج زاهر بن طاهر الشحامي ، المتوفى سنة ٥٣٣هـ ، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة ابن رمضان . الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

- [٣٥] حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
- [٣٦] ديوان الضعفاء والمتروكين، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٣٧] ذكر أخبار أصفهان، وهو تاريخ أصفهان، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، دار الكتاب الإسلامي.
- [٣٨] ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد شكور المياديني، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- [٣٩] سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره، لأبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- [٤٠] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- [٤١] السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى سنة ٢٧٣هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- [٤٢] سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قره بللي، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.



[٤٣] *الجامع الكبير (سنن الترمذي)* لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد اللطيف حرز الله، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.

[٤٤] *سنن الدارقطني*، الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٣ هـ.

[٤٥] *سنن الدارمي*، الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

[٤٦] *السنن الصغير*، للإمام أبي بكر البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي وأحمد قباني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

[٤٧] *السنن الكبرى*، للبيهقي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار المعرفة ببيروت، ١٤١٣ هـ.

[٤٨] *السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي* المتوفى سنة ٣٠٣ هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

[٤٩] *سنن النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣ هـ*، وهي *السنن الصغير*، دار الكتاب العربي.

[٥٠] *شرح السنة*، للإمام الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- [٥١] شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: د/ همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- [٥٢] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- [٥٣] صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، وإلى هذه النسخة الإحالة برقم الحديث.
- [٥٤] صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.
- [٥٥] الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- [٥٦] الطبقات الكبرى، للحافظ محمد بن سعد البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، طبعة دار صادر، بيروت، تصوير دار الفكر.
- [٥٧] العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- [٥٨] علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبي المعاطي النووي ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- [٥٩] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق وتخريج: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، والبقية تحقيق: محمد بن صالح الدباسي.

- [٦٠] *العلل ومعرفة الرجال* ، للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٣٤١هـ ، رواية ابنه عبد الله ، تحقيق وتخريج : الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، المكتب الإسلامي ودار الخاني بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- [٦١] *العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ* ، رواية المروزي وغيره ، تحقيق : الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، الدار السلفية بالهند ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- [٦٢] *عمدة القاري شرح صحيح البخاري* ، لبدر الدين العيني المتوفى سنة ٨٥٨هـ ، توزيع : دار الباز .
- [٦٣] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري* ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، طبعة دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- [٦٤] *فوائد أبي القاسم الحسين بن محمد الحنائي* ، المتوفى سنة ٤٥٩هـ ، تخريج : الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشي ، إعداد : محمود الحداد . (مخطوط) دار تيسير السنة ، ١٤١١هـ .
- [٦٥] *الفوائد المعللة / الجزء الأول والثاني من حديث* ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي ، المتوفى سنة ٢٨١هـ ، تحقيق رجب بن عبد المقصود ، توزيع مكتبة الإمام الذهبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- [٦٦] *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة* ، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ ، تحقيق : عزت علي عبيد عطية وموسى علي الموشى ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .

- [٦٧] *الكامل في ضعفاء الرجال*، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ، تحقيق: سهيل زكار، وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- [٦٨] *الكفاية في علم الرواية* للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بتصحيح عبد الرحمن المعلمي وآخرين، تصوير دار الكتب العلمية ١٤٠٩هـ.
- [٦٩] *لسان الميزان للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني* المتوفى سنة ٨٥٢هـ، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- [٧٠] *المتفق والمفترق*، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: د/ محمد صادق الحامدي، دار القادري، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- [٧١] *المحلى*، للإمام أبي محمد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث.
- [٧٢] *مسائل الإمام أحمد بن حنبل*، رواية ابنه أبي الفضل صالح، المتوفى سنة ٢٦٦هـ، بإشراف: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- [٧٣] *المستدرک على الصحيحين*، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- [٧٤] *المسند*، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، المتوفى سنة ٢١٩هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

[٧٥] مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود المتوفى سنة ٢٠٤هـ،

تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، والأصل أن جميع الإحالات إلى هذه النسخة، وهي الطبعة المحققة.

[٧٦] مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني المتوفى سنة ٣١٦هـ، وهو

مستخرجه على صحيح مسلم، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

[٧٧] مسند أبي يعلى الموصلي الحافظ أحمد بن علي بن المثنى المتوفى سنة ٣٠٧هـ،

تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

[٧٨] مسند الإمام أحمد، تحقيق: جماعة من المحققين، بإشراف: د/ عبد الله بن

عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى مختلفة التاريخ، وإلى هذه النسخة الإحالة برقم الحديث، وهي الطبعة المحققة.

[٧٩] المسند الجامع، لمجموعة من المؤلفين، دار الجيل والشركة المتحدة، الطبعة

الأولى، ١٤١٣هـ.

[٨٠] مسند الإمام الشافعي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٨١] مسند الموطأ للحافظ عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري المتوفى سنة ٣٨١هـ،

تحقيق: لطفي بن محمد الصغير وطه بن علي بوسريخ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

[٨٢] المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، المتوفى سنة

٢٣٥هـ، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

- [٨٣] *المصنف*، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- [٨٤] *المعجم الأوسط*، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- [٨٥] *المعجم الصغير*، للطبراني، ومعه "الروض الداني"، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- [٨٦] *معرفة السنن والآثار*، للبيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٨٧] *معرفة السنن والآثار*، للبيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٨٨] *مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار*، لبدر الدين العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- [٨٩] *المغني*، لأبي محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠، تحقيق: د/ عبد الله التركي ود/ عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٩٠] *المغني في الضعفاء*، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: نور الدين عتر.
- [٩١] *مكارم الأخلاق ومعاليلها*، لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق: سعاد سليمان الخندقاوي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

- [٩٢] المنتخب من مسند عبد بن حميد الإمام الحافظ المتوفى سنة ٢٤٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- [٩٣] الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٩٤] الموطأ، للإمام مالك، برواية: أبي مصعب الزهري، المدني المتوفى سنة ٢٤٢هـ، تحقيق: د/ بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- [٩٥] الموطأ، للإمام مالك، برواية: يحيى بن بكير، صورة من النسخة الخطية في مجلدين في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٥٦٧ و٥٦٨.
- [٩٦] الموطأ، للإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.
- [٩٧] الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، المتوفى سنة ١٧٩هـ رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، المتوفى سنة ٢٤٤هـ، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- [٩٨] نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢، دار الحديث.
- [٩٩] هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

}

## **Jabir bin Abdullah's Hadith in Al-Shofa'a**

**Turki Fahd A. Al-Ghomiz**

*Assistant professor in Al-Sunnah Dept.*

*Al-Shareah college – Qassim University*

(Received 5/11/1432H; accepted for publication 5/2/1433H)

**Abstract.** I collected in this research the methods of. The grandmother of four ways, by Abu Salamah ibn 'Abd al-Rahman, via Abu Zubair al-Makki, and by Ata ibn Abi Rabah, and by Solomon ibn Qays Alishchri. Having examined all these methods, and showed what happened where the differences both in the reference or text, and according to the degree of each road, and sentence, depending on the sayings of the imams critics, saying what I found by looking at these methods. May Allaah.





( / ) - ( ) ( )

.

( // // )

( ): .

.

-

-

:

:

.

:

.

:

:

.

:

.

.

:

.

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، بلغ البلاغ المبين ، وبين لنا الصراط المستقيم ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد : فقد أنزل الله كتابه هدى ونورا ومنهجا للحياة الدنيا والآخرة ، فقد أوضح فيه سبحانه كل ما يحتاج إليه البشر في أمور دينهم ودنياهم ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ وفضل بعض سورة وآياته على بعض في الأجر والثواب ، فقد أخبر صلى الله عليه وسلم ، وهو المبلغ عن ربه عز وجل ، بما للزهرابين من الفضل<sup>(١)</sup> ، وأن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن<sup>(٢)</sup> ، وأن آية الكرسي : أعظم آية في كتاب الله<sup>(٣)</sup> ، وهناك آيات ورد فيها آثار عن بعض السلف أن لها مزايا وتختص بخصائص قد لا تجتمع في غيرها ، فمن ذلك ما ورد عن ابن عباس ، وابن مسعود ، في ثمان آيات من سورة النساء ، أنهن خير لهذه الأمة من الدنيا جميعا ، وفي لفظ : خير مما طلعت عليه الشمس وغربت ، وهذان الصحابييان ممن شهد لهما النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد دعا لابن

( )

/ .

( ) /

( )

( )

/ .

/

( )

/ .

عباس بقوله : (اللهم علمه الكتاب ، وفي رواية : اللهم علمه الحكمة) <sup>(٤)</sup> ، وفي رواية (اللهم فقهه) <sup>(٥)</sup> ، وقال في عبد الله ابن مسعود : (استقرئوا القرآن من أربعة : من عبد الله ابن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل) <sup>(٦)</sup> ، وفي رواية : (من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل ، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد) <sup>(٧)</sup> ولا شك أن المؤمن الحريص على الأجر والثواب الجزيل ، يسعى لما يرفع درجاته ويحط عنه سيئاته ، ولذا يرغب في الوقوف على ما ورد من المزايا والخصائص التي توفرت في تلك الآيات ، والذي لا يعدله كل ما على وجه الأرض من كنوز وخيرات ، ولذلك أحببت أن أقف على ما كتبه علماء المسلمين قديما وحديثا في تفسير هذه الآيات ، وأن أسجل ما أراه جديرا بأن يطلع عليه المرء المسلم ، ليدرك ما يترتب على ذلك من الفضل والأجر العظيم من الله ، محاولا الاختصار والاقتصار على ما يفي بالغرض في أوجز عبارة ، مع الاستيعاب لكل فقرة من فقرات هذا الموضوع ، وذلك ليسهل فهمه وتعم الفائدة منه ، مع العلم بأن طرق تلك الآثار المروية كلها فيها مقال ، لكن يؤخذ بها من باب الاستئناس ، فقد قرر العلماء أنه قد يكون السند ضعيفا ومعنى المتن صحيحا ، لكونه تشهد له آثار أخرى ، أو الأصول العامة من الكتاب والسنة <sup>(٨)</sup> ، وهذا

---

( ) /

( )

( ) /

( ) /

( ) :

ما أراه في هذه الآثار التي معنا، فإن الناظر في تلك الآيات يلحظ مالها من المنزلة العالية والتميزة، ولذا سقت الآثار المروية فيها وأشرت إلى حكم العلماء عليها، ليكون القارئ على بينة من طرق تلك الآثار، ويقف على حكم العلماء عليها، سائلا الله العلي القدير أن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يجعل ذلك العمل خالصا لوجهه إنه جواد كريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهمية الموضوع وسبب اختياره :

تأتي أهمية هذا الموضوع، لكونه يبحث في آيات من كتاب الله العزيز، ولعظم الأجر المترتب على قراءة تلك الآيات ومعرفة تفسيرها، والحرص على الوقوف على تلك المزايا التي انفردت بها هذه الآيات، والرغبة في خدمة كتاب الله، والإسهام في نشر العلم الشرعي، وإبراز جهود السلف قديما وحديثا في خدمة كتاب الله.

:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

تمهيد: في ذكر نص الآثار عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، وعزوه إلى من خرج من علماء السنة، والحكم عليها.

=

/

:

:

:

/

(

)

:

:

/

**المبحث الأول:** إرادة الله لنا: البيان، والهداية، والتوبة، والتخفيف، وإرادة متبعي الشهوات لنا الميل العظيم الآيات رقم ٢٦، ٢٧، ٢٨.

**المبحث الثاني:** ضمان الله لمن اجتنب الكبائر بتكفير الصغائر وإدخاله المدخل الكريم، الآية رقم ٣١.

**المبحث الثالث:** تنزه الله سبحانه عن الظلم مع تضعيفه للحسنات وإيتائه الأجر العظيم، الآية رقم ٤٠.

**المبحث الرابع:** أن الشرك هو الذنب الذي لا يغفر إلا بالتوبة، وما عداه فتحت المشيئة، والمشارك مفتر على الله، الآية رقم ٤٨.

**المبحث الخامس:** ضمان المغفرة، والرحمة، لمن أتبع السوء والظلم بالاستغفار، الآية رقم ١١٠.

**المبحث السادس:** ثبوت الأجر للمؤمنين بالله ورسله، والبشارة لهم بالمغفرة والرحمة، الآية رقم ١٥٢.

**الخاتمة:** وفيها أهم نتائج البحث.

**قائمة المصادر والمراجع.**

أثبت نص الأثر الوارد عن ابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهما، كما ورد في كتب السنة وكتب التفسير، وذكرت حكم العلماء عليه، حسب ما توصلت إليه.

أثبت الآيات الواردة في النص بالرسم العثماني، ورتبتها على حسب ترتيبها في سورة النساء مع ذكر أرقامها، وكذلك الآيات المستشهد بها أثبتها بالرسم العثماني مع عزوها إلى سورها وذكر أرقامها.

خرجت الأحاديث الواردة في البحث ، وإذا كانت في غير الصحيحين حاولت ذكر حكم العلماء عليها حسب ما توصلت إليه.

سلكت منهج التفسير التحليلي للآيات ، مع الإشارة أحيانا إلى ما يخدم تلك الجزئية من التفسير الموضوعي ، مراعىا الاختصار على ما يحقق الغرض.

اعتمدت على أهم المصادر من كتب السنة والتفسير واللغة.

ختمت كل مبحث بذكر ما يستنبط من الآيات.

لم أترجم للأعلام ، لعدم أهمية ذلك في مثل هذه البحوث.

وضعت خاتمة للبحث دونت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد بذلت جهدي في تحري الصواب ، فإن وفقتم فمن الله ، وله الحمد على ما يسر ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي وأستغفر الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال أبو جعفر الطبري : حدثنا الحسن بن يحيى ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن رجل ، عن ابن مسعود. قال : في خمس آيات من سورة (النساء) :  
لهن أحب إلي من الدنيا جميعا : قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِن تَحْتَبِئُوا كِبَارًا مَّا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ : وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ : وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ يُشْرَكَ بِهِ ، وَبَعَثْنَا مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهُ عَفْوًا

رَحِيمًا ﴿ وَقَوْلُهُ : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ (٩) :

وقال أيضا ابن جرير: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنى أبو النضر، عن صالح المري، عن قتادة عن ابن عباس، قال: ثمان آيات نزلت في سورة (النساء) هي خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت، أولاهن: قَالَ تَعَالَى:

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي فِيكُمْ وَيُخَذِّبَ لَكُمُ الْقُرْآنَ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ . والثانية: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا ﴾ . والثالثة: قَالَ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وِجْدَانَهُمْ وَخُلُقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا ﴾ . :

ثم ذكر مثل قول ابن مسعود سواء، وزاد فيه: ثم أقبل يفسرها في آخر الآية: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ للذين عملوا الذنوب ﴿ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (١٠)

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه، عن معن بن عبد الرحمن عن أبيه قال: قال عبد الله: إن في النساء لخمس آيات ما يسرنني بهن الدنيا وما فيها، وقد علمت أن

( ) /

/ /

- /

( ) : ( ) / ( )

- /



العلماء إذا مروا بها يعرفونها: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ :

وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ،

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ :

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوًّا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾. <sup>(١١)</sup>

وذكره السيوطي في الدر المنثور، وعزاه لأبي عبيد في (فضائله) وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، والطبراني، والحاكم، والبيهقي في الشعب عن ابن مسعود، ثم ذكر بقية حديثه. <sup>(١٢)</sup>

وأخرجه هناد في الزهد، فقال: حدثنا أبو معاوية، عن الشيباني، عن عطاء البزاز، عن بشير الأودي قال: قال عبد الله بن مسعود:

( ) /

/ - / ( ) /

/ :

- /

/ /

أربع آيات من كتاب الله عز وجل أحب إلي من حمر النعم وسودها، قالوا:  
أين هن؟

قال: إذا مر بهن العلماء عرفوهن، قالوا له: في أي سورة؟ قال: في سورة  
النساء...، ثم ذكر الآيات السابقة، عدا قوله تعالى:

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا  
كَرِيمًا﴾ (١٣).

: :

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي فِيكُمْ وَيُطَهِّرَ الَّذِينَ آمَنُوا وَيُخَفِّفَ عَنْكُمْ رِجْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (١٦) **وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ  
يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا** (١٧) **يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴿ : - .

هذا تذييل يقصد منه استئناس المؤمنين واستنزال نفوسهم إلى امتثال الأحكام  
المتقدمة من أول السورة إلى هنا، فإنها أحكام جملة وأوامر ونواهي تفضي إلى خلع عوائد  
ألفوها، وصرفهم عن شهوات استباحوها، كما يفيد ذلك قوله بعد هذا

( ) / -

/

/

/

/

﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ أي الاسترسال على ما كانوا عليه في الجاهلية ، فأعقب ذلك بيان أن في ذلك بيانا وهدى ، حتى لا تكون شريعة هذه الأمة دون شرائع الأمم التي قبلها ، بل تفوقها في انتظام أحوالها ، فكان هذا كالاعتذار على ما ذكر من المحرمات ، فقله : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ تعليل لتفصيل الأحكام في مواقع الشبهات كي لا يضلوا كما ضل من قبلهم ، ففيه أن هذه الشريعة أهدى مما قبلها<sup>(١٤)</sup> .  
وقيل : هو استئناف بياني كأن قائلنا يقول ما هي حكمة هذه الأحكام وفائدتها لنا وهل كلف الله تعالى أمم الأنبياء السابقين إياها أو مثلها فلم يبح لهم أن يتزوجوا كل امرأة وهل كان ما أمرنا به ونهانا عنه تشديدا علينا أم تخفيفا عنا؟ فجاءت هذه الآيات مبينة أجوبة هذه الأسئلة التي من شأنها أن تخطر بالبال بعد العلم بتلك الأحكام ، وحذف مفعول لبيّن لتتوجه العقول السليمة إلى استخراجها من ثنايا الفطرة القويمة<sup>(١٥)</sup> .

وقال ابن القيم : (ولما كان العبد له في هذا الباب (أي باب النكاح) ثلاثة أحوال : حالة جهل بما يحل له ويحرم عليه ، وحالة تقصير وتفريط ، وحالة ضعف وقلة صبر ، قابل سبحانه جهل عبده بالبيان والهدى ، وتقصيره وتفريطه بالتوبة ، وضعفه وقلة صبره بالتخفيف)<sup>(١٦)</sup> .

قوله : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ الإرادة تنقسم إلى قسمين : إرادة كونية ، وإرادة شرعية ، والفرق بينهما : أن الإرادة الشرعية : تتعلق بما يحبه الله ويرضاه فقط ، وقد يقع فيها المراد وقد لا يقع .

- 
- ( ) / .  
( ) /  
( ) / .

وأما الإرادة الكونية : فتتعلق بكل ما شاء الله سبحانه ، وقد يكون محبوبا لله وقد يكون مكروها له ، ولا بد أن يقع فيها المراد ؛ لأنها بمعنى المشيئة <sup>(١٧)</sup> .

والله سبحانه يحب أن يبين لنا ، وقد فعل ذلك سبحانه وبين لنا غاية البيان ، بلسان عربي مبين. واللام في ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ زائدة مؤكدة لإرادة التبيين <sup>(١٨)</sup> .

قوله : ﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يعني : طرائقهم الحميدة واتباع شرائعها التي يحبها ويرضاها ، والسنن : الطرق ، فالمعنى : يدلکم على طاعته ، كما دل الأنبياء وتابعيهم ، وقيل : معنى الكلام : يريد الله ليبين لكم سنن من قبلكم من أهل الحق والباطل ، لتجتنبوا الباطل وتجيئوا الحق ، ويهديكم إلى الحق .

والهداية تنقسم إلى قسمين : هداية توفيق وإلهام ، وهذه خاصة بالله سبحانه وتعالى ، مثالها : قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ :

وهداية دلالة وإرشاد : ومثالها : قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ : . وهذه عامة للدعاة والمصلحين <sup>(١٩)</sup> .

قوله : ﴿سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ جمع سنة وهي الطريقة ، والمراد بسننهم ما كانوا عليه من الشرائع ، لكن الشرائع تختلف باختلاف الأمم واختلاف الأزمنة والأمكنة : قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ

( ) / - /

( ) / /

/

( ) / / /

وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَأَسْتَفِهُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٢٠﴾ :

وفي قوله: ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ بيان لقصد إلحاق هذه الأمة بمزايا الأمم التي قبلها، والامتنان بما شرعه الله للمسلمين من توضيح الأحكام قد حصلت إرادته فيما مضى، وإنما عبر بصيغة المضارع هنا للدلالة على تجدد البيان واستمراره، فإن هذه التشريعات دائمة مستمرة تكون بيانا للمخاطبين ولمن جاء بعدهم، وللدلالة على أن الله يبقّي بعدها بيانا متعاقبا<sup>(٢٠)</sup>.

قوله: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: ويريد ليتوب عليكم، أي: يوفقكم للتوبة.

وتوبة الله على العبد نوعان: توبة توفيق للتوبة، وتوبة قبول للتوبة.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ أي وفقهم للتوبة ليتوبوا.

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ

مَا تَفْعَلُونَ﴾ :

والتوبة في قوله: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ تشمل المعنيين<sup>(٢١)</sup>.

---

( ) / .  
( ) / ( ) / ( )  
/ /

قال العلماء : والتوبة واجبة من كل الذنوب ، فإن كانت المعصية بين العبد وربّه تعالى لا تتعلق بحق آدمي فلها أربعة شروط :

**الأول :** الإقلاع عن المعصية فوراً ، أي : مع عدم التسويف .

**الثاني :** الندم على فعلها .

**الثالث :** العزم على عدم العودة إليها أبداً .

**الرابع :** أن تكون في الوقت ، فهناك وقت عام وهو : طلوع الشمس من مغربها ، ووقت خاص لكل إنسان وهو : بلوغ الروح الحلقوم .

وإن كانت المعصية تتعلق بآدمي فيضاف شرط خامس وهو : أن يتحلل من صاحب الحق ، فإن كانت المعصية في مال ونحوه رده إليه ، وإن كانت حد قذف ونحوه مكنه منه أو طلب عفوّه ، وإن كانت غيبة استحلّه منها .

ويجب على المرء المسلم أن يتوب من جميع الذنوب ، فإن تاب من بعضها صحت توبته عند أهل الحق من ذلك الذنب ، وبقي عليه الباقي <sup>(٢٢)</sup> .

قوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ يقول : والله ذو علم بما يصلح عباده في دينهم ودنياهم ، وغير ذلك من أمورهم ، وبما يأتون ويذرون مما أحل أو حرم عليهم حافظ ذلك كله عليهم ، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ بتدبيره فيهم في تصريفهم فيما صرفهم فيه ومصيب بالأشياء مواضعها بحسب الحكمة والإتقان <sup>(٢٣)</sup> .

والمراد بالعلم: هو إدراك الشيء على ما هو عليه، فخرج بقولنا (إدراك) الجهل، لأنه ليس بإدراك، وخرج بقولنا (على ما هو عليه): الجهل المركب، لأن الجاهل جهلاً مركباً يدرك الشيء على خلاف ما هو عليه<sup>(٢٤)</sup>.  
والحكمة: المنع، تقول العرب: حَكَمْتُ وَأَحَكَمْتُ وَحَكَمْتُ بمعنى منعت ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم، قال الأصمعي: أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، ومنه سميت حكمة اللجام؛ لأنها ترد الدابة، قال الليث: الحكم: الله تبارك وتعالى وهو أحكم الحاكمين، وهو الحكيم وله الحكم، قال: والحكم: العلم والفقهاء قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ : أي: علماً وفقهاً<sup>(٢٥)</sup>.

قوله: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ كرره ليرتب عليه قوله: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ فليس بتأكيد لفظي، وهذا كما يعاد اللفظ في الجزاء والصفة ونحوها، والمقصد من التعرض لإرادة الذين يتبعون الشهوات تنبيه المسلمين إلى دخائل أعدائهم، ليعلموا الفرق بين مراد الله من الخلق، ومراد أعوان الشياطين، وهم الذين يتبعون الشهوات، ولذلك قدم المسند إليه على الخبر الفعلي في قوله:

﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ ليدل على التخصيص الإضافي، أي الله وحده هو الذي يريد أن يتوب عليكم، أي يحرصكم على التوبة والإقلاع عن المعاصي، وأما الذين يتبعون الشهوات فيريدون انصرافكم عن الحق وميلكم عنه إلى المعاصي<sup>(٢٦)</sup>.

---

( )	/ ( )	/ ( )	/
( )	/ ( )	/ ( )	.
( )	/	.	

وقيل : إنه تكرير لأجل التأكيد ، وقيل : إن التوبة فيه غير التوبة في الآية السابقة ، بأن يراد بالأولى القبول ، وبالثانية العمل الذي يكون سبب القبول ، وهو تكلف غير مقبول ، والصواب : أن التوبة الأولى ذكرت في تعليل أحكام محرمات النكاح ، فكان معناها أن العمل بتلك الأحكام يكون توبة ورجوعا عما كان قبلها من أنكحتهم الباطلة الضارة ، وأن الله شرعها لأجل ذلك ، ثم أسند إرادة التوبة إلى الله تعالى في جملة مستأنفة ليبين لنا أن ذلك ما يريد الله تعالى أن نكون عليه دائما في مستقبل أيامنا بعد الإسلام ، ويقابله بما يريد منا متبعو الشهوات ، كأنه يقول ما جعل إرادة التوبة علة لتلك الأحكام إلا وهو يريد ذلك دائما منكم لتزكو نفوسكم وتظهر قلوبكم وتصلح أحوالكم<sup>(٢٧)</sup>.

وأتى بالجملة الأولى : اسمية دلالة على الثبوت ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ﴾ ،

والثانية : فعلية دلالة على الحدوث ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾<sup>(٢٨)</sup>.

قوله : ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ ، اختلف في المراد بالذين يتبعون الشهوات ، فقال بعضهم : هم الزناة ، وقال آخرون : هم اليهود والنصارى ، وقال آخرون : معنى ذلك : كل متبع شهوة في دينه لغير الذي أبيح له .

قال ابن جرير : وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : معنى ذلك : ويريد الذين يتبعون شهوات أنفسهم من أهل الباطل ، وطلاب الزنا ، ونكاح الأخوات من الآباء ،



وغير ذلك مما حرمه الله أن تملوا ميلا عظيما عن الحق ، وعما أذن الله لكم فيه ، فتجوروا عن طاعته إلى معصيته ، وتكونوا أمثالهم في اتباع شهوات أنفسكم فيما حرم الله وترك طاعته ، ميلا عظيما <sup>(٢٩)</sup> .

وأراد بالذين يتبعون الشهوات : الذين تغلبهم شهواتهم على مخالفة ما شرعه الله لهم : من الذين لا دين لهم ، وهم الذين لا ينظرون في عواقب الذنوب ومفاسدها وعقوباتها ، ولكنهم يرضون شهواتهم الداعية إليها <sup>(٣٠)</sup> .

قوله : ﴿ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴾ أي : تنحرفوا عما يريد الله سبحانه بكم من أسباب التوبة ، وهي فعل الأوامر وترك النواهي ، فالله يريد شيئا وهم يريدون شيئا بخلافه .

قوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ : الإرادة هنا شرعية ، وليست كونية ؛ لأن الله يقدر على العبد أشياء تثقل عليه العبادات بسببها ، لكنه شرعا لا يريد منا أن نشق على أنفسنا ، بل إنه لما قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما : لأصومن النهار ، ولأقومن الليل ما عشت ، نهاه الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقال : (

( <sup>(٣١)</sup> )

والتخفيف من الله سبحانه تخفيف في الأوامر وتخفيف في النواهي : أما التخفيف في الأوامر فإن الله سبحانه لما ذكر ما يجب علينا من طهارة الوضوء والغسل والتيمم

( ) / - .

( ) / .

( ) /

.. / .

قال: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ :  
وكذلك خفف في النواهي فقال: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾  
: ، أي: فليس بحرام، وهذا تخفيف على العباد، ولم يذكر متعلق  
التخفيف وفي ذلك أقوال: أحدها: أن يكون في إباحة نكاح الأمة وغيره من الرخص،  
الثاني: في تكليف النظر وإزالة الحيرة فيما بين لكم مما يجوز لكم من النكاح وما لا  
يجوز، الثالث: في وضع الإصر المكتوب على من قبلنا، وبمجيء هذه الملة الحنيفية  
سهلة سمحة، الرابع: بإيصالكم إلى ثواب ما كلفكم من تحمل التكليف، الخامس:  
أن يخفف عنكم إثم ما ترتكبون من المآثم لجهلكم<sup>(٣٢)</sup>.

يذكر الله عباده بذلك أنه لا يزال مراعيًا أحوال عباده في الرفق بهذه الأمة،  
وإرادته بها اليسر دون العسر، إشارة إلى أن هذا الدين بين حفظ المصالح ودرء المفسدات،  
في أيسر كيفية وأرفقها، فربما ألغت الشريعة بعض المفسدات إذا كان في الحمل على تركها  
مشقة أو تعطيل مصلحة، كما ألغت مفسدات نكاح الإماء نظرا للمشقة على غير ذي  
الطول، والآيات الدالة على هذا المعنى بلغت مبلغ القطع كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ  
عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ : وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ  
الْعُسْرَ﴾ : وقوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾  
: .<sup>(٣٣)</sup>

وخص بعضهم التخفيف في هذه الآية، فقال: المراد به نكاح الأمة عند  
الضرورة، وهو قول مجاهد ومقاتل، والباقون قالوا: هذا عام في كل أحكام الشرع،

وفي جميع ما يسره لنا وسهله علينا إحسانا منه إلينا ، ولم يثقل التكليف علينا كما ثقل على بني إسرائيل بفضله ولطفه <sup>(٣٤)</sup>.

قوله : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ قال ابن عباس : يضعف عن الصبر عن الجماع ، وبهذا قال أكثرهم ، وقال الكلبي وطاووس : لا يصبر عن النساء ، وقال ابن كيسان والزجاج : أي : يستميله هواه وشهوته فهو ضعيف في ذلك ، قال ابن جزى : وذلك مقتضى سياق الكلام ، واللفظ أعم من ذلك <sup>(٣٥)</sup>.

قال ابن القيم : والصواب : أن ضعفه يعم هذا كله ، وضعفه أعظم من هذا وأكثر : فإنه ضعيف البنية ضعيف القوة ، ضعيف الإرادة ، ضعيف العلم ، ضعيف الصبر ، والآفات إليه مع هذا الضعف أسرع من السيل في صيب الحذور ، فبالاضطرار لا بد له من حافظ معين يقويه ويعينه وينصره ويساعده ، فإن تخلص عنه هذا المساعد المعين فالهلاك أقرب إليه من نفسه <sup>(٣٦)</sup>.

والجملة فيها نوع تعليل لقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ كأن قائلًا يقول : لماذا أراد ذلك؟ فقال : لأن الإنسان خلق ضعيفا ، أي خلقه الله عز وجل ضعيفا في كل أموره : ضعيفا في جسمه ، ضعيفا في إرادته ، ضعيفا في علمه ، ضعيفا في كل شيء <sup>(٣٧)</sup>.

( )	/	/	.	/
( )	/	/	.	/
( )	/	/	.	/
( )	/	/	.	/
( )	/	/	.	/

:

١ - إثبات الإرادة لله سبحانه وتعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْفِرْقَانِ﴾ ، وكذا الإرادة للمخلوق ، ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ لكن إرادة الله واقعة لا محالة ، بخلاف إرادة المخلوق فقد تقع وقد لا تقع .

٢ - بيان لطف الله بعباده ورحمته لهم حيث بين لهم ما ينفعهم ، وحذرهم مما يضرهم ، في كتبه وعلى السنة رسوله .

٣ - أنه ليس في شرع الله المنزل شيء مجهول لكل أحد ، حيث إن الله قد بين لعباده أحكام دينه وشرعه ، لكنه قد يخفى على أحد ويظهر لآخرين <sup>(٣٨)</sup> .

٤ - أن الهداية بيد الله سبحانه وتعالى ، أما الخلق فلا يستطيع أحد منهم أن يهدي أقرب الناس إليه ، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ . :

٥ - وصول هذه الأمة إلى مرتبة الكمال في شريعتها ، ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ . :

٦ - إرادة الله سبحانه التوبة على عباده بل محبته لذلك وفرحه بتوبة عبده ، أشد من فرح الفاقد لراحلته بأرض فلاة <sup>(٣٩)</sup> .

٧ - إثبات اسمين من أسماء الله ، وهما العليم والحكيم ، وما تضمناه من الوصف ، فالعليم تضمن العلم ، والحكيم تضمن الحكم والحكمة <sup>(٤٠)</sup> .

---

( ) / .

( ) / .

( ) / .

- ٨ - قناعة المؤمن بما يجريه الله في هذا الكون من أحكام شرعية أو كونية لأنه يعلم أن ذلك واقع بعلم من الله وحكمة.
- ٩ - وجوب مراقبة العبد لربه في أفعاله وتصرفاته ، لأن الله عالم بما يفعله عبده ومطلع عليه ومجازيه عليه أتم الجزاء.
- ١٠ - ضلال كثير من الخلق وانحرافهم باتباعهم الشهوات.
- ١١ - إرادة المنحرفين من الذين يتبعون الشهوات أن يميل الناس كلهم ميلا عظيما ، فهم يحبون ذلك ويسعون له جاهدين ليل نهار.
- ١٢ - في وصف الله للميل الذي يريده متبعو الشهوات بالميل العظيم ، دليل على ما يكتنه أعداء الله وأعداء عباده الصالحين ، لهذا الدين وإرادتهم الميل بالمجتمع بأسره ميلا عظيما عن جادة الحق والصواب ، سواء في الأخلاق والسلوك ، أو في الطاعة والعبادة.
- ١٣ - سعة علم الله سبحانه وتعالى ، حيث أخبرنا عن إرادة الذين يتبعون الشهوات ، مع أن الإرادة محلها القلب ، لكنه سبحانه لا تخفى عليه خافية.
- ١٤ - وجوب أخذ الحيطة والحذر من الذين يتبعون الشهوات ، سواء كانت شهوة بطن وفرج أو شهوة فكر وقلب.
- ١٥ - الإشارة إلى من قد انحطت منزلته فقادته شهوته واتبعها ، ولم يحكم عقله ليرشده إلى ما ينفعه في دنياه وآخرته.
- ١٦ - الكشف عن نيات المنحرفين والمتبعين للشهوات ، وفضح مخططاتهم ، وكشف أسرارهم.
- ١٧ - لطف الله سبحانه بعباده ومحبه لهم ، بتيسيره وتخفيفه عنهم بعض التكاليف.

١٨ - الحث على اتباع الرخص لأن ذلك من التخفيف ، و)

(٤١).

١٩ - من لطف الله بعباده ذكر العلة للحكم ، فمن علة التخفيف على العباد

قوله : ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ .

٢٠ - يجب على الإنسان إذا حدثته نفسه بالكبر والترفع أو العلو والأنفة أن

يتذكر ضعفه دائما ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ .

٢١ - أن ما كان مكروها للعبد فإن الله يعبر عنه بالبناء للمفعول ﴿وَخُلِقَ

الْإِنْسَانُ﴾ مع أن ذكر الله قد ورد في الجملة السابقة (٤٢).

:

قوله تعالى : ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ

وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ :

مناسبة هذه الآية ظاهرة ، لأنه تعالى لما ذكر الوعيد على فعل بعض الكبائر ،

ذكر الوعد على اجتناب الكبائر.

( ) / :

( ) / .



وقال ابن جرير: وأولى ما قيل في تأويل الكبائر بالصحة، ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قاله غيره، وإن كان كل قائل فيها قولاً من الذين ذكرنا أقوالهم قد اجتهد وبالع في نفسه، ولقوله من الصحة مذهب، فالكبائر إذن: الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس المحرم قتلها، وقول الزور - وقد يدخل في قول الزور شهادة الزور - وقذف المحصنة، واليمين الغموس، والسحر - ويدخل في قتل النفس المحرم قتلها، قتل الرجل ولده من أجل أن يطعم معه - والفرار من الزحف، والزنا بحليلة الجار<sup>(٤٧)</sup>.

وقال ابن كثير: وقد اختلف علماء الأصول والفروع في حد الكبيرة، فمن قائل: هي ما عليه حد في الشرع، ومنهم من قال: هي ما عليه وعيد مخصوص من الكتاب والسنة، وقيل غير ذلك، قال أبو القاسم الرافعي في كتابه الشرح الكبير: ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم في الكبائر وفي الفرق بينها وبين الصغائر، وللأصحاب في تفسير الكبيرة وجوه: أحدها: أنها المعصية الموجبة للحد، الثاني: أنها المعصية التي يلحق صاحبها الوعيد الشديد بنص كتاب أو سنة، وهذا أكثر ما يوجد لهم، وهو إلى الأول أميل، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر. الثالث: قال إمام الحرمين في الإرشاد وغيره: كل جريمة تنبئ بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة، فهي مبطلّة للعدالة. الرابع: ذكر القاضي أبو سعيد الهروي أن الكبيرة كل فعل نص الكتاب على تحريمه وكل معصية توجب في جنسها حداً من قتل أو غيره، وترك كل فريضة مأمور بها على الفور، والكذب في الشهادة



والرواية واليمين، هذا ما ذكروه على سبيل الضبط، وللحافظ الذهبي كتاب جمع فيه نحواً من سبعين كبيرة<sup>(٤٨)</sup>.

وقيل: إنها ما ترتب عليها حد أو توعدها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، وهذا أمثل الأقوال أما الصغائر: فمنهم من قال: الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا وحد الآخرة، ومنهم من قال: كل ذنب لم يختم بلعنة أو غضب أو نار، ومنهم من قال: الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة<sup>(٤٩)</sup>.

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا﴾ هنا عدول عن الغيبة إلى الخطاب، فالغيبة: في قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ : وأما ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا﴾ فهذا للخطاب<sup>(٥٠)</sup>، ومن المعلوم أن مواجهة المخاطب بالخطاب أولى وأدعى لامتناله لما يخاطب به، لاحتمال أن المراد غيره لو كان الخطاب للغائب.

ومعنى ﴿تَجْتَنِبُوا﴾ أي: تبتعدوا عن كبائر ما تنهون عنه، الاجتناب والتجنب والمجانبة المباحدة عن الشيء وتركه جانبا<sup>(٥١)</sup>.

وقوله: ﴿كَبَائِرَ﴾ جمع كبيرة، ﴿مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ النهي: هو طلب الكف على وجه الاستعلاء، أي: ما ينهاكم الله عنه<sup>(٥٢)</sup>.

قوله: ﴿نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

---

( )	- /	:	.
( )	.		
( )	/	/	.
( )	( )	/	/
( )	( )	/	.
( )	( )	/	.

﴿نُكْفَرُ﴾ : مأخوذ من الكفر ، وهو الستر ، فالتكفير إذن معناه ستر السيئات ، وذلك بالعفو عنها ، واختيار ما يدل على العظمة بطريق الالتفات تفخيم لشأن ذلك الغفران ، ﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾ جمع سيئة ، والمراد بها هنا الصغيرة ، والدليل على ذلك أنها جاءت في مقابلة الكبائر في قوله : ﴿إِنْ تَحْتَبِئُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكْفَرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ وإلا فالأصل أن السيئة عامة للكبيرة والصغيرة ، وهذا من بلاغة القرآن أن يعرف معنى الكلمة بذكر ما يقابلها ، ومن ذلك قوله : ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ :

فمعنى : ﴿ثُبَاتٍ﴾ فرادى ، بدليل ما بعدها <sup>(٥٣)</sup> .

قوله : ﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ المدخل الكريم : هو الجنة .

أما القراءة فقرأته عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين :

﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ بفتح الميم ، وكذلك الذي في الحج :

﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ مَدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾ : فمعنى : ﴿وَنُدْخِلْكُمْ

مَدْخَلًا﴾ فيدخلون دخولا كريما ، وقد يحتمل على مذهب من قرأ هذه القراءة أن يكون المعنى في المدخل : المكان والموضع ، لأن العرب ربما فتحت الميم من ذلك بهذا المعنى .

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين : ﴿مَدْخَلًا﴾ بضم الميم ،

يعني : وندخلكم إدخلا كريما .

وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ ذلك : ﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾

بضم الميم، لما وصفنا من أن ما كان من الفعل بناؤه على أربعة في  
(فَعَلَ) فالمصدر منه :  
(مُفْعَل) (٥٤).

وأما المراد بالمدخل الكريم: فهو الطيب الحسن، المكرم بنفي الآفات والعاهات  
عنه، وبارتفاع الهموم والأحزان ودخول الكدر في عيش من دخله، فلذلك سماه الله  
كريما (٥٥).

وقال ابن قتيبة: ﴿مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ أي شريفا (٥٦).

١- مواجهة المخاطب بالخطاب الموجه إليه مباشرة، ليكون ذلك أدعى إلى  
الانتباه،

وأقوى في التحمل (٥٧).

٢- استعمال القرآن لأسلوب الترغيب والترهيب، كما في هذه الآية.

٣- التعبير بالمجانبة يفيد عدم المزاولة للشيء، وعدم مقاربته.

٤- انقسام المعاصي عموما إلى كبائر وصغائر.

٥- رحمة الله بخلقه، وعفوه عما يقع منهم من صغائر، لأن من طبيعة  
الإنسان مقارفة الذنوب

---

( )	/	-	/	-
( )	/	.	/	.
( )	/	.	/	.
( )	/	.	/	.
( )	/	.	/	.

)  
( ٥٨ ) .

- ٦- تفاضل الناس في الأعمال ، وكذا تفاضلهم بالإيمان.
- ٧- أن الإيمان يزيد وينقص ، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة.
- ٨- بطلان مذاهب الفرق الضالة من المرجئة والخوارج والمعتزلة ، بزعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ومذهب أهل السنة : أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية<sup>(٥٩)</sup>.
- ٩- إثبات عظمة الله سبحانه ، حيث عبر سبحانه عن نفسه بنون العظمة في قوله : ﴿ تَكْفُرْ ﴾ ﴿ وَتُدْخِلَكُمْ ﴾ .
- ١٠- أن تكفير الصغائر مشروط باجتناب الكبائر.
- ١١- ضمان دخول الجنة لمن كفر الله عنه سيئاته.
- ١٢- وصف مساكن الجنة بأنها من المداخل الكريمة.
- ١٣- أن الجنة لا يدخلها إلا أصحاب النفوس الزكية الطاهرة من جميع الذنوب والمعاصي ، وذلك يوم القيامة ؛ لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَنزِلُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًّا ﴾ فأصحاب المعاصي يدخلون النار ، لكنهم بعد التمهيص يخرجون إلى الجنة.

:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ . :

اعلم أن تعلق هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ : ، واضح ، فكأنه قال: فإن الله لا يظلم من هذه حاله مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ، فرغب بذلك في الإيمان والطاعة <sup>(٦٠)</sup> .

وقيل: إنه لما أمر سبحانه بعبادته والإحسان للوالدين ومن ذكر معهم ، ثم أعقب ذلك بزم البخل والأوصاف المذكورة معه ، ثم وبخ من لم يؤمن ولم ينفق في طاعة الله فكان هذا كله توطئة لذكر الجزاء على الحسنات والسيئات ، فأخبر تعالى بصفة عدله وأنه عز وجل لا يظلم أدنى شيء ، ثم أخبر بصفة الإحسان بتضعيف الحسنات <sup>(٦١)</sup> .

وقيل: بعد ما بين تعالى صفات المتكبرين وسوء حالهم وتوعدهم على ذلك أراد أن يزيد الأمر تأكيداً ووعيداً فبين أنه لا يظلم أحداً من العاملين بتلك الوصايا قليلاً أو كثيراً بل يوفيه حقه بالقسط المستقيم ، فالآية تتميم لموضوع الآية السابقة وترغيب للعاملين في الخير كما قال في سورة الزلزلة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ فمن سمع هذه الآية تعظم رغبته في الخير ورجاؤه في الله تعالى <sup>(٦٢)</sup> .

---

( ) / .

( ) / .

( ) /

يقرر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية نفي الظلم عن ذاته سبحانه ، وقد ورد  
عدة آيات في الموضوع مثل قوله : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ : وقوله : ﴿ وَمَا  
رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ : وقوله : ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ  
يَظْلِمُونَ ﴾ :

وفي الحديث القدسي : (

.. ) (٦٣).

أما العباد فمن طبعهم الظلم ، ولذا قال الشاعر (٦٤) :

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعله لا يظلم

من المسلم أن الظلم ليس من الشيم ، بل هو من الطبائع والأخلاق المردولة ،  
ومراد الشاعر بقوله : فإن تجد ذا عفة : أي إنسانا عفيفا عن الظلم ، فلعله لا يظلم :  
أي أنه عليل أي : سقيم لا يستطيع الظلم ، فلضعفه لم يظلم.

ومما يدل على وقوع الظلم كثيرا من البشر ، أنه لما نزل قوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ : شق ذلك على المسلمين ،

فقالوا : يا رسول الله فأينا لا يظلم نفسه ؟

) :

:

﴿ يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ : ( ٦٥ ) .

( ) /

/ .

( ) / .

( ) / / /

أصل الظلم النقص ، لقوله تعالى : ﴿ كَلْنَا الْجَنَيْنَ ءَانَتْ أَكْهَهَا وَلَمْ تَظْلِمِ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ : أي : لم تنقص منه شيئا ، فهذا أصل الظلم ، فالله لا ينقص الناس من حقوقهم شيئا ، كما قال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ (١٣٣) : أي : ظلما بعقوبته على شيء لم يفعله ، ولا هضمًا : أي نقصا من ثوابه (٦٦) .

والمثقال : مقدار الشيء في الثقل ، وهو مفعال من الثقل ، يقال : هذا على مثقال هذا ، أي وزن هذا .

ومعنى ﴿ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ زُلْزِلَتْ أي ما يكون وزنه وزن الذرة (٦٧) .  
أما الذرة : فهي النملة الحميراء الصغيرة في قول أهل اللغة ، وهو قول ابن عباس وابن زيد (٦٨) .

والذرة يضرب بها المثل في التحقير ، وإلا فإن الله تعالى لا يظلم مثقال ذرة ولا دونه ، وما جيء به على سبيل التحقير أو التكثير فإنه لا مفهوم له ، وعلى هذا فلو سألنا سائل : هل يظلم الله دون مثقال ذرة : قلنا : لا (٦٩) .

---

.	/ (..	) :	=
.	/	/ ( )	/ ( ) ( )
	/		( )
		.	/
	/ ( )	/ ( )	( )
.	/	/	/
	/	/	( )

واعلم أن هذه الآية مشتملة على الوعد بثلاثة أمور: الأول: قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ :

والثاني: قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾

والثالث: قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(٧٠)</sup>.

قال ابن كثير: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ يخبر تعالى أنه لا يظلم عبدا من

عباده يوم القيامة مثقال حبة خردل، ولا مثقال ذرة، بل يوفى بها له ويضاعفها له إن كانت حسنة، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا

وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾<sup>(٧١)</sup> :

وقال تعالى مخبرا عن لقمان أنه قال: ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ

فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٧٢)</sup> :

وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(٧٣)</sup> فَمَنْ يَعْمَلْ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ<sup>(٧٤)</sup> وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ<sup>(٧٥)</sup> :

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في

حديث الشفاعة الطويل، وفيه)

( ) :

( ) :

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية<sup>(٧٦)</sup>.

( ) / - .

( ) /

/



قوله: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾ اختلف القراء في قراءة ﴿حَسَنَةً﴾ فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ رفعا. وقرأ الباقر: نصبا. قال أبو علي: النصب حسن لتقدم ذكر: ﴿وَمُقَالَ ذَرَّةٍ﴾ فالتقدير: وإن تكن الحسنة مثقال ذرة يضاعفها، كما قال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾: . والرفع على: وإن تحدث حسنة، أو إن تقع حسنة يضاعفها.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها والتخفيف والتشديد من قوله عز وجل: ﴿يُضْعِفْهَا﴾ فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُضْعِفْهَا﴾ مشددة العين بغير ألف. وقرأ الباقر:

﴿يُضْعِفْهَا﴾ خفيفة بألف. قال أبو علي: المعنى فيهما واحد وهما لغتان قال سيبويه: تجيء فاعلت لا تريد به عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعل، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت قال: ونحو ذلك: ضاعفت، وضعفت، وناعمت ونعمت، فدل هذا على أنهما لغتان فبأيتهما قرأت كان حسنا<sup>(٧٢)</sup>.

والمضاعفة: إضافة الضعف - بكسر الضاد - أي: المثل، يقال: ضاعف وضعف وأضعف، وهي بمعنى واحد على التحقيق عند أئمة اللغة، مثل أبي علي الفارسي، وقال أبو عبيدة: ضاعف يقتضي أكثر من ضعف واحد وضعف يقتضي ضعفين، ورد بقوله تعالى: ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾: <sup>(٧٣)</sup>.

---


$$\begin{array}{rcl} & & = \\ & & / \\ & & . \\ & / & \\ & & ( ) \\ & & / \\ & & . \\ & / & \\ & & ( ) \\ & / & \\ & & ( ) \end{array}$$

ولم يبين في هذه الآية الكريمة أقل ما تضاعف به الحسنة ، ولا أكثره ولكنه بين في موضع آخر أن أقل ما تضاعف به عشر أمثالها ، وهو قوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . وبين في موضع آخر أن المضاعفة ربما بلغت سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله ، وهو قوله : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ﴾ : (٧٤) .

قال ابن عباس نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ في المنافقين ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً ﴾ في المؤمنين ، يقول : لا ينقص ﴿ مِثْقَالُ ﴾ ذرة من عمل المنافق إلا جازاه بها رواه عنه عطاء. وقال آخرون هذا على العموم ، ثم اختلفوا ، فذهب بعضهم في تأويله إلى ما رواه أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (

(٧٥) .

وذهب بعضهم إلى تأويل هذه الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ للخصم على الخصم ، بل يأخذ له ومنه ، ولا يظلم مِثْقَالَ ذرة تبقى للخصم ، بل يثيبه عليها ويضاعفها له ، واحتجوا بما روي عن ابن مسعود أنه قال : يؤتى بالعبد يوم القيامة وينادي مناد على رؤوس الأولين والآخرين : هذا فلان بن فلان ، من كان له عليه حق فليأت إلى حقه ، ثم يقال له : آت هؤلاء حقوقهم ، فيقول : يا رب من أين وقد ذهبت

---

.	/	=
.	/	- /
.	/	( )
.	/	( )
.	/	

الدنيا، فيقول الله لملائكته في أعماله الصالحة: فأعطوهم منها، فإن بقي مثقال ذرة من حسنة ضعفها الله تعالى لعبده وأدخله الجنة بفضل رحمته<sup>(٧٦)</sup>.

قوله: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قال عطاء: يريد من عنده أجرا عظيما يتفضل عليه بأكثر من العشرة الأضعاف، وقال الكلبي: الأجر العظيم الجنة، وقال الحسن: هذا أحب إلى العلماء، أن لو قال: الحسنة بمائة ألف وهو كقوله ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ ولم يقل مثل ألف شهر<sup>(٧٧)</sup>.

قوله: ﴿لَدُنْهِ﴾ قال ابن هشام: ومنها (أي من حروف الجر) (لدى) بمعنى: عند، إلا أنها تختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات. الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرئ (من لدنه).

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل.

الخامس: جواز إفرادها قبل (غدوه).

السادس: أنها لا تقع إلا فضلة<sup>(٧٨)</sup>.

ولدى: فيها لغات: يقال: لُدُّ وَلَدُنْ، وَلَدُنْ، ولدى، والمعنى واحد ومعناه من

قبله، إلا أنها لا تتمكن تمكن عند، لأنك تقول: هذا القول عندي صواب، ولا يقال:

الوقت لَدُنِّي صواب، وتقول: عندي مال عظيم والمال غائب عنك، و(لدى) لما يليك<sup>(٧٩)</sup>.

---

( ) / -

( ) / : / -

( ) / - /

( )

( ) / /

وقيل : (لندن) بمعنى عند ، وقال بعضهم : إن (لندن) أقوى في الدلالة على القرب من عند فلا يقال : لدي مال إلا إذا كان حاضرا ، ويقال عندي مال وإن كان غائبا<sup>(٨٠)</sup> .

وقال الفخر الرازي : اعلم أنه لا بد من الفرق بين قوله : ﴿لَدُنْهُ﴾ وبين قوله : ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾ والذي يخطر ببالي والعلم عند الله ، أن ذلك التضعيف يكون من جنس ذلك الثواب ، وأما هذا الأجر العظيم فلا يكون من جنس ذلك الثواب ، والظاهر أن ذلك التضعيف يكون من جنس اللذات الموعود بها في الجنة ، وأما هذا الأجر العظيم الذي يؤتيه من لدنه ، فهو اللذة الحاصلة عند الرؤية<sup>(٨١)</sup> .

قلت : ما أشار إليه الرازي له شبيه في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو ما ثبت في الصحيح في تفسير قوله سبحانه : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ : فقد فسرت الزيادة بأنها النظر إلى وجهه الكريم سبحانه<sup>(٨٢)</sup> .

وهناك معنى آخر لعله أن يكون أقرب من هذا : وهو أن الله يضاعف لهم حسناتهم ، ثم يؤتيهم من لدنه زيادة في الدرجات سوى التضعيف ، وذلك لأن التضعيف مهما زاد فإنه يصل إلى حد معين ، فلذا يزيد سبحانه عباده فضلا آخر زيادة عن التضعيف تكريما منه سبحانه .

١ - إثبات صفة الكمال لله سبحانه بنفي جميع أنواع الظلم عنه ، سواء النقص في الحسنات أو الزيادة في السيئات .

( ) / .

( ) / .

( ) /

./

٢- أن ما ذكر على سبيل المبالغة لا مفهوم له ، فعلى ذلك أن الله لا يظلم أي شيء على الإطلاق<sup>(٨٣)</sup>.

٣- سعة فضل الله ورحمته لعباده ، حيث إنه لا يظلم أحدا سبحانه.

٤- سعة علم الله سبحانه وإطلاعه على أحوال خلقه ، وذلك مستلزم لمعرفة من يستحق الظلم ممن لا يستحقه.

٥- كرم الله وفضله على عباده بتضعيف الحسنة إلى عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

٦- أن رحمة الله سبحانه سبقت غضبه ، لأنه يضاعف الحسنات ، أما السيئات فلا تزداد على العبد لقوله سبحانه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾

٧- أن الله يمين على عبده المسلم بالثواب زيادة على التضعيف كما قال سبحانه في هذه الآية: ﴿وَيُؤْتِي مِّنْ لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

٨- أن الحسنة تجذب الحسنة ، فقوله: ﴿وَيُؤْتِي مِّنْ لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فهذا الأجر إنما حصل له بسبب الحسنة الأولى.

٩- وقد سمي سبحانه هذا العطاء أجرا مع أنه لا مقابل له من الأعمال لأنه تابع للأجر الأول على العمل فسمي باسمه من قبيل مجاز المجاورة ، ولذا فلا مطمع فيها للمسيئين الذين غلبت سيئاتهم على حسناتهم.

:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (٤٨) النساء: ٤٨.

يجوز أن تكون هذه الجملة متعلقة بما قبلها من تهديد اليهود بعقاب في الدنيا، فالكلام مسوق لترغيب اليهود في الإسلام، وإعلامهم بأنهم يتجاوز الله عنهم عند حصول إيمانهم، ولو كان عذاب الطمس نازلا عليهم، فالمراد بالغفران التجاوز في الدنيا عن المؤاخذه لهم بعظم كفرهم وذنوبهم، أي برفع العذاب عنهم، وتتضمن الآية تهديدا للمشركين بعذاب الدنيا يحل بهم فلا ينفعهم الإيمان بعد حلول العذاب. ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة، وقعت اعتراضا بين قوارع أهل الكتاب ومواعظهم، فيكون حرف ﴿إِنَّ﴾ لتوكيد الخبر لقصد دفع احتمال المجاز أو المبالغة في الوعيد، وهو إما تمهيد لما بعده لتشنيع جرم الشرك بالله ليكون تمهيدا لتشنيع حال الذين فضلوا الشرك على الإيمان، وإظهارا لمقدار التعجب من شأنهم الآتي في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ (٥١) النساء: ٥١. أي فكيف ترضون بحال من لا يرضى الله عنه..

وإما أن يكون استئناف تعليم حكم في مغفرة ذنوب العصاة: ابتدئ بحكم وهو قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ وذيل بمتشابه وهو قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فالمغفرة مراد منها التجاوز في الآخرة<sup>(٨٤)</sup>.

:

أخرج الطبري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: لما نزلت: ﴿قُلْ يٰٓعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٥٣)</sup> الزمر: ٥٣. قام رجل فقال: والشرك يا نبي الله فكره ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَدْ أَفْرَأَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾<sup>(٨٥)</sup>.

كما أخرجه أيضا عن ابن عمر بلفظ قال: كنا معشر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا نشك في قاتل المؤمن، وأكل مال اليتيم، وشاهد الزور، وقاطع الرحم، حتى نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فأمسكنا عن الشهادة<sup>(٨٦)</sup>.

( ) / .

( ) /

( ) / / .

( ) / /

/ :

/

- /

- /

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ تحدث سبحانه عن نفسه بصيغة الغائب تعظيما له، كما يقول الملك لجنوده: إن الملك يأمركم أن تتجهوا إلى المكان الفلاني، فيكون هذا من باب التعظيم، أي: أن تحدث المتحدث عن نفسه بصيغة الغائب يعد تعظيما.

وقوله: ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ المغفرة الستر مع تجاوز، ويدل على أن المعنى المركب من الستر والتجاوز الاشتقاق، لأن المغفرة مأخوذة من المغفر: وهو الذي يوضع على الرأس يُتقى به السهام، وإذا وضع على الرأس واتقى به السهام صار فيه ستر ووقاية (٨٧).

والشرك: هو صرف شيء من العبادة لغير الله، فهو تنقص لرب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام: ١ وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ البقرة: ١٦٥ (٨٨).

وقوله: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ يشمل الإشراك: في الربوبية والإشراك: في الألوهية التي هي العبادة، والثالث الإشراك: في الأسماء والصفات، فالله لا يغفره، لأن جانب التوحيد أعظم الجوانب حقا أن يوفى به، فإذا أخل به الإنسان فإن الله سبحانه لا يغفره، بخلاف المعاصي الأخرى التي دونه أو التي سوى الشرك فإن الله يغفرها، فمن اعتقد أن مع الله خالقا فهو مشرك..



وفي العبادة: من سجد لغير الله، أو نذر لغير الله، أو ذبح لغير الله، فهو مشرك، ومن أشرك بالله في العبادة رياء فهو مشرك..

وكذلك من زعم أن لله مثيلاً في صفاته، أو أن استواء الله على عرشه كاستواء الإنسان على السرير وما أشبه ذلك، فهو مشرك، وكل هذا لا يغفره الله<sup>(٨٩)</sup>.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ أي: لا يتجاوز ولا يستر الإشراك

به.

وقال ابن جرير: وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله، إن شاء عفا عنه ذنبه، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرته شركاً بالله تبارك وتعالى<sup>(٩٠)</sup>.

وأخرج البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال: (

(٩١)

قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ المراد بما دون ذلك أي: ما هو أصغر من ذلك، فهو مأخوذ من الدون الذي هو أقل، لا من الدون الذي بمعنى سوى، لأنه لو فسر بمعنى ما سوى ذلك لكان كفر الجحود داخلاً في الآية وليس كذلك، أي: لزم أن

/ ( )

.

/ ( )

/ ( )

.

يغفر الله كفر الجحود، لأنه سوى الشرك، قوله: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ أي: للذي يشاء، فعلى هذا يكون الشرك وما كان بمنزلته من كفر الجحود ونحوه غير مغفور، وما دون ذلك فهو تحت المشيئة، فليس مغفورا ولا مؤاخذا به، بل هو تحت المشيئة<sup>(٩٢)</sup>.

قوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ يعني بذلك جل ثناؤه: ومن يشرك بالله في عبادته غيره من خلقه ﴿فَقَدْ أَفْرَقَ إِنَّمَا عَظِيمًا﴾ يقول: فقد اختلق إثما عظيما، وإنما جعله عز ذكره مفتريا، لأنه قال زورا وإفكا بجحوده وحدانية الله، وإقراره بأن الله عز وجل شريكا من خلقه أو صاحبة أو ولدا، ففائل ذلك مفتر، وكذلك كل كاذب فهو مفتر في كذبه مختلق له<sup>(٩٣)</sup>.

والافتراء: افتعال من فرى يفري وأصل معناه القطع، ويطلق على الكذب والإفساد لأن قطع الشيء الصحيح مفسد له، والشرك بالقول لا يكون إلا كذبا وبالفعل لا يكون إلا إفسادا، قال الراغب: الفري: قطع الجلد للخرز والإصلاح، والإفراء للإفساد والافتراء فيهما وفي الإفساد أكثر وكذلك استعمل في القرآن في الكذب والشرك والظلم<sup>(٩٤)</sup>.

وأما الحكمة في عدم مغفرة الشرك فهي: أن الدين إنما شرع لتزكية نفوس الناس وتطهير أرواحهم وترقية عقولهم، والشرك هو منتهى ما تهبط إليه عقول البشر وأفكارهم ونفوسهم ومنه تتولد جميع الرذائل والخصائص التي تفسد البشر في أفرادهم وجماعاتهم، لأنه عبارة عن رفعهم لأفراد منهم أو لبعض المخلوقات التي هي دونهم

---

( )	/	/	/	.
( )	.	/		
( )	/	/		
( )	.	/		

أو مثلهم إلى مرتبة يقدسونها ويخضعون لها ويذلون بدافع الشعور بأنها ذات سلطة عليا فوق سنن الكون وأسبابه ، وإن إرضاءها وطاعتها هو عين طاعة الله تعالى أو شعبة منها لذاتها ، فهذه الخلة الدنيئة هي التي كانت سبب استبداد رؤساء الدين والدنيا بالأقوام والأمم واستعبادهم إياهم وتصرفهم في أنفسهم وأموالهم ومصالحهم ومنافعهم تصرف السيد المالك القاهر بالعبد الذليل الحقير ، والتوحيد الذي يناقض الشرك هو عبارة عن إعتاق الإنسان من رق العبودية لكل أحد من البشر وكل شيء من الأشياء السماوية والأرضية وجعله حرا كريما عزيزا لا يخضع خضوع عبودية مطلقة إلا لمن خضعت لسننه الكائنات <sup>(٩٥)</sup> .

- ١ - وجوب توحيد الله وإفراده بالعبادة.
- ٢ - عظم الشرك بالله سبحانه ، فهو الذنب الذي لا يغفره الله إلا بالتوبة.
- ٣ - إثبات الأفعال الاختيارية لله عز وجل ، خلافا للفرق الضالة عن منهج أهل السنة والجماعة في صفات الله عز وجل <sup>(٩٦)</sup> .
- ٤ - أن ما دون الشرك من الذنوب داخل تحت مشيئة الله سبحانه ، إن شاء غفره وإن شاء عاقبه عليه.
- ٥ - أن المشرك مفتر على الله ، كما أخبر سبحانه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ .
- ٦ - عظم الكذب على الله سبحانه فقد وصفه سبحانه بأنه قد افترى ﴿ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ وفي آية أخرى ﴿ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ النساء : ١١٦ <sup>(٩٧)</sup> .

:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١١٠) النساء: ١١٠.

اعتراض بتذييل بين جملة ﴿هَاتَتْهُ هَتُؤَلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ النساء: ١٠٩ وبين جملة ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ، لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ﴾ (٩٨).  
قال ابن جرير: واختلف أهل التأويل فيمن عني بهذه الآية، فقال بعضهم: عني بها الذين وصفهم الله بالخيانة بقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ النساء: ١٠٧.

وقال آخرون: عني بها الذين كانوا يجادلون عن الخائنين الذين قال الله لهم: ﴿هَاتَتْهُ هَتُؤَلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ النساء: ١٠٩.  
قلت: يشير ابن جرير بذلك إلى قصة الذي أودع درعا عند طعمة بن أبيرق فجحدها طعمة، فأنزل الله قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ (١٠٥) النساء: ١٠٥ بني أبيرق (٩٩).

---

	/	( ) =
	/	( )
-	/	( )
:	/	
-	/	
	/	

ثم قال ابن جرير: والصواب من القول في ذلك عندنا: أنه عني بها كل من عمل سوءاً أو ظلم نفسه، وإن كانت نزلت في أمر الخائنين والمجادلين عنهم، الذين ذكر الله أمرهم في الآيات قبلها<sup>(١٠٠)</sup>.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا﴾ قال الليث: ساء يسوء: فعل لازم ومجاوز، يقال: ساء الشيء يسوء فهو سيء إذا قبح، والسوء الاسم الجامع للآفات والداء، ويقال: سؤت وجه فلان، وأنا أسوؤه مساءة ومسائية، قال: والمساية لغة في المساءة، تقول: أردت مساءتك ومسائتك، ويقال أسأت إليه في الصنيع، وإيتاء فلان في الصنيع من السوء بمنزلة اهتم، من الهم، أو أساء فلان الخياطة والعمل، وقال الليث: يقال: ساء ما فعل صنيعاً يسوء، أي قبح صنيعه صنيعاً، قال: والسيء والسيئة: عمالان قبيحان، يصير السيئ نعتاً للذكر من الأعمال، والسيئة للأنثى، والله يعفو عن السيئات، والسيئة: اسم كالخطيئة، قال: والسوء - بوزن فعلى - : اسم للفعلة السيئة، بمنزلة الحسنى للحسنة محمولة على جهة النعت في حد أفعل وفعلَى كالأسوأ والسوء، وقال ابن السكيت: يقال: إن أخطأت فخطيئتي وإن أسأت فسؤي عليّ: أي: قبح عليّ إساءتي<sup>(١٠١)</sup>.

فيكون المراد بالسوء: ما يسوء غيره، كما يدل على هذا أن الآيات كلها في سياق قصة معينة، فيكون المراد بالسوء ما يسوء الغير، كاتهام هؤلاء اليهودي بالسرقة، كما في قصة سبب النزول.

﴿أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ﴾ يعني: بالمعاصي، لأن المعاصي ظلم للنفس، إذ إن النفس عندك أمانة يجب عليك أن ترعاها حق رعايتها، فإذا عصيت الله فقد ظلمتها، ولهذا

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (٧٢) الأحزاب: ٧٢ لماذا؟  
 ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ إذا هو يظلم نفسه بالمعاصي التي بينه وبين ربه ،  
 ويعمل سوءا يسيء به إلى غيره.

قوله: ﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ ﴾ أي: يطلب مغفرة الله عز وجل ، بحاله ومقاله ، أما  
 المقال فظاهر ، كأن يقول: اللهم اغفر لي ، أو أستغفر الله ، وأما الحال: فبأن يكون آتيا  
 بشروط التوبة ، والمغفرة: ستر الذنب والتجاوز عنه ، وليست الستر فقط ، لأن  
 الاشتقاق يدل على أنه لا بد من ستر ووقاية ، لأنها مأخوذة من المغفر ، وهو ما يغطي  
 الرأس في الحرب لاتقاء السهام (١٠٢).

قال ابن جرير: يخبر الله تعالى عن كرمه وجوده أن كل من تاب إليه ، تاب عليه  
 من أي ذنب كان ، فقال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظِلِّمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ  
 اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (١١٠) النساء: ١١٠

قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: أخبر الله عباده  
 بعفوه وحلمه وكرمه ، وسعة رحمته ، ومغفرته فمن أذنب ذنبا صغيرا كان أو كبيرا  
 ﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ولو كانت ذنوبه أعظم من السماوات  
 والأرض والجبال.

وأخرج أيضا عن أبي وائل ، قال: قال عبد الله: كانت بنو إسرائيل إذا أصاب  
 أحدهم ذنبا أصبح قد كتب كفارة ذلك الذنب على بابه ، وإذا أصاب البول شيئا منه  
 قرضه بالمقراض ، فقال رجل: لقد أتى الله بني إسرائيل خيرا. فقال عبد الله: ما آتاكم

الله خير مما آتاهم ، جعل الله الماء لكم طهورا ، وقال : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾ آل عمران : ١٣٥ ، وقال : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ﴿ ١١٠ ﴾ .<sup>(١٠٣)</sup>

قوله : ﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ ﴾ كأن يقول : اللهم اغفر لي ، أو أستغفر الله .

لقد وجه سبحانه عباده المسيئين والظالمين لأنفسهم إلى الاستغفار ، وهذا كرم منه سبحانه وجود ، ورحمة بالمسيئين من عباده ، كما أن فوائد الاستغفار ليست خاصة بالمسيئين ، بل قد أخبر سبحانه بحصول عدة مزايا للمستغفرين من عباده حيث قال : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ ﴿ ١٠ ﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿ ١١ ﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبْنِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴾ ﴿ ١٢ ﴾ نوح : ١٠ - ١٢ . فقد ضمن سبحانه للمستغفر في هذه الآية ، ستة أمور : الأول : المغفرة . الثاني : إرسال المطر المdrار . الثالث : الإمداد بالأموال . الرابع : الإمداد بالبنين . الخامس : جعل جنات للمستغفر . السادس : جعل أنهارا للمستغفر أيضا .

ولو نظرنا إلى حال أفضل هذه الأمة وأزكاها ، لوجدناه صلى الله عليه وسلم ملازما للاستغفار ، في مجالسه ، وفي ليله ونهاره ، فقد ثبت في السنة عدة أحاديث عنه صلى الله عليه وسلم ، تحكي حاله مع الاستغفار ، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

أخرج مسلم عن الأغر المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( )<sup>(١٠٥)</sup> .

( ) / - ( ) /

: :

وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر قال : إن كنا لنعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المجلس يقول ( )  
 وفي رواية عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( )  
 (١٠٦).

قوله : ﴿يَجِدُ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ أي : أن الله يغفر له ، والغفور هو : ذو المغفرة ، كما قال : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ الرعد : ٦ . والرحيم : هو ذو الرحمة ، كما قال تعالى : ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ الكهف : ٥٨ . فأنت إذا استغفرت الله عز وجل ، وتبت إليه على الوجه الذي يرضاه فستجد الله غفورا رحيمًا .  
 والرحمة تطلق على الرحمة التي هي صفته ، وعلى آثار الرحمة التي هي خلقه .

أما القسم الأول : فهو الأصل ، وهو أن الرحمة صفة من صفات الله عز وجل ، وأما الثاني : فمنه قوله تعالى للجنة : ( )  
 (١٠٧).

---

= ( ) ( ) :

/ . ( )

/ . ( )

/ .

- / ( )

/ .



وليس المعنى الرحمة التي هي وصفه ، لأن الجنة مخلوق بائن ، أما الرحمة التي هي وصفه فإنها تنقسم عند أهل العلم إلى قسمين : عامة وخاصة ، فالعامة : هي التي تشمل كل مخلوق ، ولذلك نجد أن الكفار لله تعالى عليهم رحمة ، فرزقهم وأمدهم بالأموال ، وأعطاهم عقولا يدركون بها ، لا عقول رشد وتصرف ، وكل ما مربك من ذكر اسم الرحيم فالمراد الرحمة العامة ، وتدخل فيه الخاصة.

وأما الخاصة : فهي المختصة بالمؤمنين ، وهي التي تتصل بها سعادة الدنيا والآخرة ، ومثالها قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ الأحزاب: ٤٣ (١٠٨).

ولعل المراد بوجدان الله غفورا رحيمًا ، هو أن التائب المستغفر يجد أثر المغفرة في نفسه بكرهه الذنب وذهاب داعيته ، ويجد أثر الرحمة بالرغبة في الأعمال الصالحة التي تطهر النفس وتزيل ذلك الدرن منها ، كما قيل : رب معصية أورثت ذلا وانكسارا ، خير من طاعة أورثت عزا واستكبارا. والمراد الذل والانكسار لله عز وجل الذي يورث صاحبه العزة والرفعة (١٠٩).

وأخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (

(١١٠).

- 
- |     |   |   |
|-----|---|---|
| ( ) | / | . |
| ( ) | / | . |
| ( ) | / | . |

مقتضى هذا الحديث أن الله علم أن أنواع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع، فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مرافقهم، فإذا كان يوم القيامة كمل لعباده المؤمنين ما بقي فبلغت مائة، وكلها للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ الأحزاب: ٤٣ فإن رحيمًا من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها، ويفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمت الدنيا ولا من غيرها، إذا كمل كل ما كان في علم الله من الرحمت للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ الأعراف: ١٥٦ (١١١).

وأخرج مسلم عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ( )

( ١١٢ ) .

قال ابن أبي جمرة: (في الحديث إدخال السرور على المؤمنين، لأن العادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوما مما يكون موعودا، وفيه الحث على الإيمان، واتساع الرجاء في رحمت الله تعالى المدخرة) (١١٣).

---

( ) / .  
( ) /  
/ .  
/ .  
( ) / .

وهذا الحديث من أحاديث الرجاء والبشارة للمسلمين : قال العلماء : (لأنه إذا حصل للإنسان من رحمة واحدة في هذه الدار - المبنية على الأكدار - بالإسلام والقرآن والصلاة والرحمة في قلبه ، وغير ذلك مما أنعم الله تعالى به ، فكيف الظن بمائة رحمة في الدار الآخرة وهي دار القرار ودار الجزاء)<sup>(١١٤)</sup> .

ولهذا فإن على المسلم أن يكون دائما متجها إلى الله بمجناحين : أحدهما : الخوف ، والآخر : الرجاء ، من الذين : ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ الإسراء : ٥٧ .

وأخرج الإمام أحمد عن علي رضي الله عنه قال : كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا نفعتني الله بما شاء أن ينفعني منه ، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

)

:

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (١١٠) ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (١١٥) . فهذه الأحاديث التي ذكرتها ، وسواها كثير في السنة المطهرة تركتها خشية الإطالة ، تدل على كرم الله

( )

/

/

/

( )

:

:

/

/

/

وجوده على عباده، وسعة رحمته، وقرب عفوه للمسيئين المستغفرين من عباده، ولا مطمع فيها للمصرين والمشركين من عباده المقصرين.

ومما يلاحظ في هذه الآية: أن الأفعال، يعمل، ويظلم، ويستغفر، ويجد، جاءت بالفعل المضارع الدال على التجدد، وهذا دليل وحافز للمرء المسلم، بعدم اليأس والقنوط، مهما كثرت الذنوب، حاضرا أو مستقبلا.

كما أن التعبير بقوله سبحانه: يجد الله، مشعر بأن الإجابة مضمونة، إذا أخلص العبد بالتوبة.

١- تنوع الذنوب والمعاصي، فمنها ما هو جناية على الخلق، ومنها ما هو جناية على النفس<sup>(١١٦)</sup>.

٢- أن من طبيعة بني آدم مقارفة المعاصي، والوقوع في الظلم<sup>(١١٧)</sup>.

٣- أن من أساء إلى غيره ثم اعترف بذنبه واستغفر الله، غفر الله له ذنبه.

٤- أن من ظلم نفسه فوقع في تقصير في أمر، أو وقع في نهي، ثم استغفر الله غفر الله له ذنبه.

---

	=
- / - /	
( )	/
( )	/
/	/
/	/
/	/

٥ - سعة رحمة الله على عباده، فإن التوبة من الذنب تصح ولو تكرر عدة مرات ما لم يصبر المسيء على ذنبه.

٦ - شؤم المعاصي وأنها ظلم للنفس، فالله يريد أن يتوب علينا ونحن نقع في ظلم أنفسنا ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٥٧) :

٧ - أن الإنسان قد يكون عدوا لنفسه، كما أن أقرب الناس إليه قد يكونوا أعداء له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ (١١٨) :

٨ - أن من الأدلة على ظلم الإنسان لنفسه، شهادة جوارحه عليه يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لِمُجْرِمِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ :

٩ - قرب الله من عبده وسرعة استجابته له إذا استغفر من ذنبه كما قال سبحانه: ﴿يَجِدِ اللَّهُ عَفْوَاً رَحِيماً﴾ (١١٠) :

١٠ - كرم الله وجوده على عباده، فقد أضاف إلى مغفرته لعبده إذا استغفر لذنبه، رحمته له، وذلك كرم منه سبحانه لعلمه بضعف العبد وعجزه وحاجته إلى رحمة ربه.

١١ - سعة رحمة الله على عباده وخاصة المذنبين منهم، فمهما عمل العبد من السوء أو وقع في الظلم، فإن الله يغفر له ويرحمه، متى لجأ إليه واستغفره.

:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١٥٢) :

جاء بهذه الآية لمقابلة المسيئين بالمحسنين، والندارة بالبشارة على عادة القرآن. وقيل: لما ذكر الله في الآية السابقة حال الذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، ذكر في هذه الآية حال الذين يجمعون في الإيمان بين الجميع، وهذه من عادة القرآن أن يذكر الحاليين، فإذا ذكر حالا ذكر بعدها ما يضادها، فيذكر العقوبة ثم يتبعها بذكر المثوبة وهكذا، لأنه مثاني تشن في المعاني، ولهذا فوائد عظيمة فهو يشد الذهن ويقوي النفس إلى ما يتلى أو يسمع، ولكي يكون سير الإنسان إلى ربه بين طرفي النقيض: الإفراط والتفريط، لأن الإنسان لو غلب جانب الرجاء لحصل له الأمن من مكر الله، ولو غلب جانب الخوف لحصل له اليأس والقنوط من رحمة الله (١١٩).

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ الإيمان بالله، لغة: هو الإقرار أو التصديق، قال أبناء يعقوب لأبيهم: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ : أي: بمصدق لنا، لكن الإقرار وحده لا يكفي بل لابد من العمل كما قال سبحانه في عدة آيات: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ : وكما هو تعريف الإيمان في الشرع.

وفي الشرع: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

أما أركان الإيمان فهي ستة : كما ذكرها صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل الطويل : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره <sup>(١٢٠)</sup> .

أما الإيمان بالرسول : فهو الإيمان بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله سبحانه وتعالى ، فما ورد ذكره منهم على التفصيل فيجب الإيمان به على التفصيل ، وكذا ما جاء به الخبر مجملاً فيجب الإيمان بما أخبرنا به سبحانه كقوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ :

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ المراد هنا عدم التفريق في أصل الإيمان لا في العمل ، ففي أصل الإيمان نؤمن بالجميع ، وأنهم كلهم رسل من رب العالمين ، وأما العمل فلكل نبي شريعة تخصه وقومه كما قال سبحانه :

﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ : <sup>(١٢١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ ﴾ :

﴿ أُولَئِكَ ﴾ أتى باسم الإشارة هنا تعظيماً لهم ، وجاءت بصيغة البعيد لعلو منزلتهم ، قوله ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ ﴾ سوف والسين تتناوبان على الفعل المضارع ، ويفرق بينهما : بأن السين للتحقيق والتقريب ، وسوف للتحقيق مع البعد ، وهل سوف أبلغ في التنفيس من السين ، أو هما سيان ؟ في ذلك خلاف ، ومذهب البصريين أن سوف أبلغ <sup>(١٢٢)</sup> .

---

( ) / ..

/

( ) / .

( )

( ) /

وقد أورد الشيخ العثيمين هنا سؤالاً : هل إيتاؤهم أجورهم كان بعيداً؟

ثم أجاب : هو بعيد قريب ، أما من جهة امتداده ، وأن الله تعالى يجازيهم شيئاً فشيئاً ، ثم يأتي الجزاء الأوفى يوم القيامة فهو لا شك أنه بعيد ، وأما كون كل آت قريباً فهو قريب ، كما قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (١٧) :

(١٢٣)

وروى حفص عن عاصم : ﴿ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ ﴾ بالياء ، وروى أبو بكر عن عاصم ﴿ يُؤْتِيهِمْ ﴾ بالنون. وقرأ حمزة : ﴿ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ ﴾ بالنون ، وكذلك قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي (١٢٤) .  
قوله : ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ ﴾ هذا وعد من الله بأنه سيؤتيهم أجورهم ، ولم يبين مقدار الأجر هنا ولكنه قد ورد في آيات أخرى كثيرة وكذلك في السنة ، فالله يجزي للعامل الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ : ختم الله سبحانه هذه الآية بصفتي المغفرة والرحمة ، وهذا لما يعلمه سبحانه من عباده من العجز والقصور ، والوقوع في المخالفات أحياناً ، فلذا من كرمه وجوده يغفر لهم ويستتر عليهم ويرحم ضعفهم وقصورهم.

١ - أن القرآن مثاني تشنى فيه القصص والمواعظ ، وكذا الترغيب والترهيب

(١٢٥)

( ) / .  
( ) /

. / .



- ٢- عظم ثواب الإيمان بالله، وهذا يتفاوت حسب زيادة الإيمان ونقصانه.
- ٣- وجوب الإيمان بالرسول، وهو ركن من أركان الإيمان.
- ٤- عدم التفريق بين الرسل فدعوتهم واحدة، لكن الشرائع تختلف في التفاصيل.
- ٥- الإشارة إلى أولئك الصنف من المؤمنين بلفظ يفيد التعظيم وذلك لعلو منزلتهم عند الله سبحانه (١٢٦).
- ٦- أن الدنيا دار عمل، والجزاء يكون في الآخرة، ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾.
- ٧- وعد الله لعباده المؤمنين أعظم الجزاء إذا حققوا الإيمان به ورسله.
- ٨- أن الله جمع لعباده بين الوعد والبشارة، فوعدهم بالأجر، وبشرهم بالمغفرة والرحمة.
- ٩- إثبات اسمين من أسماء الله: الغفور والرحيم، فالغفور مقابل الذنوب، والرحيم مقابل الجزاء والثواب، فالمغفرة تتعلق بالذنوب، والرحمة تتعلق بحصول المطلوب من الجزاء والثواب (١٢٧).

١- سعة علم الصحابييين الجليلين، ودقة فهمهما، ولا عجب في ذلك، فقد دعا صلى الله عليه وسلم، لابن عباس فقال: ( ) (١٢٨) وقال في ابن

/ ( ) =

. / ( )

. / ( )

مسعود: )

(١٢٩).

٢- اشتمال هذه الآيات مع قصرها، على مزايا، وبشارات، لم تجتمع في غيرها، ولهذا اتفق على اختيارها العُلَمَانُ الجليلان.

٣- أن القضايا التي تناولتها تلك الآيات تعتبر قضايا أساسية في حياة المرء المسلم، ولذلك أشار إليها الصحابيَّان الجليلان دون غيرهما.

٤- البيان الواضح الجلي في هذه الشريعة، لكل ما يحتاجه العبد المسلم في معاشه ومعاده.

٥- أن الله قد هدى هذه الأمة إلى سنن الأمم السابقة، وأنه يريد أن يتوب عليهم، ولذلك يسر لهم سبل التوبة، ومَنَّ عليهم بقبولها.

٦- فضح الله سبحانه، لإرادة متبعي الشهوات، وكشف مخططاتهم لإضلال عباد الله.

٧- إرادة الله التخفيف على عباده فيما شرع لهم، لعلمه سبحانه بضعفهم وعجزهم.

٨- أن الذنوب تنقسم إلى كبائر وصغائر، وقد وعد سبحانه عباده المؤمنين بتكفير الصغائر إذا اجتنبوا الكبائر، وبشرهم بإدخالهم مدخلا كريما.

---

/ ( ) =

:

/

/

( )

/

- ٩- تنزه الباري جل وعلا عن الظلم بجميع صورته وأشكاله ، وتكرمه سبحانه بتضعيف الحسنات ، وتفضله من لدنه بالأجر العظيم.
- ١٠- شدة خطر الشرك ، وأن المشرك مفتر على الله ، وهو الذنب الوحيد الذي لا يغفر إلا بالتوبة ، ومغفرته سبحانه لما دون ذلك لمن يشاء.
- ١١- أن البشر مطبوعون على عمل السوء ، واقتراف الظلم ، لكن تفضل الله عليهم بالوعد بالمغفرة ، لمن لم يصر على الذنب ، واستغفر الله سبحانه.
- ١٢- عظم منزلة الإيمان بالله ورسله ، ووعد الله لمن حقق ذلك بالأجور العظيمة ، مع البشارة بالمغفرة والرحمة منه سبحانه وتعالى.

- [١] الأحاديث القدسية ، مجموعة من الموطأ والصحيحين والسنن الأربع ، من منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، طبع عام ١٤٠٢هـ.
- [٢] الإيمان ، لابن منده : محمد بن إسحاق بن منده ، تحقيق : د/علي بن محمد الفقيهي ، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية عام ١٤٠١هـ.
- [٣] إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ، للقلانسي ، محمد بن الحسين ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- [٤] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشنقيطي ، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، طبع وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٣هـ.

- [٥] أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري ، ولم يذكر الناشر ولا سنة النشر على المطبوع.
- [٦] البحر المحيط ، لأبي حيان ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- [٧] البسيط ، للواحدي ، علي بن أحمد الواحدي ، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد سعود بالرياض ، تحقيق مجموعة من طلبة العلم ١٤٣٠هـ.
- [٨] التاريخ الكبير ، للبخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : عبد الرحمن المعلمي ، مصورة الكتب العلمية بيروت.
- [٩] التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، عبد الله بن الحسين العكبري ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- [١٠] التحرير والتنوير ، للطاهر بن عاشور ، محمد الطاهر بن عاشور ، لم يذكر الناشر ولا سنة الطبع.
- [١١] التسهيل لعلوم التنزيل ، للكلبي ، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، أشرف عليه : لجنة تحقيق التراث في دار الكتاب العربي بيروت ، عام ١٤٠٣هـ.
- [١٢] تفسير ابن المنذر ، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، تحقيق : سعد بن محمد السعد ، دار المآثر المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- [١٣] تفسير الحسن البصري ، الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، جمع وتوثيق ودراسة د/ محمد عبد الرحيم ، دار الحديث القاهرة ، ١٩٩٢م.
- [١٤] تفسير سورة النساء ، للعثيمين ، محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

- [١٥] تفسير القرآن، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق د/مصطفى مسلم، مكتبة الرشد ١٤١٠هـ.
- [١٦] تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- [١٧] تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، محمد بن إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: أ.د: حكمت ياسين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
- [١٨] تفسير كتاب الله العزيز، للشيخ هود بن محكم الهواري، حققه وعلق عليه: بالحاج بن سعيد شريف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠هـ.
- [١٩] التفسير الكبير، للرازي، محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ولم تذكر سنة النشر.
- [٢٠] تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، للفيروز أبادي، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشافعي، دار الأشراف، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- [٢١] تهذيب التهذيب، لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، سنة ١٣٢٥هـ.
- [٢٢] تهذيب اللغة، للأزهري، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ: إبراهيم الإيباري، دار الكاتب العربي، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٢٣] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للسعدي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: د/عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

- [٢٤] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- [٢٥] الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، أحمد بن محمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ١٤٠٥هـ.
- [٢٦] الجدول في إعراب القرآن، ، تصنيف: محمود صافي ولينة الحمصي، دار الرشيد دمشق بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- [٢٧] الجرح والتعديل، للرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي الرازي، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند، الطبعة الأولى سنة ١٢٧١هـ.
- [٢٨] جمهرة اللغة، لابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي البصري، دار صادر بيروت، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٢٩] الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- [٣٠] الحجة للقراء السبعة، للفارسي، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ١٤٠٤هـ.
- [٣١] حروف المعاني، للزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه د/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

[٣٢] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للحلي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د/أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

[٣٣] الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

[٣٤] ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار المعرفة بيروت.

[٣٥] رياض الصالحين، للنووي، يحيى بن شرف النووي، حققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض، دار المأمون للتراث، عام ١٤٠٢هـ.

[٣٦] روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، للألوسي، محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

[٣٧] زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ولم تذكر سنة النشر.

[٣٨] الزهد، لهناد بن السري الكوفي، حققه: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

[٣٩] السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د/شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

[٤٠] سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

- [٤١] سنن سعيد بن منصور، تحقيق د/سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- [٤٢] سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الله القزويني، دار الدعوة، تركيا، ١٣٧٣هـ.
- [٤٣] سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الدعوة، تركيا ١٣٥٧هـ.
- [٤٤] الشرح المتع على زاد المستقنع، للشيخ: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض.
- [٤٥] شرح السنة، للبغوي، الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤط وزهير الشاويش، ١٣٩١هـ.
- [٤٦] شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، للحنفي، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ.
- [٤٧] شعب الإيمان، للبيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- [٤٨] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الدعوة، تركيا.
- [٤٩] صحيح سنن ابن ماجه، للألباني، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
- [٥٠] صحيح مسلم بن الحجاج، دار الدعوة، تركيا.
- [٥١] الضوء المنير على التفسير، جمع: علي الحمد الصالحي، الناشر: مؤسسة النور للطباعة والتجليد بالتعاون مع مكتبة السلام، ولم تذكر سنة الطبع.



- [٥٢] طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- [٥٣] فتح الباري، لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح وتحقيق سماحة الشيخ: عبد العزيز بن باز، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.
- [٥٤] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٥٥] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: محمد حامد الفقي، أنصار السنة المحمدية لاهور ١١٩٣هـ.
- [٥٦] الكبائر، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد سعيد الشرقاوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٥٧] الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، توزيع دار الباز مكة المكرمة، دار المعرفة بيروت، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٥٨] لباب النقول في أسباب النزول، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
- [٥٩] لسان العرب، لابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- [٦٠] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بكناس، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ولم تذكر سنة الطبع.
- [٦١] مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معمر بن المثنى، تعليق: د/محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- [٦٢] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- [٦٣] مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ومساعدة ابنه محمد، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ١٤٢٥هـ.
- [٦٤] مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المشرف العام على الموسوعة د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- [٦٥] مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي المثنى التميمي، حققه: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية دمشق بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- [٦٦] مشكاة المصابيح، للتبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.
- [٦٧] مشكل القرآن وغريبه، لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار المعرفة بيروت لبنان توزيع دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة.
- [٦٨] مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

[٦٩] معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول ، حافظ أحمد الحكمي ،  
من مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة  
والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

[٧٠] معالم التنزيل، للبغوي، الحسين بن مسعود البغوي، حققه مجموعة من  
العلماء، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض ١٤٠٩هـ.

[٧١] معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: د/عبد  
الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

[٧٢] معاني القرآن، للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق:  
د/عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

[٧٣] المعجم الكبير، للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني، حققه: حمدي عبد  
المجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

[٧٤] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق  
وضبط: عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

[٧٥] المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد المعروف  
بالراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط: محمد السيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة  
والنشر بيروت لبنان.

[٧٦] المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو  
غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، ١٤٠٣هـ.

[٧٧] الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، علي بن أحمد الواحدي، تحقيق:  
مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

## **Eight Verses of the Tasks of NISA**

**Ali ibn Umar Suhaibani**

*Associate Professor Department of Quran  
Qassim University, Department of Law and studies*

(Received 28/5/1432H; accepted for publication 13/3/1433H)

**Abstract.** This is a summary of the research: (eight verses of the tasks of NISA)

This research consists of an introduction, preface, six Detectives, and a conclusion.

Provided and the importance of the subject and the reason for his choice, and text effects to boot it from Ibn Abbas and Ibn Mas'ud - may God be pleased with them - and attributed to the output of the Sunni scholars and judged:

The first topic: talk about the verses of the first three: in which the will of God is our statement of this religion, and to guide him, and repentance of sins and the sins, and reduce costs, and the will of the followers of desires us to tilt the Great to haraam desires. And the second topic: the security of God to those who avoid the major sins that expiate for minor sins with him, and enters the holy entrance. The third topic: the promenade God for the injustice in all its forms is not a shortage of good deeds or an increase in evil deeds, good deeds, But doubling the delivery of good deeds with a great reward.

The fourth section: that the polytheist and a forger to God, and that does not forgive Shirk, but to repent, and what else the sins of will is opened. And Section V: the guarantee of forgiveness and mercy for those who follow the evil of injustice for forgiveness. And Section VI: the evidence of wage of the believers in Allah and His messengers, and The Annunciation of forgiveness and compassion.



( / ) - ( ) ( )

.

( // // )

.

...

إن الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد :

فإن من تشريف الله تعالى لأهل العلم الشرعي أن جعلهم ورثة النبي صلى الله عليه وسلم ورثوا عنه العلم كما ورثوا عنه تعليمه وتبليغه والدعوة إليه.

فمن شرف أهل العلم أنهم " : ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ويدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، فكمن من ضال قد هدوه ، وكمن من قتيل لإبليس قد أحيوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم".<sup>(١)</sup>

وإن مما يلحظ ومع الانفتاح الإعلامي انشغال بعض من ساء أثرهم على العلم وأهله بنقد أهل العلم ، خصوصاً ممن ابتلوا بالعناية برد فتاوى العلماء المعبرين وتوهينها والتقليل منها.

وحين تأملت مثرات الطعن في فتاوى العلماء وكبارهم عند بعض هؤلاء وجدت أن من مظاهر النقد التي يوجهونها لفتاوى العلماء الأجلاء أنها فتاوى علماء قد ماتوا ، وحينئذ قد يلتبس على من يقرأ لهم أن العالم يموت قوله وفتواه بموته ولا يصح تقليده ، فرأيت أن أقوم بدراسة مسألة تقليد العالم المجتهد الميت ، وبيان الحق فيها لعل الله تعالى أن ينفع بها ، وأن تكون هذه الدراسة من نصرة الحق ، وقياماً بواجب إجلال وتقدير أهل العلم والذب عنهم.

إن مشكلة البحث تكمن في تحديد من يحق تقليدهم أهو خاص بالمجتهدين الأحياء أم يصح تقليد الأموات ، وإن السبب لهذه الدراسة ما يثار في الساحة الفكرية من نقد الفتوى كونها صادرة من مجتهد ميت.

وأهمية البحث ظاهرة في تجلية الحق في المسألة ، وبيان قدر و منزلة فتوى العلماء الأموات.

وقد حرصت أن تكون الدراسة وافية و وفق المنهج العلمي فسعيت لشمول البحث لكل ما يتعلق بمسألة " تقليد المجتهد الميت " وما يرتبط بها من أحكام مما تبى المسألة عليه من المسائل ، أو ما يتفرع عنها ويبنى عليها من المسائل أيضاً فكان البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة على النحو التالي :

#### التمهيد في التعريف بمفردات البحث

- **المبحث الأول :** حكم تقليد المجتهد الميت.
- وفيه الأقوال وأدلتها ومناقشة الأدلة والترجيح
- **المبحث الثاني :** شروط تقليد المجتهد الميت.
- **المبحث الثالث :** مسائل أصولية يبنى عليها الخلاف في تقليد المجتهد الميت.
- **المبحث الرابع :** مسائل أصولية تنشأ عن الخلاف في تقليد المجتهد الميت
- **الخاتمة ..** أبنت فيها ما توصلت إليه من خلال الدراسة ، مع بعض التوصيات المتعلقة بموضع الدراسة

#### وسرت في الدراسة وفق المنهج الآتي :

- ١ - نقل الأقوال وتوثيقها .
- ٢ - جمع الأدلة لكل قول ، مع بيان وجه الدلالة من كل دليل ، وذكر ما يرد عليه أو على الاستدلال به من اعتراضات والإجابة عن ما يمكن الإجابة عنه.



٣- الترجيح لما أراه راجحاً مع بيان سبب الترجيح.

٤- عزو الآيات القرآنية.

٥- تخريج الأحاديث النبوية وآثار الصحابة.

فما كان منها في الصحيحين اكتفيت بذلك استغناءً بإطباق الأمة على صحة ما فيهما، وما كان في غيرهما جهدت في تتبعه، والنقل عن المحدثين القول في تصحيحه أو تضعيفه.

وأسأل الله العظيم أن يحشرني ووالدي وذريتي ومشايخي وقراء هذا البحث في زمرة محمد خير النبيين وخلفائه الراشدين المهديين، وعلماء الأمة المجتهدين الصالحين المصلحين وأن يرزقنا حبهم، واقتفاء أثرهم إنه سميع مجيب.  
والحمد لله رب العالمين

:

:

التقليد في اللغة من قلده إذا جعل القلادة في عنقه<sup>(٢)</sup>.

يقول الجوهري " قلدت المرأة فتقلدت أي وضعت القلادة في عنقها " <sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح عرفه الآمدي فقال " عبارة عن العمل بقول الغير بغير حجة ملزمة " <sup>(٤)</sup>

وتعريفات الأصوليين لا تبعد عن هذا كثيراً في معناه <sup>(٥)</sup>

---

( ) / / .

( ) / .

( ) / .

وجمهور العلماء من جميع المذاهب على جواز تقليد العامي للمجتهد في الفروع<sup>(٦)</sup>.

وقال بعض المعتزلة: لا يجوز حتى يتبين له طريق الحكم. ومنع منه مطلقاً ابن حزم<sup>(٧)</sup>، والشوكاني<sup>(٨)</sup>.

:

المجتهد اسم فاعل من الاجتهاد وهو من يقع منه عملية الاجتهاد<sup>(٩)</sup>. والاجتهاد في اللغة من الجهد وهو الطاقة، وهو استفراغ الوسع لتحقيق أمر من الأمور<sup>(١٠)</sup>

وفي الاصطلاح عرفه البيضاوي: بأنه استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية<sup>(١١)</sup>.

---

/	/	( )=
.	/	/
/	/	( )
.	/	/
.	/	( )
.	/	( )
.	/	/
/	/	( )
/	/	( )
/	/	/
.	/	/

قال الجصاص: " لا خلاف بين الصدر الأول والتابعين وأتباعهم في إجازة الاجتهاد والقياس على النظائر في أحكام الحوادث ، وما نعلم أحداً نفاه وحظره من أهل هذه الأعصار المتقدمة " <sup>(١٢)</sup>.

و نقل كثير من الأصوليين الإجماع على مشروعية الاجتهاد <sup>(١٣)</sup>.  
والمجتهد عند الأصوليين هو من صارت العلوم ملكة له ، وأحاط بمعظم قواعد الشرع ، ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع <sup>(١٤)</sup>.

:

من بلغ مرتبة الاجتهاد وضح تقليده حال حياته ، ثم رويت عنه فتاواه واجتهاداته بعد موته فهل يجوز تقليده في اجتهاداته وفتاواه بعد موته فتكون باقية بعده يعمل بها ويقلد فيها ، أم أن موته قاطع من تقليده لموت قوله واجتهاده بموته ؟  
اختلف الأصوليون في حكم تقليد الميت على أقوال هي :

:

وهو مذهب جماهير أهل العلم من المذاهب المعتبرة <sup>(١٥)</sup>  
فهو مذهب الحنفية <sup>(١٦)</sup> ومذهب المالكية <sup>(١٧)</sup> وهو الذي عليه أكثر الشافعية <sup>(١٨)</sup>  
وأكثر الحنابلة في أشهر القولين عندهم <sup>(١٩)</sup>

---

( )	/	.	
( )	/	/	.
( )	.		
( )	/	/	.
( )	/	/	.
( )	/	/	.

وقد استدل لهذا بأدلة هي :

**الدليل الأول :** قوله صلى الله عليه وسلم " اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر " (٢٠)

/	/	/	( ) =
		.	/
/	/	/	( )
		/	
	/	/	
/	/	/	( )
/	/	/	
		:	( )
.( )	/	( )	/ ﷺ -
.( )	/	( )	/ -
:	( )	/ ﷺ	- -
	( )	/ ﷺ	- -
.( )	/		-
		-	-
		.( )	
.( )	/ ﷺ	-	-
/		-	-
		.( )	
( )	/	-	-
		.	
		.( )	/

وجه الدلالة من الحديث أن الأمر بالاقتداء بهم يعني الاعتداد بأقوالهم مطلقاً حتى بعد موتهم وهذا تسويغ لتقليدهم بعد موتهم<sup>(٢٣)</sup>

ويمكن أن يرد الاستدلال بالحديث أن هذا خاص بالصحابيين الكريمين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وليس لعموم المجتهدين ، ولذلك استفيد من الحديث حجة أقوالهما دون غيرهما المجتهدين. فيكون الأخذ بأقوالهما من باب الاستدلال لا التقليد.

**الدليل الثاني : قوله ﷺ : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٢٤).**

$$\begin{aligned}
 & \vdots \quad ( \quad ) \quad / \quad = \\
 & ( \quad ) \quad / \quad - \quad - \quad . \\
 & \quad \quad \quad - \quad - \quad : \\
 & \quad \quad \quad . ( \quad ) \quad / \quad : \\
 & \quad \quad \quad : \quad : \\
 & \quad \quad \quad - \quad - \quad : \quad . \quad / \\
 & \quad \quad \quad . \quad : \quad ( \quad ) \\
 & \quad \quad \quad \quad \quad / \quad ( \quad ) \\
 & \quad \quad \quad \quad \quad / \quad ( \quad ) \\
 & \quad \quad \quad - \quad ( \quad )
 \end{aligned}$$



كما ضعفه ابن عبد البر<sup>(٣٠)</sup> والعراقي<sup>(٣١)</sup> وابن حجر<sup>(٣٢)</sup>، وابن الملقن<sup>(٣٣)</sup>.

**الدليل الثالث :** ما ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم من النهي عن تقليد الأحياء والأمر بتقليد الأموات.

ومن ذلك قول علي رضي الله عنه " إياكم والاستئذان بالرجال فإن كنتم مستئين لا محالة فعليكم بالأموات ، لأن الرجل قد يعمل الزمن من عمره بالعمل الذي لو مات عليه دخل الجنة فإن كان قبل موته تحول فعمل بعمل أهل النار فمات فدخل النار ، وإن الرجل ليعمل الزمن من عمره بعمل أهل النار فإذا كان قبل موته بعام فعمل بعمل أهل الجنة فمات فدخل الجنة " <sup>(٣٤)</sup>

---

( ) =	/	.
( )	/	.
:	.	.
( )	.	.
( )	/	.
( )	/	:
( )	/	.
( )	-	.
( )	/	( )
( )	/	( )
( )	/	.
( )	/	.

ومنه قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه "ألا لا يقلدن رجل رجلا دينه ، فإن آمن آمن وإن كفر كفر ، فإن كان مقلدا لا محالة فليقلد الميت ويترك الحي ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة" (٣٥) .

والأثران واضحان في الدلالة على الأمر بتقليد المجتهد الميت ، بل بينا أن السلامة في ذلك ، لأمن الفتنة على الأموات فهم أولى من الأحياء من هذه الجهة . وابن حزم بناءً على أصله في منع التقليد بعمومه فقد وهن الاستدلال بمثل هذه الآثار بتوهين ما عللت به من أن الميت تؤمن عليه الفتنة دون الحي ، بل حتى الميت لا تؤمن عليه الفتنة ، يضاف إلى هذا توهين ابن حزم لأثر ابن مسعود رضي الله عنه إسناداً .

قال ابن حزم \_ تعليقاً على أثر ابن مسعود - " قال أبو محمد وهذا باطل لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ولا لقي عبدة بن أبي لبابة بن مسعود ، مع أنه كلام

---

( ) - -

/

( )

-

/

( )

( ) /

"

"

/

.

/

.

/



فاسد لأن الميت أيضا لا تؤمن عليه الفتنة إذا أفتى بما أفتى ولا فرق بينه وبين الحي في هذا " . (٣٦)

وتضعيف الإسناد بانقطاعه مدفوع باتصال رواية البيهقي في السنن الكبرى (٣٧) مع تقوية الطرق الأخرى له.

والحديث وإن كان وارداً في وجوب الإتيان والسنة والتحذير من البدعة التي هي في المتأخرين أكثر غير أن عموم الحديث يتناول مسائلتنا.

**الدليل الرابع : الإجماع على جواز تقليد المجتهد**

نقل هذا الإجماع الإمام الرازي (٣٨) والإمام البيضاوي (٣٩) ثم نقله عنهما غيرهما (٤٠)

كما نقل الحطاب الرعيني المالكي عن ابن عرفة الإجماع قال في مواهب الجليل "نقل ابن عرفة عن أهل الأصول انعقاد الإجماع على جواز تقليد الميت " (٤١) ونقل ابن عبد الشكور البهاري في فواتح الرحموت الإجماع أيضا (٤٢)

كما نقل الشنقيطي في شرحه لمراقي السعود الإجماع و ، وقد كانت حكايته للإجماع تعليلاً لقول صاحب المراقي بأن الخلاف في تقليد الميت قد نفى في هذه الأزمنة فلم يعد موجوداً فعلمه بانعقاد الإجماع على جوازه . (٤٣)

---

( ) / .

( ) / .

( ) / .

( ) / .

( ) / / / / .

( ) / .

( ) / ..

وقد بين الإمام الرازي أن هذا الإجماع إنما وقع في زمانه ، وعلمه بأنه ليس في زمانه مجتهد يقلد.

فقال ".... فقد انعقد الإجماع في زماننا هذا على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد والإجماع حجة" (٤٤)

وقرر ابن القيم أن تقليد الأموات هو الذي عليه عمل جميع المقلدين حين يقول "وعليه - يعني تقليد المجتهد الميت - عمل جميع المقلدين في أقطار الأرض" (٤٥)

و حلولو من المالكية أكد أن هذا الإجماع واضح بين لا خفاء فيه يقول كما نقله عنه صاحب نشر البنود قوله " ولا خفاء في ثبوت الإجماع في ذلك إذ لم يرو عن أحد من أهل العلم إلا من مجتهد ولا من غيره بعد استقرار المذاهب المقتدى بها إظهار الإنكار على الناس في تقليدهم مالكا والشافعي مع استمرار الأزمنة وانتشار ذلك في الأقطار والأمصار" (٤٦)

وقد تعقب هذا الإجماع بمجموعة من الاعتراضات أهمها :

١- من جهة المجمعين فإنه إجماع عملي صادر من المقلدين وهم ليسوا من أهل الإجماع. فإنه لما نسب الرازي الإجماع إلى العمل ورد النقد عليه أن التقليد إنما هو عمل المقلدين لا المجتهدين فلم يكن الإجماع هنا صادراً عن أهله.

---

( ) = / .

( ) / .

( ) / .

( ) / .

قال الصفي الهندي يعني هذا الإجماع " وفيه نظر، إذ لا عبرة بإجماع غير المجتهدين " (٤٧)

٢- كما أنه منتقد من وجه آخر يلزم به الرازي والبيضاوي وهو أنهم لما عللوا إجماعهم بعدم وجود مجتهد في زمانهم وهذا الإجماع تحقق في زمانهم دل أنه لم يتحقق من أهله، إذ كيف ينعقد إجماع ممن لا يعتبر إجماعه .

يقول الإسنوي في نهاية السؤل متعقباً البيضاوي في نقل الإجماع " وهو دليل ضعيف، فإن الإجماع إنما يعتبر من المجتهدين، فإذا لم يوجد مجتهد في هذا الزمان لم يعتبر إجماع أهله " (٤٨)

وقد أجاب الزركشي عن ما تقدم من أن " الظاهر أن المراد إجماع المجتهدين قاطبة " (٤٩)

٣- معارضته بدعوى الإجماع على نقيضه وهو الإجماع على عدم جواز تقليد المجتهد الميت كما حكاه الغزالي في المنحول<sup>(٥٠)</sup> وكما سيأتي ضمن أدلة القول الثاني

٤- كما أن هذا الإجماع مناقش بعدم التسليم بسببه وهو انعدام المجتهدين في زمنهم، فإن هذا غير مسلم خصوصاً عند من يقول إنه لا يجوز خلو العصر من مجتهد<sup>(٥١)</sup>

---

( ) / .

( ) / .

( ) / .

( ) .

( )

### الدليل الخامس: أن الأقوال لا تموت بموت أصحابها

هذا ما قاله الشافعي رحمه الله تعالى تأصيلاً من أن المذاهب والأقوال لا تموت بموت أصحابها، ثم أعجب كثير من أهل العلم بالمقولة وتناقلوها. قال إمام الحرمين في البرهان " ومن العبارات الرشيقة للشافعي أنه قال: المذاهب لا تموت بموت أصحابها " (٥٢)

فالمجتهد لا يموت قوله بموته وإذا من آثار عدم موت قوله تقليده فيه. يقول ابن القيم في إعلام الموقعين ".. المذاهب لا تبطل بموت أصحابها، ولو بطلت بموتهم لبطل ما بأيدي الناس من الفقه عن أئمتهم، ولم يسغ لهم تقليدهم والعمل بأقوالهم، وأيضاً لو بطلت أقوالهم بموتهم لم يعتد بهم في الإجماع والنزاع.." (٥٣)

الدليل السادس: أن المجتهد الميت لا يبطل قوله ولا يزول في مسائل الإجماع بموته، فقوله باقٍ لا يزول في ما نقل عنه موافقته للمجتهدين فكذا في المسائل الخلافية لا يزول بل يبقى (٥٤)

قال الإمام النووي في معرض استدلاله للقول " ولأنه لو بطل قوله بموته لبطل الإجماع بموت المجمعين " (٥٥)

---

( )	/	.
/	/	
/	/	/
( )	/	.
( )	/	/
( )	/	.



قال الإمام النووي " فلو منعنا تقليد الماضين لتركنا الناس حيارى " (٦٢).

وحين يقرر ابن القيم صحة تقليد الميت وأنه هو الذي عليه العمل يعلل ذلك أن هذا هو الذي عليه العمل وهو خيار ما بأيدي الناس يقول في إعلام الموقعين " وعليه عمل جميع المقلدين في أقطار الأرض وخيار ما بأيديهم من التقليد تقليد الأموات " (٦٣). وفي موضع آخر يؤكد هذه الضرورة بأن من منع تقليد الأموات وإن قالوه قولاً فإن قولهم لا يتحقق في الواقع " ومن منع منهم تقليد الميت فإنما هو شئ يقوله بلسانه ، وعمله في فتاويه وأحكامه بخلافه " (٦٤).

والذي يظهر أن الضرورة هنا ليست مبنية على القول بانقطاع الاجتهاد وانعدام المجتهدين فحسب ، بل تكون لقلة العلماء وأيضاً لشدة الحاجة لعلماء الأمة الماضين .

**الدليل الحادي عشر:** أن القول بعدم تقليد المجتهد الميت يلزم عليه إبطال ما في أيدي عموم المسلمين من العلم الذي ورثوه عن أئمتهم السابقين ومنهم أئمة المذاهب المعتبرين وهذا مما لا يقول به أحد من المسلمين.

يقول ابن القيم " ولو بطلت - يعني أقوال المجتهدين الأموات - بموتهم لبطل ما بأيدي الناس من الفقه عن أئمتهم ولم يسغ لهم تقليدهم والعمل بأقوالهم " (٦٥).

( ) / .

( ) /

( ) /

( ) / .

وذكر الطوفي هذا المعنى في استدلاله حيث يقول "مذهب الميت لا يبطل بموته ، بدليل أن أقوال أئمة السلف معمول بها ، معتمد عليها بعد موتهم إلى يومنا هذا فما بعده " (٦٦)

ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم التقليد للأئمة السابقين لا يلزم منه إبطال ما بأيدي المسلمين من علومهم ، إذ الانتفاع منها ليس محصوراً في التقليد

**الدليل الثاني عشر:** الوقوع قال ابن عبد الشكور البهاري في فواتح الرحموت " لنا الوقوع لتقليد الميت من غير نكير شاع وذاع حتى صار قطعياً كالعلم بالتجربيات " (٦٧)

:

وهذا القول هو قول بعض الشافعية (٦٨) ونقل الزركشي القول بعدم تقليده للعز ابن عبد السلام (٦٩) وهو قول بعض الحنابلة فقد نصوا على أنه وجه لهم (٧٠) كما نسب ابن حزم القول به للقاضي الباقلاني من المالكية (٧١)

وهو معزو لقوم من الفقهاء والأصوليين (٧٢)

---

	/	( )
	/	( )
/	/	( )
/		
	/	
	/	( )
/	/	( )
	/	( )
/	/	( )
	/	

قال الزركشي " ونصره ابن العارض المعتزلي في كتاب النكت " كما نسب عن  
الرويانى قوله " إنه القياس " (٧٣)

وقد استدل لهذا القول بأدلة هي :

**الدليل الأول :** أن الصحابة رضي الله عنهم لما تولى عثمان بن عفان الخلافة  
بعد الشيخين أبي بكر وعمر لم يشترطوا عليه تقليدهما لموتهما.  
هكذا ذكر أبو الخطاب الكلوزاني الدليل في التمهيد ، ثم نقله عنه الأصوليون  
من الحنابلة (٧٤).

وكأن استدلال أبي الخطاب التفاتة لاستدلال القائلين بتقليد الميت بأحاديث  
الأمر باتباع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما المتقدم في أدلتهم ورد عليهم .  
وإن مما لا يخفى أن عدم نقل اشتراطهم ليس علماً بالعدم.  
وإن كان قد نقل عن الصحابة اشتراطهم على عثمان السير على طريقة  
الشيخين رضي الله عنهم أجمعين وإن كان ذلك بسند ضعيف (٧٥).  
ثم لو لم يكن منهم اشتراط ، وعلم بالنقل عدم حصول ذلك منهم فإن هذا لا  
ينفي عن عثمان رضي الله عنه الاقتداء بهم طاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

( ) / .  
( ) - -  
( ) / /  
( ) / ( ) : :  
: : :  
: : : :  
/ " :  
:



ولو ثبت أنهم لم يشترطوا عليه ذلك فمن أين لنا أن مردده عندهم لكون أبي بكر وعمر قد ماتا فلا يؤخذ بقولهما ؟

وهذا النفي خلاف ما عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من توقير الشيخين والأخذ بأقوالهما.

فعن ميمون بن مهران قال : " كان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه خصم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به بينهم ، فإن لم يجد في الكتاب نظر هل كانت من النبي - صلى الله عليه وسلم - فيه سنة فإن علمها قضى بها ، وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين فقال : أتاني كذا وكذا فنظرت في كتاب الله وفي سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم أجد في ذلك شيئا فهل تعلمون أن نبي الله - صلى الله عليه وسلم - قضى في ذلك بقضاء ؟ فرما قام إليه الرهط فقالوا : نعم قضى فيه بكذا وكذا ، فيأخذ بقضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "

قال جعفر : " وحدثني غير ميمون أن أبا بكر رضي الله عنه كان يقول عند ذلك : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا - صلى الله عليه وسلم - ، وإن أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على الأمر قضى به. قال جعفر : وحدثني ميمون أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يفعل ذلك ، فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر هل كان لأبي بكر رضي الله عنه فيه قضاء ؟ فإن وجد أبا بكر رضي الله عنه قد قضى فيه بقضاء قضى به ، وإلا دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم ، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى بينهم.<sup>(٧٦)</sup>

وعن عبيد الله بن أبي يزيد قال : سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إذا سئل عن شيء هو في كتاب الله قال به ، وإذا لم يكن في كتاب الله وقاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال به ، وإن لم يكن في كتاب الله ولم يقله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقاله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قال به ، وإلا اجتهد رأييه. <sup>(٧٧)</sup>.

فهذان الأثران دلا على هدي الصحابة رضي الله عنهم من الاستئذان بسنة أبي بكر وعمر ، وتقديمها على اجتهداهم ورأيهم ، بل كان ذلك الفعل من عمر وهو أحدهما باقتدائه بأفضلهما أبي بكر كما دل عليه الأثر الأول. رضي الله عنهم أجمعين وملخص ما تقدم هو في معرض الرد بالاستدلال لعدم تقليد الميت بعدم اشتراط الصحابة على عثمان رضي الله عنهم تقليد أبي بكر وعمر فجاء الكلام في معرض الرد، وإلا فالظاهر - إن شاء الله - أن اتباع سنة أبي بكر وعمر ليس هو من التقليد

---

( ) - -

( ) /

:

- - / ( ) .

- -

( ) / .

-

( ) / .

-

( ) / .

-

( ) / .

الذي يتساويان فيه مع المجتهدين ، بل هو اتباع واقتداء واستئان تنفيذاً لما جاء من الدليل بالأمر باتباع سنتهما والاقتداء بهما.

**الدليل الثاني :** الإجماع على عدم جواز تقليد المجتهد

حكى الإجماع الإمام الغزالي في المنحول<sup>(٧٨)</sup>

قال فيه "الفصل السادس في ذكر ما يجب على المقلد مراعاته بعد موت مقلده ، وقد قال الفقهاء يقلده وإن مات لأن مذهبه لم يرتفع بموته وأجمع علماء الأصول على أنه لا يفعل ذلك"<sup>(٧٩)</sup>

وهو تفرد منه بنقل هذا الإجماع لم أر أحداً حكاه غيره

وهو إجماع قد تحققت معارضته بدعوى الإجماع المعارض في المسألة وبمخالفة من يعتد بمخالفته.

كما أنه معارض بواقع الإفتاء والتقليد الذي عليه عمل الإسلام من القرون المفضلة في تقليد أئمة المذاهب مع موتهم إلى يومنا هذا.

**الدليل الثالث :** أن قبول قول المجتهد إنما مصدره أهليته للقول والفتيا ، وقد عدت الأهلية بموته قالوا كما لو حصل منه الفسق تنتفي أهليته بفسقه<sup>(٨٠)</sup>.

و يمكن أن يجاب عن هذا الدليل بالفرق بين الأهلية الشخصية لذات المجتهد ، والأهلية العلمية والاجتهادية له ، فالأولى تزول بالموت خلاف الثانية فالعلم لا يزول بالموت.

( )

( )

( )

.

**الدليل الرابع :** أن المجتهد يموت خلافه بموته ، ولذا لو انعقد اتفاق من بعده على خلاف قوله لانعقد الإجماع دون النظر لخلافه فدل أن المجتهد الميت لا قول له <sup>(٨١)</sup>.

وإذا لم يكن له قول لم يجز تقليده ولا الإفتاء بما ينسب إليه <sup>(٨٢)</sup>.

وهذا الاستدلال مناقش بأمر أهمها :

١- أن منزع هذا الاستدلال ليس مصدره ذات المجتهد وحياته و موته ، وإنما مصدره خصوصية الإجماع.

٢- ولو صح لهم ذلك للزم - كما قال الإسنوي وغيره - أن يسقط قول المجمعين وإجماعهم بعد موتهم <sup>(٨٣)</sup>. وهذا مما لا يقول به أحد.

٣- أن هذا الدليل منقوض بالخبر، إذ قد يقع الإجماع على خلاف مقتضى الخبر لنسخ أو معارضته بأقوى منه ، و وقوع الإجماع لخلاف الخبر لا يعني عدم اعتباره، فكذلك هنا <sup>(٨٤)</sup>.

٤- إن هذا الدليل لا يفيد إبطال قول المجتهد الميت بالكلية ، وإنما يفيد بعد انعقاد الإجماع على خلافه، وهذا في الميت والحي سواء ، فلو خالف مجتهد حي لإجماع سبق اجتهاده أو رجع عنه هو لم يقبل، فدل هذا أن المؤثر هو الإجماع المعصوم لا موت المجتهد.

---

( ) / / /

. /

( ) / .

( ) / / .

( ) / .



بعدهم يرثه العلماء كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه  
 "وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ورثوا العلم فمن  
 أخذه أخذ بحظ وافر" (٩١).

:

فإذا كان قول المجتهد الميت قد نقله عالم وصل لدرجة الاجتهاد والمناظرة، وهو  
 أي الناقل مجتهد في علم ذلك المجتهد الميت المنقول عنه كما قيده بعض الأصوليين (٩٢)  
 أو في مذهبه كما قيده آخرون (٩٣) فإنه يصح تقليد المجتهد الميت في القول المنقول،  
 ومالم يكن على هذه الصفة فلا يجوز تقليد المجتهد الميت فيه .

قال بهذا القول الصفي الهندي كما في نهاية الوصول (٩٤).

وحمل الزركشي تفصيل الصفي الهندي أنه مأخوذ من مذهب الشافعية في  
 أنهم يرون جواز فتيا متبحر المذهب بمذهب الميت على جواز تقليد الميت (٩٥)  
 ونقل بعضهم القول عن الآمدي كما فعل الإسنوي (٩٦) والزركشي (٩٧)

( ) / ( )

:

( )

- -

( )

- -

( ) /

- -

.

/ ( )

/ / ( )

/ ( )

. / ( )

. / ( )



وقد اعترض على دعوى الإجماع هذه باعتراضات منها :

١- اعترض على دعوى الإجماع هذه بما اعترض به على دعوى الإجماعين السابقين في القولين الأول والثاني إذ هو إجماع عملي من غير أهل الإجماع فهو إجماع المقلدين

ولذا فإن الصفي الهندي وهو المستدل به قد رده بهذا الرد<sup>(١٠٣)</sup>

٢- ثم هل الإجماع الذي أطلقه الصفي الهندي يريد به الإجماع على الجواز؟ إن كان كذلك فهذا هو الإجماع الذي حكاه أهل القول الأول وقد سبقت مناقشته ، أم يريد به الإجماع على أن يكون الناقل لفتوى وقول الميت مجتهداً مناظراً - وهو ظاهر كلامه - ؟ ولا شك أنه عند إرادة الإجماع على أن يكون الناقل مجتهداً مناظراً أن توهينه وتضعيفه سهل جداً إذ لم يقل بالقول إلا الصفي وقلة معه فلم يعلم اشتهار القول فضلاً عن الإجماع عليه.

**الدليل الثاني:** أن الناقل لاجتهاد المجتهد الميت إن كان مجتهداً توافرت فيه شروط المجتهدين فإن هذا يوجب ظن صدقه في النقل عن مجتهد يوجب صدق قوله فتحصل من الظنين ظن حكم الله الذي يجب على العامي الأخذ به.

قال الصفي الهندي " إن الراوي إذا كان عدلاً ثقة متمكناً من فهم كلام المجتهد الذي مات وعارفاً بمقاصده من كلامه وبأصوله وفروعه ، ثم روى للعامي قول حصل للعامي ظن صدقه ، ثم كون المجتهد عدلاً ثقة عالماً مستجمعاً لشروط الاجتهاد يوجب ظن صدقه في تلك الفتوى ، وحينئذ يتولد من هذين الظنين للعامي ظن أن حكم الله



تعالى ما روى له هذا الراوي الحي عن ذلك المجتهد الميت ، والعمل بالظن واجب ،  
فوجب أن يجب على العامي العمل بذلك " (١٠٤)

وقد أورد الصفي الهندي على هذا الدليل اعتراضين

- ١ - بأن الظن هنا ليس بطريق معتبر في الشرع إذ لا دليل عليه.
- ٢ - ولو وجد له دليل من الشرع لكان هو دليل المسألة فاستغني به عن الظن (١٠٥)

**الدليل الثالث :** أن معرفة المجتهد الحي الناقل لمذهب المجتهد الميت به وبمدارك  
أقواله بما يمكن أن يميز بهذه المعرفة بين ما استمر عليه وما لم يستمر عليه ، فلا ينقل لمن  
يقلده إلا ما استمر عليه بخلاف غيره. (١٠٦)

ويمكن أن يجاب بأن الأصل استصحاب قوله وعدم تغييره ، حتى يأتي الدليل  
على تغييره.

**الدليل الرابع :** أن المجوز لأخذ فتوى المجتهد الميت في هذه الحالة إنما هو الحاجة  
والضرورة (١٠٧)

ويمكن أن يجاب بأن هذا مسلم عند القول بجواز خلو العصر من مجتهد ، وأما  
مع القول بعدم الجواز فلا ضرورة.

وأما عدم جواز تقليد الميت إذا لم ينقل قوله غير المجتهد في قوله أو مذهبه فقد  
استدل له الإسنوي كما في نهاية السؤل لأنه يفتي بغير علم (١٠٨)

( ) /

/

( ) /

( ) /

( ) /

ويمكن أن يجاب بأن عمل الناقل هنا لفتوى أو اجتهاد الميت ليس مفتياً في ذاته، حتى يوصف بأنه بغير علم، بل هو مجرد ناقل ومخبر، ولا يشترط في الناقل والمخبر بلوغ مرتبة الاجتهاد.

:

ومعنى هذا القول أن لا يصح تقليد المجتهد الميت إلا إذا خلا العصر من مجتهد، فإن وجد المجتهد فلا يجوز حينها تقليد الميت.

نقل أبو زرعة العراقي في الغيث الهامع أن السبكي قطع بهذا القول<sup>(١٠٩)</sup>

ونسب الزركشي هذا القول لابن برهان والكيه الهراسي<sup>(١١٠)</sup>

قال الزركشي في سلاسل الذهب " قال ابن برهان في الأوسط : لا يجوز تقليد

المجتهد الميت مع وجود المجتهد الحي، لأن الحي أولى"<sup>(١١١)</sup>

والقائلون بهذا القول جعلوا الأصل عندهم هو عدم تقليد الميت ، ولكن

الذي حملهم على تسويغه عند عدم المجتهد الحي إنما هو الضرورة التي لا تندفع في

حق المقلد إلا بتقليد الميت

ولذا كان المنقول عنهم الاستدلال لقولهم بالضرورة لهذا التقليد<sup>(١١٢)</sup> إذ لو لم

يؤذن بتقليد الميت لزم من ذلك ترك الناس هملاً لا مفتي لهم - كما قاله

العراقي<sup>(١١٣)</sup>

/ ( ) =

( )

/ ( )

( )

/ / ( )

وابن السبكي يرى أن القول بمنع التقليد للميت مطلقاً ينبغي أن يحمل على عدم وجود المجتهد الحي قال "وينبغي حمل إطلاق المنع عليه ، وإلا فكيف يترك الناس هملاً لو أطلق المنع مع فقد الحي" (١١٤)

والقول بأن ضرورة المجتمع المسلم في الفتوى لا تتحقق إلا بفقد المجتهد وعدم وجوده محل نظر ، بل الظاهر أن ضرورة المجتهد لتقليد الميت تكون بغير هذا من قلة المجتهدين قياساً على حاجة المستفتين أو عسر الوصول إليهم .  
فالضرورة أوسع من مجرد عدم وجود المجتهد .

وبعد النظر في الأقوال والأدلة فإن الذي يظهر لي هو رجحان القول بجواز وتسويغ تقليد المجتهد الميت حتى لو وجد في العصر بمجتهدون .  
وسبب الترجيح هو قوة بعض أدلة هذا القول قوة تنهض لترجيحه مع الإجابة عن أدلة المخالفين أو عدم تحقق خلاف بين بعضها والقول الراجح .

فإن الذي يظهر لي هو تحقق الإجماع العملي على هذا القول ، أما الإجماع لعدم وجود المجتهدين فغير مسلم - في ظني - لعدم جواز خلو عصر من مجتهد - ، كما لا يسلم القول بأنه إجماع المقلدين ، بل هو إجماع العلماء وإن كان سكوتياً أو إقرارياً غير أنه مما تصح نسبته إليهم ، و وجه ذلك أن العوام كانوا يقلدون المجتهدين الموتى بمحض من المجتهدين فما كانوا ينكرون عليهم كما في تقليد الأئمة الأربعة في القرون بعدهم ، فهو إجماع العلماء المجتهدين من خلال إقرارهم العامة وعدم الإنكار

عليهم، ويستحيل أن يرى العلماء المجتهدون العامة على خطأ ويطبقون على عدم إنكاره.

وإيراد المنع قولاً أصولياً لم يغير في حقيقة المجتهدين شيئاً بإقرار العامة عليه وعدم إنكارهم ذلك، وهذا هو الذي عناه ابن القيم حين تكلم عن نقد المانعين من تقليد المجتهد الميت فقال "ومن منع منهم تقليد الميت فإنما هو شئ يقول بلسانه وعمله في فتاويه وأحكامه بخلافه" (١١٥)

وإن عناية الأمة - خلفاً عن سلف - بأقوال المتقدمين من أئمتها ومجتهديها وتحريرها وتأليف الكتب لجمعها وحصرها وترتيبها وتقريبها لهو إجماع عملي على اعتبار أقوالهم وصحة تقليدها، والأخذ بها والرجوع إليها، وأن المذاهب والأقوال لا تموت بموت أصحابها.

وإذا كان الحاكم والراوي والشاهد لا يموت قوله بموته فالعالم أولى ألا يموت علمه بموته.

ومما يقوي هذا القول أيضاً القول بضرورة الأمة لأقوالهم لقلة المجتهدين وتفرقهم والعسر في التمكن من استفتائهم

و واقع الأمة شاهد لذلك فإذا كان المستفتي في هذه الأزمان مع سهولة التواصل الآلي والتقني يحار المستفتي في طرح فتواه على عالم من العلماء ويعيه الوصول إليه، وهذا في بلدان هي مما عرفت بالعلم وانتشاره فكيف الحال ببلدان هي دونها في العناية بالعلم؟، بل كيف ببلاد ليست مسلمة وليس فيها علماء؟ لا شك أن الضرورة أمر واضح جلي.

وأما الأقوال الثلاثة الباقية فقد أوردت الإجابة عن أدلتها عند ذكر هذه الأدلة.

:

ذكر القائلون بجواز تقليد المجتهد الميت شروطاً لهذا الجواز، وبعضها متفق عليه وبعضها محل خلاف

ومن أهم ما ذكروا من الشروط :

**الشرط الأول:** أن يكون المجتهد الميت عدلاً ثبت له العدالة واستمرت حتى وفاته

ذكر هذا الشرط ابن القيم في إعلام الموقعين<sup>(١١٦)</sup>

والظاهر أن هذا الشرط من الواضوح بمكان، ذلك أن من شروط المجتهد الذي يصح تقليده أن يكون عدلاً وإن اختلفوا هل تشترط العدالة لكل مجتهد أم هي شرط في المجتهد الذي يقلده غيره دون من يجتهد لنفسه فقط<sup>(١١٧)</sup>

**الشرط الثاني :** أن يثبت بقول العدل أن هذا القول هو قول المجتهد الميت ومذهبه

وهذا الشرط أيضاً واضح الصحة فلا بد من تحقق النقل عنه

ولا يصح - في نظري - أن هذا الشرط هو مقتضى قول الصفي الهندي في القول الرابع حين رأى صحة تقليده حين يكون الناقل عالماً بمذهب المجتهد الميت أو بعلم المجتهد فهذا الذي يراه الصفي الهندي أشد من مجرد كون الناقل ثقة

وحينئذ لا يصح توجيه ابن السبكي لقول الصفي أنه خارج محل النزاع<sup>(١١٨)</sup> معللاً ذلك بأن الكلام في المسألة في تقليده إنما هو فيما ثبت أنه قول له ومذهب، فإن

---

( ) / .

( ) / / /

/ . /

ثبوت أنه قول له ومذهب يتحقق بنقل الثقة، ولا يشترط أن يكون الناقل مجتهداً في المذهب

### الشرط الثالث: اشتراط العجز عن إدراك قول المجتهد الحي.

وقد اشترط هذا الشرط العلامة صالح بن محمد بن نوح العمري، الشهير بالفلاني في كتابه إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار<sup>(١١٩)</sup> والذي يظهر لي - والله أعلم - أن هذا أوسع وأسهل من قول القائلين بعدم صحة تقليد الميت إلا عند فقد المجتهد الحي فإن وجد مجتهد حي فلا يصح، فإن الفلاني شرطه العجز عن إدراك قول المجتهد الحي، إذ قد يوجد مجتهد حي ولكن يعجز المقلد للوصول إليه.

:

عند دراسة مسألة حكم تقليد المجتهد الميت فإن الناظر فيها يدرك أن الخلاف فيها نشأ من الاختلاف في بعض المسائل الأصولية في أحكام الاجتهاد وهي:

:

و وجه ابتناء مسألة تقليد المجتهد الميت على مسألة جواز خلو العصر من مجتهد أن كثيراً ممن قالوا بجواز خلو العصر من مجتهد وقالوا بتحقيق ذلك و وقوعه جوزوا تقليد المجتهد الميت على سبيل الضرورة لفقد المجتهد الحي حينئذ. فالقائلون: إنه لا يصح تقليد المجتهد الميت إلا إذا خلا العصر من مجتهد، فإن وجد المجتهد فلا يجوز حينها تقليد الميت كما في القول الرابع المنسوب للسبكي وابن برهان والكيالهراسي<sup>(١٢٠)</sup>.

والقائلون بهذا القول جعلوا الأصل عندهم هو عدم تقليد الميت ، ولكن الذي حملهم على تسويغه عند عدم المجتهد الحي إنما هو الضرورة التي لا تندفع في حق المقلد إلا بتقليد الميت.

فعلم بهذا أن من جاوز خلو العصر من مجتهد عندهم صح عنده تقليد المجتهد، ومن لم ير جواز خلو العصر فالمسألة مفترضة لعدم إمكانية خلو العصر فلا حاجة لتقليد الميت

وقد ذهب الجمهور من الحنفية<sup>(١٢١)</sup> والمالكية<sup>(١٢٢)</sup> والشافعية<sup>(١٢٣)</sup> إلى جواز أن يخلو عصر من مجتهد.

ثم على القول بالجواز هل وقع فوجد عصر بلا مجتهد ؟  
المنقول عن بعض الشافعية أن هناك عصوراً خلت من مجتهدين .  
فقد صرح الرازي بأنه ليس في زمانه مجتهد<sup>(١٢٤)</sup>

وقال النووي " ولأن الناس اليوم كالمجمعين على أنه لا مجتهد اليوم "<sup>(١٢٥)</sup>

وكان مصدر استدلالهم لهذا القول هو ما دل عليه الحديث من إمكانية انعدام العلماء في عصر كما هو عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله

---

/ ( ) =

/ ( )

/ ( )

/ ( )

/ ( )

/ ( )





وفي رواية مسلم "لن يزال قوم من أمتي ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون"

قال الإمام البخاري رحمه الله : وهم أهل العلم" (١٣٢)

وفصل ابن دقيق العيد فقال: لا يجوز خلو العصر من مجتهد إلى أن يتداعى الزمان ويتزلزل، وذلك بظهور علامات الساعة الكبرى فحينئذ يجوز. <sup>(١٣٣)</sup>

و مستند هذا القول ما ورد من أحاديث تدل على ذهاب العلم والإيمان في آخر الزمان ومن ذلك حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه الطويل وفيه "فبينما هم كذلك إذ بعث الله ريحا طيبة فتأخذهم تحت آباطهم فتقبض روح كل مؤمن وكل مسلم ويبقى شرار الناس يتهارجون فيها تهارج الحمر فعليهم تقوم الساعة" (١٣٤)

أما الحنابلة فلا أثر للمسألة عندهم فقد قالوا بجواز تقليد المجتهد الميت - في القول المشهور عندهم والراجع - مع قولهم بوجود المجتهدين في كل عصر وعدم جواز خلو عصر من مجتهد.

وأيضاً المانعون لجواز تقليد المجتهد الميت بإطلاق لا أثر لجواز خلو العصر من مجتهد عندهم على المسألة، ومنهم الحنابلة الذين لا يرون جواز خلو عصر من مجتهد أصلاً، وفيهم من غير الحنابلة ممن يجوز خلو العصر من مجتهد، بل ويقول بعضهم بفقدان المجتهدين وانقطاع الاجتهاد ومع ذلك لم يجوزوا تقليد المجتهد الميت.

[illegible]

:

و واضح علاقة هذه المسألة في مسألة البحث - تقليد المجتهد الميت - حيث استند كثير من القائلين بمنع تقليد المجتهد الميت بعدم تحقق تجديد الاجتهاد ، إذ لو كان حياً لوجب عليه تجديد الاجتهاد ، وبموته لا يتحقق تجديده ، فلا يتحقق بقاء قوله الأول لاحتمال تغيره عند تجديد الاجتهاد<sup>(١٣٥)</sup>

قال الزركشي " قيل الخلاف هنا - يعني في مسألة تقليد المجتهد الميت - مخرج من الخلاف في إعادة الاجتهاد عند حدوث الحادثة مرة أخرى " (١٣٦)

وقد وقع الخلاف بين الأصوليين فيما إذا استنبط المجتهد حكماً وأفتى به عاماً وتكررت الواقعة أو مثلها واحتاج إلى أن يفتي فيها ثانية فهل يجب عليه إعادة وتجديد الاجتهاد بالنظر ثانية أو يكفيه النظر الأول ؟

وتحريم محل النزاع يقتضي إخراج صورتين من الخلاف

الأولى : إذا تجدد ما يقتضي الرجوع عن قوله الأول كتغير مناط الاجتهاد أو اطلاع على دليل أو ابتناء الحكم على عرف تغير ، فهذا يجب فيه تجديد الاجتهاد<sup>(١٣٧)</sup>

الثانية : إذا كان اجتهاده صادراً عن نص أو إجماع فلا يجدد النظر والاجتهاد ، وإنما الخلاف فيما كان مصدره الرأي والقياس<sup>(١٣٨)</sup>

وبغير الصورتين وقع الخلاف عند الأصوليين :

/ ( )

/

/ ( )

. / ( )

. ( )

فذهب بعضهم إلى أن النظر الأول يكون كافياً ولا حاجة لإعادته وهو الذي ذهب إليه جملة من الأصوليين منهم ابن الحاجب<sup>(١٣٩)</sup>

ودليلهم: أن النظر الأول كان كافياً فلا حاجة لإعادته، فهو قد اجتهد وحصل الظن بمقتضى اجتهاده، والأصل عدم أمر آخر يطلع عليه ثانياً يوجب تجديد الاجتهاد<sup>(١٤٠)</sup>

وذهب بعض الأصوليين إلى أنه لا بد من إعادة النظر والاجتهاد وهو قول بعض الحنفية<sup>(١٤١)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(١٤٢)</sup>

ودليلهم: وقوع الاحتمال أن يتغير اجتهاده ويطلع على ما لا يطلع عليه أولاً<sup>(١٤٣)</sup>

وقالوا أيضاً استدلالاً: ولعله يظفر بخطأ، أو زيادة لمقتضى<sup>(١٤٤)</sup>  
وذهب قوم للتفصيل في المسألة فقالوا إن كان المجتهد ذاكراً لطريق الاجتهاد فلا حاجة لتجديد الاجتهاد وإعادته، وإن كان غير ذاكراً له فلا بد من تجديد الاجتهاد  
وقد ذهب لهذا التفصيل الإمام الرازي<sup>(١٤٥)</sup> والآمدي<sup>(١٤٦)</sup> والقرافي<sup>(١٤٧)</sup> وابن السبكي<sup>(١٤٨)</sup> والصفوي الهندي<sup>(١٤٩)</sup>

---

( ) / .

( ) /

( ) / . /

( ) /

( ) /

( ) . /

( ) . /

( ) . /



ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١٥٧) حيث فسر عبدالله بن عباس وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم أولي الأمر بأنهم العلماء (١٥٨) ، وطاعتهم إنما هي في تقليدهم (١٥٩)

وقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١٦٠)

فلم يأمر الله تعالى جميع العباد بالنفير للتفقه وطلب العلم وتحصيل مرتبة الاجتهاد ، وإنما أمر بالنفير من كل فرقة منهم طائفة ، فالأمر لبعضهم لا كلهم ، فدل هذا أن حض بعض المؤمنين التفقه وحض البقية التقليد للمتفقيين (١٦١) والإمام النووي لما تكلم عن مسألة تقليد المذاهب بناها على مسألة حكم تقليد المجتهد الميت (١٦٢)

وهو واضح في أن أئمة المذاهب مجتهدون مقلدون بعد موتهم.

				( )
/	/			( )
		/	/	
/	/			
/		/	/	
	/			( )
			/	
				( )
/	/			( )
			/	
	/			( )

قال ابن القصار المالكي " إذا حكى العامي عن مالك رحمه الله أو عن غيره من العلماء - وهو في غير عصره - فتوى في مسألة فإنه يجوز للعامي أن يقلد مالكا بعد موته ، وكذلك غيره من العلماء الذين اشتهرت أمانتهم ، لأن العامي إذا جاز له أن يعمل على اجتهاد بعض أصحاب مالك ، كان عمله على اجتهاد مالك أولى ، فإن لم يكن أولى منه فهو مثله ، ويكون مالك كأنه باق ، لأن قوله بمنزله وهو حي ، وتصير منزلة العامي مع مالك كمنزلة مالك مع الصحابي في أنه يرجع إلى قوله وإن كان ميتاً ، ويكون قول الصحابي أولى من قول أهل عصر مالك " (١٦٣)

فابن القصار حين يقرر صحة تقليد المذهب ، يرى أن الأولى بالتقليد هو إمام المذهب وإن كان ميتاً ، بل قوله وهو ميت أولى من قول الأحياء من أصحابه .

:

بناءً على ما سبق من ترجيح جواز تقليد المجتهد الميت مع وجود المجتهد الحي فأبي المجتهدين أولى بالأخذ بقوله الحي أم الميت ؟  
عرض للمسألة المرادوي (١٦٤) وابن النجار (١٦٥) وفرضاها فيما لو كان المجتهد الحي دون الميت ، بينما أطلق الصنعاني المسألة (١٦٦)  
وقد حكى ابن النجار عن بعضهم ولم يسمه أن تقليد الحي أولى من الميت (١٦٧)  
ووجه تقديم الميت : أن الميت يرجح بموته (١٦٨)

( )

/ ( )

/ ( )

. ( )

/ ( )

/ ( )

ويظهر أن الترجيح بالموت لأمن الفتنة على الميت دون الحي كما تقدم في أثر ابن مسعود رضي الله عنه.

كما حكى ابن النجار والمرداوي عن بعضهم تقديم الحي وإن لم يسميا من قال بالقول <sup>(١٦٩)</sup>

و وجه هذا القول :

١- وقوع الإجماع على جواز تقليد الحي في الفروع، بخلاف المجتهد الميت فاختلّفوا في جواز تقليده، والمتفق عليه مقدم على المختلف فيه. <sup>(١٧٠)</sup>

٢- ولأن المجتهد الحي يمكن مراجعته فيما يشك، ويأخذ عنه بأقوى الطرق من المشافهة ونحوها، وهذا مفقود في الميت فكان تقليده للحي أولى <sup>(١٧١)</sup>

٣- أن المجتهد الميت مقدم قوله لأرجحيته في ذاته على الحي <sup>(١٧٢)</sup>

و حكى الصنعاني عن بعضهم ممن لم يسمه القول بالتساوي فقول المجتهد الحي والمجتهد الميت سواء <sup>(١٧٣)</sup>

ومعنى التساوي هنا أنه لا يترجح تقليد أحدهما دون الآخر للحياة والموت، فهما متساويان فيه، وإنما يترجح أحدهما بمرجحات أخرى.

و المرادوي وابن النجار حين عرضا للمسألة وقصرا الخلاف فيها في المجتهد الحي الأدنى من الميت يفيد بالمفهوم من كلامهما أنهما يريان أنهما إذا تساويا أو كان المجتهد الحي أقوى أنه أولى بلا خلاف. <sup>(١٧٤)</sup>

---

( ) /

( ) .

( ) .

( ) /

( ) / .

بخلاف الإمام الصنعاني الذي أطلق الخلاف في الصور الثلاث<sup>(١٧٥)</sup>

وابن القصار نص في مقدمته على أن تقليد إمام المذهب بعد موته أولى من تقليد أتباعه وأصحابه وهم أحياء<sup>(١٧٦)</sup>

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن المجتهد لا يترجح قوله ولا يقدم تقليده على غيره لحياته ولا لموته ، وإن المرجح عموم ما قرره الأصوليون من ترجيح مجتهد على آخر بالعلم والديانة والورع<sup>(١٧٧)</sup>.

:

إذا اختار العامي مجتهداً ليقبله ثم مات هذا المجتهد فهل يستمر في تقليده أم ينقطع تقليده بموته ؟

على القول بجواز تقليد الميت مطلقاً فلا إشكال لدخوله في عموم الجواز ، بل قد يكون له أولوية من جهة إدراك المقلد للمجتهد حياً وأخذه عنه فيستصحب قوله وتقليده .

وأما على القول بعدم الجواز فقد نقل الزركشي عن بعض من لم يسمه أن عليه ترك تقليد المجتهد الذي مات وإن كان يقلده في حياته ، فيجب عليه ترك تقليده لتقليد

( ) =

( )

( )

( )

( )



المجتهد الحي، والتعليل لهذا القول - كما يقول الزركشي - بأن نظر الحي أولى من  
نظر الميت<sup>(١٧٨)</sup>

ونقل الزركشي استدراك الكيا الهراسي على هذا القول و توجيهه فقال " قال  
الكيا الهراسي: وهذا ليس مقطوعاً به، فإننا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين، وما  
كلف الناس باتباع مذهبه بعد أبي حنيفة فإذن الاختيار مفوض إلى العامي في القبول "  
ثم قرر الزركشي أن القول بعدم جواز تقليد المجتهد بعد موته لتقليد الحي أنه  
تفريع على القول بعدم جواز تقليد المجتهد الميت<sup>(١٧٩)</sup>

:

إذا استفتى العامي مجتهداً في مسألة ثم مات المجتهد قبل عمل العامي بفتوى  
المجتهد فهل يمتضي العامي فيعمل بهذه الفتوى أم ليس له ذلك ؟  
على ما تقدم من ترجيح جواز تقليد المجتهد الميت بإطلاق المسألة هنا داخلة في  
عموم جواز التقليد

ولذا يقول الزركشي في سلاسل الذهب " والخلاف يلتفت إلى جواز تقليد  
الميت، وفيه قولان، فإن جوزناه جاز وإلا فلا...."<sup>(١٨٠)</sup>

وذكر بعض الحنابلة الوجهين في المسألة الجواز وعدمه<sup>(١٨١)</sup>

واستدل ابن مفلح للمانعين لتردد بقاء المجتهد على قوله لو بقي حياً<sup>(١٨٢)</sup>

---

( ) / .

( ) / .

- - .

( ) .

( )

/ .

وبين الزركشي في البحر المحيط احتمال الوجهين في المسألة - الجواز وعدمه - ، وبين أن الجواز هنا أقرب من مسألة تقليد المجتهد الميت عموماً <sup>(١٨٣)</sup> ووجه القرب - والله أعلم - أن مسألة تقليد المجتهد الميت مرتبطة بموت المجتهد بالكلية. بينما مسألتنا لها علاقة بالحياة حيث كان السؤال والإفتاء حال حياته فأشبهه تقليد الحي من جهة وقت السؤال فكان لحكمه أقرب.

ومن نسب إليه القول بجواز العمل بهذه الفتوى العالمي من الحنفية <sup>(١٨٤)</sup>

:

من قلد المجتهد الميت في مذهبه وقوله فهل له أن يقتي بفتوى المجتهد الميت ؟  
حرر الزركشي موضع الخلاف في المسألة وبين الفرق ، فالخلاف في ما إذا كان  
المفتي بقول المجتهد الميت ناقلاً محضاً ، أما إذا كان مخرجاً فليس داخلياً في الخلاف ، لأن  
العامي الصرف لا قدرة له على التخريج <sup>(١٨٥)</sup> ذكر الأصوليون الخلاف في إفتاء مقلد  
المجتهد الميت وذكروا فيه أربعة أقوال أظهرها جواز ذلك إذا كان مطلعاً على المأخذ  
أهلاً للنظر .

واستدلوا لذلك بأن عمل أهل العلم عليه على ممر العصور من غير إنكار<sup>(١٨٦)</sup>

$$\frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{4}$$

· / ( )

\_\_\_\_\_ ( )

. / ( )

/ / ( )

/ / / /

والمسألة متفرعة من جواز تقليد المجتهد الميت ولذا قال الإسكندر " وإن كان إمامه ميتاً ففي الإفتاء بقوله خلاف ينبغي على جواز تقليده " (١٨٧) وقال الصفي الهندي " وحيث جوزنا الفتوى - يعني للمجتهد الميت - جوزنا التحمل ، وما لا فلا " (١٨٨) وعليه فإن من قال بجواز تقليد المجتهد الميت يقول بجواز إفتاء مقلد الميت إذا كان مطلعاً على المأخذ أهلاً للنظر.

:

بناءً على جواز تقليد الميت يجوز الإفتاء للمقلد سواء القادر على التفريع والتخريج وغيره.

قرر هذا جملة من الأصوليين كجلال الدين المحلي (١٨٩) والسهمودي (١٩٠) وابن الجمال الأنصاري (١٩١).

وعلل ابن الجمال هذا الجواز " لأنه ناقل لما يفتي به عن إمامه وإن لم ينص على نقله عنه " (١٩٢).

قال جلال الدين المحلي " وهذا هو الواقع في الأعصار المتأخرة " (١٩٣).

---

.	/	( )
.	/	( )
.	/	( )
.		( )
.		( )
.		( )
.		( )
.	/	( )

:

مما يمكن أن يورد على القائلين بمنع تقليد المجتهد الميت أن لا ثمرة حينئذٍ من تأليف كتب الفقه

أورد هذا الإشكال الإمام الرازي في المحصول وأجاب عنه

قال الرازي "فإن قلت: لم صنف كتب الفقه مع فناء أربابها؟

قلت لفائدتين: إحداهما: استفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث، وكيفية بناء بعضها على بعض، والأخرى: معرفة المتفق عليه من المختلف فيه" (١٩٤)

ثم تناقله الأصوليون من بعد الرازي وأجابوا عنه بجواب الرازي (١٩٥)

وهذا الجواب من الرازي إنما محصلته ذكر فوائد للتأليف في الفقه تتحقق ولو لم يصح تقليدهم بعد موتهم.

وأما عند ترجيح جواز تقليد المجتهد الميت فيضاف إلى ما ذكره الرازي أن من فوائد هذه الكتب تقليد الأئمة المجتهدين في ما قالوه وما سطوروه في كتبهم بعد موتهم.

وإذا كان تقليد المجتهد الميت يصح بما نشره في كتبه فإن هذا لا يغفل وجوب العناية بالضوابط العلمية المصححة لصحة أخذ أقوال المجتهد من كتبه

ونقل هنا قولين نفيسين لابن القصار وللقرافي يذكران فيهما ضوابط للعلماء تسوغ أخذ ما في كتب المجتهد وتقليده في أقواله التي حواه كتابه:

قال ابن القصار في المقدمة "باب القول فيما يوجد في كتب العلماء قال القاضي - رحمه الله -: إذا وجد الرجل كتابا مترجما بكتاب موطأ مالك أو كتاب الثوري أو

( ) / .

( ) / / /

. /

الأوزاعي أو الشافعي، فهل يجوز له أن يقول في شيء يجده فيه: قال مالك، وقال الثوري، وقال الأوزاعي، وقال الشافعي؟ قال القاضي - رحمه الله -: فهذا سبيله أن ينظر، فإن كان من الكتب التي قد اشتهر ذكرها مثل الموطأ لمالك - رحمه الله - و جامع الثوري وكتاب الربيع، جاز أن يعزى ذلك للمترجم عنه إذا كان الكتاب صحيحاً مقروءاً على العلماء، معارضاً بكتبهم، وإن كان من الكتب التي لم يشتهر وينتشر ذكرها، لم يجز ذلك حتى يروي ما فيه عن ينسب إليه بروايات الثقات عنه، والله أعلم" (١٩٦)

وقال القرافي في نفائس الأصول "فائدة: ينبغي أن تحذر مما وقع في زماننا من تساهل بعض الفقهاء بالفتوى من الكتب الغريبة التي ليس فيها رواية المفتي عن المجتهد بالسند الصحيح، ولا قام مقام ذلك شهرة عظيمة تمنع من التصحيف والتحريف، وبالغ بعضهم في التساهل حتى صار إذا وجد حاشية على كتاب أفتى بها، وفيه عدم دين وبعده عن القواعد" (١٩٧)

ومن خلال النصين يمكن إجمال أهم هذه الضوابط:

١- أن يكون الكتاب مشهوراً معروفاً عن المجتهد. إذ شهرته تمنع من التصحيف والتحريف، فإن لم يكن كذلك فلا بد أن يروي ما فيه عن المجتهد برواية الثقات.

٢- أن يكون الكتاب صحيحاً مقروءاً على العلماء.

٣- أن يروي الكتاب عن المجتهد بسند صحيح.

٤- أن يكون معارضاً بكتب العلماء.

في ختام هذه الدراسة أخلص إلى النتائج والترجيحات الآتية :

- ١- أن الراجح من أقوال أهل العلم هو جواز تقليد المجتهد الميت لنهوض بعض أدلة هذا القول وسقوط جميع أدلة الأقوال الأخرى - كما تقدم - .
- ٢- أن أكبر دليل لهذا الجواز هو الإجماع العملي منذ عصور الإسلام الأولى على تقليد المجتهد الميت وبمشهد من المجتهدين وعدم إنكارهم فكان إجماعهم.
- ٣- لا يشترط في تقليد المجتهد الميت عدم وجود مجتهد حي.
- ٤- عدالة المجتهد الميت ، وثبوت القول عنه شرطان صحيحان لصحة تقليده ، غير أن هذين الشرطين ليسا خاصين به ، بل هما شرط لتقليد كل مجتهد حي أو ميت.
- ٥- الراجح عدم اشتراط كون الناقل عن المجتهد الميت مجتهداً في مذهبه أو في أقواله ، وكذا الصحيح أنه لا يشترط لتقليد المجتهد الميت العجز عن الوصول للحي.
- ٦- الراجح أنه لا يجوز خلو عصر من الأعصار من مجتهدين.
- ٧- الراجح أن لا يجب على المجتهد تجديد الاجتهاد والنظر في المسألة الواحدة عند تجدد السؤال عنها ، إلا أن يرد عليها ما يقتضي وجوب تجديد النظر والاجتهاد كتغير مناط الحكم ، أو ابتناء حكمه على عرف رعاه الشارع وتغير ونحو ذلك.
- ٨- الراجح تقليد أئمة المذاهب ومجتهديها وهو إجماع الأمة وعملها ، والقول بمنع تقليد المجتهد يوهنه هذا الإجماع.
- ٩- الراجح أنه لا يفضل مجتهد على آخر بتقديم تقليده لحياة أو موت ، وإنما يقدم المجتهد بقوة علمه وديانته وورعه.

١٠- لما ترجح القول بجواز تقليد المجتهد الميت فیدخل فی الحکم کل صور التقليد له ، ومنها جواز تقليده فيما أفتى به في حياته ولم يعمل به المستفتي إلا بعد موته ، ومنها استمرار عمل المقلد بفتوى المجتهد الذي يقلده إذا مات ولا ينقطع تقليده بموته. ومنها جواز تحمل فتواه ونقلها للغير إذا كان الناقل عدلاً مطلعاً أميناً في النقل.

١١- وإن من عظمة هذا الدين أن هيا الله له الأئمة المجتهدين الذين حفظ الله بهم أركانه ، وشيّد الله بهم بنيانه ، وكان مما أسبغ الله به النعمة على هذه الأمة أن وفق علماءها للتأليف والتصنيف حفظاً للشرعة ، ودلالةً لطرق الاجتهاد والترجيح ، ومعرفةً لحلّ الوفاق والخلاف ، ولتقليدهم في أقوالهم وترجيحاتهم.

#### وقبل أن أنهي الخاتمة فإنني أدون هذه التوصيات :

١- أن يقوم الجميع بدورهم في تعريف المجتمع عموماً والناشئة خصوصاً بأهمية العلم والعلماء ، ومعرفة أقدارهم ، وحماية جنابهم.

٢- ومما ينبغي التنبيه له خطورة تهاون العامة والمتقنين في نقد العلماء وفتاويهم بلا علم وبلا سلوك لأدب الخلاف والحوار العلمي المنهجي ، وما يجره ذلك من الآثار السيئة ولو بعد حين.

٣- وحين يكون منهج أهل الحق أن كلاً يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم فإنه ليس من معاني ذلك النقد لأهل العلم من غير منهج علمي ، وليس معناه أن يتساوى الناس في الكلام في المسائل الشريعة فهي شأن العلماء ، هذه وصية ربنا لنا " ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم" (١٩٨)

٤ - وإذا كان مما رآه بعض العلماء سبباً لتقليد المجتهد الميت هو قلة العلماء والمجتهدين، فإن المتعين على المسلمين جميعاً أن يعنوا بالعلم الشرعي، ونشره، وتربية أبنائهم للنفير لطلبه، كما أمرنا الله بذلك ليقوموا بفرض الكفاية في تعليم الناس وإفتائهم،

وإن الدول الإسلامية بأجهزتها التعليمية والدعوية منوطٌ بها المهمة العظمى بصياغة المشاريع العلمية الشرعية ودعمها وتشجيعها.

٥ - وأمة الإسلام قد حفل تاريخها وشرف بالعلماء الربانيين المجتهدين الذين جمع الله لهم الرسوخ في العلم مع الدين والورع، وإن من أعظم أساليب كفاية الأمة حاجتها من الفتوى تقرب فتاوى هؤلاء الأعلام لعامة الأمة بجمعها وترتيبها وترجمتها ووضعها بين يدي المسلمين عبر الكتاب والمواقع الألكترونية. وبكل وعاء يسهل تناولها والنهل من معينها.

٦ - وما أجمل أن يقوم أهل الثراء والسعة ممن يحبون الله ورسوله وينصرون دينه أن يكون في أموالهم حق للعلم بالوقف على نشر فتاوى العلماء المعبرين، وأن يكون للكليات الشرعية والمراكز البحثية المتخصصة الدور العلمي الذي يساعد على إخراج هذه الفتاوى.

وفق الله الجميع لكل خير

والحمد لله رب العالمين



- [١] الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت ٣٨٧هـ) تحقيق عثمان عبد الله آدم الأثيوبي ، دار الراية للنشر السعودية ١٤١٨هـ
- [٢] الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ، لعبدالله بن محمد بن الصديق الغماري ، علق عليه وضبط تخريجاته سمير طه المجدوب ، عالم الكتب. بيروت ١٤٠٥هـ.
- [٣] الإبهاج في شرح المنهاج. لعلی بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ) ، حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل ، المكتبة المكية ١٤٢٥ هـ.
- [٤] إجابة السائل شرح بغية الآمل ، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق حسين بن أحمد السياغي ود. حسن محمد الأهدل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٨هـ
- [٥] إحكام الفصول في أحكام الأصول. لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ) ، بتحقيق وتقديم عبدالمجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٧هـ.
- [٦] الإحكام في أصول الأحكام ، لعلی بن أبی علی بن محمد التغلبي الآمدي ، تعليق العلامة عبدالرازق عفيفي ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤١٤هـ. ونسخة أخرى بتحقيق د. سيد الجميلي. دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٤هـ

[٧] الإحكام في أصول الأحكام. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ضبط وتحقيق وتعليق د. محمد حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ.

[٨] أدب المفتي والمستفتي، لعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، تحقيق د. موفق عبدالله عبدالقادر. مكتبة العلوم والحكم. بيروت ١٤٠٧هـ.

[٩] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق وتعليق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض ١٤٢١هـ.

[١٠] إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد. لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المشهور بالأمر الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق زياد نقشبندي، دار الإصلاح. دمشق ٢٠٠٧م.

[١١] أسنى المطالب في شرح روض الطالب. لشيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) تحقيق د. محمد محمد تامر. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٢٢هـ.

[١٢] أصول الفقه. لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ) حققه وعلق عليه وقدم له د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢٠هـ.

[١٣] أصول الفقه المسمى الفصول في الأصول، للإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق د. عجيل جاسم النشمي، نشر إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤١٤هـ.

[١٤] إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن سعد حريز المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجليل بيروت ١٩٧٣م

[١٥] إيقاظ همم أولي الأبصار للإقتداء بسيد المهاجرين والأنصار. للشيخ الإمام صالح بن محمد العمري المشهور بالفلابي (ت ١٢١٨هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه أبي عماد السخاوي. دار الفتح. الشارقة ١٤١٨هـ.

[١٦] البحر الرائق شرح كنز الدقائق. لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم (ت ٩٢٦هـ) دار المعرفة. بيروت.

[١٧] البحر المحيط في أصول الفقه. لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، قام بتحريه د. عمر بن سليمان الأشقر، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ١٤١٣هـ.

[١٨] البدر الطالع في حل جمع الجوامع. لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي، شرح وتحقيق مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني، مؤسسة الرسالة. دمشق ١٤٢٦هـ.

[١٩] البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد بن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيث وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. دار الهجرة. الرياض ١٤٢٥هـ.

[٢٠] بذل النظر في الأصول. تصنيف الشيخ الإمام العلاء العالم محمد بن عبد الحميد الأسمندي (ت ٥٥٢هـ) حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة الدكتور محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤١٢هـ.

[٢١] البرهان في أصول الفقه. لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ) حققه وقدمه ووضع فهرسة د. عبد العظيم الديب، دار الوفاء، المنصورة ١٤١٨ هـ.

[٢٢] بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب. لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د. محمد مظهر بقا، من منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

[٢٣] التبصرة في أصول الفقه. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) شرحه وحققه د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ.

[٢٤] التحرير شرح التحرير في أصول الفقه. لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ) دراسة وتحقيق د. أحمد بن محمد السراح و د. عوض بن محمد القرني و د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢١ هـ.

[٢٥] تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ.

[٢٦] تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل. لأبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني (ت ٧٧٢هـ) دراسة وتحقيق د. الهادي بن الحسين شبيلي و د. يوسف الأخضر القيم، من منشورات دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٢ هـ.

[٢٧] تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه. لعبدالله بن محمد الصديقي الغماري الحسيني ، خرج أحاديثه وعلق عليه د. يوسف عبدالرحمن المرعشلى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ.

[٢٨] تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري. لجمال الدين عبدالله بن يوسف محمد الزيلعي. تحقيق عبدالله بن عبدالرحمن السعد ، دار ابن خزيمة. الرياض ١٤١٤ هـ.

[٢٩] تفسير القرآن العظيم عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين. للإمام الحافظ عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) تحقيق أسعد محمد الطيب. مكتبة الباز. مكة المكرمة ١٤١٧ هـ.

[٣٠] تقريب التهذيب لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) قدم له وقابله بأصله محمد عوامة ، دار الرشيد ، حلب ١٤٠٨ هـ

[٣١] التقرير والتحرير شرح التحرير. لمحمد بن الحسن المعروف بابن أمير الحاج (ت ٨٧٩هـ) دار الفكر. بيروت ١٤١٧ هـ.

[٣٢] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) من منشورات دار الباز ، مكة المكرمة ١٤١٧ هـ.

[٣٣] التمهيد في أصول الفقه. لمحمود بن أحمد بن الحسن الكلوزاني (ت ٥١٠هـ) الجزء الأول والثاني بتحقيق ودراسة د. مفيد محمد أبو عمشة ، الجزء الثالث والرابع بتحقيق ودراسة د. محمد بن علي بن إبراهيم ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

- [٣٤] التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. لعبد الرحيم بن الحسن الإسني (ت ٧٧٢هـ) تحقيق د. محمد حسن هيتو. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٠هـ.
- [٣٥] تيسير التحرير شرح كتاب التحرير. لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥١هـ.
- [٣٦] جامع البيان عن تأويل القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. دار الكتب. الرياض ١٤٢٤هـ.
- [٣٧] جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله. لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٢هـ) تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام ١٤١٩هـ.
- [٣٨] جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية البناني عبد الرحمن البناني المغربي على، مطبوع مع شرح جلال الدين المحلي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٥٦هـ.
- [٣٩] حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع. لحسن بن محمد العطار (ت ١٢٥٠هـ) نسخة إلكترونية من المكتبة الشاملة.
- [٤٠] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠) دار الكتاب العربي - بيروت
- [٤١] الدر المنثور في التفسير بالمأثور. للإمام جلال الدين السيوطي، عنت بطبعه مطبعة الأنوار المحمدية. القاهرة.
- [٤٢] الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض لجلال الدين أبي بكر عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، قدم له وحققه خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.

- [٤٣] رسالة في أصول الفقه. لأبي علي الحسن بن شهاب الحسني العكبري الحنبلي، تحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. المكتبة المكية. مكة المكرمة ١٤١٣هـ.
- [٤٤] رفع النقاب عن تنقيح الشهاب. لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ) تحقيق د. أحمد بن محمد السراح و د. عبدالرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد. الرياض ١٤٢٥ هـ.
- [٤٥] روضة الطالبين وعمدة المفتين. لمحي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) المكتب الإسلامي. بيروت ١٤٠٥هـ.
- [٤٦] روضة الناظر وجنة الناظر. لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي (ت ٦٢٠هـ) تحقيق الدكتور عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد - الرياض.
- [٤٧] سلاسل الذهب. للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق ودراسة محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي. دون ذكر الناشر.
- [٤٨] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة. لمحمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٢هـ.
- [٤٩] السنن لابن ماجه. أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ. دار السلام. الرياض
- [٥٠] سنن الدارمي الإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي (ت ٢٥٥هـ) تحقيق: فواز أحمد زمرلي و خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧هـ

- [٥١] سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام. الرياض
- [٥٢] سنن الترمذي . أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٩٧هـ) طبع بإشراف الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام. الرياض
- [٥٣] السنن الكبرى. لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ) مطبوع مع شرحه الجوهر النقي ، دار الفكر ، بيروت.
- [٥٤] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم ، تحقيق : د. أحمد سعد حمدان ، دار طيبة - الرياض ، ١٤٠٢هـ
- [٥٥] شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول من الأصول . لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) حققه طه عبدالرؤوف سعد ، دار الفكر. القاهرة ، وبيروت ١٣٩٣هـ.
- [٥٦] شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع للإمام جلال الدين أبي بكر بن عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه وعلق على حواشيه د. محمود عبدالرحمن غنيم و د. منتصر محمد عبدالشافى ، دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي. مصر ١٤٢٨هـ.
- [٥٧] شرح الكوكب المنير. لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- [٥٨] شرح اللمع . لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، حققه وقدم له ووضع فهرسة عبدالمجيد تركي ، دار الغرب ، بيروت ١٤٠٨هـ.



[٥٩] شرح مختصر الروضة. لنجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت ٧١٦هـ)، تحقيق د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٠هـ.

[٦٠] صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري، مطبوع مع شرحه فتح الباري لابن حجر بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار السلام. الرياض ١٤٢١هـ.

[٦١] صحيح ابن حبان. أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي بترتيب ابن بلبان الإحسان، تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤١٤هـ.

[٦٢] صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) عني بهذه الطبعة وأشرف عليها د. مصطفى الذهبي. دار الحديث. القاهرة ١٤١٨هـ.

[٦٣] صفة الفتوى والمفتي والمستفتي. للإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي. بيروت ١٤٠٤هـ.

[٦٤] العدة في أصول الفقه. لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي (ت ٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه وخرج نصه د. أحمد بن علي سير المباركي، الرياض ١٤١٠هـ.

[٦٥] العقد الفريد في أحكام التقليد للإمام العلامة نور الدين علي بن عبدالله بن أحمد الحسن بن السمهودي (ت ٩١١هـ) عني به أنور بن أبي بكر الشيعي الداغستاني، دار المنهاج، جدة ١٤٣٢هـ.

[٦٦] غاية الوصول شرح لب الأصول. لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان. أندونيسيا.

[٦٧] الغيث الهامع شرح جمع الجوامع. لولي الدين أبي زرة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ) دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٢٥هـ.

- [٦٨] الفائق في أصول الفقه. لصفى الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموى الهندي (ت ٧١٥هـ) دراسة وتحقيق د. على بن عبدالعزيز العميريني ١٤١١هـ.
- [٦٩] فتاوى ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ، نسخة ألكترونية من المكتبة الشاملة.
- [٧٠] فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩ هـ.
- [٧١] فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك [ فتاوى ابن عليش رحمه الله ] محمد بن أحمد بن محمد عليش (ت ١٢٩٩ هـ) نسخة ألكترونية من المكتبة الشاملة
- [٧٢] فتح الغفار لشرح المنار. لزين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجم (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٢ هـ.
- [٧٣] فتح المجيد في أحكام التقليد للإمام العالم العلامة جمال الدين علي بن أبي بكر بن الجمال الخزرجي الأنصاري الشافعي المكي (١٠٧٢ هـ) تحقيق د. عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العويد.
- [٧٤] فضائل الصحابة. لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) حققه وخرج أحاديثه وصي الله بن محمد عباس ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة ١٤٠٣هـ.
- [٧٥] الفقيه والمتفقه. لأبى بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ)، حققه عادل بن يوسف الفزاري ، دار ابن الجوزي - الدمام ١٤١٧هـ.

- [٧٦] الفوائد شرح الزوائد. لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأبناسي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العويد . دار التدمرية الرياض ١٤٣٢هـ.
- [٧٧] فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لمحّب الدين بن عبد الشكور. ضيطة وصححه عبدالله محمود محمد عمر . دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣هـ .
- [٧٨] القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد. لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) تحقيق عبدالرحمن عبدالخالق . دار القلم. الكويت ١٣٩٦هـ.
- [٧٩] الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني . دار الفكر. بيروت ١٤٠٥هـ
- [٨٠] الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. للإمام الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ) عنى بتحقيقه وطبعه ونشره مختار أحمد الندوي، الدار السلفية، الهند ١٤٠١هـ.
- [٨١] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠٢هـ.
- [٨٢] المجموع شرح المذهب. لأبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) المكتبة السلفية. المدينة المنورة.
- [٨٣] مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مطابع الرياض ١٣٨١هـ.
- [٨٤] المحصول في علم أصول الفقه. لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دراسة و تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٨هـ.

- [٨٥] المدخل إلى السنن الكبرى. لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي. دراسة وتحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي. مكتبة أضواء السلف. الرياض ١٤٢٠هـ.
- [٨٦] المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لعبدالقادر بن بدارن الدمشقي، صححه وقدم له وعلق عليه د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٥هـ.
- [٨٧] مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر. للشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، طبع بإشراف بكر بن عبدالله أبو زيد. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة ١٤٢٦هـ.
- [٨٨] المستدرک على الصحيحين. للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. دار المعرفة. بيروت ١٤١٨ هـ. ونسخه أخرى بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١١هـ.
- [٨٩] المستصفي من علم الأصول. لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق د. حمزة بن زهير حافظ.
- [٩٠] مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). حقق بإشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢١هـ.
- [٩١] المسودة في أصول الفقه. لابن تيمية مجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيميه وشهاب الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن عبدالسلام وتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم، بتحقيق وتعليق محمد محي الدين عبدالحميد. مطبعة المدني. القاهرة.
- [٩٢] المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) محقق في مجموعة رسائل علمية

قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . تنسيق : د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري ، دار العاصمة و دار الغيث ، الرياض ١٤١٩ هـ.

[٩٣] *المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر* لمحمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (٧٧٤ هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. دار الأرقام. الكويت.

[٩٤] *المعجم الأوسط*. لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين. القاهرة ١٤١٥ هـ.

[٩٥] *المعجم الكبير*. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي.

[٩٦] *معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول*. للإمام شمس الدين محمد بن يوسف الجزري (ت ٧١١ هـ) حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل ، دار ابن حزم. بيروت ١٤٢٤ هـ.

[٩٧] *مقدمة في أصول الفقه*. صنعه القاضي أبي الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بابن القصار المالكي (ت ٣٩٧) تحقيق وتعليق د. مصطفى مخدوم. دار المعلمة للنشر والتوزيع. الرياض ١٤٢٠ هـ.

[٩٨] *المنتخب*. للحافظ عبد بن حميد ، تحقيق وتعليق مصطفى بن العدوي شلباية. دار الأرقام. الكويت ١٤٠٥ هـ.

[٩٩] *النخول من تعليقات الأصول*. للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، حققه وخرج نصه وعلق عليه ، د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر - بيروت ١٤١٩ هـ.

[١٠٠] منهاج الوصول في معرفة علم الأصول. لناصر الدين عبدالله بن عمر بن علي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) مع شرح الأصفهاني له ونسخة أخرى مع شرح الإسنوي نهاية السؤل.

[١٠١] مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي ، المعروف بالخطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ) تحقيق زكريا عميرات. دار عالم الكتب ١٤٢٣هـ.

[١٠٢] ميزان الأصول في نتائج العقول . لعلاء الدين شمس النظر محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) ، حققه وعلق عليه د. محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة - قطر ١٤٠٤هـ.

[١٠٣] نشر البنود على مراقبي السعود لعبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي ، طبع صندوق إحياء التراث الإسلامي في المغرب والإمارات العربية المتحدة.

[١٠٤] نشر الورود شرح مراقبي السعود. للشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، تحقيق علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة ١٤٢٦هـ.

[١٠٥] نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) في ثلاث رسائل علمية من كلية الشريعة بالرياض تحقيق د. عياض السلمي ود. عبدالكريم النملة ود. عبد الرحمن المطير.

[١٠٦] نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول. لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ) حققه وخرج شواهد د. شعبان محمد إسماعيل ، دار ابن حزم ، بيروت ١٤٢٠هـ.

[١٠٧] نهاية الوصول في دراية الأصول. لصفى الدين محمد بن عبدالرحيم الأرموي

الهندي (ت ٧١٥هـ)، حقق لنيل الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، الجزء الأول: بتحقيق د. صالح بن سليمان اليوسف، عام

١٤١٠هـ. والجزء الثاني: بتحقيق د. سعد بن سالم السويح، عام ١٤١٠هـ.

[١٠٨] الواضح في أصول الفقه. لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي

الحنبلي (ت ٥١٣هـ)، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة

الرسالة، ١٤٢٠هـ.

[١٠٩] الوسيط في المذهب لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت ٥٠٥هـ)

تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر. دار السلام. القاهرة ١٤١٧هـ.

## **Tradition Industrious Dead "Fundamentalism Study"**

**Dr. Abdul-Aziz bin Mohammed bin Ibrahim Uwayd**

*Associate Professor, Department of Jurisprudence  
College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University*

(Received 5/1/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

**Abstract.** Because of the implications of contemporary ease of eating Fatwa criticism from non-scholars and was the most pressing criticism which put the death of Mufti and the view that this opinion Tohina for saying this was the study of fundamentalism to shed light on scientific fact in this matter in the statement of the rule of tradition industrious dead, and what scholars and weighting and conditions to give said issues related to the influence or affected by this issue and weighting evidence 'of God, draw aid and conciliation...





( / ) - ( ) ( )

-  
( // // )

·  
:  
:

·  
:  
:  
·

( )  
:

-  
-  
-  
·  
·  
:  
:  
·  
( )  
:  
·  
-  
·  
·  
·

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن المعاملات المالية في هذا العصر قد توسعت وتشعبت ، وتعددت أنماط التعامل فيها وكثرت ، واستحدثت أنواع كثيرة من المعاملات ؛ منها ما له أصل من العقود المسماة في الشريعة يمكن إرجاع تلك المعاملة المستحدثة إليه ، ومنها ما تتنازعه أصول متعددة ، ومنها ما لا يستقيم إرجاعه إلى أصل من العقود المسماة في الشريعة ، ولا حرج في استحداث تلك المعاملات إذا خلت عن المحظورات الشرعية ؛ كالربا والغرر والغش وأكل المال بالباطل ؛ لأن الأصل في العقود الحل والإباحة عند جمهور العلماء<sup>(١)</sup>.

ومن هذه العقود خطاب الضمان ، والاعتماد المستندي ، ومقصودي من البحث فيهما : ما يتعلق بركة المبلغ الذي يدفعه العميل للمصرف عند طلبه خطاب الضمان ، أو الاعتماد المستندي ، وهو ما يسمى بالغطاء ، وقيمة خطاب الضمان والاعتماد المستندي بالنسبة للمستفيد ، وليس المقصود دراسة هذين العقدين من جميع جوانبهما وما يحيط بهما ؛ لأنه قد كتبت في ذلك بحوث ورسائل جامعية.

وقد عنونت لهذا البحث بـ "

تبرز أهمية الموضوع من حيث تعلقه بالزكاة ، التي لا تخفى منزلتها من الدين ؛ إذ هي الركن الثالث من أركان الإسلام ، وقرينة الصلاة في مواضع كثيرة من كتاب الله

---

( ) : / - /

تعالى ، ولأدائها كما أمر الله تعالى الأثر المحمود على الأمة طاعة لله وامثالاً ، وتكافلاً بين المسلمين وتناصرًا وتعاونًا ومحبة وألفة ، وزكاء للمال ونماء ، وللتفريط فيها الأثر السيئ على الفرد والجماعة.

١- أهمية الموضوع ؛ كما تقدم.

٢- الحاجة الماسة إلى بيان حكم الزكاة المتعلقة بخطاب الضمان أو الاعتماد المستندي ، لا سيما أن التعامل فيهما قد كثر في هذا العصر ، فلا تكاد تجد عقداً من العقود الإدارية خالياً من خطاب الضمان بنوعيه الابتدائي والنهائي ، ولا عقداً من عقود الاستيراد خالياً من الاعتماد المستندي.

٣- أنني لم أجد فيما كتب عن خطاب الضمان والاعتماد المستندي ، أو عن النوازل في الزكاة من تكلم عن هذه المسألة ، فعزمت على الكتابة فيها ، والله من وراء القصد.

يتكون البحث من تمهيد ، ومبحثين ، ثم الخاتمة ، والفهارس.

التمهيد في تعريف الزكاة ، وحكمها. وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الزكاة.

المطلب الثاني : حكم الزكاة.

المبحث الأول : تكيف خطاب الضمان وزكاته. وفيه تمهيد ومطلبان :

التمهيد في تعريف خطاب الضمان والغرض منه ، وأطرافه والعلاقة بينها ، وأهميته ، وأنواعه.

المطلب الأول : تكيف خطاب الضمان.

المطلب الثاني : زكاة خطاب الضمان.

المبحث الثاني : تكييف الاعتماد المستندي وزكاته. وفيه تمهيد ومطلبان :  
التمهيد في تعريف الاعتماد المستندي ، وأطرافه والعلاقة بينها ، وأهميته ،  
 وأنواعه.

المطلب الأول : تكييف الاعتماد المستندي.

المطلب الثاني : زكاة الاعتماد المستندي.

الخاتمة وتتضمن أهم النتائج - إن شاء الله - .  
ثم الفهارس الفنية المتعارف عليها.

- ١ - الاعتماد على المصادر الأصلية في بيان حقيقة المسألة من حيث واقعها العملي ؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.
- ٢ - الموازنة بين أقوال المعاصرين في تكييف المسألة فقهيًا ، ثم بيان حكمها بناء على القول المرجح في تكييفها ، مع بيان ما في المسألة المخرج عليها من خلاف فقهي مع الاستدلال والمناقشة والترجيح إن كان ثم خلاف.
- ٣ - الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة في المسائل الخلافية ، مع توثيق قول كل مذهب من كتب أهل المذهب نفسه.
- ٤ - عزو الآيات إلى مواضعها من القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية.

- ٥ - تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية ، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بتخرجه منهما ، وما لم يكن فيهما فأخرجه من مصادره مع بيان ما ذكره أهل الشأن في درجته من الصحة أو الضعف.

وفي ختام هذه المقدمة أتقدم بالشكر والعرفان - بعد شكر الله تعالى - إلى جامعة القصيم ممثلة بعمادة البحث العلمي على تمويلها لهذا البحث. والله تعالى أسأل العون والتوفيق والسداد، وأن يجعل هذا البحث في موازين حسناتي يوم ألقاه، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الزكاة.

المطلب الثاني : حكم الزكاة.

:

وفيه فرعان :

:

تطلق الزكاة في اللغة على معان متعددة، منها : الزيادة والبركة والنماء، والطهارة، والمدح، والصلاح. وقد أرجعها ابن فارس إلى معنيين هما : النماء والطهارة.<sup>(٢)</sup>

قال ابن منظور : " وأصل الزكاة في اللغة : الطهارة، والنماء، والبركة، والمدح، وكله قد استعمل في القرآن والحديث، ووزنها فعلة كالصدقة فلما تحركت

---

( ) : ( : ) / -  
 ( : ) / ( : ) -  
 ( : ) / ( ) .

الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل ، فتطلق على العين وهي الطائفة من المال المزكى بها ، وعلى المعنى وهو التزكية " (٣) .

:

عرف الفقهاء الزكاة بتعريفات متقاربة ، فعرفها الحنفية بأنها :

" تمليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه ، بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى " (٤)

وعرفها المالكية بأنها :

" إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه ، إن تم المملك وحول غير معدن وحرث " (٥)

وعرفها الشافعية بأنها :

" اسم صريح لأخذ شيء مخصوص ، من مال مخصوص ، على أوصاف مخصوصة ، لطائفة مخصوصة " (٦)

وعرفها الحنابلة بأنها :

" حق واجب في مال مخصوص ، لطائفة مخصوصة ، في وقت مخصوص " (٧)

ولعل التعريف الأخير أوضح التعريفات ؛ حيث تبين فيه أن الزكاة حق واجب بسبب المال ، وهو مال مخصوص بينته النصوص من الكتاب والسنة من حيث الجنس والمقدار ، وليست واجبة في كل مال ، وأنها واجبة لطائفة مخصوصة ، وهم

- 
- |  |   |     |
|--|---|-----|
|  | / | ( ) |
|  | / | ( ) |
|  | / | ( ) |
|  | / | ( ) |
|  | / | ( ) |

الأصناف الثمانية المذكورون في آية التوبة، وأن لها وقتاً محدداً تجب فيه، وهو حولان الحول فيما يشترط فيه، ووقت الحصاد في الخارج من الأرض.

:

الزكاة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب قول الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (٤٣) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٩) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴾ (٢٤) (١٠).

ومن السنة حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ) (١١) ، وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث معاذاً - رضي الله عنه - إلى اليمن ، فقال : ( ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم

( ) :

( ) :

( ) :

( ) -

.( ) /

/





٢- أنه : " تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه ( طالب الإصدار) في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث ، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول ؛ ضمانا لوفاء هذا العميل بالتزاماته تجاه ذلك الطرف خلال مدة معينة ، على أن يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان خطاب الضمان ، دون التفات لما قد يبديه العميل من المعارضة " (١٧).

وهذه التعريفات وإن اختلفت في صيغتها ، فإنها تتضمن أهم خصائص ومميزات خطاب الضمان ، من حيث إنه تعهد مباشر من المصرف للمستفيد ، كما أنه أيضا تعهد مستقل عن العقد الذي كان سببا لإنشائه ، فلا علاقة له بضمان التزام العميل فيما تعهد به للمستفيد وفقا للعقد المبرم بينهما ، وإنما يقع على مبلغ يدفعه المصرف للمستفيد لدى أول طلب منه من غير اعتبار لإذن العميل ، أو معارضته. (١٨)

وتبين من هذه التعريفات أن الغرض من خطاب الضمان ليس هو دفع المبلغ المضمون فيها ، وإنما الغرض منه ضمان جدية العميل ، وضمان وفائه بالتزاماته ، فإذا لم يحصل منه إخلال بذلك بقي الخطاب مجرد ضمان فقط إلى نهاية مدته.

**الفرع الثاني : أطراف خطاب الضمان والعلاقة بينها.**

لخطاب الضمان ثلاثة أطراف (١٩) :

---

( ) =	-	-	( ) :
( )	.	( )	
( )	/	.	
( )	:	( - )	.
( )	:	( )	.

١ - الطالب ، أو الأمر بإصدار خطاب الضمان ، وعادة يكون عميلاً للمصرف.

٢ - المصرف (البنك) مصدر خطاب الضمان.

٣ - المستفيد من خطاب الضمان ، وعادة يكون شخصية اعتبارية ؛ كجهة إدارية ، أو شركة.

ومن عناصر خطاب الضمان بيان المبلغ المضمون ، ومدة الضمان ، والغرض من إصداره ، وما يشترطه المصرف ( البنك ) على العميل ( الأمر ) من تقديم رهن عيني ، أو تأمين نقدي ، وهو ما يسمى بغطاء خطاب الضمان ، ومن العمولة التي يتقاضاها المصرف ( البنك ) من العميل ( طالب إصدار خطاب الضمان )<sup>(٢٠)</sup>.

ويترتب على إصدار خطاب الضمان نشأة علاقتين ، بخلاف العلاقة الأساسية بين الجهة المستفيدة ، وعميل المصرف طالب إصدار خطاب الضمان :

العلاقة الأولى : بين المصرف وعميله طالب إصدار خطاب الضمان ، وبموجب هذه العلاقة يلتزم المصرف بإصدار الخطاب باسم المستفيد ، وفقاً للشروط التي يحددها العميل ، وبدفع قيمة الضمان المحددة فيه للمستفيد عند طلبه في مدة الخطاب المحددة ، ويرد غطاء خطاب الضمان إلى العميل إذا انتهت مدة الخطاب قبل مطالبة المستفيد. وفي مقابل ذلك يلتزم العميل بدفع العمولة والمصاريف التي يحددها المصرف مقابل قيامه بإصدار الخطاب ، وقد يشترط على العميل أيضاً تقديم غطاء كلي ، أو جزئي لقيمة خطاب الضمان يودع لدى المصرف ؛ لضمان حقه في حال قيامه بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد. ويلتزم العميل في حال عدم وجود الغطاء الكلي وقيام المصرف بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد ، بدفع فوائد الإقراض التقليدي (وهذا هو الربا

بعينه) على ما تم دفعه للمستفيد زائدا عن مقدار الغطاء إن كان جزئيا، وعن كامل قيمة الخطاب إن كان صدر على المكشوف \_ بدون غطاء \_ بالإضافة إلى رد قيمة الخطاب التي دفعها المصرف للمستفيد، هذا هو المتبع في البنوك الربوية التي تتعامل بالفائدة الربوية، وهو ما تتجنبه المصارف الإسلامية عند إصدارها لخطاب الضمان<sup>(٢١)</sup>.

العلاقة الثانية : بين المصرف والجهة المستفيدة من خطاب الضمان، والتي تتضمن تعهد المصرف بدفع مبلغ الضمان للمستفيد \_ عند طلبه في مدة الخطاب \_ تعهدا نهائيا لا يقبل الرجوع، ومستقلا عن علاقة المصرف بالعميل، وعن علاقة العميل بالمستفيد، فالمصرف يلتزم في مواجهة المستفيد التزاما مباشرا لا تابعا لالتزام العميل، وهو ما يعني أن المصرف يلتزم بموجب خطاب الضمان بصفته أصيلا لا بصفته نائبا عن العميل<sup>(٢٢)</sup>.

### الفرع الثالث: أهمية خطاب الضمان<sup>(٢٣)</sup>.

لخطابات الضمان دور هام في الحياة الاقتصادية، فهي تحل محل التأمين النقدي، حيث تشترط الجهة التي أعلنت المناقصة \_ للقيام بمشروع ما ؛ كبناء مشروع سكني، أو توريد سلع معينة \_ على المناقص \_ المقاول، أو المورد \_ تأمينا نقديا ابتدائيا ؛ لضمان جدية العروض المقدمة، وبعد رسو المناقصة تطلب ممن رست عليه

---

( ) : ( - )

( - ) - - ( ) .

( ) :

( - ) : ( )

( - )

( ) .

تقديم تأمين نهائي ؛ لضمان حسن التنفيذ، فإذا أخل المتعاقد بالتزاماته أخذت الجهة من هذا التأمين تعويضا مقابل هذا الضرر، والغالب أن يكون هذا التأمين النهائي مبلغا كبيرا حيث يصل أحيانا إلى ١٠٪ من قيمة العقد.

فترتب على التأمين النقدي ضرر بالغ على المتعاقد ؛ لما فيه من تجميد أموال كبيرة دون استثمار مدة تنفيذ العقد، وهي في الغالب مدة طويلة، وقد يكون - أيضا - بحاجة ماسة إليها للوفاء بالتزاماته. إضافة لما يترتب على التأمين النقدي من طول وتعقيد إجراءات الاسترداد له بعد الانتهاء من تنفيذ العقد.

ولذا يلجأ المقاول أو المورد ونحوه إلى المصرف لإصدار خطاب ضمان بالمبلغ المطلوب تأمينه من الجهة المستفيدة - صاحبة المشروع - ، وبذلك يتجنب المقاول أو المورد ونحوه تجميد أمواله، وتتوفر له السيولة النقدية، ويحل هذا الخطاب لدى الجهة المستفيدة محل التأمين النقدي، من حيث إنه يعتبر ضمانا كافيا لا يقل أهمية عن الضمان النقدي.

ولخطابات الضمان أهمية كبيرة لدى البنوك والمصارف ؛ بما تستفيدة من عمولة الإصدار، والفوائد الربوية المترتبة على العميل في حال السداد عنه في البنوك الربوية، إضافة إلى احتفاظ البنك بغطاء خطاب الضمان طوال مدة سريان الخطاب، مما يزيد من ودائعته.

#### الفرع الرابع: أنواع خطاب الضمان.

ينقسم خطاب الضمان إلى أنواع متعددة باعتبارات مختلفة<sup>(٢٤)</sup>، أهمها ما يلي :

( ) :

١ - أنواع خطاب الضمان باعتبار الغرض منه ، وينقسم بهذا الاعتبار إلى ابتدائي ونهائي.

٢ - أنواع خطاب الضمان باعتبار الغطاء ، وينقسم بهذا الاعتبار إلى مغطى وغير مغطى.

٣ - أنواع خطاب الضمان باعتبار طبيعته القانونية ، وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين ؛ الأول : خطاب ضمان مقيد ، وهو الخطاب الذي تتضمن صيغته اشتراط إخلال العميل بالتزاماته تجاه المستفيد. والثاني : خطاب ضمان غير مقيد ، وهو الخطاب غير المشروط دفع قيمته بعجز العميل أو تقصيره ، بل يتعهد البنك بدفع قيمة الخطاب للمستفيد دون قيد أو شرط.

والذي يتعلق بمسألة الزكاة من هذه التقسيمات ، هو التقسيم الأول ، والثاني ؛ لذا لزم الكلام عنهما بشيء من التفصيل.

:

ينقسم خطاب الضمان باعتبار الغرض منه إلى أنواع متعددة ، أهمها نوعان :

( ) :

وهو الخطاب الذي تطلبه الجهة الإدارية من المناقصين عند طرح مناقصة ؛ لإرساء عقد توريد أو مقالة ، فتطلب من المناقصين أن يتقدموا بعطاءاتهم (عروضهم) مصحوبة بضمان ابتدائي (مؤقت) يمثل ١ ٪ إلى ٢ ٪ من قيمة العرض ، ولا يلتفت إلى أي عطاء أو عرض غير مصحوب بهذا الضمان ، وسمي هذا النوع بالابتدائي ؛ لأنه يمثل نسبة ضئيلة من قيمة المشروع.

والهدف من الضمان الابتدائي هو التأكد من جدية صاحب العرض ، ومن التزامه بالتعاقد في حال رسو المناقصة عليه ، ولذا يرد الضمان الابتدائي إلى أصحاب العروض غير المقبولة - أي الذين لم ترس عليهم المناقصة - ويصادر هذا الضمان على المناقص إذا سحب عرضه قبل ميعاد البت في العروض ، حيث توجد فترة زمنية قصيرة ، لا تزيد عن ثلاثة أشهر في معظم الحالات بين تقديم العطاءات وبين إرساء العقد على أحد المناقصين ، أو لم يتم بإبرام العقد حال رسو المناقصة عليه ، هذا هو المعروف والمنصوص عليه في أنظمة المناقصات<sup>(٢٥)</sup>.

وعند مصادرة الضمان الابتدائي من قبل الجهة الإدارية تكون مالكة له<sup>(٢٦)</sup>.

: ( ) :

وهو الخطاب الذي يطلب ممن رست عليه المناقصة ، حيث تطلب منه الجهة الإدارية تقديم ضمان نهائي يمثل ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ من قيمة العقد ، ويجب تقديمه إلى الجهة الإدارية في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إخطاره بقبول عرضه ، ويرد هذا الضمان إلى صاحبه بعد تنفيذ العقد بصفة نهائية.

والهدف من الضمان النهائي : هو ضمان قيام المتعاقد بالوفاء بالتزاماته دون تأخر ، ولا تخلف ، ولا مخالفة للشروط والمواصفات ، ومصادره أو مصادرة بعضه

( ) :

( / / )

/

( ) :

حال إخلاله بالتزاماته ، تعويضاً عن الضرر ، ولذلك فإنها تستمر مدة صلاحيته إلى ما بعد انتهاء مدة العقد<sup>(٢٧)</sup>.

ومصادرة خطاب الضمان النهائي من قبل الجهة الإدارية لا يخولها ملكية مبلغ الخطاب ، وإنما يرجعها إلى طبيعتها الأصلية المتمثلة في التأمين النقدي المقدم من قبل العميل لضمان حسن تنفيذ التزاماته ، وبهذه الصفة تبقى المبالغ على ملكية مقدمها إلى أن يتم الاتفاق بين العميل والمستفيد على تسوية الحساب بينهما ، وحينئذ تدخل المبالغ المستحقة للمستفيد في ذمته ويصبح مالكا لها ، ويتعين عليه أن يرد إلى العميل ما تبقى من مبلغ الضمان<sup>(٢٨)</sup>.

:

يقصد بغطاء خطاب الضمان : الضمانات التي يشترطها البنك على العميل عند طلبه إصدار خطاب الضمان ، وذلك حتى يطمئن البنك إلى إمكانية حصوله على مستحقاته المالية لدى العميل إذا ما دفع قيمة (مبلغ) الخطاب إلى المستفيد. وقد يكون هذا الغطاء نقدياً ، يقوم العميل مباشرة بإيداعه خزينة البنك ، أو يقوم البنك بخصمه على حساب العميل الجاري لديه ، وقد يكون الغطاء عينياً ؛ كرهن يقرره العميل على منقول أو عقار يملكه أو عملة أجنبية ، أو أوراق مالية ، أو أوراق تجارية ، أو بضائع<sup>(٢٩)</sup>.

---

( )

: ( )

: ( )

/

/



ويتوقف مقدار الغطاء على مدى ملءة العميل المالية، وسمعتة التجارية، وعلى مدى ثقة البنك فيه وعلاقته به، وكثيرا ما يقوم البنك بدراسة مركز العميل من حيث قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواجهة المتعاقد معه، ومن حيث سلوكه الخاص وماضيه في تنفيذ المشروعات، قبل إصدار خطاب الضمان، وتحديد مقدار الغطاء.

ولذا قد يصل مقدار الغطاء إلى ١٠٠٪ من قيمة (مبلغ) الخطاب إذا كان العميل غير معروف لدى البنك، ولكن لما كان الغالب هو أن يكون للعميل معاملات مع البنك وحساب جار لديه، فكثيرا ما يكتفي البنك بغطاء جزئي يتراوح مقداره ما بين ١٠٪ و ٣٠٪ من قيمة (مبلغ) الخطاب.

بل قد يقوم البنك بإصدار الخطاب للعميل على المكشوف (بدون غطاء) متى كان العميل يتمتع بسمعة طيبة، ومركز مالي متين، ويحتفظ لدى البنك بأموال كبيرة<sup>(٣٠)</sup>.

وعلى هذا فإن خطاب الضمان ينقسم باعتبار الغطاء، إلى ثلاثة أنواع<sup>(٣١)</sup>:

---

( ) :

( ) :

: وهو الذي غطيت قيمته كلها من  
قبل العميل أي ١٠٠ ٪ من قيمة الضمان.  
: ، وهو الذي لا تغطي قيمته كلها ،  
بل جزء منها.

: ( ) .  
ويودع البنك مبلغ الغطاء الكلي أو الجزئي في حساب خاص ، يسمى :  
(احتياطي خطاب الضمان) ويمنع العميل من التصرف فيه حتى ينتهي التزام البنك  
الناشئ عن خطاب الضمان.  
وخطابات الضمان تكون بمثابة التزامات عرضية على المصارف ( البنوك )  
المصدرة لها ، قد تدفعها في حال طلب المستفيد ، وقد لا تدفعها على الإطلاق إذا لم  
تطلب حتى نهاية مدة الخطاب ، أي أنه لا يشترط أن يترتب على إصدار هذا الخطابات  
خروج أموال سائلة من المصرف (البنك) إلى الغير<sup>(٣٢)</sup>.  
:

خطاب الضمان معاملة مصرفية لم تكن معروفة عند الفقهاء المتقدمين بهذه  
الصورة ، ولذا اختلف الفقهاء المعاصرون في تكييفه على أقوال متعددة ، كما اختلف  
من قبلهم فقهاء القانون في تكييفه<sup>(٣٣)</sup> ، فذهبت طائفة من القانونيين إلى أنه نوع من  
أنواع الكفالة.

---

: ( )

: ( )

قالوا : لأن الكفالة هي أساس التزام البنك عند إصداره لخطاب الضمان ،  
ويعد خطاب الضمان من عمليات الائتمان البنكي وينطبق عليه أحكام الكفالة في  
القانون المدني<sup>(٣٤)</sup>.

وذهب بعضهم إلى تكييفه على أساس الإنابة القاصرة<sup>(٣٥)</sup> ، وهي تتم إذا حصل  
المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين بالإضافة إلى  
المدين ، بحيث يصبح للدائن مدينان بدلا من مدين واحد.

وقد لوحظ على هذه النظرية : أن خطاب الضمان يختلف عن الإنابة القاصرة  
من حيث الاستقلالية ، فخطاب الضمان ينشأ عنه التزام مستقل ومباشر من قبل البنك  
للمستفيد ، بخلاف الإنابة القاصرة فهي مبنية على التزام سابق للمدين قبل الدائن<sup>(٣٦)</sup>.

وذهب بعضهم إلى تكييفه على أساس نظرية الاشتراط لمصلحة الغير ، حيث إن  
العميل يشترط على البنك دفع مبلغ معين من النقود للمستفيد ، على أساس كونه  
أجنبيا عن العقد المبرم بين العميل والبنك.

وقد لوحظ على هذا التكييف : أنه لا ينسجم مع الآثار التي تنتج عن عملية  
خطاب الضمان ، ولا تتمشى مع خصائصه التي يمتاز بها<sup>(٣٧)</sup>.

وذهب بعض القانونيين إلى تكييفه على أساس الإرادة المنفردة المنشئة للالتزام ،  
حيث إن الالتزام في خطاب الضمان لا ينتج عن تلاقي إرادتين بل عن إرادة مصدر

---

( ) :

( ) :

( ) :

( ) :

الضمان الذي لا يستطيع التذرع بأي سبب للتحلل من التزامه الذي أفرغه في الخطاب الذي وجهه إلى المستفيد.

وقد لوحظ على هذا التكييف : أن خطاب الضمان يتضمن مدينا ودائنا، ولا بد من وجود إرادة لهذا الدائن ، وهذا توافق إرادتين<sup>(٣٨)</sup>.

ولذا رجع بعضهم التكييف الأول ، حيث يعتبر خطاب الضمان من عمليات الائتمان البنكي<sup>(٣٩)</sup> ، فهو وسيلة ضمان ابتدعها العرف المصرفي ؛ لتحقيق هدف اقتصادي ، وهو الحل محل النقود ؛ لأن من يطلب خطاب ضمان مصرفي إنما يريد أن يطمئن كما لو كانت لديه ضمانة نقدية<sup>(٤٠)</sup>.

وقد اختلف العلماء كذلك في التكييف الفقهي لخطاب الضمان على أقوال أبرزها مايلي<sup>(٤١)</sup> :

:

واستدلوا بما يلي :

١ - أن تعريف كل من خطاب الضمان والكفالة في الفقه الإسلامي متفقان من حيث المعنى ، وهو التزام الشخص مالا واجبا على غيره لشخص ثالث.

- 
- ( ) : .
- ( ) : / .
- ( )
- - .
- ( ) :

/ / - . ( ) .

٢- أن أركان الضمان قد وجدت في خطاب الضمان ؛ فالبنك هو الضامن ،  
والعميل هو المضمون عنه ، والمستفيد هو المضمون له ، والحق الذي التزمه البنك هو  
المضمون به.

:

واستدلوا بما يلي :

أن المصرف يؤدي إلى المستفيد بأمر من العميل ، ويرجع عليه بما أدى كما يرجع  
الوكيل ؛ فالكفالة بالأمر ما هي إلا وكالة بالأداء.

ونوقش : بأن الوكالة بالأمر إذا تضمنت التزاما من المأمور بالضمان للمكفول  
له فهي في الحقيقة كفالة ، وتسميتها وكالة بالأداء لا يغير من الحقيقة شيئا ؛ لأن العبرة  
في العقود للمعاني وليست للألفاظ والمباني<sup>(٢)</sup>. والفرق ظاهر بين الوكالة والكفالة ،  
فالوكالة نيابة عن الغير لا يترتب عليها ثبوت الحق الموكل بأدائه في ذمة الوكيل ، كما  
أنها عقد جائز يملك كل من الطرفين فسخه ، وذلك بخلاف الكفالة فهي عقد لازم  
ليس للكفيل فسخها ، كما أنه يترتب عليها ثبوت الحق المكفول به في ذمة الكفيل مع  
ثبوته في ذمة الأصيل ، وأحكام الكفالة هي التي تنطبق في الحقيقة على خطاب  
الضمان ، فالمصرف ليس له الخيار في الرجوع عن التزامه إذا صدر خطاب الضمان ،  
كما أنه يلتزم بدفع المبلغ المضمون للمستفيد حتى مع معارضة العميل ، وهذا يعني  
ثبوت المبلغ المضمون في ذمته.

مع ( ) :

التفرقة بين المغطى وغير المغطى ، فخطاب الضمان غير المغطى هو في الحقيقة كفالة

---

( ) / /

/ / .

واضحة المعالم ؛ لأن المصرف (الكفيل) يتعهد بدفع مبلغ الخطاب الذي التزم به - في حدود كفالاته لعميله (المكفول)- للمستفيد ( المكفول له ).

وأما خطاب الضمان المغطى كلياً من قبل العميل فهو وكالة ؛ لأن المصرف يدفع مبلغ الخطاب من الغطاء المقدم من العميل.

وأما خطاب الضمان المغطى جزئياً من قبل العميل ، فهو وكالة في الجزء المغطى ، وكفالة في الجزء غير المغطى.

وما جرى عليه العرف المصرفي غالباً : هو أن علاقة المصرف بالعميل علاقة كفالة ووكالة معاً ، فهو وكيل بالنسبة للجزء المغطى ، وكفيل بالنسبة للجزء غير المغطى من مبلغ الخطاب<sup>(٤٣)</sup>.

فالحكم الشرعي لخطاب الضمان يتردد بين أن يكون وكالة أو كفالة ، ولا مانع من إصداره شرعاً إذا خلا من الفائدة الربوية التي يفرضها البنك على عميله في حالة السداد<sup>(٤٤)</sup>.

وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي مكيفاً له بأنه كفالة ( ضمان ) ووكالة ، حيث جاء في قراره ما نصه :

" ١ - إن خطاب الضمان بأنواعه الابتدائي ، والانتهايي ، لا يخلو أن يكون بغطاء ، أو بدونه ، فإن كان بدون غطاء فهو : ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره فيما يلزم حالاً أو مآلاً ، وهذه حقيقة ما يعنى في الفقه الإسلامي باسم (الضمان) أو (الكفالة).

( ) :

( ) :

وإن كان خطاب الضمان بغطاء فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي (الوكالة) والوكالة تصح بأجر، أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له).

٢- إن الكفالة هي عقد تبرع يقصد للإرفاق والإحسان، وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة؛ لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعا على المقرض، وذلك ممنوع شرعا. ولذلك فإن المجمع قرر ما يلي :

أولا: إن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان (والتي يراعي فيها عادة مبلغ الضمان ومدته)، سواء أكان بغطاء أم بدونه. ثانيا: أما المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان بنوعيه فجائزة شرعا، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل، وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي، يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء. والله أعلم<sup>(٤٥)</sup>.

الراجع - والله أعلم - هو القول الثالث، فخطاب الضمان إذا كان غير مغطى من العميل فمن الواضح أنه يعتبر عقد كفالة، حيث إن أركان الكفالة (الضمان) وجدت فيه، فالمصرف هو الضامن، والعميل هو المضمون عنه، والمستفيد هو المضمون له، والحق الذي التزمه المصرف هو المضمون به. والضمان هو ضم ذمة إلى ذمة في التزام الحق، فثبت الحق في ذمتهما معا، وللمضمون له مطالبة من شاء منهما.

أما إذا كان العميل قد أودع لدى المصرف ما يغطي خطاب الضمان، فإن العلاقة بينهما علاقة وكالة، حيث وكل العميل المصرف ليقوم بالأداء إلى المستفيد، غير أن العلاقة تبقى كفالة بين المصرف والطرف الثالث (المستفيد)، فالطرف الثالث يقبل خطاب الضمان من المصرف باعتباره كفيلاً لا وكيلًا، وهذا في الحقيقة مما يقوي أنه ضمان مطلقاً.

وما جرى عليه العرف المصرفي غالباً هو قيام العميل بالغطاء الجزئي لا الكلي، وفي هذه الحال تكون علاقة المصرف بالعميل علاقة وكالة وكفالة معا فهو وكيل بالنسبة للجزء المغطى، وكفيل مراعاة للجزء المتبقي<sup>(٤٦)</sup>.

:

تقدم أن خطاب الضمان هو في حقيقته عقد ضمان، وكونه انفرد بخصائص معينة لا يخرج عنه هذه الحقيقة، وبالتالي فالضمان في حق المضمون له - وهو المستفيد - لا يترتب عليه تملك للمال قبل الأداء، وإنما هو وثيقة يستوفى بها عند الاستحقاق.

لأن الضمان في خطاب الضمان بنوعيه الابتدائي، والنهائي هو ضمان ما سيجب، وليس ضماناً لشيء قد وجب في ذمة العميل، وبالتالي فلا زكاة لمبلغ خطاب الضمان على من صدر خطاب الضمان لصالحه (المستفيد)، حتى يستفيد من الخطاب، وذلك بمصادرة قيمة خطاب الضمان الابتدائي، إذ إن المستفيد يملكه بمجرد مصادرته كما تقدم، وبالتالي يبدأ حول زكاته من حين قبضه.



وأما مصادرة المستفيد لخطاب الضمان النهائي فلا تمكنه من تملكه ؛ لأنه ربما رجع عليه العميل مطالبا له بعدم استحقاقه ، فلا تجب عليه زكاة ما صادر منه حتى تتم التسوية بينهما من حيث مقدار ما يستحقه المستفيد في مقابل إخلال العميل بالتزاماته.

وأما بالنسبة للعميل فما حكم زكاة خطاب الضمان في حقه؟

لا تتصور الزكاة في حق العميل إذا كان خطاب الضمان مكشوفاً ؛ وإنما زكاة خطاب الضمان في حقه إذا كان الخطاب مغطى كلياً أو جزئياً.

وقبل بيان حكم زكاته ، لابد من بيان حقيقة الغطاء وتكييفه :

للعلماء المعاصرين في بيان حقيقة غطاء خطاب الضمان تخريجان ، فمنهم من خرج على أنه رهن ، ومنهم من خرج على أنه أمانة لدى المصرف ، وقد وكل بالدفع منه عند مطالبة المستفيد من الخطاب.

:

يعد غطاء خطاب الضمان رهنا تجاريا لصالح المصرف ، سواء كان رهنا نقدياً أو عينيّاً ، وهو رهن في مقابل القرض ، وهو مبلغ خطاب الضمان عند قيام المصرف بتسديده للمستفيد عند طلبه<sup>(٤٧)</sup>.

جاء في موسوعة أعمال البنوك ما يلي :

"يعتبر غطاء خطاب الضمان رهنا تجاريا لصالح البنك ، إذا انصب على أوراق مالية أو بضائع ، وتنطبق عليه أحكام الرهن التجاري... وإذا كان الغطاء أوراقا تجارية فإنه يعتبر كذلك رهنا تجاريا... بقيت الصورة الأخيرة لغطاء خطاب الضمان ؛ وهي : صورة الغطاء النقدي ، ونحن نرى أن حقيقة الغطاء النقدي لا تختلف عن سائر صور

الغطاء ، فهو رهن تجاري دائما ، ورهن النقود جائز قانونا ، ويسمى بالرهن الناقص قياسا على الوديعة الناقصة<sup>(٤٨)</sup>.

وجاء في الكفالات البنكية في المملكة العربية السعودية ما يلي :

"عند طلب إصدار خطاب الضمان من قبل العميل ، وقبل إصداره يطلب البنك - عادة - تقديم الضمان الذي يراه كافيا لتغطية ما يلتزم به قبل المستفيد ، ويعرف هذا الضمان في الحياة العملية باسم الغطاء ، وقد يكون نقديا أو عينيا... وبهذه الصفة يكون البنك دائما مرتهنا ، يلتزم بإرجاع الرهن في حالة عدم وفائه بقيمة الضمان للمستفيد ، أما في حالة الوفاء فإن للبنك أن يرجع على ما تحت يده من ضمانات في حدود ما تم دفعه للمستفيد"<sup>(٤٩)</sup>.

ويودع البنك مبلغ الغطاء الكلي أو الجزئي في حساب خاص ، يسمى : (احتياطي خطاب الضمان) ، كما تقدم.

وبهذا يتبين أن العرف المصرفي جرى على اعتبار هذا الغطاء رهنا يقدمه العميل للمصرف ، وهذا ما يتم في الواقع عند تقديم هذا الغطاء ، فالعميل يقدم رهنا يكون تحت يد المصرف ، فإذا أوفى بالتزامه نحو المستفيد قام المصرف بإرجاع هذا الرهن له ، وإذا لم يوف بالمصرف يتصرف في هذا الرهن في حدود ما تم دفعه للمستفيد<sup>(٥٠)</sup>.

---

( ) / - .

( )

( ) :

/

والغالب أن الغطاء يكون نقداً، ولا إشكال في رهن النقود ؛ لأنه يتحقق الاستيفاء من رهنها، فكانت محلاً للرهن، وهو ما نص عليه أكثر العلماء من الحنفية<sup>(٥١)</sup>، والمالكية<sup>(٥٢)</sup>، والشافعية<sup>(٥٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٥٤)</sup>، والظاهرية<sup>(٥٥)</sup>.

لكن قد يرد على هذا التكييف: أن الرهن لا يكون إلا بدين ثابت، والمرهون به في خطاب الضمان غير ثابت عند تقديم الغطاء ؛ إذ هو رهن بدين قد يجب على الراهن (العميل) بسبب إخلاله بالتزاماته نحو المستفيد من خطاب الضمان، فإذا دفعه المصرف بكونه ضامناً عن الراهن (العميل) صار دائناً له بعد ذلك، ولا يجوز الرهن بدين لم يجب بعد.

والجواب عن هذا الإشكال : أن العلماء مختلفون في اشتراط كون المرهون به ديناً ثابتاً عند الرهن على قولين :

		<hr/>	
/	( )	/	( )
.	/	/	( )
- /	( )	- /	( )
.	/	/	( )
/	( )	- /	( )
.	/	.	( )
.	/	.	( )



وجه الدلالة : أن الآية عامة ، ولم تفرق بين حال وحال ، ولو كان الرهن مقيدا في حال دون أخرى لبينته الآية <sup>(٦٥)</sup> .

المناقشة : نوقش الاستدلال بالآية ، بأن الله تعالى لم يصرح بالرهن إلا بعد ثبوت الدين بدليل الآية التي قبلها : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ <sup>(٦٦)</sup> ، فكان الدين المذكور شرطا لصحة الرهن <sup>(٦٧)</sup> .

الإجابة : أجيب بأن ذكر الدين في الآية قد خرج مخرج الغالب ، فإن الغالب وقوع الرهن بعد الدين ، فلا يكون له مفهوم ، كما أن الآية قد صرحت بالسفر وعدم الكاتب ، وقد سقطا عن الاعتبار ، فيسقط اعتبار تقدم الدين بالقياس عليهما بجامع أن الكل خرج مخرج الغالب <sup>(٦٨)</sup> .

٢- القياس على الضمان ، فكما جاز الضمان بالحق قبل وجوبه ، جاز الرهن به قبل وجوبه ، بجامع أن كلا منهما وثيقة بحق <sup>(٦٩)</sup> .

المناقشة : نوقش بالفرق بينهما ، فالضمان التزام مال تبرعا بالقول ، فجاز من غير حق ثابت كالنذر ، بخلاف الرهن <sup>(٧٠)</sup> .

٣- أن مقصود الرهن التوثق ، وهو حاصل إذا تقدم الحق <sup>(٧١)</sup> ، فيكون رهنا به إذا وجب ، ولا مانع منه .

---

( ) : / / / - .

( ) : .

( ) : / .

( ) : / .

( ) : / / .

( ) : / .

( ) : / .

٤ - يستدل لذلك بأن الأصل في المعاملات الإباحة والصحة ، فما لم يدل دليل على منعه وتحريمه فهو باق على الأصل ، وليس ثم دليل يمنع من الرهن بالحق قبل ثبوته.

استدل من منع من الرهن بالحق قبل ثبوته بما يلي :

١ - أن الرهن وثيقة يمكن أن يستوفى منها الحق ، فلم تصح قبل ثبوته ؛ كالشهادة<sup>(٧٢)</sup>.

المناقشة : يناقش بأن القياس على الشهادة قياس مع الفارق ، فإن الشهادة بحق لشخص على آخر لا تكون إلا بعد ثبوته ، فيستحيل تقدمها عليه ، وإلا كانت كذبا ، بخلاف الرهن بحق قد يثبت في المستقبل ، فإن ثبت كان رهنا به ، وإلا رجع إلى مالكه ، فلا كذب ، ولا غرر.

٢ - أن الارتهان احتباس بالحق ووثيقة به ، فلم يجوز تقدم الاحتباس على غير حق يقع به الاحتباس<sup>(٧٣)</sup>.

المناقشة : يناقش بأن هذا احتجاج بالدعوى نفسها ، فلا يصح ، ثم إن هذا الاحتباس حصل بإذن المالك ورضاه ؛ لحاجته إليه ، فلا يمنع منه.

٣ - أن الغرض من الرهن الاستيفاء فيكون تمليكا ، والتملكات لا يجوز تعليقها ولا إضافتها<sup>(٧٤)</sup>.

---

( ) : / .

( ) : .

( ) : / .

المناقشة : يناقش بأنه لا يسلم بأن الرهن تمليك ، وإنما الغرض منه الاستيفاء عند تعذره من المدين ، وهذا تعليق في الحقيقة ، فيلزم على قولكم عدم صحة الرهن أصلا ، وهذا باطل ، وما لزم عليه باطل فهو باطل.

٤ - أن الارتهان استيفاء من وجه في الحال ، فإن لم يكن الحق المرهون به ثابتا فلا شيء في الحال يستوفى ؛ إذ استيفاء المعدوم محال<sup>(٧٥)</sup>.

المناقشة : يناقش بأنه لا يسلم بأن الارتهان استيفاء في الحال ، وإنما هو استيفاء عند تعذر الوفاء من المدين ، وهذا لا يتحقق إلا في ثاني الحال.

٥ - أن الرهن بما لم يثبت بعد رهن بمجهول ، والرهن بالمجهول لا يصح ؛ لأنه غرر<sup>(٧٦)</sup>.

المناقشة : يناقش بأنه لا يسلم بأن الرهن بالدين المجهول لا يصح ، بل هو صحيح عند كثير من العلماء<sup>(٧٧)</sup> ؛ لأنه ليس الغرض من الرهن المعاوضة حتى تبطله الجهالة والغرر ، بل المقصود هو التوثق ، والاستيفاء منه عند تعذر الوفاء من المدين ؛ كالضمان ، ولذا فإنه يجوز أن يكون الرهن أقل قيمة من المرهون به ، وأكثر ، وقد يكون المستوفى من الرهن بعض الدين ، وقد لا يستوفى منه شيء في حال سداد المدين ، ولا أثر لذلك في صحة الرهن لحصول المقصود منه.

---

( )	:	/	.
( )	:	/	.
( )	:	/	.
( )	:	/	.

يظهر - والله أعلم - أن الراجح هو القول الأول ؛ لقوة أدلته في مقابل أدلة القول الآخر ، لا سيما أن الأصل في العقود والشروط هو الصحة ، والحاجة داعية إلى جوازه ؛ كما في مسألة خطاب الضمان ؛ لأن البنك لا يقبل غالبا بفتح خطاب الضمان إلا بعد أن يستوثق لحقه - بالغطاء - فيما لو أدى مبلغ الخطاب. فإذا تقرر أن غطاء خطاب الضمان هو في حقيقته رهن يقدمه العميل للمصرف ، فإنها تنطبق عليه أحكام الرهن ، ومنها بقاء ملكيته للراهن ؛ للنص ، والإجماع.

أما النص فقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه)<sup>(٧٨)</sup>.

وأما الإجماع فلم يختلف العلماء في أن الرهن باق على ملكية الراهن ، قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : " فلا أعلم بين أحد من أهل العلم خلافا في أن الرهن ملك للراهن " <sup>(٧٩)</sup>.

إذا تبين ذلك فإن غطاء خطاب الضمان يأخذ حكم زكاة المال المرهون ، فإن كان لا تجب فيه الزكاة قبل الرهن ؛ كعقار لم يعد للتجارة ، أو منزل ونحوه ، لم تجب زكاته ، وأن كان مالا زكويا ؛ كنقد ، أو عرض تجارة ، فقد اختلف الفقهاء في حكم زكاته على قولين :

:

ذهب إلى ذلك الحنفية<sup>(٨٠)</sup> ، وهو قول عند الشافعية<sup>(٨١)</sup>.

( )

( ) / :





الوجه الثاني : أن الراهن رهن المال باختياره لمصلحته ، فلا يسقط لذلك حق الفقير لمصلحة الغني ما دام المال باقيا في ملكيته.

١ - ما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه )<sup>(٨٨)</sup>.

: / ( )  
 " : / ..  
 " : / "  
 - / ."  
 " : ( - ) - / "  
 / " : - /  
 - -  
 ) : ( ) :  
 . " ( " : ( / )  
 .  
 " : / ( ) /  
 : ( / ) . "

\_\_\_\_\_

: " =

.  
" "  
" " "  
."

/ /  
/  
( ) ( ) /  
/  
/  
/

.  
": ( / )

: " : ( - / ) ."

"  
."  
": ( / )

.  
:  
..

..

" : / ."

.  
" : ( ) ."

فقلوه : (له غنمه ، وعليه غرمه) يدل على تمام ملكه له ، ولذا تجب عليه زكاته.  
 المناقشة : نوقش بأن الحديث لا يصح مرفوعا ، فلا يحتج به.  
 ويقال أيضا : بأن الحديث لا دلالة فيه على أن الراهن له ملك اليد والتصرف  
 في المرهون ، وإنما يدل على ملك الرقبة ، وهذا لا نزاع فيه.  
 ٢- أن من شروط وجوب الزكاة الملك التام ، والمرهون يملكه الراهن ملكا  
 تاما ، فيملك عينه ، ويملك التصرف فيه ، فتجب عليه زكاته.

الراجح هو القول بوجوب الزكاة في المرهون على الراهن ، لقوة أدلته ، وضعف  
 دليل القول الآخر ، والله أعلم.  
 وبالتالي تجب زكاة الغطاء في خطاب الضمان على العميل ، مدة بقائه في  
 المصرف ؛ لملكه له - والله أعلم - .

---

"

=

( / )

":

: ( / ) :

"

...

"

:

/

=

"

:

.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن خطاب الضمان : " وإن كان خطاب الضمان بغطاء فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي (الوكالة) والوكالة تصح بأجر ، أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له) " <sup>(٨٩)</sup> .  
وعلى هذا التخريج فإن زكاة غطاء خطاب الضمان تجب على العميل ؛ للملكه له ، ولبقاء يده عليه ؛ لأن الوكيل نائب عن المالك في اليد والتصرف ، فيده باقية عليه حكما .

وقد ذهب العلماء إلى وجوب الزكاة على من كان ماله بيد وكيله <sup>(٩٠)</sup> ؛ لتمام ملكه له ، وقدرته على التصرف فيه .  
فإن قيل : الموكل - في الأصل - له أن يرجع في الوكالة ، إذ الوكالة عقد جائز بالاتفاق <sup>(٩١)</sup> ، وهنا ليس له الرجوع .

---

( ) / / .

( ) : / - / / .

( ) : / .

قيل : إن الوكالة إذا كانت مشروطة وتعلق بها حق الغير تصبح لازمة على أصح القولين ؛ كما هو مذهب الحنفية<sup>(٩٢)</sup> ، والمالكية<sup>(٩٣)</sup> ، وهو قول عند الحنابلة<sup>(٩٤)</sup> ، خلافاً للشافعية<sup>(٩٥)</sup> ، والمذهب عند الحنابلة<sup>(٩٦)</sup> ، وذلك ؛ لأن في جواز الفسخ في هذه الحال إبطالا لحق الغير بغير رضاه ، ولأن الأصل في الشروط الصحة ، وبالتالي فحكم الوكالة باق ، وإن كان ليس للموكل الرجوع . وهذا لا يمنعه من التصرف في المال الذي وكل بالأداء منه ، إن أذن له صاحب الحق ؛ كالمرهون - والله أعلم - .

وعند التأمل في هذا التخريج نجد أنه في الحقيقة يعود إلى التخريج الأول ، فيكون هذا المال المحتبس للأداء منه للمستفيد ، هو في الحقيقة رهن ، لكنه على هذا التخريج الأخير رهن لحق المستفيد من خطاب الضمان ؛ إذا اعتبرنا أن العلاقة بين العميل والمصرف علاقة وكالة ، وأما إذا اعتبرناها علاقة ضمان ؛ كعلاقة المصرف بالمستفيد ، صار رهنا لحق المصرف نفسه ؛ لكونه ضامنا للحق ، وبالأداء يكون دائنا للعميل ، فيكون هذا الرهن (الغطاء) لصالحه هو ، وعلى أية حال فزكاة هذا الغطاء تأخذ حكم زكاة المال المرهون كما تقدم ، والراجع وجوب زكاة المال المرهون على مالكة ( الراهن ) - والله أعلم - .

---

( ) :	/	/	/	.
( ) :	/	/	/	.
( ) :	/	/	-	.
( ) :	/	/	.	.
( ) :	/	-	/	.

:

وفيه تمهيد ومطلبان :

التمهيد في تعريف الاعتماد المستندي ، وأطرافه والعلاقة بينها ، وأهميته ، وأنواعه.

وفيه أربعة فروع :

( ) ( ) :

الاعتماد المستندي من المعاملات المصرفية المعاصرة ، وله أهمية كبيرة في التجارة الخارجية ، فلا يتم غالبا سداد الثمن إلا عن طريقه ، وفيه مصلحة لكل من المورد والمستورد ، فبه يطمئن المورد على استلام الثمن في موعده ، ويأمن من ممانعة المستورد أو محاطلته بالثمن ، أو إفلاسه ، وبه يطمئن المستورد من حيث تسليم السلعة في الوقت المحدد مستوفية للشروط التي تم الاتفاق عليها ، وقد عرف الاعتماد المستندي بتعريفات متقاربة منها :

( ) :

:" : " / " : " : " ) .

( /

( ) :

( " : " / " : " : " ) .

( ) :

(.

١- عرفت المادة (٣٥٩) من مشروع القانون التجاري المصري الاعتماد المستندي بأنه : "عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الآمر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة ، أو معدة للنقل. ويعتبر عقد الاعتماد المستندي مستقلا عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه ، ويبقى البنك أجنبيا عن هذا العقد" (٩٩).

٢- وعرف بأنه : "تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد لصالح مورد ، يتعهد فيه المصرف بدفع المبالغ التي يستحقها المورد ثمنا لسلع يصدرها للمستورد طالب فتح الاعتماد ، متى قدم المورد المستندات المتعلقة بالسلع والشحن على أن تكون هذه المستندات مطابقة لشروط الاعتماد" (١٠٠).

وعرف تعريفا وصفيا بأنه : "عقد يبرم بين البنك "ولنفترض أنه هنا شركة الراجحي" وطالب الاعتماد (العميل) تتعهد فيه شركة الراجحي للمصدر أو بائع البضاعة على العميل بدفع قيمة البضاعة المستوردة المطلوبة من العميل ، إذا طابقت المستندات المتعلقة بالبضاعة شروط فتح الاعتماد.

ويقوم بنك مراسل لشركة الراجحي التي أصدرت الاعتماد "وهذا المراسل عادة يكون في بلد المصدر أو بائع البضاعة للعميل" بتبليغ الاعتماد للمصدر أو بائع البضاعة ، ويراقب تقديم المصدر أو البائع للمستندات في موعدها المنصوص عليه في

---

( ) / ( ) :

.(

( ) / .



الاعتماد المستندي ، ويفحصها ، وبعد التأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد يقوم البنك المراسل بدفع قيمة البضاعة "نيابة عن شركة الراجحي التي أصدرت الاعتماد" للمصدر أو بائع البضاعة للعميل ، ثم يرسل المستندات لشركة الراجحي لتدفع للبنك المراسل المبلغ الذي دفعه نيابة عن شركة الراجحي ، وهذه المستندات تكون عادة : فاتورة البضاعة ، ووثيقة الشحن ، ووثيقة التأمين ، وشهادة المنشأ<sup>(١٠١)</sup> .

:

الاعتماد المستندي له ثلاثة أطراف<sup>(١٠٢)</sup> :

١- طالب فتح الاعتماد المستندي : وهو العميل (المشتري) ، وغالبا ما يكون مستوردا للسلعة من بلد أجنبي ، ويسمى بالآمر ؛ لأنه يأمر البنك بفتح الاعتماد المستندي بالشروط والبيانات التي يحددها في طلبه .

٢- المستفيد من الاعتماد المستندي : وهو البائع ، وغالبا ما يكون مصدرا للسلعة إلى بلد المستورد ، وسمي بذلك لأن الاعتماد المستندي يصدر لصالحه .

٣- البنك فاتح الاعتماد : وهو الذي يفتح الاعتماد المستندي للعميل حسب طلبه ، ويتعهد لدى المستفيد بدفع قيمته مقابل تقديم المستندات ، سواء عن طريقه مباشرة ، أو عن طريق بنك آخر وسيط في بلد المصدر ، يسمى بالبنك الخارجي ، أو البنك المراسل .

وينشأ بين هذه الأطراف التزامات بموجب هذا العقد .

( ) / .

: ( )

/

/

فالعلاقة بين العميل (الآمر) والمستفيد (البائع)، تنشأ نتيجة لعقد البيع المبرم بينهما، إذا تم الاتفاق بين الطرفين على أن يكون دفع الثمن عن طريق فتح اعتماد مستندي وفقاً للشروط المتفق عليها، فإذا ما أحل أحد الطرفين بتنفيذ التزامه جاز للطرف الآخر فسخ العقد، ومطالبته بالتعويض.

والعلاقة بين العميل (الآمر) والبنك فاتح الاعتماد، تنشأ نتيجة لعقد فتح الاعتماد المستندي المبرم بينهما، فيلتزم البنك بإبلاغ المستفيد بالاعتماد المفتوح لمصلحته وشروطه، وإبلاغه بالمستندات التي طلبها العميل، ودفع قيمة الاعتماد للمستفيد إذا قدم المستندات مطابقة للشروط والمواصفات التي حددها العميل، كما يلتزم الأمر بدفع عمولة للبنك بالقدر المتفق عليه مسبقاً، كما يلتزم في حال تنفيذ العملية بأن يرد للبنك مبلغ الاعتماد إذا لم يكن قد سبق أن دفعه، [مضافاً له الفوائد الربوية على ما دفعه البنك إلى حين السداد - في البنوك الربوية -].

والعلاقة بين البنك فاتح الاعتماد والمستفيد (البائع): تنشأ نتيجة لعقد فتح الاعتماد، حيث يترتب على البنك التزام مباشر ومستقل تجاه المستفيد بدفع قيمة الاعتماد المستندي عند تقديمه للمستندات طبقاً للمواصفات والشروط التي حددها العميل<sup>(١٠٣)</sup>.

:

للاعتناء المستندي أهمية كبرى في التجارة الخارجية خاصة مع اتساع نطاق انتقال السلع فيما بين الدول، ونظراً لبعدها المسافة فيما بين البائع والمشتري، وعدم معرفته أحدهما للآخر ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، بات من الضروري إيجاد

وسيلة يطمئن كل من الطرفين بواسطتها على قيام الطرف الآخر بتنفيذ العقد المبرم بينهما على ما تم الاتفاق عليه ، وهذه الوسيلة تقتضي وجود وسيط بين الطرفين يقوم بهذه الضرورة ، ونتيجة لذلك كان لابد من الاستعانة بوسيط محل ثقة طرفي العقد ، وهو ما يحصل بالاعتماد المستندي حيث يكون البنك فاعل الاعتماد هو الوسيط بين المستورد والمصدر. حيث يتولى عملية تسلم المستندات التي تمثل السلعة من البائع ، ويقوم بالتأكد من مطابقة تلك المستندات للشروط والمواصفات التي ضمنها المشتري فتح الاعتماد المستندي ، والتي تم الاتفاق عليها بين البائع والمشتري (المصدر والمستورد) مسبقا ، ومن ثم يقوم بدفع ثمن البضاعة التي تمثلها تلك المستندات للبائع (المصدر) ، ويعتبر التزام البنك بذلك التزاما مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري ، متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماما لشروط الاعتماد المستندي.

وبذلك يضمن البائع بأن قيمة البضاعة ستدفع له من قبل البنك ، طالما استجاب لشروط فتح الاعتماد وشحن البضاعة ، كما يتحقق للمشتري الاطمئنان بأن البنك لن يقوم بالدفع إلا بعد أن يتثبت من إرسال البضاعة ، ومن مطابقتها للمواصفات المطلوبة ، وتدقيق المستندات<sup>(١٠٤)</sup>.

:

للاعتناء المستندي أنواع متعددة باعتباريات مختلفة، والذي يتعلق بهذه المسألة أنواعه من حيث كون مبلغ الاعتماد مغطى من قبل العميل، أو غير مغطى، وهو بهذا الاعتبار نوعان<sup>(١٠٥)</sup>:

:

وهو الذي يدفع فيه العميل كامل قيمة البضاعة، أو جزءا منها للمصرف الذي فتح فيه الاعتماد المستندي؛ ضمانا لما يدفعه للمستفيد، ويكون دور المصرف في هذه الحال الوكالة، والكفالة (الضمان) في الوقت نفسه، فهو وكيل عن فاتح الاعتماد في تسليم الثمن واستلام سندات البضاعة، والتأكد من مطابقتها لشروط العميل (فاتح الاعتماد)، وكفيل عنه بالثمن لحق المصدر (البائع) الذي يعد مكفولا له.

( ) :

وهو الذي لا يدفع فيه العميل شيئا تأمينا للمصرف، بل يصدره المصرف على المكشوف، معتمدا على المركز المالي للعميل وسمعته التجارية، بدون الحصول على ضمانات عينية، أو نقدية<sup>(١٠٦)</sup>.

:

اختلف العلماء المعاصرون في تخريج الاعتماد المستندي على أقوال عديدة، أبرزها ما يلي :

( ) :

/

( )

/

( ) - - ( ) :

( )

:

واستدلوا : بأن العميل عندما يوجه خطاباً إلى البنك لفتح الاعتماد، فإنه في الحقيقة يوكل البنك بفحص المستندات بدقة وفق شروط فتح الاعتماد، وبدفع قيمة الاعتماد إذا تحقق من شروط الاعتماد، فالبنك يقوم بدور الوكيل عن العميل.

نوقش بأن هناك فروقاً جوهرية بين كل من العقدين تمنع من الإلحاق ؛ أهمها : أن الاعتماد المستندي قد يكون غير مغطى، وقد يكون مغطى جزئياً، وفي جميع الحالات يلتزم البنك بدفع قيمة الاعتماد المستندي للمستفيد، ثم يرجع بها على العميل، وهذا في حقيقته ضمان وليس وكالة ؛ لأن الوكالة ما هي إلا تفويض بالأداء عن الموكل من غير أن يلتزم الوكيل بذمته شيئاً عن الموكل. وأيضاً، فإن إصدار البنك للاعتماد المستندي لصالح المستفيد غير قابل للرجوع، بمعنى أن البنك يصبح مدينًا بهذا الالتزام تجاه المستفيد، فيثبت الالتزام في ذمة كل من البنك والعميل، ولا يملك العميل عزل البنك إذا وصل خطاب الضمان إلى علم المستفيد، ولا يملك البنك الرجوع بعد ذلك، وذلك بخلاف الوكالة فهي عقد جائز، وللموكل عزل الوكيل متى شاء<sup>(١٠٨)</sup>.

---

( ) :

/

/

( ) :

/ - /

وأيضاً، فإن فحص المستندات ليس هو كل موضوع الاعتماد، لكنه جزء منه وهو جزء تابع، فلا يستقل بالحكم<sup>(١٠٩)</sup>.  
 ( ) :

واستدلوا : بأن بائع البضاعة لا يطمئن إلى ذمة مشتر لا يعرف مدى قدرته المالية ومصداقيته، والذمة المالية للبنك يطمئن إليها كل من الطرفين البائع والمشتري، فأحال المشتري البائع بالثمن على البنك بموجب قبول البنك بفتح الاعتماد المستندي، وبقبول البائع ينتقل الثمن من ذمة المشتري إلى ذمة البنك، ويصبح مديناً أصلياً للمستفيد، يحل محل الأمر، وتبرأ بذلك ذمة الأمر، وهذه حقيقة الحوالة.

المناقشة : نوقش بأن الحوالة عند الفقهاء - رحمهم الله - هي عبارة عن نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، بحيث تبرأ ذمة المحيل من الدين<sup>(١١٠)</sup>، وفي الاعتماد المستندي لا يبرأ العميل من حق المستفيد، بل يبقى الحق في ذمته بموجب عقد البيع الأصلي المبرم بينهما، وإن كان العرف قد جرى بأن المستفيد يطالب البنك، إلا أنه من الناحية العملية فإن ذمة العميل تبقى مشغولة ولا تبرأ بحوالة المستفيد على

---

( ) : / .  
 ( ) : /  
 /  
 ( ) : / .  
 /

البنك ، فإذا لم يتمكن البائع من اقتضاء حقه من البنك كان له أن يطالب المشتري ببناء على عقد البيع<sup>(١١٣)</sup>.

وأيضاً ، فإنه يشترط في الحوالة أن يكون المحال عليه مديناً للمحيل<sup>(١١٣)</sup> ، وهذا الشرط لا يتحقق في الاعتماد المستندي ، حيث يمكن أن يحيل المشتري (عميل البنك) البائع (المستفيد) على البنك بقيمة البضاعة ، ولو لم يوجد غطاء نقدي كامل أو جزئي للاعتماد المستندي<sup>(١١٤)</sup>.

وأيضاً ، فإن الحوالة لا يشترط فيها رضی المحال عليه ؛ لأنه يجب عليه أن يؤدي الدين إلى الدائن أو إلى من يطلب الأداء إليه من وكيل أو غيره<sup>(١١٥)</sup> ، بينما في الاعتماد المستندي لا بد من موافقة البنك على فتح الاعتماد<sup>(١١٦)</sup>.

وأيضاً ، فإن الاعتماد المستندي يكون مؤقتاً بمدة ينتهي عندها ، وبعد مضي هذه المدة ليس للمستفيد الحق في مطالبة البنك بقيمة الاعتماد ، وأما الحوالة في الفقه الإسلامي فإنها - كما تقدم - تنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه ، ومن ثم فليس للمحال الرجوع على المحيل<sup>(١١٧)</sup>.

---

( ) :

· - /

( ) : / / /

( ) : - /

· -

( ) : / / /

( ) : · /

( ) : - /

:

( )

واستدلوا : بأن أساس الاعتماد المستندي هو عقد البيع المتفق عليه بين المشتري والبائع ، أما العلاقة بين العميل والبنك فهي أشبه بعقد الوكالة من العميل المشتري للبنك ، حيث يقوم البنك بإتمام إجراءات الصفقة ، ودفع الثمن للبائع المستفيد ، فهو يقوم بدور الوكيل لعميله. وأما العلاقة بين البنك والمستفيد (البائع) فهي أشبه بعقد الضمان ، حيث يضم البنك ذمته إلى ذمة العميل في ضمان الدين المستحق للمستفيد ، فالبنك يلتزم للمستفيد بدفع المبلغ المتفق عليه مع العميل عند وصول الوثائق اللازمة حسب الشروط.

وفي اعتبار هذه العقود رعاية للجوانب المختلفة في الاعتماد المستندي ، وكل منها جائز في نفسه ، ولا مانع من تعددها لعدم التضارب بين خواصها وآثارها ، بل بعضها يخدم بعضا ، ويساعد على الإنجاز بسهولة في أقرب وقت ممكن<sup>(١١٩)</sup>.

نوقش بأن علاقة العميل بالبنك لا تكون دائماً علاقة وكالة ؛ لأن البنك يضمن العميل بالمبلغ الذي صدر به خطاب الضمان كله ، وقد جرت العادة بأن هذا المبلغ لا يغطي كلياً من جهة العميل حتى يكون وكالة محضة ، ومع هذا فالبنك يلتزم تجاه المستفيد بدفع المبلغ كاملاً ، وهذا ضمان في الحقيقة لا وكالة. والقيام بإتمام إجراءات

---

( ) : ( )

- /

( ) : ( )



الصفقة وفحص المستندات ودفع الثمن للمستفيد جزء من واجبات البنك وشرط يجب أن يفي به البنك لاستكمال عقد الضمان<sup>(١٢٠)</sup>.

( )

:

واستدلوا : بأن الاعتماد المستندي ما هو إلا تعهد خطي يصدر من البنك لصالح المستفيد (البائع) ، يتعهد البنك من خلاله بسداد ثمن السلعة حينما يقوم المستفيد بتنفيذ شروط الأمر (المشتري) ، من غير أن يكون للبنك حق الرجوع ، ومع بقاء الدين في ذمة الأمر (المشتري) ، وهذه حقيقة الضمان في الفقه الإسلامي<sup>(١٢٢)</sup> . ف أطراف الضمان وأركانه ظاهرة في عقد الاعتماد المستندي ، فالضامن هو البنك ، والمضمون عنه هو الأمر (المدين بالثمن) ، والمضمون له هو المستفيد (الدائن في عقد البيع) ، والمال المضمون هو الثمن أو قيمة المستندات ، والصيغة هي عقد فتح الاعتماد ، ونتيجة لهذا العقد فإن البنك - بناء على أمر المدين المضمون عنه - يضمن دفع الثمن للمستفيد<sup>(١٢٣)</sup> .

نوقش بأن هناك فروقاً بين العقدين تمنع من الإلحاق وهي :

( ) :

/ - ( ) :

/ / ( ) :

/ ( ) :

( ) :

/ - .

الفرق الأول : أن عقد الاعتماد المستندي مؤقت بزمن محدد يجب خلاله تقديم المستندات من المستفيد حتى يأخذ قيمة الاعتماد ، وأما الضمان في الفقه الإسلامي فلا يصح توقيته بوقت معين كشهر مثلاً<sup>(١٢٤)</sup>.

الإجابة : أُجيب بأن توقيت الضمان بوقت محدد معروف للطرفين مسألة خلافية بين الفقهاء ، وقد ذهب إلى جوازه الجمهور : الحنفية<sup>(١٢٥)</sup> ، والمالكية<sup>(١٢٦)</sup> ، والشافعية على الصحيح من المذهب<sup>(١٢٧)</sup> ، والحنابلة<sup>(١٢٨)</sup> ، ومنع منه الشافعية في الأصح من مذهبهم<sup>(١٢٩)</sup> ، وبعض متأخري الحنابلة<sup>(١٣٠)</sup>. والراجح جواز توقيت الضمان بمدة معلومة ؛ لأنه لا ضرر على المضمون له ، فإذا قبل بتأقيت الضمان جاز ؛ لأن الحق له. ولأن الضمان وثيقة بالحق ، فإذا سقط استيفاء الحق منها لم يسقط من قبل المدين ؛ لأن المضمون له يستحق مطالبة الضامن والمضمون عنه. ولأن الحاجة تدعو للتأقيت ، وفيه غرض صحيح للضامن فجاز. ولأن الأصل في العقود والشروط الصحة والجواز - والله أعلم - .

---

( ) : - .

( ) : / / .

( ) : / .

( ) : / / .

( ) : / / .

( ) : / / .

( ) : / / .

الإجابة : أوجب بأنه لا منافاة بين عقد الضمان في الفقه الإسلامي وبين عقد الاعتماد المستندي ؛ لأن جمهور الفقهاء يرون صحة تعليق الضمان على شرط ملائم، وهم : الحنفية<sup>(١٣٢)</sup>، والمالكية<sup>(١٣٣)</sup>، والحنابلة<sup>(١٣٤)</sup>، وهو قول عند الشافعية<sup>(١٣٥)</sup>، وإنما منع منه الشافعية على الأصح من مذهبهم<sup>(١٣٦)</sup>، وبعض الحنابلة<sup>(١٣٧)</sup>. والراجح جوازه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَّى يُدْعَى زَعِيمٌ ﴾<sup>(١٣٨)</sup>، حيث علق الضمان بشرط المجيء بالصواع، وكان نداء المنادي بأمر يوسف عليه السلام، وشرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ناسخ له<sup>(١٣٩)</sup>. ولأن الضمان مبناه على التوسع ؛ لأنه تبرع في الأصل، فلا غرر في تعليقه ولا ضرر. ولأن التعليق تدعو إليه الحاجة والمصلحة فجاز حيث لا مانع، ولا مانع منه. ولأن الأصل في العقود والشروط الصحة والجواز - والله أعلم - .

$$\begin{array}{llll}
. & & & : ( \quad ) \\
. & / & / & : ( \quad ) \\
. & & . / & : ( \quad ) \\
. - / & / & & : ( \quad ) \\
. / & / & & : ( \quad ) \\
. & & . & : ( \quad ) \\
. / & & & : ( \quad ) \\
. & & . : & ( \quad ) \\
. / & & & : ( \quad )
\end{array}$$

الاعتماد المستندي في حقيقته كفالة مالية (عقد ضمان)، حيث إن المصرف الذي أصدر الاعتماد يضمن لبائع بضاعة ما، أو مصدرها دفع مبلغ معين نيابة عن العميل متى قدم البائع أو المصدر المستندات المطلوبة، وتحقق المصرف من مطابقتها للمواصفات والشروط التي ضمنها العميل (المستورد) طلب فتح الاعتماد، ويدخل في العقد توكيل العميل للبنك بأداء ما عليه للمصدر إذا كان الاعتماد المستندي مغطى بالكامل أو جزئياً.

وهو بهذا الشكل المركب عقد مستحدث، يتكون من: كفالة، ووكالة معا، لا يوجد ما يمنع من التعامل به شرعاً إذا خلا من الفوائد الربوية، كما تجزئ المصارف الإسلامية.

لكن الذي جرى به العمل في البنوك الربوية أنهم يحتسبون على العميل فوائد عن المبلغ غير المغطى من مبلغ الاعتماد، منذ قيام البنك بدفع مبلغ الاعتماد إلى البائع أو مصدر البضاعة إلى حين سداد المبلغ، وهذه الفوائد ربا؛ لأن ما يدفعه البنك يعتبر قرضاً منه للعميل (المستورد)، وأخذ الفائدة على القرض ربا<sup>(١٤٠)</sup>.

( ) :

/ . /

( )

" "

. . .

:

الذي يظهر - والله أعلم - أن الغطاء في الاعتماد المستندي ؛ كالغطاء في خطاب الضمان ، فهو رهن ؛ يؤيد ذلك أن المصرف قد يعفي العميل منه ، نظرا لثقتة به وبمركزه المالي ، ومعنى ذلك أن غايته التوثيق ، فأشبهه الرهن ، وأيضا فإن المصرف يسمي الغطاء تأميناً<sup>(١٤١)</sup> ، ويكتفي أحيانا بغطاء عيني ، كالבضاعة مثلا التي يرهنها المصرف بموجب مستنداتها<sup>(١٤٢)</sup>.

وإذا كان الغطاء في حقيقته رهنا ، فزكاته على مالكة وهو الراهن (العميل) ؛ لأن الرهن ملك للراهن بالنص والإجماع كما تقدم في غطاء خطاب الضمان ، وحكم زكاته هنا ، كحكم زكاته في خطاب الضمان ، مما أغنى عن التكرار.

هذا بالنسبة للعميل ، وأما بالنسبة للمستفيد ، فهل يجب عليه زكاة مبلغ

الاعتماد؟

هذا يخرج على مسألة الدين ، هل تجب زكاته على الدائن أم لا ؟

إلا أن هذا الدين في الاعتماد المستندي ، لا يستقر في ذمة المشتري (المستورد) ، ولا يملك البائع (المصدر) المطالبة به لو كان حالا ؛ إلا بعد أن يقوم بتسليم المستندات الممثلة للبضاعة إلى وكيل المشتري (البنك فاتح الاعتماد أو مراسله) ، ويتأكد من مطابقة المستندات التي يقدمها البائع (المصدر) للشروط والمواصفات المذكورة في الاعتماد المستندي ، والتي تم الاتفاق عليها بين المستورد والمصدر مسبقا.

وبالتالي فمن حين قبول المستندات يصبح مبلغ الاعتماد ديناً مستقراً في ذمة

البنك على ما تم الاتفاق عليه ، فقد يكون حالا ، وقد يكون مؤجلا.

---

( ) : / .

( ) : / .

وبالتالي ينطبق على هذا المبلغ حكم زكاة الدين - والله أعلم - .  
وللعلماء في حكم زكاة الدين على الدائن تفصيلات ، واختلاف ، وهي مسألة  
متشعبة ، ليس هذا محل بسطها ، وقد كثرت البحوث المعاصرة فيها ، مما أغنى عن  
بحثها. (١٤٣)

:

أهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث ما يلي :  
١ - خطاب الضمان : عقد كتابي بمقتضاه يتعهد البنك بكفالة أحد عملائه في  
حدود مبلغ معين ، تجاه طرف ثالث ، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول ؛  
ضمانا لوفائه تجاه ذلك الطرف.

---

( ) ( )

( .

( )

٢- أهم خصائص ومميزات خطاب الضمان ، أنه تعهد مباشر من المصرف للمستفيد ، وهو تعهد مستقل - أيضا - عن العقد الذي كان سببا لإنشائه ، فلا علاقة له بضمان التزام العميل فيما تعهد به للمستفيد وفقا للعقد المبرم بينهما ، وإنما يقع على مبلغ يدفعه المصرف للمستفيد لدى أول طلب منه من غير اعتبار لإذن العميل ، أو معارضته.

٣- أن الغرض من خطاب الضمان ليس هو دفع المبلغ المضمون فيها ، وإنما الغرض منه ضمان جدية العميل ، وضمان وفائه بالتزاماته ، فإذا لم يحصل منه إخلال بذلك بقي الخطاب مجرد ضمان فقط إلى نهاية مدته.

٤- لخطاب الضمان ثلاثة أطراف : الطالب ، أو الأمر بإصدار خطاب الضمان ، وعادة يكون عميلا للمصرف ، والمصرف (البنك ) مصدر خطاب الضمان ، والمستفيد من خطاب الضمان ، وعادة يكون شخصية اعتبارية ؛ كجهة إدارية ، أو شركة.

٥- أن خطاب الضمان يتضمن الكفالة (الضمان ) والوكالة ، مع التفرقة بين المغطى وغير المغطى ، فخطاب الضمان غير المغطى هو في الحقيقة كفالة واضحة المعالم ؛ لأن المصرف (الكفيل) يتعهد بدفع مبلغ الخطاب الذي التزم به - في حدود كفالته لعميله (المكفول)- للمستفيد ( المكفول له ).

وأما خطاب الضمان المغطى كليا من قبل العميل فهو وكالة ؛ لأن المصرف يدفع مبلغ الخطاب من الغطاء المقدم من العميل ، غير أن العلاقة تبقى كفالة بين المصرف والطرف الثالث (المستفيد) ، فالطرف الثالث يقبل خطاب الضمان من المصرف باعتباره كفيلا لا وكيلا ، وهذا في الحقيقة مما يقوي أنه ضمان مطلقاً.

وما جرى عليه العرف المصرفي غالبا هو قيام العميل بالغطاء الجزئي لا الكلي ، وفي هذه الحال تكون علاقة المصرف بالعميل علاقة وكالة وكفالة معا فهو وكيل بالنسبة للجزء المغطى ، وكفيل مراعاة للجزء المتبقي

٦- يقصد بغطاء خطاب الضمان : الضمانات التي يشترطها البنك على العميل عند طلبه إصدار خطاب الضمان ، وذلك حتى يطمئن البنك إلى إمكانية حصوله على مستحقاته المالية لدى العميل إذا ما دفع قيمة (مبلغ) الخطاب إلى المستفيد. وقد يكون هذا الغطاء نقديا ، يقوم العميل مباشرة بإيداعه خزينة البنك ، أو يقوم البنك بخصمه على حساب العميل الجاري لديه ، وقد يكون الغطاء عينيا ؛ كرهن يقرره العميل على منقول أو عقار يملكه أو عملة أجنبية ، أو أوراق مالية ، أو أوراق تجارية ، أو بضائع.

٧- لا تتصور الزكاة في حق العميل إذا كان خطاب الضمان مكشوفاً ؛ وإنما زكاة خطاب الضمان في حقه إذا كان الخطاب مغطى كليا أو جزئيا.

٨- يعد غطاء خطاب الضمان رهنا تجاريا لصالح المصرف ، سواء كان رهنا نقديا أو عينيا ، وهو رهن في مقابل القرض ، وهو مبلغ خطاب الضمان عند قيام المصرف بتسديده للمستفيد عند طلبه.

٩- الغالب في غطاء خطاب الضمان أن يكون نقدا ، ولا إشكال في رهن النقود ؛ لأنه يتحقق الاستيفاء من رهنها ، فكانت محلا للرهن ، وهو ما نص عليه أكثر العلماء.

١٠- لا يشترط كون المرهون به ديناً ثابتاً عند الرهن ، بل يصح الرهن قبل ثبوت الحق على القول الراجح.



١١ - زكاة غطاء خطاب الضمان تأخذ حكم زكاة المال المرهون، فإن كان لا تجب فيه الزكاة قبل الرهن ؛ كعقار لم يعد للتجارة، أو منزل ونحوه، لم تجب زكاته، وإن كان مالا زكويًا ؛ كنقد، أو عرض تجارة، فالراجع وجوب زكاته على الراهن \_ وهو العميل في خطاب الضمان \_ فتجب عليه زكاته مدة بقائه في المصرف ؛ لتمام ملكه له \_ والله أعلم \_.

١٢ - الاعتماد المستندي : تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد لصالح مورد، يتعهد فيه المصرف بدفع المبالغ التي يستحقها المورد ثمنًا لسلع يصدرها للمستورد طالب فتح الاعتماد، متى قدم المورد المستندات المتعلقة بالسلع والشحن على أن تكون هذه المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

١٣ - الاعتماد المستندي في حقيقته كفالة مالية (عقد ضمان)، حيث إن المصرف الذي أصدر الاعتماد يضمن لبائع بضاعة ما، أو مصدرها دفع مبلغ معين نيابة عن العميل متى قدم البائع أو المصدر المستندات المطلوبة، وتحقق المصرف من مطابقتها للمواصفات والشروط التي ضمنها العميل (المستورد) طلب فتح الاعتماد، ويدخل في العقد توكيل العميل للبنك بأداء ما عليه للمصدر إذا كان الاعتماد المستندي مغطى بالكامل أو جزئيًا.

وهو بهذا الشكل المركب عقد مستحدث يتكون من : كفالة، ووكالة معا، لا يوجد ما يمنع من التعامل به شرعًا إذا خلا من الفوائد الربوية، كما تجرّبه المصارف الإسلامية.

١٤ - الغطاء في الاعتماد المستندي في حقيقته ؛ كالغطاء في خطاب الضمان، فهو رهن ؛ يؤيد ذلك أن المصرف قد يعفي العميل منه، نظرًا لثقتة به وبمركزه المالي،

ومعنى ذلك أن غايته التوثيق ، فأشبهه الرهن ، وأيضا فإن المصرف يسمى الغطاء تأميناً ، ويكتفي أحيانا بغطاء عيني ، كالבضاعة مثلا التي يرهنها المصرف بموجب مستنداتھا . وإن كان الغطاء في حقيقته رهن ، فزكاته على مالکھ وهو الراهن (العميل) ؛ لأن الرهن ملك للراهن ، كما تقدم في غطاء خطاب الضمان ، وحکم زكاته هنا ، كحکم زكاته في خطاب الضمان ، مما أغنى عن التكرار \_ والله أعلم \_ .

:

١ - ينبغي للمصارف الإسلامية أن تضمن بنود إصدار خطاب الضمان والاعتماد المستندي ، بندا ينص على : أن العميل هو المسؤول مسؤولية كاملة عن زكاة المبلغ المدفوع عند إصدارهما ( وهو ما يسمى بغطاء خطاب الضمان ) مدة بقاء هذا المبلغ في المصرف .

٢ - أوصي الباحثين في الفقه الإسلامي بالاهتمام بالمسائل النازلة ، دراسة لها وبياناً لأحكامها ، لا سيما ما يحتاج الناس إليه ، ويكثر سؤالهم عنه ، والله الموفق .  
تم بحمد الله ، فما كان فيه من صواب فمن الله ، وما كان فيه من خطأ فمني ، واستغفر الله منه ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

[١] القرآن الكريم .

[٢] أثر الدين في الزكاة ، تأليف : الدكتور صالح بن عبدالله اللاحم ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ، دار ابن الجوزي .

[٣] الإجماع . تأليف : محمد بن إبراهيم بن المنذر . تحقيق : فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ - الإسكندرية .

- [٤] أحكام الزكاة ومسائلها المعاصرة من خلال شرط الملك، تأليف : الدكتور صالح بن محمد المسلم، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، دار الفضيحة.
- [٥] إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه. تأليف : إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق : بهجة يوسف أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- [٦] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. تأليف : محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- [٧] أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق. للدكتور عبد الحميد محمود البعلي، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- [٨] أسنى المطالب شرح روض الطالب. تأليف : أبي يحيى زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- [٩] الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، تأليف : د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- [١٠] الأشباه والنظائر، تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- [١١] الاعتمادات المستندية، تأليف : علي جمال الدين عوض، مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعي، ١٩٨١م.
- [١٢] الاعتمادات المستندية وحكمها في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه في المعهد العالي للقضاء، تأليف : د/ علي بن فريح العقلاء، ١٤٢٦هـ.

- [١٣] إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف : أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [١٤] الأعمال المصرفية والإسلام. تأليف : مصطفى عبد الله الهمشري، أستاذ للدراسات الإسلامية بالكلية المتوسطة بالرياض، نشرًا لمكتب الإسلامي - بيروت، مكتبة الحرمين - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- [١٥] الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة. تأليف : أ.د/ علي أحمد السالوس، أستاذ الفقه والأصول بكلية الشريعة - جامعة قطر، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- [١٦] الإقناع. تأليف : محمد بن إبراهيم بن المنذر. تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبدالعزيز الجبرين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- [١٧] الأم. تأليف الإمام : محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر - بيروت.
- [١٨] الإنصاف. لعلاء الدين أبي الحسين علي بن سليمان المرداوي (٨١٧- ٨٨٥هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- [١٩] الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي قيمتها وأحكامها. إعداد : أحمد حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- [٢٠] بدائع الصنائع. تأليف : علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- [٢١] البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف : زين الدين بن نجيم الحنفي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

[٢٢] *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. تأليف : محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)،

تحقيق : أبو الزهراء ، حازم القاضي ، ضبط أصوله : أسامة حسن ، خرج حديثه : ياسر إمام. الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

[٢٣] *بلوغ المرام من أدلة الأحكام*. تأليف : الحافظ بن حجر العسقلاني ، عنى بتصحيحه والتعليق عليه : محمد حامد الفقي ، دار البخاري ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

[٢٤] *البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق*. للدكتور : عبدالله بن محمد بن أحمد الطيار ، دار الوطن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ.

[٢٥] *البيان والتحصيل*. تأليف : محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، تحقيق الدكتور : محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

[٢٦] *تاج العروس من جواهر القاموس*. للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوي ، راجعه : عبدالستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، التراث العربي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

[٢٧] *تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق*. تأليف : عثمان بن علي الزيلعي الحنفي. دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية.

[٢٨] *التفسير الكبير* ، للإمام الفخر الرازي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، طهران.

[٢٩] *تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية*. للدكتور : سامي حسن أحمد حمود ، مكتبة دارا لتراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- [٣٠] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عنى بتصحيحه : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة - توزيع دار أحد ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
- [٣١] التلخيص، للحافظ الذهبي. تأليف : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (مطبوع مع المستدرك على الصحيحين)، دار المعرفة بيروت.
- [٣٢] التمهيد، تأليف : الحافظ بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق : سعيد أحمد أعراب، توزيع مكتبة الغرباء الأثرية.
- [٣٣] الجامع لأحاديث البيوع، (في حاشيته شروحات وتعليقات لسماحة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز). أعدده وحققه : سامي بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- [٣٤] الجواهر النقي. للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني المتوفى سنة ٧٤٥هـ (مطبوع في ذيل السنن الكبرى للبيهقي)، دار الفكر.
- [٣٥] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. تأليف : محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر.
- [٣٦] حاشية الطحطاوي على الدر المختار. تأليف : أحمد الطحطاوي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- [٣٧] الحاوي الكبير. تأليف علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق وتعليق الشيخ : علي محمد معوض، والشيخ : عادل أحمد عبدالموجود. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- [٣٨] الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها. تأليف : الدكتور علاء الدين زعتري، دار الكلم الطيب - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

- [٣٩] خطاب الضمان في البنوك الإسلامية، تأليف : حمدي عبد العظيم، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- [٤٠] خطابات الضمان المصرفية وتكييفها الفقهي، تأليف : أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، مؤسسة شباب الجامعة \_ الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- [٤١] الدر المختار في شرح تنوير الأبصار. تأليف : محمد بن علي بن محمد الحصري المعروف بالحصكفي. (مطبوع بهامش رد المحتار) دار إحياء التراث العربي \_ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [٤٢] دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة. للدكتور محمد مصطفى أبوه الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- [٤٣] الذخيرة. تأليف : أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق الدكتور: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- [٤٤] الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة. إعداد : الدكتور عبد الله بن محمد بن حسن السعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- [٤٥] الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، تأليف : معالي الشيخ الدكتور عمر بن عبدالعزيز المتوك، المتوفى سنة ١٤٠٥هـ، اعتنى بإخراجه: بكر ابن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، النشرة الأولى ١٤١٤هـ.
- [٤٦] رد المحتار على الدر المختار " حاشية ابن عابدين". تأليف : محمد أمين بن عمر ابن عابدين. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- [٤٧] الروضة الندية شرح الدرر البهية. تأليف : محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري، تقديم وتعليق وتخريج : محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة الكوثر \_ الرياض، دار الهجرة \_ صنعاء، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- [٤٨] سنن ابن ماجه. تأليف : أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
- [٤٩] سنن الدارقطني. تأليف : علي بن عمر الدارقطني. تحقيق : عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- [٥٠] السنن الكبرى، تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. دار الفكر.
- [٥١] الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. تأليف : محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، دار النفائس - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- [٥٢] شرح الزركشي على مختصر الخرقي، تأليف : محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي، تحقيق وتخريج : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر.
- [٥٣] شرح السنة، تأليف : الإمام البغوي. تحقيق : زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- [٥٤] الشرح الصغير، تأليف : أحمد بن محمد الدردير (مطبوع مع بلغة السالك)، دار البخاري - السعودية.
- [٥٥] شرح القواعد الفقهية، تأليف : الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، المتوفى سنة ١٣٥٧هـ، تصحيح وتعليق مصطفى أحمد الزرقا (ابن المؤلف)، دار القلم - دمشق، الطبعة السادسة، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.



- [٥٦] الشرح الكبير، تأليف : أحمد بن محمد الدردير (مطبوع بهامش حاشية الدسوقي عليه)، دار الفكر.
- [٥٧] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- [٥٨] صحيح البخاري، تأليف : الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية - استانبول.
- [٥٩] صحيح مسلم، تأليف : الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية - استانبول، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- [٦٠] الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، تأليف : محمد عبد المنعم أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- [٦١] عقد الكفالة وتطبيقاته الحديثة، إعداد : د. عبد السلام بن محمد الشويعر، بحث محكم، منشور في مجلة العدل، العدد (٤٣) رجب ١٤٣٠هـ.
- [٦٢] العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية، تأليف : الدكتور محمد حسن الجبر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، مطابع جامعة الملك سعود.
- [٦٣] العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة، تأليف : الدكتور عيسى عبده، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

- [٦٤] عقود المناقصات في الفقه الإسلامي، لعاطف محمد حسين أبو هرييد، دار النفائس - الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م.
- [٦٥] الفتاوى الكبرى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- [٦٦] الفتاوى الهندية، تأليف : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة.
- [٦٧] فقه النوازل " قضايا فقهية معاصرة ". تأليف : بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- [٦٨] قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
- [٦٩] القواعد المنظمة للعقود الإدارية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. إعداد: عبدالله بن حمد الوهيبي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- [٧٠] كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف : منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، بيروت.
- [٧١] كشف المخدرات والرياض الزاهرات لشرح أخصر المختصرات، تأليف : أحمد بن عبد الله الحلبي البعلبي، نشر دار النبلاء.
- [٧٢] الكفالات البنكية في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة - ، تأليف : الدكتور عبد المجيد محمد عبودة، مطبعة معهد الإدارة العامة، ١٤٠٨هـ.
- [٧٣] الكفالات المعاصرة، للدكتور عبد الرحمن بن سعود الكبير، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- [٧٤] الكفالة في ضوء الشريعة الإسلامية ، للدكتور علي أحمد السالوس ، مكتبة الفلاح - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- [٧٥] لسان العرب ، تأليف : أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر - بيروت.
- [٧٦] ما لا يسهل التاجر جهله ، إعداد : أ.د/ عبد الله المصلح ، أ.د/ صلاح الصاوي ، دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- [٧٧] المبدع في شرح المقنع ، تأليف : برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح ، المكتب الإسلامي ، ١٩٨٠م.
- [٧٨] المبسوط ، تأليف : شمس الدين السرخسي ، تصنيف : خليل الميس ، دار المعرفة - بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- [٧٩] مجلة البحوث الإسلامية ، العدد (٨) ، المعاملات المصرفية ، إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية.
- [٨٠] مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، مجمع الفقه الإسلامي - جدة ، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- [٨١] المجموع شرح المذهب ، تأليف : يحيى بن شرف النووي ، دار الفكر.
- [٨٢] مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم ، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- [٨٣] المحلى ، تأليف : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الجيل - بيروت.

- [٨٤] المخصص - لابن سيده، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، الطبعة : الأولى، تحقيق : خليل إبراهيم جفال.
- [٨٥] المستدرك على الصحيحين، تأليف الإمام : أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة - بيروت.
- [٨٦] مسند الشافعي، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ)، ( مطبوع في آخر كتاب الأم للإمام الشافعي )، دار الفكر - بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- [٨٧] المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية، تأليف : الدكتور صالح حميد العلي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، اليمامة للنشر والتوزيع.
- [٨٨] المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون، تأليف : الدكتور غريب الجمال، دار الشروق \_ مؤسسة الرسالة.
- [٨٩] المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف الحافظ : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق : سعيد محمد اللحام دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- [٩٠] المعاملات المالية المعاصرة، للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- [٩١] المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، تأليف الدكتور : محمد عثمان شبير، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٦٦م.
- [٩٢] المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة، تأليف : أ.د/ محمد رواس قلعه جي، دار النفائس - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- [٩٣] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ٥ - ١٤٢٤هـ / ٤ - ٢٠٠٣م.
- [٩٤] معجم المصطلحات القانونية، تأليف : عبد الواحد كرم، دار الكتب القانونية، مصر \_ المحلة الكبرى، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- [٩٥] معجم مقاييس اللغة، تأليف : أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق وضبط : عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- [٩٦] المعجم الوسيط، قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى، وآخرون. المكتبة الإسلامية \_ استانبول، الطبعة الثانية.
- [٩٧] المغني، تأليف : موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق الدكتور : عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور : عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، توزيع صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالعزيز آل سعود، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [٩٨] مغني المحتاج، تأليف : محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر.
- [٩٩] مفهوم الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير، تأليف : غازي حسن عرفشة، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- [١٠٠] المقدمات المهمات، تأليف : محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (الجد)، تحقيق الدكتور : محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- [١٠١] مناقصات العقود الإدارية، للأستاذ الدكتور رفيق يونس المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- [١٠٢] المنشور في القواعد للزركشي، تأليف : بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، تحقيق الدكتور : تيسير فائق أحمد حمود، مراجعة الدكتور : عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة الكويت.
- [١٠٣] منح الجليل على شرح مختصر خليل، تأليف : محمد عlish، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- [١٠٤] المنفعة في القرض، تأليف : عبد الله بن محمد العمراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- [١٠٥] المهذب، تأليف : إبراهيم بن علي الشيرازي. دار البخاري - بريدة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، وشركاه.
- [١٠٦] مواهب الجليل، تأليف : محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- [١٠٧] موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية، تأليف : الدكتور محيي الدين إسماعيل علم الدين، دار النهضة العربية، ١٩٩٣م.
- [١٠٨] الموسوعة التجارية والمصرفية - عمليات البنوك، دراسة مقارنة، تأليف : الدكتور محمود الكيلاني، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، دار الثقافة.
- [١٠٩] الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الناشر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- [١١٠] الموطأ، للإمام مالك بن أنس. صححه ورقمه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
- [١١١] موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، تأليف : د/ عبدالله عبدالرحيم العبادي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

- [١١٢] نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف : جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- [١١٣] النظام المصرفي الإسلامي، تأليف : الدكتور محمد أحمد سراج. دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- [١١٤] نظرية الضمان الشخصي (الكفالة)، تأليف : الدكتور محمد بن إبراهيم بن عبدالله الموسى، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- [١١٥] النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف : مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير. تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- [١١٦] نوازل الزكاة - دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، تأليف : الدكتور عبدالله ابن منصور الغفيلي، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، نشر بنك البلاد - دار الميمان.

## **Zakat Letter of Guarantee and Documentary Credit**

**Dr. Ayad Bin Assaf Al Anzi**

*Assistant Professor, Department of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Islamic Studies - Qassim University*

(Received 19/1/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

**Abstract.** Praise be to Allah, and peace and blessings be upon His Prophets and Messengers, our Prophet Muhammad and his family and companions, but after :

Discourse of security, and the letter of credit, contracts developed, and Shahmaghsoudi of research, the following: with regard to zakaat amount paid by the client of the bank when you request a letter of guarantee or letter of credit, which is called the cover, and the value of the letter of guarantee, letter of credit for the beneficiary .

Has placed him in a boot, and the two sections, and a conclusion; Section I: conditioning the letter of guarantee and paid. And a boot in the definition of letter of guarantee, and its purpose, and limbs, and the relationship between them, and its importance, and types. The two demands: first, to adapt the letter of guarantee, and may suggest to me that the letter of guarantee that it is not covered is to ensure that, even if completely covered by the client is the agency; because the bank pays the amount of the letter of the cover provided by the client, is that the relationship remains to ensure that between the bank and the party III (the beneficiary), and this, in fact, strengthening to ensure that at all .

The second requirement: Zakah on the letter of guarantee, and may suggest to me that the zakat cover letter of guarantee to take the rule of ALMS mortgaged, if not obligatory is due on pre-foreclosure; a drug is no longer trading, or a house, etc, did not answer fitr, and that was money Zkoa; as money, or view the trade, the most correct and should be zakaah on the current - a client in the letter of guarantee - fitr is obligatory upon the duration of stay in the bank; for the full his queen - and God knows .-

Section II: adaptation of the documentary credit and be paid. And a boot in the definition of a documentary credit, and limbs, and its importance, and types. The two demands: first, to adapt the documentary credit, and may suggest to me that a documentary credit, in reality a financial guarantee (insurance contract), and enters a power of attorney to the bank to perform what it is to the source if the letter of credit is covered in full or in part. The second requirement: the zakat letter of credit, and appeared I cover the Kalgueta in the letter of guarantee, it is subject; Vzkaath and thus the owner, a client - and God knows .-

Finally, the conclusion stated in the main search results, and recommendations. May Allah bless him and bless our Prophet Muhammad and his family and companions.





( / ) - ( ) ( )

.

( // // )

.

.

.

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده، ورسوله. أما بعد

فإن الشريعة الإسلامية متضمنة لكل ما فيه صلاح العباد، و البلاد، في كل عصر، و في كل مصر. فإن الله سبحانه و تعالى جعلها نظاماً تشريعياً متكاملاً، شاملاً، لكل ما يصلح العباد، فكما اهتمت الشريعة بالعبادات، و بربط العبد بربه، اهتمت كذلك بما ينظم علاقات الناس بعضهم ببعض، في السراء، و الضراء، فكما شُرعت التهئية في السراء، كذلك شُرعت التعزية في الضراء، و حصول المصائب، لمؤساة أهلها، و حثهم على الصبر، و الاحتساب، و وعدهم بالأجر؛ لصبرهم، و رضاهم بقضاء الله، و قدره، و لأهمية التعزية و حاجة الناس إليها و بيان ما يشرع، و ما لا يشرع فيها. و حيث إن من أهم مسائل التعزية، مسألة الاجتماع لاستقبال المُعزِّين، التي كثر الكلام، و الحوار فيها، في هذا العصر؛ لأنها ما كانت ظاهرة في بلادنا، فلهذا أحببت أن أكتب في هذه المسألة، بحثاً أجمع فيه ما استطعت، من أقوال، و فتاوى العلماء المتقدمين، و المعاصرين، و ما استدلوا به مقارنة بما عليه عمل الناس في هذا العصر و جعلته بعنوان ( الاجتماع لاستقبال المُعزِّين )

و قد جعلت هذا البحث في مقدمة، و مبحثين، و خاتمة.

:

وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول: تعريف التعزية**

المطلب الثاني : حكم التعزية

المطلب الثالث : صفة التعزية

المطلب الرابع : وقت التعزية

المبحث الثاني : الاجتماع لاستقبال المعزّين

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : الاجتماع لاستقبال المعزّين في البيت ونحوه

المطلب الثاني : الاصطفاف لاستقبال المعزّين في المقبرة

المطلب الثالث : التزاحم على أهل الميت في المقبرة

المطلب الرابع : وضع منصات أو مظلات في المقبرة للتعزية

الخاتمة وفيها أهم النتائج و التوصيات

المراجع

المنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث يتلخص في النقاط التالية :

١ - اعتمدت في جمع المادة العلمية لهذا البحث على المصادر الأصيلة مع الاستفادة من كتب بعض المعاصرين.

٢ - بذلت الوسع في استقصاء الأقوال الواردة في كل مسألة ، و ذلك بذكر المذاهب الأربعة ، حسب التسلسل الزمني ، ثم ذكرت ما وقفت عليه من أقوال الصحابة - رضي الله عنهم - ، و التابعين ، ومن بعدهم من الأئمة المعترين حسب الإمكان.

٣ - ذكرت أدلة كل الأقوال ، مبتدئاً بأدلة القول الأول ، ثم الثاني ، و هكذا إلى آخر الأدلة ، وأذكر المناقشة التي ترد على الدليل عند الاستدلال به ، ثم الإجابة

عليها - إن وجد شيء من ذلك - ؛ ليتضح الدليل ، و صلاحيته للاستدلال ، في  
مقام واحد.

- ٤- وثقت كل مذهب ، أو قول من مصادره الأصلية.
- ٥- عزوت الآيات كلما وردت ، مبيناً اسم السورة ، و رقم الآية.
- ٦- خرجت الأحاديث ، و الآثار الواردة في البحث ، و إذا كان الحديث وارداً  
في غير الصحيحين ، فإني أذكر أقوال العلماء في درجته بإيجاز.
- ٧- ترجمت لكل صاحب قول فقهي غير مشهور وغير معاصر.
- ٨- ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت  
إليها في أثناء البحث.
- ٩- أثبت في آخر البحث المصادر و المراجع التي استقيت منها مادة البحث ،  
مبيناً اسم الكتاب ، و اسم مؤلفه ، وجهة و تاريخ النشر - إن وجد - ، مع ترتيب ذلك  
ترتيباً هجائياً

:

وفيه أربعة مطالب :

:

**أولاً: التعزية في اللغة**

التعزية في اللغة هي التأسية ، و التصيير.

جاء في تهذيب الأسماء و اللغات : التعزية لمن يصاب بحزن يُعزَّى عليه ، وهو :  
 أن يقال له تعز بعزاء الله ، و عزاء الله قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا  
 إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ (١٦٦) أَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُهْتَدُونَ ﴿ (١)  
 و العزاء اسم أقيم مقام التعزية ، و أصل العزاء الصبر ، و عزيت فلاناً أمرته  
 بالصبر (٢)

وجاء في تهذيب اللغة (... تقول عزيت فلاناً أعزّيه تعزية أي آسيته ، و أمرته  
 بالعزاء ، فنعزّي تعزياً أي تصبر صبراً ، و العزاء الصبر نفسه عن كل ما فقدت. (٣)  
 فالتعزية في اللغة تسلية و تصبير من أصيب بما يعزُّ عليه (٤).

## ثانياً: التعزية في الاصطلاح

عرف الفقهاء التعزية بتعريفات متقاربة منها :  
 عرفها الحنفية فقالوا : تصبير أهل الميت ، و الدعاء لهم به (٥).  
 وعرفها المالكية فقالوا : الحمل على الصبر بوعد الأجر ، و الدعاء للميت ،  
 وأهله (٦).

و عرفها الشافعية فقالوا : ( هي الأمر بالصبر ، و الحمل عليه بوعد الأجر ،  
 والتحذير من الوزر بالجزع ، والدعاء للميت بالمغفرة ، و للمصاب بجبر المصيبة ) (٧)

---

			( )
	/		( )
	/ ( )		( )
	/ ( )		( )
( / )	( / )	/	( )
/	/	/	( )
( / )	( )	/	( )

و عرفها الحنابلة فقالوا: ( هي التسلية ، و الحث على الصبر ، بوعده الأجر ،  
والدعاء للميت ، و المصاب )<sup>(٨)</sup>

ومن هذه التعريفات يتبين أن التعزية في الاصطلاح لا تخرج في مجملها عن  
المعنى اللغوي ، وأنها اشتملت على خمسة أمور : -

**الأول :** تهوين المصيبة على المُعزّي ، و تسليته .

**الثاني :** حث المُعزّي على التزام الصبر ، و احتساب الأجر .

**الثالث :** حث المُعزّي على الرضا بقدر الله ، و التسليم لأمره .

**الرابع :** الدعاء للمُعزّي بأن يعوضه الله عن مصابه خيراً منه .

**الخامس :** الدعاء للميت إذا كان مسلماً .

وعلى هذا يكون التعريف المختار الذي يجمع هذه المعاني أن يقال :

**التعزية في الاصطلاح :** هي تسلية المصاب ، و حثه على الصبر ، و الاحتساب ،  
و الدعاء له ، و للميت .

:

اتفق العلماء على أن التعزية مشروعة و مستحبة<sup>(٩)</sup>

قال ابن قدامة : ( لا نعلم في هذه المسألة خلافاً... )<sup>(١٠)</sup> و قال ابن هبيرة : ( اتفقوا

على استحباب تعزية أهل الميت )<sup>(١١)</sup>

---

( )	/	( / )	( / )
( )	/	/	/
	/		/
( )	/		
( )	/		

وقال ابن القيم<sup>(١٢)</sup>: (... و كان من هديه تعزية أهل الميت ، و لم يكن من هديه أن يجتمع للعزاء و يُقرأ له القرآن لا عند القبر و لا غيره ، و كل هذا بدعة حادثة مكروهة )<sup>(١٣)</sup>

وقال الشوكاني: (... و أما كون التعزية مشروعة فلحديث<sup>(١٤)</sup> ) ( من عزى مصاباً فله مثل أجره )<sup>(١٥)</sup>

### وقد استدلوا على ذلك بأدله منها

١- ما ورد عن أسامة بن زيد قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه ، وتخبره أن صبيّاً لها ، أو ابناً لها ، في الموت ، فقال للرسول : ارجع إليها ، فأخبرها إن لله ما أخذ ، و له ما أعطى ، و كل شيء عنده بأجل مسمى ، فمرها فلتصبر و لتحتسب ... )<sup>(١٦)</sup>

( )

..... :  
.....  
..... / ..... / ..... ( )  
..... / ..... ( )  
..... : ..... / ..... ( )  
..... : ..... : ..... ( )  
..... ( ... )  
..... / ..... - ..... - ..... ( )  
..... / ..... - ..... - ..... ( )



## وجه الدلالة

دل هذا الحديث على مشروعية التعزية ، لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى ابنته عندما مات ولدها ، و الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل إلا ما هو مشروع.

٢- ما ورد من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال : من عزى مصاباً فله مثل أجره (١٧)

٣- ما ورد عن أنس ابن مالك - رضي الله عنه - قال : مر النبي - صلى الله عليه وسلم - بامرأة تبكي عند قبر فقال : ( اتقي الله و اصبري... الحديث ) (١٨)

## وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى هذه المرأة بقوله : اتقي الله و اصبري ، و الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل إلا ما هو مشروع.

٤- ما جاء من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : دَخَلَ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أبي سلمة - رضي الله عنه - و قد شق بصره فأغمضه ثم قال : ((إن الروح إذا قبض تبعه البصر)) ، فضج ناس من أهله فقال : ((لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون)) ، ثم قال : (( اللهم اغفر لأبي سلمة ، وارفع درجته في المهديين ، و اخلفه في عقبه في الغابرين ، و اغفر لنا ، وله يا رب العالمين ، و أفسح له في قبره ، و نور له فيه )) (١٩)

---

( ) (( ))

/ ( )

/ - - ( )

## وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى أهل أبي سلمة ، بأمرهم بالصبر وأن لا يقولوا إلا خيراً ، ودعي لأبي سلمة ولعقبه ، وهذه هي التعزية.

٥- ما ورد من حديث معاوية بن قرة بن إياس عن أبيه - رضي الله عنه - (( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد بعض أصحابه ، فسأل عنه ، فقالوا : يا رسول الله : بنيّه الذي رأيته هلك ، فلقية النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن بنيّه ، فأخبره أنه هلك ، فعزاه عليه ، ثم قال : يا فلان أيما كان أحب إليك : أن تمتع به عمرك ، أو لاتأتي غداً باباً من أبواب الجنة إلا وجدته قد سبقك إليه يفتح لك ، قال : يا نبي الله بل يسبقني إلى الجنة ، فيفتحها لي لهُوَ أحب إلي ، قال : فذلك لك ))<sup>(٢٠)</sup>

:

لم يرد صفة معينة للتعزية ، أو لفظ محدد لا يعزى إلا به ، فالمقصود من التعزية تخفيف أثر المصيبة عن المصاب ، وحمله على الصبر ، والاحتساب ، وتذكيره بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يك ليصيبه ، كما يُبين له فضل الصبر ، والاحتساب. فيختار المعزّي اللفظ المناسب لحال المصاب ، والأفضل أن يُعزّى بالألفاظ

=

( ) :

/

:

المأثورة، والمحضور في التعزية، أن يقول المُعزّي: ما يخالف المشروع، كقول: البقية في حياتك<sup>(٢١)</sup>.

جاء في حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح: (... و لا حجر في لفظ التعزية، و من أحسن ما ورد في ذلك ما روي من تعزيتة - صلى الله عليه وسلم - لإحدى بناته و قد مات لها ولد فقال<sup>(٢٢)</sup> : إن لله ما أخذ، و له ما أعطى، و كل شيء عنده بأجل مسمى...)

و جاء في مواهب الجليل: (... أن التعزية لا تختص بلفظ من الألفاظ، بل بقدر ما يحضر الرجل، و بقدر منطقه...)<sup>(٢٣)</sup>

و قال الشيخ محمد العثيمين: (... و أحسن ما يعزى به الإنسان، ما عَزَى به النبي صلى الله عليه وسلم إحدى بناته، و قد أرسلت إليه رسولاً تطلب منه - صلى الله عليه وسلم - أن يحضر<sup>(٢٤)</sup>، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لهذا الرسول: مرها فلتصبر، ولتحتسب، فإن لله ما أخذ، و له ما أعطى، و كل شيء عنده بأجل مسمى ))<sup>(٢٥)</sup>

---

( )	-
( )	/
( )	/
( )	/ - -
( )	

قال النووي<sup>(٢٦)</sup> : قوله صلى الله عليه وسلم (( إن لله ما أخذ، وله ما أعطى، و كل شيء عنده بأجل مسمى )) معناه الحث على الصبر، و التسليم لقضاء الله تعالى، و تقديره، إن هذا الذي أخذ منك كان له لا لكم، فلم يأخذ إلا ما هوله، فينبغي أن لا تجزعوا، كما لا يجزع من استردت منه وديعة، أو عارية. و قوله صلى الله عليه وسلم (( و له ما أعطى )) معناه أن ما وهبه لكم ليس خارجاً عن ملكه، بل هو له سبحانه، و تعالى يفعل فيه ما يشاء. و قوله صلى الله عليه وسلم (( و كل شيء عنده بأجل مسمى )) معناه، اصبروا، ولا تجزعوا، فإن كل من يأت قد انقضى أجله المسمى، فمحال تقدمه، أو تأخره عنه فإذا علمتم هذا كله فاصبروا و احتسبوا ما نزل بكم.... و هذا الحديث، من قواعد الإسلام المشتملة على جمل من أصول الدين، وفروعه، و الآداب. )<sup>(٢٧)</sup>

:

اتفق العلماء على أن التعزية تشرع من وقت حصول المصيبة، أو الموت ؛ لأن المقصود بالتعزية تهوين أثر المصيبة، و تسلية المصاب، و حثه على الصبر، و احتساب

( )

)

.

:

(

.

"

:

/

—

/

—

(

)

/

—

(

)

.

(

)

الأجر<sup>(٢٨)</sup>، والمصاب محتاج إلى ذلك من وقت حصول المصيبة، واختلفوا في الوقت الأفضل في التعزية، ومتى ينتهي على ثلاثة أقوال :

### القول الأول

أن التعزية من حين الموت إلى بعد الدفن بثلاثة أيام، وتكره بعد ذلك، إلا أن يكون المعزّي أو المعزّي غائباً، أو معذوراً بمرض، ونحوه. وهذا مذهب الحنفية<sup>(٢٩)</sup>، والشافعية<sup>(٣٠)</sup>، والحنابلة<sup>(٣١)</sup>.

جاء في الفتاوى الهندية: ( ووقتها من حين يموت إلى ثلاثة أيام، ويكره بعدها، إلا أن يكون المعزّي، أو المعزّي إليه غائباً، فلا بأس بها، وهي بعد الدفن أولى منها قبله، وهذا إذا لم يُر منه جزع شديد فإن رُئي ذلك قدمت التعزية...).<sup>(٣٢)</sup>  
وجاء في مغني المحتاج: (... وغايتها ثلاثة أيام تقريباً من الموت لحاضر، ومن القدوم لغائب، ومثل الغائب المريض، والمحجوس، فتكره التعزية بعدها...).<sup>(٣٣)</sup>

---

( / )	( / )	( / )	( )
/	/	/	
		/	
( / )	( / )	( / )	( )
	/	( / )	( )
( / )	( / )	( / )	( )
		( / )	( )
		/	( )



جاء في مواهب الجليل : (... ولم أر لأصحابنا تعيين وقت للتعزية...).<sup>(٤٠)</sup>

وقال النووي : (... وحكى إمام الحرمين وجهها أنه لا أمد للتعزية ، بل يبقى بعد ثلاثة أيام ، وإن طال الزمن ؛ لأن الغرض الدعاء ، والحمل على الصبر ، والنهي عن الجزع ، وذلك يحصل مع طول الزمن )<sup>(٤١)</sup>.

وجاء في الإنصاف : (... أن التعزية ليست محدودة ، وهو قول جماعة من الأصحاب ، فظاهره يستحب مطلقاً ، وهو ظاهر الخبر )<sup>(٤٢)</sup>.

وقال ابن باز : (... وليس لها وقت مخصوص ، ولا أيام مخصوصة ، بل هي مشروعة من حين الدفن ، وبعده ، والمبادرة في حال شدة المصيبة أفضل ، وتجاوز بعد ثلاث من موت الميت ، لعدم الدليل على التحديد..... وقال أيضاً : ... العزاء ليس له أيام محدودة ، بل يشرع من حين خروج الروح قبل الصلاة على الميت ، وبعدها ، وليس لغايته حد في الشرع المطهر ، سواء كان ذلك ليل ، أو نهار... )<sup>(٤٣)</sup>

وقال الشيخ العثيمين : ( العزاء ليس محدوداً بمكان ..... وليس محدوداً بزمن أيضاً بل مادامت المصيبة باقية في نفسه فانه يعزى.... )<sup>(٤٤)</sup>

وقال الألباني : ( ولا تحد التعزية بثلاثة أيام لا يتجاوزها ، بل متى رأى الفائدة في التعزية أتى بها ، فقد ثبت عنه -صلى الله عليه وسلم- أنه عزى بعد الثلاثة في حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما<sup>(٤٥)</sup>

---

/	( )
( / )	( )
. ( / )	( )
/	( )
- /	( )
	( )

### القول الثالث

أن التعزية من حين الموت إلى حين يدفن ، وهذا قول النخعي<sup>(٤٦)</sup> وسفيان الثوري<sup>(٤٧)</sup> وقال : لا يُعزى بعد الدفن ؛ لأن الدفن خاتمة أمره<sup>(٤٨)</sup>.

### الأدلة :

**أدلة القول الأول :** استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

١- قوله -صلى الله عليه وسلم - : ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله ، و اليوم الآخر ، أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوج ، أربعة أشهر ، و عشرًا )<sup>(٤٩)</sup>

### وجه الدلالة

دل الحديث على أن ثلاثة الأيام مدة الإحداد المطلق ، الذي أذن الشارع فيها ، إلا على الزوج ، فكذا التعزية ؛ لأن المصاب بعد ثلاثة الأيام تهون عليه المصيبة غالباً ، فلا يحتاج إلى تعزية.

٢- قول الرسول صلى الله عليه وسلم ( إنما الصبر عند الصدمة الأولى )<sup>(٥٠)</sup>

### وجه الدلالة

دل هذا الحديث على أن الصبر يشرع عند الصدمة الأولى ، و التعزية تسلية المصاب ، وحثه على الصبر ، و الاحتساب ، فينبغي أن تكون وقت الصدمة الأولى ، وهو وقت الموت ، وثلاثة أيام بعده ؛ لأن المصاب بعدها تخف عنه المصيبة ، و يذهب عنه الحزن غالباً.

---

( )	/	( )	/
( )	/		
( )	/		
( )			/
( )			/
-	( )		/



## ويناقدش :

بأن الحديث ورد في الحث على الصبر، و الاحتساب، عند المصيبة دون التعزية، و قياس التعزية على الصبر عند المصيبة، قياس مع الفارق ؛ لأن الصبر عند المصيبة يشرع حال حصولها ؛ لثلا يحصل من المصاب غضب من قضاء الله، و قدره، وأما التعزية فإنها شرعت لتسلية المصاب، و حثه على الصبر، و الاحتساب، والرضاء بقدر الله، و التسليم لأمره، فافترقا.

٣- أن المقصود بالتعزية تسكين قلب المصاب، والغالب سكونه بعد الثلاث، فلا يجدد له الحزن<sup>(٥١)</sup>.

## أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١- ما ورد من حديث معاوية بن قرة بن إياس عن أبيه رضي الله عنه (( أن النبي صلى الله عليه وسلم فقد بعض أصحابه فسأل عنه، فقالوا: يا رسول الله: بنيّه الذي رأيته هلك، فلقية النبي صلى الله عليه وسلم، فسأله عن بنيّه، فأخبره أنه هلك، فغزاه عليه ثم قال: يا فلان أيما كان أحب إليك: أن تمتع به عمرك، أو لا تأتي غداً باباً من أبواب الجنة إلا وجدته قد سبقك إليه يفتحه لك، قال: يا نبي الله بل يسبقني إلى الجنة، فيفتحها لي لهُو أحب إلي، قال: فذلك لك ))<sup>(٥٢)</sup>

## وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن لان الرسول صلى الله عليه وسلم عزى هذا الرجل بعد الدفن بمدة وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة

( / ) ( )

- / : ( )

/ ) :

٢- ماورد عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : لما جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتل ابن حارثة ، وجعفر بن أبي طالب ، وعبد الله بن رواحة ، وجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم يعرف فيه الحزن...<sup>(٥٣)</sup>

### وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن ؛ لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أقر الذين عزوه لما قتل زيد بن حارثة ، وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة - رضي الله عنهم - وإقرار الرسول - صلى الله عليه وسلم - حجة .  
قال الألباني : (... فقد ثبت عنه -صلى الله عليه وسلم- أنه عزى بعد الثلاثة في حديث عبد الله بن جعفر - رضي الله عنهما<sup>٥</sup>

٣- ما ورد عن أنس ابن مالك -رضي الله عنه- قال : مر النبي - صلى الله عليه وسلم - بامرأة تبكي عند قبر فقال : ( اتقي الله و اصبري... الحديث)<sup>(٥٤)</sup>

### وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى هذه المرأة بعد دفن الميت وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة  
٤- ما ورد عن بريدة بن الحَصِيب قال : ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتعهد الأنصار ، و يعودُهم ، و يسأل عنهم ، فبلغه عن امرأةٍ من الأنصار مات ابنها و ليس لها غيره ، و أنها جزعت عليه جزعاً شديداً ، فأتاها النبي - صلى الله عليه وسلم - و معه أصحابه ، فلما بلغ باب المرأة ، قيل للمرأة : إن نبي الله يريد أن

يدخل، يعزيها، فدخل رسول الله - صلى الله عليه و سلم - فقال: أما إنه بلغني أنك جزعت على ابنك، فأمرها بتقوى الله و بالصبر، فقالت: يا رسول الله " مالي لا أجزع " و إني امرأة رقوب لا ألد، و لم يكن لي غيره ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه و سلم - : الرقوبُ: الذي يبقى ولدها، ثم قال: ما من امريء أو امرأة مسلمة يموت لها ثلاثة أولاد " يحسبهم " إلا أدخله الله بهم الجنة، فقال عمر " وهو عن يمين النبي - صلى الله عليه و سلم - " : بأبي أنت و أمي و اثنين ؟ قال : و اثنين <sup>(٥٥)</sup>

### وجه الدلالة

دل الحديث على مشروعية التعزية بعد الدفن و أنها لاتحد بمدة محدودة ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه و سلم - لما بلغه أن هذه المرأة مات أبنها، و أنها جزعت عليه جزعاً شديداً فأتاها و عزاها بعد مدة. و فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة ٥ - استدلووا بعمومات النصوص الواردة في فضل التعزية ومنها، قوله - صلى الله عليه و سلم - ( من عزى مصاباً فله مثل أجره ) <sup>(٥٦)</sup> و قوله - صلى الله عليه و سلم - ( من عزى أخاه المؤمن في مصيبة كساه الله حلة خضراء يُحَبَّرُ بها يوم القيامة، قيل : يا رسول الله ما يُحَبَّرُ ؟ قال يُغَبَّرُ ) <sup>(٥٧)</sup>.

---

( ) / :

: ... ) :

(( ))

.(

( )

( ... ) / ( ... ) :

( ) / :

( ) / :

## وجه الدلالة

فهذان الحديثان يدلان بعمومها على مشروعية التعزية مطلقاً و أنها لا تحد بوقت مخصوص ، و الأصل في الأدلة أن يعمل بها على ما اقتضته من عموم حتى يرد ما يخصها و لم يرد ما يخصها بوقت مخصوص.

قال الخطاب: ما قاله الثوري - رحمه الله - مخالف لظاهر الحديث. أعني قوله عليه السلام ( من عزى مصاباً كان له مثل أجره ) فإنه عام غير مختص بوقت معين<sup>(٥٨)</sup>

٦- أن الغرض من التعزية الدعاء ، و الحمل على الصبر ، و النهي عن الجرع ، و ذلك يحصل مع طول الزمن<sup>(٥٩)</sup>.

٧- أن التعزية مشروعة قبل الدفن و بعده ، و ليس لها وقت مخصوص ولا زمن مخصوص لعدم الدليل على التحديد<sup>(٦٠)</sup>.

**أدلة القول الثالث :** استدل أصحاب القول الثالث بما يلي :

١- قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- : ( فإذا وجبت فلا تبكين باكية... )<sup>(٦١)</sup>.

---

( )	/			
( )	/			
( )	/	/	/	/
( )	/	/	/	/
( )	/	:	( ... )	( ... )

## وجه الدلالة

دل هذا الحديث على أن التعزية من حين الموت إلى الوجوب و الوجوب هو دخول الميت قبره قال الشوكاني : ( ... إن بعض رواة الحديث قالوا : الوجوب إذا أدخل قبره ... ) (٦٢) .

## ويناقش من خمسة وجوه :

**الوجه الأول :** إن الحديث لم يرد في التعزية ، وإنما ورد في النهي عن البكاء ، إذا حصلت الوفاة ، وهذا المعنى ظاهر من سبب وروده ، وسياقه ، فالحديث رواه أبو داود عن عتيك بن الحارث ، وهو جد عبد الله بن عبد الله بن جابر ، أبو أمه ، أنه أخبره ، أن جابر بن عتيك أخبره ، أن رسول الله جاء يعود عبد الله بن ثابت ، فوجده قد غلب عليه ، فصاح به فلم يجبه ، فاسترجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال : غلبنا عليك يا أبا الربيع ، فصاح النسوة ، وبكين ، فجعل جابر يسكتهن ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دعهن ، فإذا وجبت فلا تبكين باكية ، قالوا : يا رسول الله ، وما الوجوب ؟ قال : إذا مات ، فقالت ابنته : والله إن كنت لأرجو أن تكون شهيدا ، فإنك كنت قد قضيت جهازك ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته ... (٦٣) .

فهذا الحديث يدل على تحريم البكاء على الميت الذي يصحبه أمر محرم ، كالنياحة ،

ولطم الحدود، و شق الجيوب. قال الشوكاني<sup>(٦٤)</sup> : (... فإذا وجبت فلا تبكين باكية )  
 النهي عن البكاء الذي يصحبه شيء حرمه الشارع<sup>(٦٥)</sup>  
**الوجه الثاني:** أن القول بأن التعزية لا تشرع بعد الدفن مخالف للسنة القولية،  
 والفعلية

قال الخطاب<sup>(٦٦)</sup> : ما قاله الثوري - رحمه الله - مخالف لظاهر الحديث. أعني  
 قوله عليه السلام ( من عزى مصاباً كان له مثل أجره ) فإنه عام غير مختص بوقت  
 معين<sup>(٦٧)</sup>

وكذا السنة الفعلية، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم عزى، وقبل التعزية  
 بعد الدفن كما ورد ذلك في حديث عبد الله بن جعفر - رضي الله عنهما -<sup>(٦٨)</sup>

( ) :

( ) .

( ) .

( ) ( ) ( )

( )

( ) .

/ /

/ ( )

: ( )

( ) ( ) .

( ) ( )

( / ) / ( )

/ ( )

( )

وحديث معاوية بن قرة بن إياس المزني - رضي الله عنه - قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا جلس يجلس إليه نفرٌ من أصحابه ، وفيهم رجل له ابن صغير يأتيه من خلف ظهره فيقعه بين يديه ، فهلك فامتنع الرجل أن يحضر الحلقة لذكر ابنه ، فحزن عليه ، ففقدته النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : ( مالي لا أرى فلانا ؟ ) قالوا : يا رسول الله بنيه الذي رأيته هلك ، فلقية النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله عن بنيه ؟ فأخبره أنه هلك ، فعزاه عليه ، ثم قال : ( يا فلان أيما أحب إليك أن تمتع به عمرك ؟ أو لا تأتي غداً إلى باب من أبواب الجنة إلا وقد وجدته قد سبقك إليه يفتح لك ، قال : يا نبي الله بل يسبقني إلى باب الجنة فيفتحها لي أحب إليّ ، قال : فذاك لك ))<sup>(٦٩)</sup>

**الوجه الثالث :** المخالفة من جهة المعنى ، فإن بعد الدفن وقت يكثر فيه الجزع ، والهلع ؛ لأنه وقت مفارقة شخص الميت ، والرجوع عنه بالإيأس منه ، فينبغي أن تستحب التعزية حينئذ ؛ لئلا يتسخط المصاب بقضاء الله فيأثم.<sup>(٧٠)</sup>

**الوجه الرابع :** أن التعزية بالميت تجمع ثلاث خصال : إحداها : تهوين المصيبة على المُعزّي ، وتسلية فيها ، وحثه على التزام الصبر ، واحتساب الأجر ، والرضا بقدر الله ، والتسليم لأمره والثاني : الدعاء للمُعزّي بأن يعوضه الله عن مصابه ، بنيل الثواب ، ويحسن له العقبى ، والمآب. والثالث : الدعاء للميت بالمغفرة والرحمة إن كان مسلماً<sup>(٧١)</sup> ، وهذا الدعاء ليس له وقت محدد في الشرع.

( )

/ ( )

( ) ( ) .

**الوجه الخامس :** أن تفسير الوجوب بدخول الميت قبره مرجوح ؛ لأنه مخالف للتفسير الثابت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لما سئل عن الوجوب : (قالوا : يارسول الله و ما الوجوب ؟ قال : إذا مات). فالرسول - صلى الله عليه وسلم - فسر الوجوب بالموت.

قال الشوكاني : (... إن بعض رواة الحديث قالوا : الوجوب إذا دخل قبره ، والتفسير المرفوع أصح و أرجح).<sup>(٧٢)</sup>

٢- أن الدفن خاتمة أمر الميت<sup>(٧٣)</sup> ، فلا تعزية بعد ذلك.

### الترجيح :

مما سبق من ذكر أقوال العلماء و أدلتهم و ما ورد عليها من مناقشات يظهر لي رجحان القول الثاني وهو أن التعزية لا تحد بثلاثة أيام وأنها تستحب مطلقاً - و ذلك لقوة أدلتهم و ضعف أدلة المخالفين لما ورد عليها من مناقشات كما سبق بيان ذلك بالتفصيل. و الله أعلم بالصواب

:

ويشتمل على أربعة مطالب :

:

الاجتماع لاستقبال المعزين في البيت له حالتان :

---

/ ( )

/ ( )



## الحالة الأولى

أن يكون الاجتماع مشتملاً على منكر، كالنياحة، أو بدعة، كالاتحاد في بيت المُعزَّى لقراءة القرآن، والأكل، والشرب، فهذا محرم باتفاق العلماء<sup>(٧٤)</sup>

قال الإمام الطرطوشي<sup>(٧٥)</sup>: (... فأما المآثم ممنوعة بإجماع العلماء)<sup>(٧٦)</sup>

وقال النووي - رحمه الله تعالى - : ((قال الشافعي: وأصحابنا - رحمهم الله تعالى - يكرهون الجلوس للتعزية، قالوا: بل يعني بالجلوس أن يجتمع أهل الميت في بيت فيقصدهم من أراد التعزية، بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم، ولا فرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها، صرح به المحاملي، ونقله عن نص الشافعي - رضي الله عنه - ، وهذه كراهة تنزيه، إذا لم يكن معها محدث آخر، فإن ضم إليها أمر آخر من البدع المحرمة، كما هو الغالب منها في العادة، كان ذلك حراماً من قبائح المحرمات؛ فإنه محدث<sup>(٧٧)</sup>، وثبت في الحديث الصحيح: ((إن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة))<sup>(٧٨)</sup>

( ) / . / . / . / . /  
( )

.  
. .  
. .  
( ) ( )  
( ) ( )  
( / ) /  
( )  
( )  
( )

قال الزيلعي<sup>(٧٩)</sup>: ( ولا بأس بالجلوس لها - أي التعزية - إلى ثلاثة أيام من غير ارتكاب محذور، من فرش البسط و الأطعمة من أهل الميت )<sup>(٨٠)</sup>

قال الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - : ( ... الاجتماع في بيت الميت للأكل، والشرب، وقراءة القرآن، فهذا بدعة، وإنما يوتى أهل الميت للتعزية..... أما أن يجتمعوا لإقامة مأتم بقراءة خاصة، أو أدعية خاصة، أو غير ذلك، فذلك بدعة).<sup>(٨١)</sup>

وقال الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا: ( فما يفعله الناس الآن من الاجتماع للتعزية، وذبح الذبائح، وتهيئة الطعام، ونصب الخيام، والقماش المزخرف بالألوان، وفرش البسط، وغيرها، وصرف الأموال الطائلة، في هذه الأمور المبتدعة، التي لا يقصدون بها إلا التفاخر، والرياء، ليقول الناس فلان فعل كذا، وكذا، وأنفق كذا، وكذا، في مأتم أبيه مالا، كله حرام، مخالف لهدي النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهدى السلف الصالح، من الصحابة، والتابعين، ولم يقل به أحد من أئمة الدين، نسأل الله السلامة ).<sup>(٨٢)</sup>

( )

:

/

/

.

/

( )

.

/

( )

( / )

( )

## الحالة الثانية

أن يكون الاجتماع لاستقبال المعزين لا يوجد فيه منكر، كالنياح، أو بدعة، فهذه الحالة اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن الاجتماع لاستقبال المعزين إذا لم يكن فيه منكر، أو بدعه جائز.

وهو مذهب الحنفية<sup>(٨٣)</sup>، والمالكية<sup>(٨٤)</sup>، وقول للإمام أحمد<sup>(٨٥)</sup>، واختار هذا القول من المعاصرين الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٨٦)</sup> والشيخ عبد الله بن جبرين<sup>(٨٧)</sup>.  
جاء في فتح القدير (...ويجوز الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام، وهو خلاف الأولى، ويكره في المسجد...) <sup>(٨٨)</sup>.

وجاء في الدر المختار : (...لا بأس بالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام)<sup>(٨٩)</sup>  
قال ابن عابدين<sup>(٩٠)</sup> - في حاشيته على الدر المختار - : ( قوله وبالجلوس لها ) أي التعزية ، واستعمال لا بأس هنا على حقيقته ؛ لأنه خلاف الأولى...) <sup>(٩١)</sup>.

---

/	/	( )
/	/	( )
/		( )
- /		( )
		( )
	( / )	( )
/		( )
		( )

.....  
.....  
..... ( ) .....  
..... / ..... / ..... :

وجاء في الفتاوى الهندية: ولا بأس لأهل المصيبة أن يجلسوا في البيت، أو في مسجد ثلاثة أيام، والناس يأتونهم ويعزونهم... (٩٢).

و جاء في مواهب الجليل: (... ويجوز أن يجلس الرجل للتعزية...) (٩٣).

وجاء أيضا: (... ومحلها - أي التعزية - في البيت ، وإن جعلت على القبر فواسع ، غير أنه ليس من الأدب...).<sup>(٩٤)</sup>

قال المرداوي<sup>(٩٥)</sup>: (...وعنه - أي الإمام أحمد - الرخصة فيه ؛ لأنه عُرِّيَ، وجلس. قال الخلال<sup>(٩٦)</sup>: سهل الإمام أحمد في الجلوس في غير موضع ...) <sup>(٩٧)</sup>.

( )

.

" - "

.

:

: .

) ( ) . :

: ( ) ( ) ( ) ) ( / - .( ) ( / ) .( / ) ( )

قال الشيخ ابن باز : (... لا أعلم بأساً في من نزلت به مصيبة ، بموت قريبه ، أو زوجته ، ونحو ذلك ، أن يستقبل المعزين في بيته ، في الوقت المناسب ؛ لأن التعزية سنة ، واستقبال المعزين مما يعينهم على أداء السنة...) (٩٨)

وقال الشيخ ابن جبرين (... وأرى أنهم لو حددوا وقتاً ، كآخر النهار ، وأول الليل ، وجلسوا في موضع للعزاء ، فلا مانع من ذلك ؛ فإن الناس قد يشق عليهم تتبع منازلهم...) (٩٩)

**القول الثاني :** أن الاجتماع لاستقبال المعزين غير مشروع ، بل من العلماء من وصفه بأنه محدث ، وبدعة. وهذا قول للمالكية ، و الشافعية ، و اختاره من المعاصرين الشيخ محمد بن عثيمين ، و الشيخ ناصر الدين الألباني.

وقال الإمام الطرطوشي (... قال علماؤنا المالكيون : التصدي للعزاء بدعة ، ومكروه ، فأما إن قعد في بيته من غير أن يتصدى للعزاء فلا بأس...) (١٠٠)

قال الشيرازي (... ويكره الجلوس للتعزية ؛ لأن ذلك محدث ، والمحدث بدعة) (١٠١)

ووصف أبو الخطاب الجلوس للتعزية : بأنه محدث. (١٠٢)

---

( ) /

( )

( )

( ) /

( ) - - /

قال العمراني<sup>(١٠٣)</sup> : ( ويكره الجلوس للتعزية ، وهو أن يجتمع أهل الميت في بيت ليقصدهم من أراد العزاء ؛ لأن ذلك محدث ، وبدعة ، بل يتوجه كل واحد منهم لحاجته ، فيُعزّي الرجل في مصلاه ، وفي سوقه ، وضيعته )<sup>(١٠٤)</sup>.

وقال السيوطي<sup>(١٠٥)</sup> في شرح التنبيه : ( ويكره الجلوس لها - أي للتعزية - بأن يجتمع أهل الميت في بيت ، ويقصدهم من يعزيهم ؛ لأنه بدعة )<sup>(١٠٦)</sup>.

وقال الشيخ الألباني : وينبغي اجتناب أمرين ، وإن تتابع الناس عليهما :

أ) الاجتماع للتعزية في مكان خاص ، كالدار ، أو المقبرة ، أو المسجد.

ب) اتخاذ أهل الميت الطعام لضيافة الواردين للعزاء<sup>(١٠٧)</sup>.

وقال الشيخ محمد العثيمين (...و أما اجتماع الناس للعزاء في بيت واحد ، فإن

ذلك من البدع ، فإن انظم إلى ذلك صنع الطعام ، في هذا البيت ، كان من النياحة)<sup>(١٠٨)</sup>

---

( ) ( )  
: " " " "

" " " " .  
( / ) /  
( / ) . ( )  
( )

./  
( / ) ( )  
( )  
( )

$$\begin{array}{rcl}
 & & ( \quad ) \\
 & / & ( \quad ) \\
 & / & ( \quad ) \\
 & / & ( \quad ) \\
 ) : & & ( \quad / \quad ) \quad ( \quad ) \\
 & ( . & \\
 & & . ( \quad / \quad ) \quad ( \quad ) \\
 & & ( \quad )
 \end{array}$$

قال أحمد - في رواية أبي داود - : ما يعجبني أن يقعد أولياء الميت في المسجد يعزّون، أخشى أن يكون تعظيماً للموت، أو قال للميت. وقال في رواية أبي الحارث: ما أحب الجلوس مع أهل الميت والاختلاف إليهم بعد الدفن ثلاثة أيام<sup>(١١٦)</sup>

### أدلة القول الأول:

١ - ماورد عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: لما جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتل ابن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن رواحة، وجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعرف فيه الحزن...<sup>(١١٧)</sup>

### وجه الدلالة

دل الحديث على جواز الجلوس لاستقبال المعزين؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - جلس للتعزية، جاء في الذخيرة (... يجوز أن يجلس الرجل للتعزية)<sup>(١١٨)</sup>،

---

	:	.	.	:	=
)	.				
	.	.		(	
		( / )	/		
			/	( )	
/	.	- /	.	/	( )
/		-	-		( )
			/	( )	



لما في أبي داود أنه عليه السلام جلس لها في المسجد حين قتل زيد بن حارثة، وجعفر،  
وعبد الله بن رواحة...<sup>(١١٩)</sup>

وقال ابن حجر: (... وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا جواز الجلوس للعزاء  
بسكينة ووقار..)<sup>(١٢٠)</sup>

### ونوقش

بأن هذا الحديث لا يدل على مشروعية الجلوس للتعزية ؛ لأن الرسول -صلى  
الله عليه وسلم لم يجلس في المسجد قاصداً استقبال المعزين.

جاء في حاشية رد المحتار (... وأما أنه -صلى الله عليه وسلم - جلس لما قتل  
جعفر وزيد بن حارثة والناس يأتونه يعزونه، يجاب عنه بأن جلوسه لم يكن مقصوداً  
للتعزية)<sup>(١٢١)</sup>

٢- ماورد عن عمرو بن العاص -رضي الله عنه - قال قبرنا مع رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - (يعني ميتا) فلما فرغنا انصرف رسول الله -صلى الله عليه  
وسلم - وانصرفنا معه ، فلما حاذى بابه وقف ، فإذا نحن بامرأة مقبلة قال : أظنه  
عرفها ، فلما ذهبت إذا هي فاطمة ، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم - : ما  
أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ فقالت : أتيت يا رسول الله أهل هذا البيت ، فرَحِّمْتَ  
إليهم ميتهم ، أو عزيتهم به... الحديث)<sup>(١٢٢)</sup>

---

( ) / -  
/  
/ ( )  
/ ( )  
/ ( )  
/ -

## وجه الدلالة

دل هذا الحديث على جواز استقبال المعزين ، و الاجتماع عند أهل الميت ، لأن فاطمة -رضي الله عنها - ذهبت إلى بيت أهل الميت ، و لم ينكر عليها الرسول صلى الله عليه و سلم ، و إذا جاز في حق النساء ، جاز في حق الرجال.

## ونوقش :

بأن هذا الحديث ضعيف السند ، و الضعيف لا يثبت به حكم شرعي ، ففي سند الحديث ربيعة بن سيف المغافري ضعيف من قبل حفظه ، فقد قال عنه البخاري في " التاريخ الكبير " <sup>(١٢٣)</sup> ((عنده مناكير)) ، و قال في "الأوسط" <sup>(١٢٤)</sup> ((وروى ربيعة بن سيف المغافري الإسكندراني أحاديث لا يتابع عليه )) ، و قال النسائي في رواية : ((ليس به بأس)) ، و قال في أخرى ((ضعيف )) ، و قال : (( بخطئ كثيرًا )) ، و قال ابن يونس : ((في حديثه مناكير)) ، <sup>(١٢٥)</sup>

٣- أن التعزية سنة ، و اجتماع أهل الميت في مكان واحد يعين على أداء هذه السنة ، و ما أعان على أداء السنة من غير محذور شرعي ، فهو مشروع ، و جائز. <sup>(١٢٦)</sup>

## نوقش

بأن الجلوس للتعزية خلاف السنة. قال الشيخ محمد العثيمين : (... لم يجلس الرسول صلى الله عليه و سلم للتعزية في أولاده ، و لا زوجاته ، و لا أحفاده ، و كذا الخلفاء الراشدون ، و الواجب على المؤمن أن يرجع إلى ما كان عليه سلف الأمة ،

---

( ) /

( )

( ) /

( ) /

فإنهم خير القرون، و أن لا يلتفت إلى ما أحدثه الناس، لا في التعزية، و لا في غيرها،  
فالخير كله في اتباع السلف، و الشر كله في ابتداء الخلف.<sup>(١٢٧)</sup>

٤ - أن الاجتماع للتعزية من العادات، و الأصل في العادات الإباحة.<sup>(١٢٨)</sup>

### ونوقش

بأن التعزية عبادة و ليست عادة، ولهذا جاء الثواب في فضل من عزى المصاب،  
و الثواب لا يكون إلا على العبادات.<sup>(١٢٩)</sup>

### أدلة القول الثاني:

١ - ما ورد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: (كنا نعد  
الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه من النياحة)<sup>(١٣٠)</sup>

٢ - ما ورد عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه لما قدم على عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه فقال (( هل يناح قبلكم على الميت، قال: لا، قال: فهل  
تجتمع النساء عندكم على الميت، و يطعم الطعام، فقال: نعم، فقال: تلك  
النياحة))<sup>(١٣١)</sup>

ورواه الإمام أحمد - رحمه الله - بلفظ: ( كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت،  
وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة).<sup>(١٣٢)</sup>

---

( ) / -

( ) /

( ) /

( )

( ) /

( ) /

ورواه ابن ماجه بلفظ (كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت ، و صنعۃ الطعام من النياحة ) (١٣٣)

### وجه الدلالة

دلت هذه الآثار على تحريم الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه ؛ لأن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يرونه من النياحة ، و النياحة محرمة .  
قال ابن عثيمين - رحمه الله - (... كان الصحابة - رضي الله عنهم - يعدون ذلك من النياحة و هم أعلم الأمة بمقاصد الشريعة ، و أقومهم عملاً بها ، و أسدهم رأياً ، و أطهرهم قلباً ...) (١٣٤)

### ونوقش :

١ - بأن الأثر بجميع طرقه ضعيف ، و الضعيف لا يحتج به ، وبيانها فيما يلي :  
- فما ورد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فهو منقطع ؛ لأنه من رواية سيار أبي الحكم العنزي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهو لم يلق عمر - رضي الله عنه - قال ابن حجر (١٣٥) : ( سيار أبو الحكم العنزي ... ثقة ... من السادسة مات سنة اثنتين و عشرين ) (١٣٦) أي سنة اثنتين و عشرين ومئة ، والحديث ضعيف فلا يحتج به .

---

( )	/
( )	/
( )	:
( )	:
( )	/
( )	/
( )	/

وما رواه ابن أبي شيبة عن جرير البجلي - رضي الله عنه - فإنه منقطع ؛  
لأنه من رواية طلحة بن مصرف ، و طلحة لم يسمع من جرير بن عبد الله ، و لا من  
عمر ابن الخطاب - رضي الله عنهما - ، لأنه من الطبقة الخامسة من التابعين. قال ابن  
حجر : ( طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الياامي... الكوفي ، ثقة قاريء فاضل من  
الخامسة مات سنة اثنتي عشرة - بعد المئة - أو بعدها )<sup>(١٣٧)</sup>  
و الحديث المنقطع ضعيف فلا يحتج به.

و أما ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن جرير ، فإنه ضعيف ؛ لأنه من رواية  
نصر بن باب أبي سهل المروزي ، و قد ضعفه عدد من أهل الحديث. قال عنه يحيى بن  
معين : حديثه ليس بشيء. و قال أبو حاتم الرازي : متروك الحديث.  
وما رواه ابن ماجه ، فإن مداره على هشيم بن بشر ، وهو مدلس ، و لم يصرح  
بالتحديث.

قال ابن حجر : ( هشيم - بالتصغير - ابن بشير - بوزن عظيم - ابن القاسم  
بن بثار السلمي... ثقة ، ثبت ، كثير التدليس ، و الإرسال الحنفي... )<sup>(١٣٨)</sup>  
و قال الذهبي : (... إنه كان من الحفاظ الثقات ، إلا أنه كثير التدليس... )<sup>(١٣٩)</sup>  
٢- إن الاجتماع الذي يعده السلف من النياحة هو الذي يشتمل على أمور  
محرمة كصنع الطعام من أهل الميت أو النياحة أو نحو ذلك وهذا الذي تضمنه  
الحديث

---

/ ( )  
/ ( )  
/ ( )

## وأجيب بما يلي

بأن حديث جرير بن عبد الله البجلي بمجموع طرقه صحيح، وقد حكم عليه بالصحة النووي، والبوصيري، والشوكاني، والألباني، وغيرهم.

قال النووي: (... رواه أحمد بن حنبل، وابن ماجه بإسناد صحيح...) (١٤٠)

وقال البوصيري في الزوائد: (... إسناده صحيح رجال الطريق الأول على

شرط البخاري والثاني على شرط مسلم...) (١٤١)

قال الشوكاني: (... إسناده صحيح) (١٤٢)

قال محققو مسند الإمام أحمد - شعيب الأرنؤوط وزملاؤه: حديث صحيح -

نصر بن باب - وإن كان ضعيف الحديث، متابع، وبقية رجاله ثقات، رجال

الشيخين... وأخرجه ابن ماجه عن محمد بن يحيى - وهو الذهلي - عن سعيد بن

منصور، وأخرجه أيضاً عن شجاع بن مخلد كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد بهذا

الإسناد. قال البوصيري في الزوائد: رجال الطريق الأول على شرط البخاري، والثاني

على شرط مسلم، وهو كما قال (١٤٣)

٣- وما ورد عن ثابت بن قيس قال: أدركت عمر بن عبد العزيز - رحمه

الله - يمنع أهل الميت الجماعات يقول: تَرَزُّونَ و تغرمون (١٤٤)

( ) /

( ) /

( ) / /

( ) /

( ) / : :

/

٤- أن تعزية المصاب عبادة ؛ و لهذا جاء الثواب عليها ، و الثواب لا يكون إلا على عبادة ، و الأصل في العبادة المنع ، إلا ما قام عليه الدليل ، و لم يثبت أن النبي صلى الله عليه و سلم ، و أصحابه من بعده يجتمعون للتعزية ، فيكون الاجتماع لها بدعة ، و قد ثبت عن النبي صلى الله عليه و سلم التحذير من البدع بقوله (...كل بدعة ضلالة...) قال الشيرازي <sup>(١٤٥)</sup> : (... و يكره الجلوس للتعزية ؛ لأن ذلك محدث ، و المحدث بدعة) <sup>(١٤٦)</sup>

قال ابن عثيمين (... قوله - صلى الله عليه وسلم - كل بدعة ضلالة...) كلمة عامة ، من أقوى صيغ العموم ، صادرة من أعلم الناس بشريعة الله ، و مدلولات الألفاظ التي يتكلم بها ، و من أنصح الناس لعباد الله ، و من أفصحهم نطقاً ، و أبلغهم بياناً ، لا يمتري بذلك مؤمن ، و لم يأت عنه -صلى الله عليه وسلم- حرف يستثنى شيئاً من هذه القاعدة العامة. <sup>(١٤٧)</sup>

### ونوقش

بأن استقبال المعزين في بيت المصاب من العادات ، و ليس من العبادات ، و الأصل في العادات الإباحة <sup>(١٤٨)</sup> .

( )

( / )

/ ( )

- / ( )

/ ( )

وأجيب

بأن القول بأن التعزية من العادات غير صحيح ، و مخالف لفهم سلف ، الأمة  
فإن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يعدون الاجتماع عند أهل الميت ، و صنع  
الطعام من النياحة ، و النياحة محرمة ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه و سلم - ( لعن  
النائحة و المستمعة )

قال السندي<sup>(١٤٩)</sup> - رحمه الله - : ( قوله - كنا نرى - هذا بمنزلة رواية إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - أو تقرير النبي - صلى الله عليه و سلم - و على الثاني فحكمه الرفع ، و على التقديرين فهو حجة ) <sup>(١٥٠)</sup>

٥- أن الاجتماع للتعزية في بيت المصاب لا أصل له ، بل هو مخالف لهدى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأصحابه - رضي الله عنهم - ، وقد يكون وسيلة للكثير من البدع ، والمنكرات ، كما حصل في كثير من البلاد الإسلامية ، كالتياحة ، والنعي المحرم ، وإحضار قارئ يقرأ القرآن ، بصوت يهيج الأحزان ، ويثير كوامن النفوس<sup>(١٥)</sup> وإذا كانت الغاية محرمة ، فإن الوسيلة إليها محرمة ؛ لأن للوسائل حكم الغايات.

$$\begin{array}{rcl}
 & & : \\
 & & : \\
 & & ( \quad ) \\
 & & \\
 & & ( \quad ) \\
 & & ( \quad / \quad ) \\
 & & \\
 & / & ( \quad ) \\
 & & - \quad / \quad ( \quad )
 \end{array}$$



### أدلة القول الثالث

١ - ما رواه الإمام أحمد - رحمه الله - من حديث جرير بن عبد الله البجلي قال : ( كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت ، و صنععة الطعام بعد دفنه من النياحة . )<sup>(١٥٢)</sup>  
و رواه ابن ماجه بلفظ ( كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت ، و صنععة الطعام من النياحة )<sup>(١٥٣)</sup>

### وجه الدلالة

دل الحديث على إن الاجتماع للتعزية غير مشروع وفعل غير المشروع أقل أحواله الكراهة

### ونوقش

سبق مناقشة هذا الدليل في أدلة القول الثاني

٢ - أن الاجتماع للتعزية في بيت المصاب لا أصل له ، بل هو مخالف لهدي النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضي الله عنهم - ، وقد يكون وسيلة للكثير من البدع ، و المنكرات ، كما حصل في كثير من البلاد الإسلامية ، كالنياحة ، والنعي المحرم ، ولهذا يكره

٣ - أن الاجتماع للتعزية ؛ يجدد ويديم الحزن ، وهذا ينافي المقصود من التعزية فالتعزية شرعت لتسلية المصاب وتخفيف أثر المصيبة ليزول عنه الحزن

### ويناقش

بأنه لا يلزم من الاجتماع تجديد الحزن أو استدامته بل قد يكون مذهباً للحزن أو مخففاً له .. جاء في تسلية أهل المصائب : (....إن كان الاجتماع فيه موعظة للمعزى بالصبر

---

( ) /

( ) /

والرضا وحصل له من الهيئة الاجتماعية تسليية بتذاكرهم آيات الصبر وأحاديث الصبر والرضا فلا بأس بالاجتماع على هذه الصفة فإن التعزية سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١٥٤)</sup>

٤- إن الاجتماع عند أهل الميت فيه مشقة عليهم ويكلف المؤنة<sup>(١٥٥)</sup>.

### الترجيح

بعد ذكر أقوال أهل العلم، وأدلتهم، وما ورد عليها من مناقشات، يظهر أن الأصل كون التعزية بدون اجتماع خاص، كما كان عليه سلف هذه الأمة، وإن لم يتيسر ذلك إلا باجتماع يستقبل فيه المعزين؛ فإن الاجتماع جائز، وهو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، لكن يشترط أن يكون الاجتماع خالياً من المنكرات، والبدع، والإسراف في الإعداد له، والتجمعات التي تشبه الاحتفالات؛ لأن الأصل في التعزية سنة، وأهل المصيبة بحاجة إلى من يسليهم ويهون عليهم المصيبة، وفي هذا العصر الذي اتسع فيه البنيان وتفرق الناس فيه، وانشغلوا بأعمالهم، فإذا لم يستقبل أهل الميت المعزين في بيوتهم، تعذر على عدد من أقاربهم، وأصدقائهم تعزيتهم.

ولأن حديث جرير البجلي - الذي اعتمد عليه المانعون - - إن صح - فهو محمول على الاجتماع، وصنع الطعام من أهل الميت وهو ظاهر الحديث، وأما كون السلف لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم لم يحتاجوا إليه، ولأن مساكنهم متقاربة،

( )

( / ) ( ) /



وجاء في الإقناع : ( ويكره تكرارها فلا يُعزَّى عند القبر من عزَّى قبل ذلك )<sup>(١٦٧)</sup>  
قال الإمام أحمد : ( أكره التعزية عند القبر، إلا لمن لم يعز... )<sup>(١٦٨)</sup>  
وقال الشيخ ابن باز لما سئل عن هذه المسألة : ( لا أعلم في هذا بأساً ؛ لما فيه  
من التيسير على الحاضرين )<sup>(١٦٩)</sup>

وقال الشيخ ابن عثيمين لما سئل عن حكم اصطفاف أهل الميت عند باب  
المقبرة ، لتلقي تعازي الناس بعد دفن الميت مباشرة فقال : ( الأصل أن هذا لا بأس به ؛  
لأنهم يجتمعون جميعاً من أجل سهولة الحصول على كل واحد منهم ، ليعزَّى ، ولا  
أعلم في هذا بأساً )<sup>(١٧٠)</sup>

وأفتت اللجنة الدائمة بجواز ذلك ، وهذا نص الفتوى : ( تَقْبَلُ الْعَزَاءُ مِنْ أَهْلِ  
الميت في المقبرة قبل الدفن ، أو بعده لا حرج فيه..... وقالوا أيضاً : ليس للتعزية وقت  
محدد ، ولا مكان محدد )<sup>(١٧١)</sup>

**القول الثالث :** أن التعزية عند القبر بدعة وهذا قول إبراهيم النخعي<sup>(١٧٢)</sup> -

رحمه الله -

---

	/	( ) =
	/	( )
/	/	( )
	/	( )
/		( )
	/	( )
/		( )
	/	( )
.	/	( )

## أدلة القول الأول :

١ - أن التعزية عند القبر تمتنع من القيام بحق الميت ، من الدعاء له بالتثبيت ، والمغفرة ، و هو المطلوب في هذا الموضع ، فإذا انشغل الناس بالتعزية تركوا المشروع في هذا الموضع <sup>(١٧٣)</sup>

٢ - أن التعزية عند القبر من سوء الأدب <sup>(١٧٤)</sup>

٣ - أن أهل الميت قبل الدفن مشغولون بدفنه <sup>(١٧٥)</sup> فلا ينبغي أن يشغلوا بالتعزية ؛ لأن المشغول لا يشغل

## ويناقدش

أن جميع ما استدل به أصحاب هذا القول أدلة عقلية ، و هي معارضة بأدلة عقلية منها ما هو خاص بمشروعية التعزية عند القبر و منها ما هو عام لم يرد ما يخصه <sup>(١٧٦)</sup> . و المنقول مقدم على المعقول عند التعارض .

## أدلة القول الثاني :

١ - ما ورد عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال مر النبي - صلى الله عليه وسلم - بامرأة تبكي عند قبر ، فقال : اتقي الله ، و اصبري... الحديث <sup>(١٧٧)</sup>  
وجه الدلالة : دل الحديث على مشروعية التعزية في المقبرة لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزى هذه المرأة بقوله اتقي الله ، و اصبري ، و الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل إلا ما هو مشروع .

/ ( )

/ ( )

/ ( )

( )

/ ( )

٢- أن الأصل في التعزية أنها مشروعة في كل مكان ؛ لعموم الأدلة، وعدم ما يدل على المنع، أو الكراهة، فيبقى الحكم على الأصل وهو جواز، التعزية في المقبرة<sup>(١٧٨)</sup>.

### الترجيح

مما سبق من ذكر أقوال أهل العلم، و أدلتهم يظهر لي رجحان القول الثاني وهو أن الأصل في التعزية في المقبرة الجواز لقوة أدلتهم فقد استدلوا بحديث صحيح صريح في جواز التعزية كما استدلوا بعموم الأدلة الواردة في مشروعية التعزية التي لم يرد ما يخصها، فتبقى على عمومها ؛ لأن الأصل العمل بالعام حتى يرد ما يخصه. و ضعف أدلة القول الأول، فإن جميع أدلتهم عقلية، و المنقول مقدم على المعقول. أما القول الثالث فلم أجده دليلاً فيما اطلعت عليه. والله أعلم بالصواب.

:

التعزية عبادة شرعت لحكم كثيرة، منها تهوين المصيبة على المصاب، و تسليته عنها، و حثه على التزام الصبر، و احتساب الأجر، و الرضا بالقدر، و التسليم لأمر الله تعالى، و الدعاء للميت، و الترحم عليه، و الاستغفار له.<sup>(١٧٩)</sup>

فهذه التعزية المشروعة، التي وردت عن الرسول - صلى الله عليه و سلم - وعمل بها سلف الأمة، وهي التي تترتب عليها الأحكام الشرعية، أما في هذا العصر فقد اعتاد الناس بعد دفن الميت، أن يصطف جميع أهل الميت في المقبرة، ثم يأتي جميع المشيعين له، أو أغلبهم، و يتزاحموا عليهم ؛ لتعزيتهم، و يصيب أهل الميت من التعب، و المشقة الشيء العظيم، و لهذا لا يكون لتعزية هذا الجمع الغفير أثر في

( ) / - . /

( ) / /

نفوس المعزين، ولا يخفف عنهم المصيبة، بل صارت التعزية عادة، للمُعزّي، وللمُعزّي وللهذا فإن التعزية في المقبرة بهذه الصفة - والتي عليها عمل أغلب الناس في بلادنا غير مشروعة ؛ لأنها مغايرة للصفة التي شرعها لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولمعنى التعزية الشرعي.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي : (و التعزية ليست كما يظن بعض العوام أنها مجرد قول : (( أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاك ، و غفر لميتك ))، بل هي كما قال أبو الوفاء بن عقيل<sup>(١٨٠)</sup> فقد قال رحمه الله كلاماً معناه : إن التعزية هي أن تأتي إلى قلب قد هدّته المصيبة و غيرته ، فلا تزال تلقي عليه من الآيات ، و الأحاديث ، و الترغيب ، و الترهيب ، حتى ترده إلى الحق ، فهذه التعزية حقاً ، سواء كانت مشافهة ، أو بالكتابة إذا كان بعيداً ، و أما ما يفعله بعض الناس اليوم ، بل كلهم إلا النادر ، فليست بتعزية ، و هي لتهييج الحزن أقرب منها للتعزية )<sup>(١٨١)</sup>

وقال الشيخ محمد العثيمين : ( لما سئل عن حكم الاصطفاف للعزاء في المقبرة من قبل أقارب الميت ، و تتابع الناس على المرور أمامهم لتعزيتهم ؟

( )

:

"

"

"

"

"

"

:

/

—

"

"

/

( / )

/

( )

فأجاب : الحقيقة أنني أكره ذلك. وقد حَدَثَ هذا عندنا أخيراً، وكذلك الجلوس في البيوت لتلقي العزاء، وقد أدركتُ الناس في بلدنا لا يفعلون ذلك، وإنما يعزّون ذوي الميّت الأقربين جداً إذا قابلوهم، أو صلّوا معهم في مساجدهم. أما أنا فإني أكتفي في المقبرة بتعزية أقرب الناس للميّت، وأوصيه بنقل العزاء للباقيين، أو أقف وَسَطَ دائرة المصطفين، وأعزيهم جميعاً بكلامٍ واحد. ومن المؤسف أنه يقع تزاحم، وعناق ونحو ذلك، وأنه يعزى أحياناً من ليس بمصاب، بل ربما كان فرحاً للميّت بالراحة، كما يقف ناسٌ كثيرٌ من ليسوا من خاصة الميت، ويغني عن قصد المنزل الاتصال بالهاتف (١٨٢)

:

لم أجد من تكلم عن هذه المسألة من العلماء المتقدمين لأنها لم تكن موجودة في عصرهم، فالمظلات، والمنصات لم توجد إلا في هذا العصر وقد صدر فيها فتاوى من

---

( ) :

):

( ) :



عدد من العلماء المعاصرين فقد صدر فتوى من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية - سابقا<sup>(١٨٣)</sup> -

وصدرت فتوى من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء<sup>(١٨٤)</sup> ومن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية<sup>(١٨٥)</sup> وجميعها تضمنت عدم جواز بناء مظلات في المقبرة للتعزية، وعللوا ذلك، بما يترتب عليها من المفساد ولأن هذا لم يعرف من هدي سلف الأمة، ولأن فيها اغتصاب لأرض المقبرة.

فيما سبق نقلت فتاوى عدد من كبار علماء العصر، في حكم بناء منصات، أو مظلات في المقابر؛ لاجتماع المعزّين فيها، وقد قرروا تحريم ذلك، فهل وضع مظلات متحركة، و متنقلة في المقبرة لترتيب وتنظيم المعزّين، و لتلقي الناس من حرارة الشمس يكون لها حكم المظلات الثابتة؟

الذي يظهر لي أن الحكم مختلف، فإن المانعين عللوا ذلك بسببين الأول: ما قد يترتب عليها من مفساد شرعية، والثاني: أن في إنشاء المنصات، أو المظلات اغتصابا لأرض المقبرة المخصصة لدفن الأموات.

وأما المظلات المتحركة، فإنها لا تتوفر فيها هذه الأسباب، فلا يترتب عليها اغتصاب شيء من أرض المقبرة؛ لأنها تنقل من مكان إلى آخر، وقد تخرج من المقبرة عند عدم وجود مكان لها، أو الاستغناء عنها، كما أنها لا يترتب عليها شيء من المحاذير الشرعية، فهي وسيلة لترتيب وتنظيم المعزّين، ولتظل المعزّين والمعزّين عن الشمس. وهذه الأمور الأصل فيها الإباحة.

---

/ /	/	( )
	/	( )
	/	( )

الحمد لله وحدة و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده. أما بعد

فقد توصلت إلى نتائج كثيرة، ومن أهمها ما يلي :

- ١ - أن معنى التعزية في اللغة لا يخرج عن معناها الاصطلاحي في الجملة فالتعزية، هي تسلية المصاب، وحثه على الصبر و الاحتساب، و الدعاء له، و للميت.
- ٢ - أن العلماء اتفقوا على مشروعية التعزية.

- ٣ - أنه لم يرد صفة معينة للتعزية، أو لفظ محدد لا يعزى إلا به فللمُعزّي أن يختار اللفظ المناسب لحال المصاب، و الأفضل أن يُعزّى بالألفاظ المأثورة.

- ٤ - أن التعزية ليس لها وقت محدد ؛ لعدم الدليل على التحديد، فما دامت المصيبة باقية فإنه يعزى.

- ٥ - أن العلماء اتفقوا على أن الاجتماع للعزاء إذا كان فيه منكر كالنياحة، أو بدعة فإنه يحرم.

- ٦ - أن الأصل في التعزية أن تكون بدون اجتماع كما كان عليه السلف الصالح رحمهم الله

- ٧ - أن الاجتماع لاستقبال المعزين إذا كان خالياً من المنكرات و البدع فإنه جائز.

- ٨ - أن الأصل جواز التعزية في المقبرة لثبوت ذلك في السنة.

- ٩ - أن اصطفاة أهل الميت عند باب المقبرة لتلقي تعازي الناس جائز.

- ١٠ - أن تزاحم الناس على أهل الميت في المقبرة للتعزية غير مشروع بل مخالف للمشروع و لمعنى التعزية.

- ١١ - أن بناء المنصات و المظلات في المقبرة للتعزية غير جائز.

١٢- أن وضع مظلات متحركة في المقبرة لترتيب و لتنظيم المعزين جائز ؛ لأنها لا يترتب عليها شيء من المحاذير الشرعية.

- [١] القرآن الكريم
- [٢] أحكام الجنائز، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - ١٤١٢هـ
- [٣] الأذكار، لإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي - المكتبة العلمية - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- [٤] إرواء الغليل، في تخريج أحاديث منار السبيل للعلامة محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ .
- [٥] الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، للأمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - القاهرة - مصطفى الباب الحلبي - ١٣٧٨هـ .
- [٦] الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، ١٩٨٦م
- [٧] الإقناع لطالب الإيتفاع، لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي - تحقيق الدكتور / عبد الله التركي - دار هجر - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ .
- [٨] الأم، للإمام محمد بن ادريس الشافعي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ
- [٩] الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي، تحقيق : د/ عبد الله التركي - هجر للطباعة - ١٤١٥هـ .

- [١٠] البيان شرح المذهب ، للعلامة أبي الحسن يحيى العمراني الشافعي اليمني - تحقيق قاسم محمد النوي - دار المنهاج - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ .
- [١١] تاريخ واسط ، لإمام أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت ٢٩٢ هـ) تحقيق كوركيس ١٤٠٦ هـ عالم الكتب - بيروت - لبنان
- [١٢] تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي - الطبعة الأولى - بولاق سنة ١٣١٤ هـ
- [١٣] تحرير التقرير التهذيب ، لدكتور بشار عواد معروف و الشيخ شعيبا لارنوؤط مؤسسة الرسالة الأولى ١٤١٧ هـ
- [١٤] تذكرة الحفاظ ، لإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) وضع حواشيه : زكريا عميرات ١٤١٩ هـ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- [١٥] تهذيب الأسماء واللغات ، للأمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي - بيروت - دار الكتب العلمية
- [١٦] تهذيب التهذيب ، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ ) ١٤١٢ هـ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- [١٧] حاشية رد المحتار على الدر المختار ، للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين ، دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٣٨٦ هـ
- [١٨] الحوادث و البدع ، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي ، تحقيق : علي بن حسن بن عبد الحميد ١٤١٧ هـ ، دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية .
- [١٩] الدرر المضيئة شرح الدرر البهية ، للإمام محمد بن علي الشوكاني - جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - الطبعة الثانية - ١٤١٨ هـ - .

- [٢٠] دليل الطالب لنيل الطالب ، للشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي - تحقيق عبد الله البارودي - مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الثانية ١٤١١ هـ .
- [٢١] الدخيرة ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - دار الغرب الإسلامي - ١٤١٤ هـ
- [٢٢] زاد المعاد في هدي خير العباد ، لشمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٦
- [٢٣] سنن ابن ماجه ، للحافظ محمد بن يزيد القزويني - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة العلمية بيروت - لبنان .
- [٢٤] سنن أبي داود ، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، تعليق : عزت عبيد الدعاس و معه معالم السنن للخطابي ، دار الحديث - بيروت - الطبعة الأولى.
- [٢٥] سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار الكتاب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى .
- [٢٦] سنن النسائي ، لأحمد بن شعيب النسائي - دار المعرفة - بيروت .
- [٢٧] السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، لإمام محمد بن علي الشوكاني - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- [٢٨] الشرح الكبير - مع المقنع - ، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي - تحقيق : الدكتور / عبد الله التركي ، دار هجر - ١٤١٤ هـ .

- [٢٩] شرح صحيح مسلم، لإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي - دار القلم - بيروت - لبنان .
- [٣٠] صحيح البخاري = الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، لأمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ١٤٠٠هـ .
- [٣١] صحيح مسلم - بشرح النووي -، لإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، - دار القلم بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- [٣٢] فتاوى ابن عثيمين في الجنائز والصلاة، جمع و ترتيب فهد بن ناصر السلمان - دار الثريا للنشر -
- [٣٣] فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والأفتاء، جمع الشيخ أحمد الدويش ١٤١٨هـ، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية .
- [٣٤] الفتاوى الهندية، للشيخ نظام و جماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٠٠هـ
- [٣٥] فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم فؤاد عبد الباقي، و تخريج محب الدين الخطيب، دار الفكر - بيروت - .
- [٣٦] الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للشيخ أحمد البنا - دار الشهاب القاهرة
- [٣٧] فتح القدير، لإمام محمد بن عبد الواحد السيوطي المعروف بابن الهمام - دار الفكر - الطبعة الثانية - .

- [٣٨] كتاب الفروع ، للعلامة شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي - تحقيق الدكتور عبد الله التركي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٤٢٤ هـ
- [٣٩] الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة الدار السلفية - الهند .
- [٤٠] كشف القناع عن متن الإقناع ، للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢ هـ
- [٤١] كفاية الطالب الرباني ، للعلامة علي بن خلف المنوفي المالكي المصري ، الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - مطبعة المدني - بمصر .
- [٤٢] لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري - دار صادر - بيروت - لبنان .
- [٤٣] المبدع في شرح المقنع ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ
- [٤٤] مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، جمع و ترتيب محمد بن عبد الرحمن بن قاسم - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ
- [٤٥] المجموع شرح المذهب ، للإمام محيي الدين ابن شرف النووي - دار الفكر - .
- [٤٦] مجموع فتاوى ابن باز ، مجموع فتاوى و مقالات متنوعة للشيخ ابن باز ، جمع و ترتيب و إشراف الدكتور / محمد بن سعد الشويعر ١٤٢١ هـ ، دار القاسم - الرياض - السعودية .
- [٤٧] مسند الإمام أحمد بن حنبل ، إشراف الدكتور / عبد الله التركي مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ

- [٤٨] معونة أولي النهى شرح المنتهى، لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي - تحقيق عبد الملك بن دهيش - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- [٤٩] المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق الدكتور / عبد الله التركي و الدكتور / عبد الفتاح الحلو - هجر للطبع و النشر، ١٤١٠هـ
- [٥٠] مغني المحتاج، لشيخ محمد الشرييني الخطيب، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٧هـ.
- [٥١] منح الجليل على مختصر خليل، للشيخ محمد عlish - بيروت - لبنان .
- [٥٢] المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي - مطبعة مصطفى الباب الحلبي ١٣٩٦هـ
- [٥٣] مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي ١٤١٦هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- [٥٤] نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني - تحقيق ا.د. عبد العظيم الذيب - وزارة الأوقاف بدولة قطر ١٤٢٨هـ .
- [٥٥] نيل الأوطار، للعلامة محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت .



## **Meeting to the Receive Mourners**

**Abdullah Bin Sulaiman Bin Abdul Mohsen Almtroda**

*Associate Professor, Department of Jurisprudence  
College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University*

(Received 7/4/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

**Abstract.** This search is divided to an introduction sections and conclusion.

The introduction includes the importance of the subject and why it has been chosen, the method and the search plane.

The first section include the definition of condolence, in the language and in the convention of scholars; and its legitimacy, by the unanimity of scientist; and by the unanimity of scientist; and the condolence has no definite way :

The mourner chooses the words and the time which is possible.

In the second section; the scientists was meeting mourners at home, at cemetery or at any place which has no denial or heresy .

Crowding for condolence after burial is not permissible.

But the mobile umbrella is permissible because it doesn't cause any legitimate caveats.

And Allah Knows Best

( / ) - ( ) ( )

( )

.

( // // )

.

.

.

.

.

—

—

.

.

.

.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبع ملتة إلى يوم الدين.

أما بعد ، ،

فإن المطلع على حركة التأليف في علوم الحديث النبوي يجد في تنوعها وتفرعها وتطورها ما يشعر بتحقق وعد الله -ﷻ- بحفظ السنة النبوية المطهرة كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ولما كان السند هو الطريق المؤدي إلى المتن اعتنى العلماء المصنفون به بكل جزئياته ، لاسيما فيما يتعلق بتعيين الرواة الذين هم الحلقة المؤثرة في الإسناد ، فقسموا المؤلفات في ذلك إلى مؤلفات عامة لجميع الرواة ، وأخرى خاصة بالجرح والتعديل وفروعه ، ثم مع تطور حركة التأليف قام المؤلفون بتنويع المؤلفات بحسب تنوع الروابط التي تربط المترجمين ، فقد ألفوا فيمن يجمعهم رابط صحبة النبي -ﷺ- ، أو التابعين لهم بإحسان على اختلاف قريتهم منهم ، أو الاتصاف بالولاء ، أو كونهم إخوة وأخوات ، وهكذا.

( )

"

"

ترجع أسباب اختيار الموضوع لأهميته من حيث :

١ - حفظ تراث الأئمة من الضياع ، وتسلط الضوء على جوانب مشرقة من الحياة العلمية في الفترة الزمنية للدراسة.

٢ - أهمية معرفة مناهج الأئمة في المسائل العلمية لا سيما في علم الجرح والتعديل.

٣ - علو مكانة ابن مردويه ومؤلفاته عند المحدثين ، وهذا ما سيتبين من خلال عرض ترجمته ومصنفاته العلمية.

٤ - شح الدراسات العلمية عن الحافظ أبي بكر بن مردويه عموما ، وعن منهجه في الجرح والتعديل خصوصا ، وعدم التفات كثير من المختصين المعاصرين إلى ذلك.

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التالي :

#### أولا : المنهج التاريخي

فقد تناولت الحقبة التي عاش فيها ابن مردويه وهي الفترة من أواخر القرن الرابع الهجري إلى أوائل القرن الخامس بالبحث والدراسة ، وعرض لأهم العلماء الذين نقلوا عنه وتوثيق آرائهم.

#### ثانيا : المنهج التحليلي

حيث قمت بجمع أقوال ابن مردويه في الجرح والتعديل<sup>(١)</sup> ، وحللتها تحليلًا علميًا ، وأبنت آراء العلماء الداعمة لرؤية ابن مردويه ، سواء أكانوا من السابقين عليه ، أم اللاحقين به ، مع الشرح والتعليق.

واقترضت طبيعة البحث أن يكون على النحو التالي :

١- المقدمة: وفيها ذكرت أهمية الموضوع ، وأسباب اختياري له ، ومنهجي في البحث.

٢- المبحث الأول: التعريف بابن مردويه وآثاره ومكانته.  
ويحتوي على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: التعريف بابن مردويه.

المطلب الثاني: آثار ابن مردويه.

المطلب الثالث: مكانة ابن مردويه العلمية.

٣- المبحث الثاني: أقوال ابن مردويه في الجرح والتعديل.  
ويحتوي كذلك على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أقوال ابن مردويه في التعديل.

المطلب الثاني: أقوال ابن مردويه في الجرح.

المطلب الثالث: موقف ابن مردويه من الأحاديث الضعيفة.

٤- الخاتمة: وفيها ذكر أبرز ما توصلت إليه الدراسة ، وما يمكن أن تقدمه من توصيات.

( )

:

( ) .

:

للتعريف بابن مردويه حسب ما يقتضيه المقام تبين الدراسة الآتي :

#### ١ - كنيته واسمه ونسبه ونسبته ولقبه

هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك<sup>(٣)</sup> بن موسى بن جعفر الأصبهاني الحافظ.

#### ٢ - مولده ونشأته

ولد الحافظ ابن مردويه سنة (٣٢٣ / الموافق ٩٣٥م)<sup>(٤)</sup> ، ويبدو أنه من عائلة علمية ، تهتم بطلب العلم ، وتوجه أفرادها إليه ، فمن إخوته : محمد بن موسى بن مردويه ، أبو عبد الله الأصبهاني ، قال الصفدي (ت ٧٦٤)<sup>(٥)</sup> عنه : "أخو الحافظ أبي بكر ، كان إماماً في الفقه والأصول ، وتوفي سنة ثمان وتسعين وثلاث مائة".

وفي هذا إطرء لمكانة الحافظ أبي بكر بن مردويه ؛ إذ عرف أخاه به.

ولعل جده هو : أحمد بن محمد بن موسى ، المعروف بمردويه (ت ٢٣٨)<sup>(٦)</sup> .

---

( ) : ( ) ( / ) ( / )  
( / ) ( / )  
( ) : ( )  
" " : " " ( ) .  
( ) : ( / ) ( ) .  
( ) : ( / ) ( ) .  
( ) : ( / ) ( ) .  
" " " " ( / )  
!( / )

ولابن مردويه حفيد محدث، وافقه في الاسم، والكنية، والبلد، والاهتمام بصناعة الحديث وتاريخ أهل الأثر، وهو: أحمد بن محمد، أبو بكر بن مردويه الأصبهاني (ت ٤٩٨ هـ) <sup>(٧)</sup>.

له جزء حديثي مطبوع انتقى فيه أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيان (ت ٣٦٨ هـ)، حققه: بدر البدر، وطبع في مكتبة الرشد في الرياض عام ١٤١٤ هـ.

### ٣ - شيوخه

روى ابن مردويه عن جماعة من الشيوخ والمحدثين <sup>(٨)</sup>، منهم: دعلج بن أحمد السجزي (ت ٣٥١ هـ)، وسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، وعبد الباقي بن قانع (ت ٣٥١ هـ)، وغيرهم.

### ٤ - تلامذته

أخذ عن ابن مردويه جماعة من طلاب العلم في عصره، منهم <sup>(٩)</sup>: محمد بن إبراهيم العطار، وعبد الوهاب وعبد الرحمن ابنا الحافظ المشهور ابن مندة، والقاسم بن الفضل الثقفي - صاحب "الثقفيات" - ، وغيرهم.

### ٥ - وفاته

توفي الحافظ أبو بكر بن مردويه لست بقين من رمضان سنة (٤١٠ هـ) الموافق ١٠١٩ م <sup>(١٠)</sup> عن (٨٧) سنة، قضاها في رحاب العلم وأهله.

---

( )	"	( )	.
( )	.	( )	( )
:	"	.	( - )
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	( / )

:

من خلال الاطلاع على ترجمة ابن مردويه في المراجع والمصادر العلمية المتاحة تبين أنه من المكثرين في التأليف ، حيث وجدت الدراسة له (١٤) كتابا ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود.

وبيان ذلك كالتالي :

### أولا : كتبه المطبوعة

١- جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه ، على أبي القاسم الطبراني (٣٦٠ ت) من حديثه لأهل البصرة: حققه بدر البدر ، وطبع في مكتبة أضواء السلف عام ١٤٢٠ .

٢- الأمالي : سماها الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء"<sup>(١١)</sup> : "الأمالي الثلاث مائة مجلس".

وطبع منها "ثلاثة مجالس من أمالي بن مردويه" جاءت في (٤٩) نصا. حققها د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، وطبعت في دار علوم الحديث في الفجيرة عام ١٤١٠ .

وقال الأعظمي : "ولا أدري هل أملى ابن مردويه ثلاثمائة مجلس كما قال الذهبي أو أنه هو ثلاثة مجالس فقط واشتهر بين الناس بثلاثمائة؟ فإن أحدا من المترجمين له لم يذكر هذا العدد الكبير من مجالسه ، والله أعلم"<sup>(١٢)</sup>.

( ) =

( ) : ( / ) .

( ) " : ( ) .



### ثانياً: كتبه المفقودة

١ - كتاب التفسير: وهو كتاب جليل كبير في سبع مجلدات<sup>(١٣)</sup>، يروي فيه بالأسانيد، وقد نقل منه ابن كثير كثيرا في كتابه "تفسير القرآن العظيم"<sup>(١٤)</sup>، والزيلعي في كتابه "تخريج أحاديث الكشاف"<sup>(١٥)</sup>، والسيوطي في كتابه "الدر المنثور في التفسير بالمأثور"<sup>(١٦)</sup>، لكنه حذف الأسانيد كعادته فيه.

وقد قامت الباحثة خولة المزبرعي بدراسة قيمة مروياته في هذا الكتاب من خلال نصوصه التي في كتاب "تفسير القرآن الكريم" لابن كثير فيما يتعلق بربع القرآن الكريم في رسالة ماجستير قدمتها لكلية الشريعة - جامعة الكويت.

٢- كتاب الأمثال: ذكره ابن نقطة ونقل منه في كتابه: "تكملة الإكمال"<sup>(١٧)</sup>.  
٣- المستخرج على صحيح البخاري: ذكره ابن نقطة في كتابه "تكملة الإكمال"<sup>(١٨)</sup>، والذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء"<sup>(١٩)</sup> وقال: "بعلو في كثير من أحاديث الكتاب حتى كأنه لقي البخاري".

٤- كتاب التشهد وطرقه وألفاظه: في مجلد صغير، قاله الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" (٢٠).

	$\cdot ( \quad / \quad ) "$	"	( )
.	( $\quad / \quad ) :$	( )	( )
.	( $\quad / \quad ) :$	( )	( )
.	( $\quad / \quad ) :$	( )	( )
		.	
	$\cdot ( \quad / \quad / \quad ) :$		( )
	$\cdot ( \quad / \quad ) :$		( )
	$\cdot ( \quad / \quad ) :$		( )
	$\cdot ( \quad ) :$		( )

( )

٥- تصنيف في شيوخه: معجم أو مشيخة، ذكره الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام" (٢١).

٦- تصنيف على الأبواب: أي أبواب الفقه، ذكره الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام" (٢٢).

٧- كتاب أولاد المحدثين (٢٣): وقد جمعتُ نصوصه الموجودة في دراسة بعنوان: "كتاب أولاد المحدثين للحافظ أبي بكر بن مردويه (ت ٤١٠) موضوعه وعناية العلماء به".

نشرت في مجلة شبكة جامعة عجمان، المجلد (١٥)، العدد (٢)، عام ١٤٣١ / ٢٠١٠م.

٨- طرق حديث الطير: ذكره ابن كثير في كتابه "البداية والنهاية" (٢٤).

٩- مسانيد الشعراء: ذكره ابن كثير في كتابه تفسير القرآن العظيم (٢٥).

١٠- العلم: ذكره الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" (٢٦).

وغير ذلك من المؤلفات (٢٧).

( ) : ( / ) .

( ) : ( ) .

( ) " " ( / ) " "

" .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) " " ( / )

" ( / ) ( / ) .

### ثالثا: كتبه المخطوطة

١- تاريخ أصبهان: وهو كتاب في تراجم من حل بأصبهان، وينقل منه كثيرا الذهبي في "تاريخ الإسلام"، وابن نقطة في "تكملة الإكمال"، ومغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال"<sup>(٢٨)</sup>، وغيرهم.

ولعله "معجم البلدان" الذي سماه د.الأعظمي وذكر له نسخا خطية<sup>(٢٩)</sup> بقوله: "آصفية (١/٥٩٠) جغرافيا (١٠٠ ورقة) في القرن الثالث عشر الهجري.

جامعة طهران، مشكاة (١٢/٢٩٦١) (رقم ٣٩٦٥) (١٣٥ ورقة) في القرن الثالث عشر الهجري. انظر: تاريخ التراث العربي"<sup>(٣٠)</sup>.

ولم يذكره أحد غير فؤاد سزكين، والمشهور كتابه "التاريخ"، فلعله هو.

٢- مختارات من أمالي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني (ت ٤٠٨): ذكره فؤاد سزكين في كتابه "تاريخ التراث العربي"<sup>(٣١)</sup> لما ذكر كتاب الأمالي للجرجاني، وقال: "وتوجد منه مختارات لأبي بكر أحمد بن موسى بن

---

" " " " " " : ( / ) " =  
"  
"  
! "  
" : ( / ) ( / ) ( )  
" : ( / ) "  
": ( / ) "  
"  
" : ( )  
" : ( / )  
" : ( / )  
" : ( / )

( )

مردويه (المتوفى سنة ٤١٠ / ١٠١٩م) في المتحف البريطاني، مخطوطات شرقية ٧٧٢٤ (١٧٣ ورقة في القرن السابع الهجري، ناقص).  
:

لابن مردويه مكانة عظيمة عند العلماء المتخصصين بعلم الحديث النبوي، فمن الأقوال التي تدل على هذه المكانة :

١ - قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ ) - وهو من معاصريه - :  
"جمع حديث الأئمة والشيوخ، والتفسير، وله مصنفات" (٣٢).

٢ - قال أبو بكر بن أبي علي (ت ٤٢١ ) - وقد عاصره وخبره - : "هو أكبر من أن ندل عليه، وعلى فضله وعلمه وسيره، وأشهر بالكثرة والثقة من أن يوصف حديثه، أبقاه الله، ومتعه بحاسنه" (٣٣).

٣ - قال أبو موسى (٣٤) في ترجمة ابن مردويه : "سمعت أبي يحكي عن سمع أبا بكر بن مردويه يقول : ما كتبت بعد العصر شيئاً قط، وعميت قبل كل أحد - يعني من أقرانه - ، وسمعت أنه كان يملئ حفظاً بعدما عمي.

ثم قال : وسمعت الإمام إسماعيل يقول : لو كان ابن مردويه خراسانياً، كان صيته أكثر من صيت الحاكم" (٣٥).

---

( ) : ( / ) .  
( ) : ( / ) .  
( ) : ( - ) . : " "  
( / ) .  
( ) : ( ) : ( ) . : ( ) .  
( / ) " "

وفي هذا دلالة على حفظ ابن مردويه فقد أسعفه بعد أن عمي ، وفيه تقدم خراسان في الشهرة العلمية على أصبهان.

٤ - قال حفيده أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن مردويه الصغير(ت٤٩٨ ) : " رأيت من أحوال جدي من الديانة في الرواية ما قضيت منه العجب ؛ من تثبته وإتقانه. وأهدى له كبير حلاوة ، فقال : إن قبلتها ، فلا آذن لك بعد في دخول داري ، وإن ترجع به ، تزد علي كرامة" (٣٦).

وفيه دلالة على ورع ابن مردويه وزهده فيما في أيدي الناس.

٥ - قال ابن نقطة(ت٦٢٩ ) : " طاف البلاد ، وسمع بالبصرة والكوفة وبغداد وغيرها من خلق كثير" (٣٧).

٦ - قال الحافظ الذهبي(ت٧٤٨ ) - وحسبك به مزكيا - : "كان من فرسان الحديث ، فهما ، يقظا ، متقنا ، كثير الحديث جدا ، ومن نظر في تواليفه عرف محله من الحفظ" (٣٨).

٧ - قال الصفدي(ت٧٦٤ ) - وهو من العلماء المحققين - : "صنف التفسير والتاريخ والأبواب والشيوخ ، وخرج حديث الأئمة ، وسمع الكثير بأصبهان والعراق" (٣٩).

٨ - قال الحافظ السيوطي(ت٩١١ ) : "كان فهما بهذا الشأن ، بصيرا بالرجال ، طويل الباع ، مليح التصانيف" (٤٠).

---

( ) : ( ) .

( ) : ( ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

فكل هذه الأقوال تثني على ابن مردويه وعلى مصنفاته، وتشجع وتحث على الاعتناء بها، فإذا علمنا أن أكثرها مفقود اقتضى ذلك بذل مزيد من الجهود لدراستها ودراسة مؤلفها.

:

توفرت للدراسة مجموعة من أقوال ابن مردويه في الجرح والتعديل بلغت (٣٩) قولاً تقريباً وهو قدر لا بأس به يكفي لدراسة طلائع منهج ابن مردويه فيه، نبدأ بالأقوال التي في التعديل أولاً باعتبار أنه الوصف الأكثر في الرواة، والأقرب إلى البراءة الأصلية.

:

أحصت الدراسة (٢٩) ترجمة وصفها ابن مردويه بما يقتضي التعديل أو بما له علاقة به، وفيما يلي عرض لها على ترتيب حروف الهجاء:

#### ١- إبراهيم بن أبان بن رسته أبو إسحاق المديني (٣٣٩ ت)

قال عنه ابن مردويه: "هو أحد الثقات"<sup>(٤١)</sup>.

وعند البحث عن المترجم وجدنا أن أبا نعيم ذكره في "تاريخ أصبهان"<sup>(٤٢)</sup>، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم ينص على توثيقه أحد غير ابن مردويه، وساقه ابن نقطة مساق المعتمد، ولم يتعقبه بشيء، وذكر رواية ابن مردويه عنه فهو من شيوخه. فمثل هذا يقبل توثيق ابن مردويه له؛ لتصريحه بأنه أحد الثقات؛ ولأنه من شيوخه، ويغلب على الظن أنه قد تحمل عنه بعد بلوغه، فقد كان عمر ابن مردويه

---

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

عند وفاة ابن رسته (١٦) عاما تقريبا ، كما أنه لم يجرحه أحد ، فحال المترجم كما قال ابن مردويه.

## ٢ - إبراهيم بن قرة الأسدي القاساني الأصم (ت ٢١٠ )

قال عنه ابن مردويه : "كان ثقة" (٤٣).

وقال السمعاني : "كان ثقة" (٤٤) ، وهو كما قالوا.

## ٣ - إبراهيم بن معمر بن شربس الجوزداني

قال ابن مردويه في "تاريخه" : "إنه ثقة" (٤٥).

لم يوثقه أحد غير ابن مردويه ، وساقه ابن نقطة مساق المعتمد ، ولم يتعقبه بشيء.

فلا مخالف لابن مردويه ، وقد نص على توثيقه ؛ ولأن الراجح قبول توثيق الواحد (٤٦).

## ٤ - أحمد بن إبراهيم القصار الفاتني

قال ابن مردويه في "تاريخه" : "كان يختلف معنا إلى المجالس" (٤٧).

ووصفه بنحو ذلك أبو نعيم ، وعبارته : "وكان يختلف معنا إلى أن توفي" (٤٨).

وأبو نعيم لم يخالف ابن مردويه بل وافقه ، وهو يدل على معرفة ابن مردويه وأبي نعيم له ، وأنه يطلب العلم معهما.

---

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( - ) . ( ) :

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( )

#### ٥ - أحمد بن إسماعيل بن يوسف بن محمد الزاهد

قال ابن مردويه: "كان من عباد الله الصالحين" (٤٩).

وقال أبو الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩): "وكان أيضا من خيار عباد الله، قاله إسماعيل" (٥٠).

فهذان اثنان من معاصري ابن مردويه وقد وافقاه على وصف المترجم بما له علاقة بالعدالة، ولم يذكرهما الضبط.

#### ٦ - أحمد بن محمد بن سهل بن المبارك الجيراني، أبو العباس المعدل الأصبهاني، يعرف بابن ممجة (ت ٣٠٦)

قال ابن مردويه في "تاريخه": "هو ثقة" (٥١).

وقد وافقه أبو نعيم (٥٢)، والسمعاني (٥٣).

وموافقتهما لابن مردويه كافية في قبول قوله في المترجم، لا سيما ولم يخالفه أحد.

#### ٧ - أحمد بن محمد بن عاصم الأصبهاني، أبو علي الكراني (ت ٣٣٩)

قال ابن مردويه: "ثقة، مأمون، مكثّر" (٥٤).

قال الذهبي: "الحافظ الإمام المجود.. وكان يفهم، ويذاكر، ويؤلف" (٥٥).

---

( ) : ( / ) .

( ) : ( / )

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .



وذكر الذهبي لقول ابن مردويه ووصفه للمترجم بما يوافق قوله يدل على اعتماده له.

٨- إسحاق بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن يعيش الهمداني يعرف بالنايتي

قال ابن مردويه في تاريخه: "قدم أصبهان، وكان أبوه قاضي همدان" (٥٦).  
قال نحوه أبو الشيخ الأصبهاني (٥٧)، وأبو نعيم (٥٨).  
وما ذكره ينفي عنه جهالة العين، فهو معروف العين، كما أنه من أسرة علمية معروفة، ووالده قاضي همدان، ولم يعرف عنه ما يجرح به.

٩- إسماعيل بن عبد الله بن مسعود بن جبير بن كيسان العبدي، أبو بشر الفقيه، يعرف بسمويه (ت ٢٦٧) (٥٩)

قال ابن مردويه في تاريخه: "هو ثقة جليل، كان يحفظ، كثير الحديث" (٦٠).  
وقال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧): "سمعنا منه، وهو ثقة صدوق" (٦١)، وقال أبو الشيخ (ت ٣٦٩): "كان حافظا متقنا" (٦٢)، وقال أبو نعيم: "كان من الحفاظ

---

( ) =	:	( )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.
( )	( / )	( )	"
( )	( / )	( )	" "
( / )	.		
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.

( )

والفقيهاء<sup>(٦٣)</sup>، وقال ابن عساكر: "هو ثقة صدوق"<sup>(٦٤)</sup>، وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الثبت، الرحال، الفقيه.. صاحب تلك الأجزاء الفوائد، التي تنبئ بحفظه وسعة علمه"<sup>(٦٥)</sup>.

فعبارة ابن مردويه موافقة لبقية أقوال العلماء في المترجم، ولم يخالفهم أحد.

#### ١٠ - الحسن بن محمد بن أحمد أبو علي المجدر

قال ابن مردويه: "شيخ ثقة"<sup>(٦٦)</sup>.

ومثله قال أبو نعيم<sup>(٦٧)</sup>. فهو كما قالوا.

#### ١١ - داهر بن محمد بن عبده الأصبهاني

قال ابن نقطة: "قال ابن مردويه: "سكن البصرة، وكان مؤذن جامعها...حدث عنه: ابن مردويه في تاريخه"<sup>(٦٨)</sup>.

وقال مثله أبو نعيم، وحدث عنه<sup>(٦٩)</sup>.

وظاهر اللفظ يفيد رفع جهالة العين عنه، وروايتهما - أي ابن مردويه وأبي نعيم - لا تنفي عنه جهالة الحال ؛ لأنه لم يوثق.

---

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

١٢- رجاء بن أبي رجاء صهيب الجرواءاني، أبو محمد وقيل: أبو غسان  
الأصبهاني(٢٥١)

قال ابن مردويه: "يقال إنه كان مستجاب الدعوة"<sup>(٧٠)</sup>.

قال أبو نعيم: "مؤذن مسجد الفضل بن برغوث، كان من أفاضل أصبهان،  
مجاب الدعوة"<sup>(٧١)</sup>.

وظاهر هذه الألفاظ يفيد رفع جهالة العين عنه، وأنه معروف عندهما؛ لأنه  
كان ممن يمارس عملا دينيا مندوبا وهو الأذان، ومن يفعل ذلك لا يخفى جرحه - إن  
وجد - عليهما، كما أنه كان متميزا في صلاحه حتى ظن فيه أنه مستجاب الدعوة.  
لكن عبارة ابن مردويه بصيغة التمریض.

١٣- سيمويه ويقال: سيماء البلقاوي

قال ابن مردويه: "له صحبة"<sup>(٧٢)</sup>.

قال ابن ناصر الدين(ت٨٤٢): "وكان سيمويه - من البلقاء - نصرانيا  
شماسا، فأسلم وحسن إسلامه، وعاش عشرين ومئة سنة"<sup>(٧٣)</sup>.

وقال نحوه أبو نعيم(ت٤٣٠)<sup>(٧٤)</sup>، وابن ماكولا(ت٤٣٠)<sup>(٧٥)</sup>، وابن  
عساكر(ت٥٧١)<sup>(٧٦)</sup>، والحافظ ابن حجر(ت٨٥٢)<sup>(٧٧)</sup>.

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

وهؤلاء الأئمة كلهم بعد ابن مردويه في الوفاة، وظاهر الأمر أنهم أخذوا عنه قوله ؛ لأنهم لم ينسبوه لأحد قبله.

وقد أوضح الحافظ ابن حجر مستند قول من عده من الصحابة فقال: "روى الطبراني<sup>(٧٨)</sup> وابن قانع وابن مندة من طريق منصور بن صبيح أخي الربيع بن صبيح، قال: حدثني سيمويه - وفي رواية ابن قانع: سيماء - قال: رأيت النبي - ﷺ - ، وسمعت من فيه إلى أذني، وحملت القمح من البلقاء إلى المدينة، فبعنا وأردنا أن نشترى التمر فمنعونا فأتينا النبي - ﷺ - فقال: "أما يكفيكم رخص هذا الطعام بغلاء هذا التمر الذي تحملونهم، ذروهم يحملون"، ... ظاهر سياق خبره عند الخطيب في "المؤتلف" أنه أسلم بعد النبي - ﷺ - " (٧٩).

ولم نجد الخبر الذي أشار إليه ابن حجر عند الخطيب، فيبقى الاحتمال وارداً.

#### ١٤ - عبد الرحمن بن بشير بن نعيم بن أشته المديني، أبو مسلم المؤدب

قال ابن نقطة: "قال ابن مردويه في تاريخه: هو شيخ ثقة، صاحب أصول، كتب بخراسان، وسجستان"<sup>(٨٠)</sup>.

( ) = ( ) / ) : ( .

( ) : ( / ) : " :

" ( / ) : ( " . "

:" ( / ) : ( " " . "

."

( ) : ( ) ( .

( ) : ( / ) : ( .

واقفه أبو نعيم (ت ٤٣٠ ) فقال : "شيخ ثقة ، صاحب أصول ، كتب بخراسان وسجستان"<sup>(٨١)</sup> ، وقال السمعاني (ت ٥٦٢ ) : "شيخ ثقة ، صاحب أصول ، كتب بخراسان وسجستان"<sup>(٨٢)</sup> .

وتطابق الألفاظ بين ابن مردويه وأبي نعيم والسمعاني متكرر في هذا البحث ، وهو يظهر أن أبانعيم والسمعاني ينقلان عن ابن مردويه من غير أن يصرحا بذلك .

١٥- عبد الرحمن بن الحسن بن موسى الضراب ، أبو محمد الأصبهاني (ت ٣٠٧ )

قال ابن مردويه في تاريخه : "كان متقنا ، صحيح الكتاب والسمع"<sup>(٨٣)</sup> .  
واقفه أبو نعيم فقال : "من كبار المحدثين وثقاتهم"<sup>(٨٤)</sup> ، والصفدي (ت ٧٦٤ ) فقال : "الحافظ ، ثقة كبير ، صنف الأبواب والمسند"<sup>(٨٥)</sup> .

فاتفاق أبي نعيم والصفدي وابن مردويه ، وعدم وجود مخالف لهم يجعل قولهم في المترجم مقبولا .

١٦- عبد الله بن بندار بن إبراهيم بن المحتضر الضبيّ الأصبهاني (ت ٢٩٤ )

قال ابن ناصر الدين : "وثقه ابن مردويه في تاريخه"<sup>(٨٦)</sup> .  
وقال أبو نعيم<sup>(٨٧)</sup> وأبو الشيخ<sup>(٨٨)</sup> : كان من الصالحين .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

وقول أبي نعيم وأبي الشيخ له علاقة بالعدالة، والتوثيق أشمل من التعديل لدخول الضبط في مسماه، ولا مخالف لابن مردويه، فيقبل قوله.

١٧- عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس بن الفرّج، أبو محمد  
الأصبهاني (ت ٣٤٦)

قال ابن مردويه في "تاريخه": "أحد الثقات" <sup>(٨٩)</sup>.  
وقال السمعاني: "كان من الثقات المعمرين المكثرين" <sup>(٩٠)</sup>، وقال الذهبي: "كان من الثقات العباد"، وقال: "محدث أصبهان.. الرجل الصالح"، وقال أيضا: "مسند بلاد العجم" <sup>(٩١)</sup>، وقال الصفدي: "كان ثقة عابدا" <sup>(٩٢)</sup>، وقال ابن الأثير (ت ٦٣٠):  
"كان من المكثرين الثقات" <sup>(٩٣)</sup>.

١٨- عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبو محمد الأصبهاني، المعروف بأبي فكل هذه الأقوال توافق قول ابن مردويه، ولم يخالفهم أحد، فهو كما قال.

الشيخ

قال ابن مردويه: "ثقة مأمون، صنف التفسير والكتب الكثيرة في الأحكام، وغير ذلك" (٩٤).

		.( / ):	( )=	
.	" :	( / ):	( / ):	( )
			.( / ):	( )
"	( / ):	( / ):		( )
		.( / ):	( / ):	"
			.( / ):	( )
			.( / ):	( )
		.( / ):	( / ):	( )

قال الصفدي: "كان حافظاً عارفاً بالرجال والأبواب" <sup>(٩٥)</sup>، وقال ابن نقطة: "كان من الثقات الكثيرين" <sup>(٩٦)</sup>، وقال الذهبي: "حافظ أصبهان ومسند زمانه الإمام.. صاحب المصنفات السائرة.. وكتب العالي والنازل، ولقي الكبار" <sup>(٩٧)</sup>، وقال أيضاً: "الإمام، الحافظ، الصادق، محدث أصبهان" <sup>(٩٨)</sup>.  
فجميع هذه الأقوال توافق قول الحافظ ابن مردويه في بلديه، ولم يخالفها أحد، فهو كما قال.

## ١٩- علي بن إسحاق بن ماقوله، أبو الحسن السيني

قال ابن مردويه: "سمع الكثير" <sup>(٩٩)</sup>.

فتحديث ابن مردويه عنه يعني أنه من شيوخه، ووصف سماعه للحديث بالكثير، يدل على ارتفاع جهالة عينه، ولا يبعد أن يكون مشهوراً بالعناية بالحديث؛ لكثرة سماعه له.

## ٢٠- علي بن سعيد بن عبد الله العسكري، أبو الحسن

النيسابوري (ت ٣٠٥ أو ٣١٣)

قال ابن مردويه في "تاريخه": "كان العسكري من الثقات، يحفظ ويصنف" <sup>(١٠٠)</sup>.

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( )

قال السمعاني : "أحد الثقات...وكان يحفظ ، ويصنف"<sup>(١٠١)</sup> ، وقال الذهبي :  
"الإمام المحدث الرحال"<sup>(١٠٢)</sup>.

فهذه الأقوال موافقة لقول ابن مردويه ، وهو مصدرها ، ولا يخالف لها ، فهو  
كما قال.

## ٢١- علي بن عمر بن عبد العزيز بن عمران الفرساني

قال ابن مردويه في تاريخه : "ثقة"<sup>(١٠٣)</sup>.

وقال السمعاني : "ثقة"<sup>(١٠٤)</sup>.

وذكر ابن نقطة<sup>(١٠٥)</sup> وياقوت الحموي<sup>(١٠٦)</sup> أن ابن مردويه روى عنه ؛ فالترجم  
من شيوخ ابن مردويه ، وهو أعلم بهم ، ولم يجرحه أحد ، فكيف وقد وافقه  
السمعاني ، فهو كما قال.

## ٢٢- محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الحافظ أبو بكر ابن

المقرئ (ت ٣٨١ )

قال ابن مردويه : "هو ثقة مأمون ، صاحب أصول ، كتب الحديث الكثير ،  
بالشام والعراق ومصر"<sup>(١٠٧)</sup>.

---

( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.



قال ابن نقطة: "طاف البلاد سمع الكثير.. كان ثقة فاضلاً" <sup>(١٠٨)</sup>، وقال أبو نعيم: "محدث كبير، ثقة أمين، صاحب مسانيد وأصول، سمع بالعراق والشام ومصر ما لا يحصى كثرة" <sup>(١٠٩)</sup>، وقال ابن عساكر: "أحد المكثرين الرحالين، والمحدثين المشهورين" <sup>(١١٠)</sup>، وقال السمعاني: "كان فاضلاً عالماً ورعاً، ظهر له معرفة وأنس بالحديث؛ لكثرة ما سمع بقراءة الحفاظ" <sup>(١١١)</sup>، وقال الذهبي: "الشيخ الحافظ، الجوال، الصدوق، مسند الوقت" <sup>(١١٢)</sup>.

فكل هذه الأقوال توافق قول ابن مردويه، ولا يخالف لها، فهو كما قال.

### ٢٣- محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال، أبو أحمد القاضي (ت ٣٤٩)

قال ابن مردويه: "وهو أحد الأئمة في علم الحديث؛ فهما، وإتقاناً، وأمانة" <sup>(١١٣)</sup>.

تواردت أقوال العلماء على الثناء عليه وتوثيقه، فقد قال أبو الشيخ الأصبهاني: "من كبار الناس في العلم والإتقان والحفظ والمعرفة، مقبول القول، استقضي وحكم بين الناس، وصنف الشيوخ وعامة المسند" <sup>(١١٤)</sup>، وقال أبو نعيم: "ولي القضاء، مقبول القول، من كبار الناس في المعرفة والإتقان والحفظ، صنف

( ) : ( ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) : " ( / ) :

."

( ) : ( / ) .

( )

الشيوخ والتاريخ والتفسير وعامة المسند" (١١٥)، وقال أبو عبد الله بن مندة : "كتبت عن ألف شيخ لم أر فيهم أتقن من أبي أحمد العسال" (١١٦)، وقال السمعاني : "إمام كبير جليل القدر، أحد أئمة الحديث فهما وإتقانا وأمانة" (١١٧)، قال ابن كثير: "أحد الأئمة الحفاظ، وأكابر العلماء، سمع الحديث وحدث به" (١١٨).

فكل هذه الأقوال متوافقة، ولا يخالف لها، فالأمر كما قال ابن مردويه.

٢٤- محمد بن عبد الله بن حامد بن علي بن خريش الدقاق، أبو بكر الكراني

قال ابن مردويه : "سمع الكثير من الحديث" (١١٩).

وقال أبو نعيم : "أخو محمود الدقاق، توفي قبل الستين" (١٢٠).

وكلامهما ينفي عنه جهالة العين، ويثبت طلبه الحديث، وأن سماعه له كثير،

والله أعلم.

٢٥- محمد بن عبد الله بن أحمد بن أسيد الأصبهاني (ت ٣٣٦هـ)

قال ابن مردويه : "قد رأيته ولم أسمع منه، سمع بالعراق من : جعفر الصائغ،

ومتنام، وغيرهما. كثير الحديث، ثقة" (١٢١).

---

( ) : ( / ) " ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) . ( : ( / ) .

( ) " ( / ) .

قال أبو الشيخ الأصبهاني: "كتب مع أبيه ببغداد حديثا كثيرا، صحيح السماع"<sup>(١٢٢)</sup>، وقال أبو نعيم: "سمع بفائدة والده من العراقيين"<sup>(١٢٣)</sup>.  
 فالمرجم وإن لم يسمع منه ابن مردويه فهو ثقة كما صرح ؛ لثبوت عدالته، وعنايته بالعلم، لاسيما وهو من أسرة علمية، ولم يذكر فيه جرح، فالأمر كما قال ابن مردويه.

## ٢٦- مصعب بن عبد الله الأسدي أبو عبد الله الزيري (ت ٢٣٦ )

قال ابن مردويه عنه: "ثقة"<sup>(١٢٤)</sup>.

وقال الإمام أحمد: "ثبت"<sup>(١٢٥)</sup>، وقال ابن معين<sup>(١٢٦)</sup> ومسلمة بن القاسم<sup>(١٢٧)</sup>:  
 "ثقة". وهو كما قالوا.

## ٢٧- هارون بن سليمان بن داود بن بهرام بن بطة بن حريث بن جوين

السلمي، أبو الحسن الحزاز (ت ٣٣٥ )

قال ابن مردويه في تاريخه: "أحد الثقات"<sup>(١٢٨)</sup>.

وقال مثله أبو نعيم، ولفظه: "أحد الثقات"<sup>(١٢٩)</sup>.

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) " " " .

فالتطابق بين القولين ظاهر، وأبو نعيم ناقل عن ابن مردويه، فبين وفاتيهما عشرون سنة، ولم يعلم لهما مخالف، فيقبل قولهما في المترجم.

## ٢٨- يسار بن سمير بن يسار العجلي، أبو عثمان

قال ابن مردويه في "تاريخه": "كان من الزهاد" (١٣٠).

وقال أبو نعيم: "كان من العباد والزهاد" (١٣١)، وقال أبو الشيخ: "من خيار عباد الله" (١٣٢).

فمثل هذه العبارات التي تتناول الصلاح والعبادة وإن كانت لا تثبت العدالة عند المحدثين، إلا أن المقصد في الأزمان المتأخرة بقاء سلسلة الإسناد؛ لوجود الأحاديث في الكتب والأجزاء صحيحة الإسناد.

قال ابن جماعة: "ليس المقصود بالسند في عصرنا إثبات الحديث المروي وتصحيحه؛ إذ ليس يخلو فيه سند عمن لا يضبط حفظه أو كتابه ضبطاً لا يعتمد عليه فيه، بل المقصود بقاء سلسلة الإسناد المخصوص بهذه الأمة فيما نعلم، وقد كفانا السلف مؤونة ذلك، فاتصال أصل صحيح بسند صحيح إلى مصنفه كاف، وإن فقد الإتقان في كلهم أو بعضهم" (١٣٣).

كما تظهر استفادة أبي نعيم وأبي الشيخ من ابن مردويه؛ لتقارب ألفاظهم.

## ٢٩- يوسف بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد الأسدي مولا لهم، أبو الحجاج

الفرساني (ت ٢٤٢)

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( ) .

قال ابن مردويه في "تاريخه": "كان يسكن فرسان، كان يحفظ، ويناوي أبا مسعود الرازي. ولم يخرج من حديثه إلا اليسير" (١٣٤).

وقال أبو نعيم: "كان من الحفاظ، يعارض أبا مسعود الرازي في الحفظ، صنف الشيوخ.. لم يخرج حديثه" (١٣٥)، وقال أبو الشيخ: "كان مسكنه بفُرسان، وكان من محدثي أهل أصبهان وحفاظهم، وكان يعارض أبا مسعود، وكان قد صنف حديث الشيوخ... كان صاحب حديث، ولم يخرج حديثه" (١٣٦).

فعبارات أبي نعيم وأبي الشيخ متقاربة، وابن مردويه مظنة كونه مصدرها، ولم يخالفهم أحد.

وبعد دراسة أقوال ابن مردويه في التعديل وعددها (٢٩) قولاً خلصت الدراسة إلى أن جميعها موافقة لبقية أقوال العلماء، إلا ما تقدم من التوقف بالجزم بصحة سموه ؛ لعدم وقوفنا على الرواية التي ذكرها الخطيب البغدادي وأشار إليها الحافظ ابن حجر.

كما ظهر كون ابن مردويه مصدراً رئيساً للأقوال المقدمة، ما يعزز مكانته العلمية، ومكانة أقواله الحديثية لدى المختصين في زمانه إلى زماننا هذا، وكونها مقبولة لديهم.

---

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( / ) : .

( )

:

اجتمعت للدراسة (١٠) تراجم في الجرح أو بما يتعلق به<sup>(١٣٧)</sup>، وفيما يلي عرض لها على حروف الهجاء:

#### ١- إبراهيم بن ناصح بن المعلى بن حماد أبو بشر لأصبهاني

قال ابن مردويه في "تاريخه": "حدث عن ابن عيينة، والنضر بن شميل بمناكير"<sup>(١٣٨)</sup>.

وقال أبو نعيم: "صاحب مناكير، متروك الحديث"<sup>(١٣٩)</sup>. وأورد له أبو نعيم عدة مناكير.

ولا يخالف لهما، فهو كما قالوا.

#### ٢- أحمد بن محمد بن السكن أبو الحسن الحافظ (ت ٣٠٤)

قال ابن مردويه: "كان ممن يسرق الحديث"<sup>(١٤٠)</sup>.

وقال أبو الشيخ: "كان ممن يسرق الحديث، ويحدث بالبواطيل، فتركوا حديثه"<sup>(١٤١)</sup>.

ولينه أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي<sup>(١٤٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١٤٣)</sup>.

وكان أبو أحمد العسال يحسن أمره، ويروي عنه<sup>(١٤٤)</sup>.

( )

( ) : ( / ) : ( )

( ) : ( / ) : ( )

( ) : ( / ) : ( )

( ) : ( / ) : ( )

( ) : ( / ) : ( )

( ) : ( / ) : ( )

فابن مردويه وافقه أبو الشيخ ، وسرقة الحديث جرح مفسر ، لا يستقيم معه مجرد التليين.

٣- أحمد بن محمد بن موسى ، أبو بكر الملحمي ، وقيل : اللخمي

قال ابن مردويه : " ذاهب الحديث ضعيف جدا " (١٤٥).

اعتمد قوله الذهبي وابن حجر ، ولم يعقبا عليه بشيء ، وذكرنا رواية اللخمي عن أبي خليفة الجمحي (ت ٣٠٥ هـ) (١٤٦).

٤- أحمد بن الخليل بن حرب القرشي النوفلي مولاهم ، أبو عبد الله

القومسي

قال ابن مردويه : " فيه لين " (١٤٧).

وقال ابن حجر : " ضعفه أبو زرعة ، ونسبه أبو حاتم إلى الكذب . قلت : وله حديث منكر في فوائد تمام متنه " سيد الإدام اللحم " ، أخرجه من حديث بريدة " (١٤٨) .  
وقال السمعاني - كما قال ابن مردويه - : " فيه لين " (١٤٩) ، وقال أبو الشيخ :  
" كانوا يضعفونه " (١٥٠) .

فقول ابن مردويه موافق لقول أبي زرعة وأبي الشيخ . أما أبو حاتم فلعله استعظم روايته لحديث الإدام فنسبه للكذب .

---

( ) =	( / ) :	( / ) :	( / ) :
( )	( / ) :	( / ) :	( / ) :
( )	" ( ) "	" :	( ) :
( )	( / ) :	( / ) :	( / ) :
( )	( - / ) :	( / ) :	( / ) :
( )	( / ) :	( / ) :	( / ) :
( )	( / ) :	( / ) :	( / ) :

## ٥ - أحمد بن يحيى بن الحجاج الأصبهاني ، أبو بكر الشيباني

قال الذهبي : "له ما ينكر ، تكلم فيه بن مردويه" (١٥١).

وقال أبو نعيم : "حدث بمناكير" (١٥٢) ، وذكر شيئا منها. وهو كما قالوا.

## ٦ - الحسن بن إدريس ، أبو علي العسكري

ذكره أبو بكر بن مردويه وقال : "قدم أصبهان ، وكان يحدث من حفظه ويخطئ" (١٥٣).

وذكره أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" وقال : "قدم أصبهان سنة إحدى وتسعين ومائتين" (١٥٤).

قال الحافظ ابن حجر : "وساق أبو نعيم في ترجمته من طريقه حديثا منكرا ؛ لكن الآفة فيه من داود بن الحبر" (١٥٥). فيحتمل أن كون الخطأ الذي أشار إليه ابن مردويه هي النكارة التي ذكرها ابن حجر وأفتها غيره ، والله أعلم.

## ٧ - الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل ، أبو العباس العباداني المطوعي

المقري (٣٧١)

قال أبو بكر بن مردويه : "ضعيف" (١٥٦).

وقال أبو نعيم الحافظ : "في حديثه وروايته لين" (١٥٧). وهو كما قالوا.

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) : ( / ) .

( ) .



٨- الحسن بن عطاء بن يزيد، يلقب شاذويه، وقيل: شاذة، وقيل: شاذان،

يكنى أبا بشر

قال ابن مردويه: "كان يتشيع" (١٥٨).

وقد وافقه أبو نعيم (١٥٩) وأبو الشيخ (١٦٠) فقالا مثله: "كان يتشيع".

وما ذكروه يتعلق بالعدالة، وفي قبول رواية من وصف ببدعة خلاف وتفصيل

عند أهل الاختصاص، وما يهمنا هنا عدم مخالفة ابن مردويه لبقية الأئمة.

٩- عبد الرحمن بن إبراهيم بن زكريا، أبو مسلم الضراب

قال ابن مردويه: "كان يحفظ، ويذاكر به، ويغلط" (١٦١).

وقال أبو الشيخ: "كان ممن يحفظ ويذاكر" (١٦٢)، ولم يقل: "ويغلط".

وقوله: "يحفظ" لا يتجه مع قوله "ويغلط"، إلا إن كان يعني أنه يغلط أحيانا في

حال المذاكرة.

١٠- الفضل بن أحمد اللؤلؤي القرشي، أبو العباس البرزبازاني

قال ابن مردويه: "هو ضعيف جدا" (١٦٣).

وقال أبو الشيخ: "حضرت مع أصحابنا مجلسه فأخرج عن إسماعيل بن

عمرو، ثم ادعى عن سعيد بن سليمان الواسطي، وبكر بن خلف، فقليل له: متى

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) ( / ) .

( ) : ( / ) .

( ) : ( / ) ( / ) : ( / ) " "

( / ) : ( / ) .

( )

كتبت عن سعيد بن سليمان؟ قال : سنة خمس وثلاثين ببغداد، فقلنا: وعن بكر بن خلف؟ قال: بأصبهان.

ثم حدث عن إسماعيل بن عمرو بأحاديث كثيرة كان يسرقها ويضعها على إسماعيل بن عمرو، فاتفق أبو إسحاق وأبو أحمد ومشايخنا على ترك حديثه وأنه كذاب<sup>(١٦٤)</sup>.

وقال أبو نعيم: "خلط في آخر عمره فترك حديثه"<sup>(١٦٥)</sup>.

فهذه الأقوال موافقة لما قاله ابن مردويه من حيث مآل حكم روايته وأنها مردودة، إلا أن قول أبي نعيم يجعل سبب الضعف الاختلاط، وقول أبي الشيخ يجعل السبب الكذب وسرقة الحديث.

كما أن أقوال ابن مردويه في هذا المطلب موافقة لأقوال بقية العلماء إلا ما تقدم من تنبيه في ترجمة الضراب، وطابع أقوال ابن مردويه الاعتدال.

:

من النصوص التي نسبت للحافظ ابن مردويه على وجه الخطأ نص ذكره أبو حفص عمر بن بدر الموصلي (ت ٦٢٢) في كتابه "المغني عن الحفظ والكتاب" فقد قال:

"باب: فضل علي بن أبي طالب.

قد ورد أنه سئل: من يحمل رايتك يوم القيامة؟

فقال: الذي كان يحملها في الدنيا: علي بن أبي طالب.

قال ابن مردويه: ليس فيها ما يصح<sup>(١٦٦)</sup>.

---

( ) : ( / ) : " : ( ) :  
( ) : ( / ) : " : ( ) :

فقوله: "قال ابن مردويه.. إلخ" خطأ وقع فيه الموصلي، ولم يعلق عليه صاحب "جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب"!

والصواب أن هذه العبارة لابن الجوزي فقد قالها في كتابه "الموضوعات" (١٦٧) حيث قال: "وقد روى أبو بكر بن مردويه هذا الحديث من طرق ليس فيها ما يصح، والعجب من حافظ الحديث كيف يروي ما يعلم أنه باطل، ولا يبين ما يعلمه، إن هذا لخيانة للشرع"!

وتابعه الذهبي في كتابه تلخيص الموضوعات (١٦٨) فقال: "وقد رواه ابن مردويه من طرق في أمثاله وما بين بطلانها، إن هذه لخيانة وقلة ورع!"

وهذا الكلام فيه تحامل لا يجوز في حق ابن مردويه أو غيره، ورواية الأحاديث الضعيفة يقع فيها كثير من العلماء - لا سيما في الكتب المسندة - ، ولو تركنا كل كتاب ذكر فيه مؤلفه شيئاً من الضعيف - وإن قوى ضعفه - لفاتنا كثير من أحاديث السنة النبوية، كما لا يجوز وصف من ثبتت عدالته وإمامته وشهرته بالخيانة وقلة الورع بسبب أمر واحد.

وابن الجوزي معروف في توسعه في الحكم بالوضع على الأحاديث الضعيفة في كتابه الموضوعات، بل أدخل أحاديث صحيحة في كتابه منها حديث في صحيح مسلم! (١٦٩).

---

( ) =	-	:	( )
( )	:	( / )	.
( )	:	( / )	.
( )	:	( - / )	( ) :
( / ) :	( / ) :		.



وبعد هذه الجولة الحثيثة التي سعت الدراسة فيها لجمع وتحليل عبارات ابن مردويه في الجرح والتعديل ، بدت بعض النتائج و التوصيات ، هي كالتالي :

### أولاً : النتائج

١ - بينت الدراسة مكانة الحافظ ابن مردويه ، وقيمة مصنفاته ، واهتمام العلماء بها قديماً وحديثاً.

٢ - جمعت الدراسة (٢٩) قولاً للحافظ ابن مردويه في التعديل ، اتضح بعد دراستها أنها موافقة لأقوال بقية العلماء ، بل وجدت الدراسة أن كثيراً من أقوال بعض العلماء مصدرها الحافظ ابن مردويه.

٣ - وجدت الدراسة (١٠) أقوالاً للحافظ ابن مردويه في الجرح ، ظهر بعد مقارنتها بأقوال غيره من العلماء أنها موافقة لهم ، كما رصدت الدراسة تشابه كثير منها مع قول الحافظ ابن مردويه.

٤ - توفر للدراسة حكم واحد على الأحاديث للحافظ ابن مردويه ، لكن تبين بعد التمحيص أنه نسب خطأ إلى الحافظ ابن مردويه.

٥ - دافعت الدراسة عن الحافظ ابن مردويه ، وبينت خطأ من اتهمه بالخيانة وقلة الورع لروايته الأحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها ؛ إذ روايته كانت بالسند ، وقد سبق لمثل هذا الصنيع.

### ثانياً : التوصيات

١ - استكمال دراسة مناهج الأئمة العلمية وبالأخص في علم الجرح والتعديل لما له من أهمية بالغة في تقييم الرجال ، وإنزالهم منازلهم التي يستحقونها ، من غير إفراط ولا تفريط.

- ٢ - العناية بتراث الإمام ابن مردويه لا سيما كتابه الذي ألفه في "تاريخ أصبهان" مع البحث عن نسخه المخطوطة ونشرها.
- ٣ - دراسة كتابه "التفسير" لأهميته وجمعه لقدر كبير من النصوص المسندة.
- ٤ - استكمال البحث العلمي حول الكتب التراثية المفقودة ؛ لنشر ما يمكن نشره منها من خلال جمع النصوص وتحليلها وتقييمها.

- [١] الإصابة في أسماء الصحابة، لابن حجر، دار صادر-بيروت، معه الاستيعاب، بدون سنة نشر.
- [٢] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي، ت: عادل محمد وزميله، الفاروق الحديثة-مصر، ١٤٢٢/١ .
- [٣] البحر الزخار، للبزار، ت: د. محفوظ الرحمن، مكتبة العلوم والحكم-المدينة، ط: ١٤٠٩/١ .
- [٤] البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف-بيروت، وطبعة دار إحياء التراث العربي، ت: علي شيري، ط: ١٤٠٨/١ .
- [٥] تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: سيد كسروي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط: ١٤١٠/١ .
- [٦] تاريخ الإسلام، للذهبي، ت: د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط: ١٤١٣/١ .
- [٧] تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، جامعة الإمام-الرياض، ط: ١٤٠٣/١ .
- [٨] تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر-بيروت، ط: ١٤١٩/١ .

- [٩] التاريخ لابن معين-رواية الدوري، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ت: د. أحمد نور سيف، ط: ١٣٩٩/١ .
- [١٠] تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ت: سامي سلامة، دار طيبة-الرياض، ط: ١٤٢٠/١ .
- [١١] تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، دار الرشيد-حلب، ط: ١٤٠٦/١ .
- [١٢] التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد، لابن نقطة، ت: كمال الحوت، دار الكتب العلمية-بيروت، ط: ١٤٠٨/١ .
- [١٣] تكملة الإكمال، لابن نقطة، ت: د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط: ١٤١٠/١ .
- [١٤] تلخيص الموضوعات، للذهبي، ت: د. سعد الحميد، مكتبة الرشد-الرياض، ط: ١٤١٦/١ .
- [١٥] تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ت: مصطفى عطا.
- [١٦] تهذيب التهذيب، لابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية-الهند، ط: ١٣٢٦/١ .
- [١٧] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ت: د. بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط: ١٤٠٠/١ .
- [١٨] توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة، لابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة- بيروت، ط: ١٩٩٣/١ م.
- [١٩] الثقات، لابن حبان، ت: شرف الدين أحمد، مصورة دار الفكر، ط: ١٣٩٥ .

- [٢٠] ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه ، ت : د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار علوم الحديث-الفجيرة، ط : ١٤١٠/١ .
- [٢١] الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، مصورة دار إحياء التراث العربي-بيروت ، ط : ١٣٧١ .
- [٢٢] جزء الألف دينار ، لأبي بكر القطيعي ، ت : بدر البدر ، دار النفائس-الكويت ، ط : ١٩٩٣/١ م.
- [٢٣] جمع الجوامع ، للسيوطي ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث قوله .
- [٢٤] جنة المراتب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب ، لأبي إسحاق الحويني ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط : ١٤٠٧/١ .
- [٢٥] حديث خيثة بن سليمان القرشي ، ت : د. عمر تدمري ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط : ١٤٠٤/١ .
- [٢٦] الدر المنثور ، للسيوطي ، دار الفكر - بيروت ، ط : ١٩٩٣ م.
- [٢٧] الدعاء ، للطبراني ، ت : د. محمد البخاري ، دار البشائر-بيروت ، ط : ١٤٠٧/١ .
- [٢٨] سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، ت : مجموعة من المحققين ، الرسالة-بيروت ، ط : ١٤١٠/٧ .
- [٢٩] طبقات الحفاظ ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط : ١٤٠٣/١ .
- [٣٠] فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للسخاوي ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط : ١٤٠٣/١ .
- [٣١] القول المسدد في الذب عن مسند أحمد ، لابن حجر ، مكتبة ابن تيمية-القاهرة ، ط : ١٤٠١/١ .



- [٣٢] *الكامل في ضعفاء الرجال*، لابن عدي، ت: يحيى غزاوي، دار الفكر-بيروت، ط: ١٤٠٩ .
- [٣٣] *المجروحون*، لابن حبان، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي-حلب.
- [٣٤] *مجلسان من أمالي نظام الملك*، ت: أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط: ١٤١٣/٢ .
- [٣٥] *المعجم الكبير*، للطبراني، ت: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم-الموصل، ط: ١٤٠٤/١ .
- [٣٦] *المغني عن الحفظ والكتاب*، لعمر الموصلي، انظر: جنة المرتاب.
- [٣٧] *الموضوعات*، لابن الجوزي، ت: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية-المدينة، ط: ١٣٨٦/١ .
- [٣٨] *ميزان الاعتدال*، للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة-بيروت.
- [٣٩] *النكت على ابن الصلاح*، لابن حجر، ت: درييع المدخلي، الجامعة الإسلامية- المدينة، المجلس العلمي.
- [٤٠] *الوافي بالوفيات*، للصفدي، ت: هلموت ريتر، جمعية المستشرقين الألمانية، ط: ١٩٣١/١ م.

## **Statements of Al-Imam ibn Mardawayh (d. 410 AH) Biographical Evaluation Compilation and study**

**Mishaal bin Mohammed Alhaddara**

*A technician first prompt in the role of the Holy Quran of the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, State of Kuwait, and a member of the faculty director at the Department of interpretation and the modern, the Faculty of Sharia, Kuwait University*

(Received 13/5/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

**Abstract.** The study presents the approach of one imam of the imams of honourable Hadith who is Hafiz Abu Bakr Ibn Mardawayh in an important topic of the science of Hadith which is the biographical evaluation.

The importance of this research work is due to the high position of Ibn Mardawayh, the importance of the science of biographical evaluation at all times with its known legitimate regulations to the scholars, and the dependence of authors on the statements of Ibn Mardawayh and their approval for it.

The study collected the statements in the biographical evaluation with brief biography for those mentioned in these statements. Then analyzed and studied it according to the scientific rules accepted among Hadith scholars. The time period of biographies in the study covers the first narration era until the age of the author.

This research work, in addition to the above, includes a historical material containing the statements of the author in the biographical evaluation for some biographies that didn't have a biographical evaluation. Also, the study itself alone contains some texts which have not been reported except by Ibn Mardawayh and have been approved by the specialized scholars in their publications.

The study highlighted the rest of publications by Hafiz Abu Bakr Ibn Mardawayh and recommended a number of studies which did not get attention since its preparation .

The research work defended Hafiz Ibn Mardawayh and revealed his rank as an imam of what has been attributed to him in silence on weak narrations by some of authors after him.



( / ) - ( ) ( )

.

( // // )

.. .

( )

:

( )

.

.

.

.

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد :

فإن القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ، أنزله الله على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، فهدى الله به أعيناً عمياً وآذاناً صماً ، وقلوباً غلفاً ، وهو الهادي إلى طريق الله المستقيم ، به تحيا القلوب ، وتسكن النفوس ، وتستقيم الجوارح ، فهو حبل الله الممدود من السماء إلى الأرض ، فبالقرآن يخرج الله الذين آمنوا من الظلمات إلى النور .

وقد تعدد وصف القرآن الكريم بمسميات مختلفة فهو (مبين ، مبارك ، هدى ، حكيم ، مجيد ، كريم ..) إلى غير ذلك من الأوصاف التي تدل على شرفه وفضيلته ، وعلى علو مكانته .

ومن بين هذه الصفات التي أثبتتها القرآن لنفسه وتكرر وصفه بها : (النور) .

وقد جاء ذكر النور في كتاب الله في أكثر من موضع يحمل معاني متغايرة ، في آيات متنوعة ، وسياقات مختلفة ، وبإطلاقات متعددة ، فجاء لفظ النور على أنه اسم من أسماء الله عز وجل ، ووصف به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ووصف به دين الإسلام ، إلى جانب وصف القرآن الكريم بهذا الوصف .

وقد عازمت بعون الله الوقوف على موضوع نور القرآن الكريم ودلالته ، وذلك باستقصاء وجمع الآيات القرآنية التي تناولت هذا الموضوع ، والكشف عن الألفاظ

المتفقة في ظاهرها على لفظ النور، والمختلفة معانيها، وتحليلها، وبيان المراد منها، واستخراج دلالاتها، مع إلقاء الضوء على بعض ما قاله العلماء والمفسرون على بعض هذه الآيات، ليكون خدمة لكتاب الله بإبراز ما فيه من أسرار بلاغية ولطائف خفية. هذا وقد جعلت البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وهي كالتالي:

: تعريف النور في اللغة والفرق بينه وبين الضياء.

: أقسام النور.

: إطلاقات النور في القرآن. وفيه خمسة مطالب:

: وصف الله تعالى بالنور.

: الرسول صلى الله عليه وسلم هو النور.

: الدين الحق هو النور.

: نور الإيمان والطاعة.

: ضوء الشمس ونور القمر.

: وصف القرآن والكتب السماوية بالنور.

: وصف القرآن بالنور.

: وصف الكتب السماوية بالنور.

هذا وأدعو الله أن يجعل القرآن نوراً يهدي به قلوبنا، وأن يجعله نورا في وجوهنا، ونورا في صدورنا، ونورا في قبورنا، ونورا وذخرا لنا يوم نلقاه، وأن يوفقنا لخدمة كتابه وإعلاء كلمته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

:

النور: الضياء، والنور ضد الظلمة، والنور: الضوء أيًا كان أو شعاعه. والجمع أنوار ونيرانٌ

وقد نار نوراً، وأثار واستنار ونورٌ بمعنى واحد، أي أضاء.

والمنار والمنارة موضع النور. واستنار به: استمد شعاعه.<sup>(١)</sup>

قال ابن فارس: "النون والواو والراء أصلٌ صحيح يدل على إضاءة واضطراب وقلة ثبات، ومنه النور والنار سميًا بذلك من طريقة الإضاءة، ولأن ذلك يكون مضطرب سريع الحركة."<sup>(٢)</sup>

وقال الراغب الأصفهاني: "النار والنور من أصل واحد."<sup>(٣)</sup>

وقد عرف العلماء النور بتعريفات اتفقوا في المعنى مع اختلاف عباراتهم، فعرفه الإمام الغزالي فقال: "النور اسم لما يبصر بنفسه ويبصر به غيره كالشمس والقمر والنيران المشعلة والسرج."<sup>(٤)</sup>

وقال ابن منظور: "النور هو الذي يبين الأشياء ويُري الأبصار حقيقتها."<sup>(٥)</sup>

وقال الراغب: "هو الضوء المنتشر الذي يُعين على الإبصار."<sup>(٦)</sup>

وقال الفيروزآبادي: "النور: الضياء والسناء الذي يعين على الإبصار."<sup>(٧)</sup>

( ) : ( / )

( ) ( / )

( )

( )

( ) ( / ) .

( )

وقال ابن عطية: "النور في كلام العرب: الأضواء المدركة بالبصر." (٨)

وقال ابن عاشور: "النور حقيقته الإشراق والضياء." (٩)

وفي كشف المصطلحات: "هو اسم للكيفية العارضة من الشمس والقمر والنار على ظواهر الأجسام الكثيفة كالأرض." (١٠)، وقال: "هو الظاهر بنفسه المظهر لغيره." (١١)

والذي يظهر لي أن تعريف ابن منظور هو أشمل وأدق من التعريفات الأخرى. وذهب الإمام ابن تيمية - رحمه الله - إلى أن النور المخلوق محسوس لا يحتاج إلى بيان كيفية وقال: "لكنه نوعان: أعيان وأعراض، فالأعيان هو نفس جرم النار، والأعراض مثل ما يقع من شعاع الشمس والقمر والنار على الأجسام الصقيلة وغيرها." (١٢)

الضياء من الضوء بالضم: الضياء، وجمعه أضواء، يقال: ضاءت وأضاءت: بمعنى استنارت وصارت مضيئة، والضوء مصدر ضاء يضوء ضوئاً، يقال: ضاء وأضاء أي ضاء هو، وأضاء غيره. (١٣)

---

( ) =	( / ) .
( )	( / ) .
( )	( / ) .
( )	( / ) .
( )	( / ) .
( )	.
( )	.
( )	( / ) .



قال ابن فارس: "الضياء والواو والهمزة أصلٌ صحيح يدل على نور. من ذلك الضوء والضوء بمعنى وهو الضياء والنور." (١٤)

وقال الراغب: "الضوء ما انتشر من الأجسام النيرة، ويقال: ضاءت النار وأضاءت غيرها." (١٥)

فالضياء ما يضيء الأشياء، والإضاءة: الإشراق وهو فرط الإنارة، ومصدق ذلك قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (١٦)، و(أضاء) يرد لازماً ومتعدياً تقول: أضاء القمر الظلمة وأضاء القمر بمعنى استضاء.

وقيل: النور الساطع القوي؛ لأنه يضيء للرائي، وهو اسم مشتق من الضوء، وهو النور الذي يوضح الأشياء. (١٧)

النور والضياء مترادفان لمعنى واحد عند أهل اللغة، فلا يفرقون بين الضوء والنور، وقد يُفرَّق بينهما بأن النور أعم من الضياء، أي أنه يشمل الضياء وغير الضياء، بناء على أنه ما قوي من النور، والنور شامل للقوي والضعيف.

فالضياء حالة من حالات النور (اشتداد النور) فهو ليس مغايراً للنور إنما حالة من حالات النور فهي كما قال بعض المفسرين (الإضاءة: فرط الإنارة)، ولهذا

( ) ( / ) .

( ) .

( ) :

( ) : ( / ) ( / ) .

وصفت الشمس بالضياء والقمر بالنور في قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (١٨).

ف قيل في نور الشمس ضياء ، أي ذات نور قوي ساطع ، وجعل القمر نورا أي ذا نور من نورها. فضياء الشمس نور ، ونور القمر ليس بضياء ، ولما جعل النور في مقابلة الضياء تعين أن المراد به نورٌ ما.

أي أن الضوء أقوى من النور ، فجعل الأضعف للقمر والأقوى للشمس. (١٩)  
قال ابن عاشور: " فجعل الشمس ضياء لانتفاع الناس بضياؤها في مشاهدة ما تهمهم مشاهدته بما به قوام أعمال حياتهم في أوقات أشغالهم. وجعل القمر نورا للانتفاع بنوره انتفاعا مناسبا للحاجة التي قد تعرض إلى طلب رؤية الأشياء في وقت الظلمة وهو الليل. ولذلك جعل نوره أضعف لينتفع به بقدر ضرورة المنتفع ، فمن لم يضطر إلى الانتفاع به لا يشعر بنوره ولا يصرفه ذلك عن سكونه الذي جعل ظلام الليل لحصوله ، ولو جعلت الشمس دائمة الظهور للناس لاستواوا في استدامة الانتفاع بضياؤها فيشغلهم ذلك عن السكون الذي يَسْتَجِدُّون به ما فتر من قواهم العصبية التي بها نشاطهم وكمال حياتهم." (٢٠)

كما أن النور يحصل فيه حرارة وإحراق كضياء الشمس بخلاف القمر فإنه نور محض فيه إشراقٌ بغير إحراق.

---

( ) :  
( / ) ( / ) ( ) : ( )  
( / ) ( / ) ( ) : ( / )  
( / ) ( )

وفي الحديث الذي رواه أبو مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السموات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها).<sup>(٢١)</sup>

فيتبين لنا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قد خص الصلاة بالنور، والصبر بالضياء.

فالصلاة نور للمؤمنين في الدنيا، نور تشرق بها قلوبهم وتستنير بصائرهم، وهي في الآخرة نور للمؤمنين في ظلمات القيامة وعلى الصراط. أما الصبر فقال إنه ضياء، أي فيه نور ولكن نور مع حرارة، وذلك لأن فيه مشقة على النفوس ويحتاج إلى مجاهدة النفس وحبسها عما تهواه، ولهذا كان أجره بغير حساب.<sup>(٢٢)</sup>

ويدل على التفرقة بين الشمس والقمر في نورهما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ ( ) : ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾<sup>(٢٤)</sup>، ففي الآيتين إشارة إلى الفرق بين الضياء والنور، فالشمس مضيئة لأنها سراج وهاج تعطي الضوء والحرارة من ذاتها، والسراج: هو المصباح الزاهر نوره، الذي يوقد بفتيلة في الزيت فيضيء بمقدار بقاء مادة الزيت فيه، ووصف الشمس بالسراج تشبيه

( ) ( / ) .

( )

: ( )

: ( )

بليغ ، والقصد منه تقريب المشبه من إدراك السامع ، فإن السراج كان أقصى ما يستضاء به في الليل.

والإخبار عن القمر بأنه نور مبالغة في وصفه بالإضاءة بمنزلة الوصف بالمصدر ، فالقمر اكتسب نوره من الشمس ، فهو كالمرآة تعكس الأشعة الساقطة عليها ، فضوء القمر ليس من ذاته ، إنما هو مظلم ، ويستضيء بانعكاس أشعة الشمس على ما يستقبلها من وجهه بحسب اختلاف ذلك الاستقبال.<sup>(٢٥)</sup>

ولما كانت الشمس أعظم جرماً خضت بالضياء لأنه هو الذي له سطوع ولمعان وهو أعظم من النور.

ولو اعترض على أن الضياء أعظم من النور ، كون الله عز وجل شبه هداه ولطفه بخلقه بالنور فقال ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢٦)</sup> وهذا يقتضي أن النور أعظم هذه الأشياء ، وإلا فلم ترك التشبيه الأعلى الذي هو (الضياء) وعدل إلى الأقل الذي هو (النور) ، فيقال إن الله تعالى قد جعل هداه في الكفر كالنور في الظلام فيهدي قوم ويضل آخرون ، ولو جعله كالضياء لوجب أن لا يضل أحد.<sup>(٢٧)</sup>

وخلاصة القول في الضياء والنور :

أن الضياء خاص ، والنور أعم منه ، فكل ضياء نور ، وليس كل نور ضياء. الضياء أقوى وأكمل من النور.

الضياء ما كان من ذات الشيء المضيء ، والنور ما كان مستعاراً من غيره. الضياء يحصل فيه نوع حرارة وإحراق ، بينما النور فيه إشراق بغير إحراق.

---

( ) ( / ) .

( ) :

( ) ( / ) .

:

ينقسم النور إلى نوعين :

أولهما : النور الذي هو صفة من صفات الله تعالى ، كما يليق بجلاله وعظمته ،  
ومنه اشتق له اسم النور ، الذي هو أحد أسمائه الحسنی .

الثاني : أنه نور مخلوق من جملة مخلوقات الله ، ومنه قوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ <sup>(٢٨)</sup> أي خلقهما .  
وهذا النوع كما قال الراغب <sup>(٢٩)</sup> : ضربان : دنيوي ، وآخروي .

أما الدنيوي فهو ضربان : أحدهما : معقول بعين البصيرة ، وهو ما انتشر من  
الأمر الإلهية كنور القرآن ونور الإيمان والهداية والطاعة ، ومنه قوله تعالى ﴿ قَدْ  
جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾ <sup>(٣٠)</sup> وقوله ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ  
فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ ( )

والثاني : محسوس بعين البصر ، وهو ما انتشر من الأجسام النيرة كالشمس  
والقمر والنجوم ، ومنه قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ ( ) .  
وإذا كان لفظ (النور) قد ورد في القرآن في تسعة وأربعين موضعاً ، فإنه في معظم  
هذه المواضع يدل على النور المعنوي (المعقول) ، وإن كان يشير في بعض المواضع إلى  
النور الحسي والمعنوي معاً ومنها :

( ) :

( )

( ) :

( ) :

( ) :

• قوله تعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَضَرِبَ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢٣)

فالأية تشمل النور الحسي والمعنوي، فهو سبحانه تعالى نور، وحجابه نور، وبه استنار العرش والكرسي والشمس والقمر والنجوم، وبقدرته أنارت السموات والأرض أضواؤها واستقامت أمورها، وكذلك المعنوي، يرجع إلى الله، فكتابه نور وشرعه نور والإيمان في قلوب عباده المؤمنين نور. (٢٤)

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ( )  
فالنور يشمل كل ما يطلق عليه اسم النور سواء أكان حسيًّا كنور النهار والشمس والقمر وغيرها أم معنويًّا كنور العلم والإيمان والطاعة.

وأفرد النور لأنه جنس يشمل جميع أنواعه، وجمع الظلمات لكثرة أسبابها وتعدد أنواعها، أما النور فمصدره واحد وسبيله واحد هو سبيل الله. (٢٦)

وقدم ذكر الظلمات مراعاة للترتيب في الوجود لأن الظلمة سابقة للنور. (٢٧)  
كما أن النور لم يأت في القرآن إلا اسماً "نور" "منير"، ولم يأت فعلاً بأي شكل من الأشكال فلم يقل: أنار، ينير.

( ) :

( / ) ( / ) ( )

( ) :

( / ) . ( )

( / ) ( / ) . ( )

هذا هو النور الدينيوي أما الأخروي فهو ضرب واحد ومنه قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (١٣) يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقَسِيْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴿١٤﴾ والنور في هذه الآية حقيقي كما قال الجمهور، يحصل لعباد الله من المؤمنين والمؤمنات يوم القيامة، ويبشرون بأعظم بشارة وهو فوزهم بجنان النعيم، ففي يوم القيامة حينما تكور الشمس ويخسف القمر، يغطي الناس ظلمة، ويعطي الله المؤمنين نوراً على قدر أعمالهم يملكون على الصراط، وهو دليلهم من الله إلى الجنة، هناك يسعى المؤمنون والمؤمنات بنورهم، كل على قدر إيمانهم، فمنهم من يضيء نوره كما بين مكة وصنعاء، ومنهم من نوره مثل النخلة، وأدناهم نوراً من نوره على إبهامه يطفأ مرة ويوقد أخرى.

في حين يحرم من هذا النور غير المؤمنين، لأنه لما رأى المنافقون المؤمنين قد انطلقوا إلى النور تبعوهم فأظلم الله على المنافقين، وبقوا في الظلمات حائرين، فطلبوا من المؤمنين أن ينتظروهم ليستضيئوا من نورهم، فتكون مقالة الملائكة للمنافقين تهكماً إذ لا نور وراءهم وإنما أرادوا إطماعهم فقالوا لهم: ارجعوا إلى النور الذي وراءكم، أو إلى الدنيا، ثم تخيبهم بضرب السور بينهم وبين المؤمنين باطنه مما يلي المؤمنين فيه النور والرحمة، وظاهره مما يلي المنافقين فيه العذاب والظلمة.

ثم ينادي المنافقون المؤمنين ألم نكن معكم في الدنيا، يعني نصلي مثل ما تصلون، ونغزو مثل ما تغزون، ونعمل مثل ما تعملون، قالوا: بلى، أي كنتم معنا في

الظاهر، ولكنكم فتنتم أنفسكم، بمعنى استعملتموها في الفتنة والنفاق والمعاصي، وتربصتم بالنبي صلى الله عليه وسلم وبالمؤمنين، وغرركم الدنيا، حتى جاءكم الموت، وغركم الشيطان فاطمأنتم به وصدقتموه.<sup>(٣٩)</sup>

وجاء في آية أخرى تأكيد لهذا النور الأخروي الذي من الله به على المؤمنين والمؤمنات وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتِمِّمْ لَنَا نُورَنَا وَآغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٤٠)</sup> فهذا النور المضاف إلى المؤمنين نور حقيقي يجعله الله لهم يوم القيامة، حين يسعون بنور إيمانهم، ويمشون بضياءه، ويسألون ربهم أن يبقي لهم نورهم، فلا يطفئه حتى يجوزوا الصراط، ولا سيما إذا رأوا انطفاء نور المنافقين، وذلك حين يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتِسِسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾<sup>(٤١)</sup> فيستجيب الله دعاءهم، ويوصلهم بما معهم من النور واليقين إلى جنات النعيم.

وإتمام النور: إدامته أو الزيادة منه، والمؤمنون في الآخرة أشد افتقاراً إلى ربهم عز وجل.

ومن حسن أدبهم مع الله وتواضعهم أنهم بعد أن رأوا هذا التكريم لم ينسوا تقصيرهم فقالوا على سبيل الذلة والمسكنة (واغفر لنا) فدعوا الله بالمغفرة لهم وهو طلب دوام المغفرة.

---

( ) ( / ) ( / ) ( ) ( )  
 ) ( / ) ( ) ( / ) ( )  
 . ( / ) ( / ) ( / ) ( / )  
 : ( )  
 : ( )



وقدم (نورهم) على الفعل (يسعى) في آية التحريم ، وأخره في آية الحديد ، لأن السياق في آية التحريم لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ، فناسب ذلك ورود الجملة الاسمية هنا بما تقتضيه من الثبات والدوام ، فقليل : (نورهم يسعى).  
وأما قوله في سورة الحديد (يسعى نورهم) فبشارة للمؤمنين ، ولم يأت هنا كونهم مع نبيهم مثل ما ورد في آية التحريم فهي بشارة لهم ، فناسب تقديم الفعل ليفيد التجدد والحدوث فقليل (يسعى نورهم) ليفهم التكرار.<sup>(٤٢)</sup>

:

استخدم القرآن الكريم المفردة القرآنية (النور) في مواضع عدة ، وفي آيات متنوعة ، وقد حملت هذه المفردة معاني عديدة تفهم من سياق الآية التي تضمنتها.  
وقد ذكرت في القرآن الكريم ثلاثاً وأربعين مرة ، إضافة إلى لفظ (المنير) ورد ست مرات.

وفي المطالب التالية يأتي توضيح ذلك :

وظهر لي أن النور يطلق على صفة من صفات الله تعالى ، وصفة من صفات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى الدين الحق ، ويطلق على نور الإيمان والطاعة ، ويطلق على ضوء الشمس ونور القمر ، وعلى نور القرآن ، وهذا الأخير سأجعله في مبحث مستقل.

.

:

النور صفة من صفات الله تبارك وتعالى ، ومنه اشتق اسم (النور) الذي هو أحد أسمائه الحسنی.

واعتماد أهل السنة والجماعة في هذه الصفة هو إثبات النور اسماً لله تعالى وصفة له حقيقية، وذلك كسائر أسمائه وصفاته، مع التنزيه اللائق بجلاله، قال سبحانه وتعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ( )

فهو بذاته نور، وحجابه نوره الذي لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، وبه استنار العرش والكرسي والشمس والقمر والنجوم، وبه استنارت الجنة. (٤٤)

قال ابن القيم: "إن النور جاء في أسمائه تعالى، وهذا الاسم تلقته الأمة بالقبول، وأثبتوه في أسمائه الحسنى، ولم ينكره أحد من السلف، ولا أحد من أئمة أهل السنة، ومحال أن يسمى نفسه نوراً، وليس له نور ولا صفة النور ثابتة له، كما أن المستحيل أن يكون عليماً قديراً سمياً بصيراً، ولا علم له ولا قدرة، بل صحة هذه الأسماء مستلزمة لثبوت معانيها له، وانتفاء حقائقها عنه مستلزمة لنفيها عنه، والثاني باطل قطعاً فتعين الأول." (٤٥)

وقد ذكر المفسرون أن معنى الآية أنه سبحانه منور السموات والأرض، أو مدبر الأمور في السموات والأرض، وهادي أهلها بنوره. (٤٦)

وكونه تعالى منوراً لغيره وهادياً له ومدبراً لأمره لا يمنع أن يكون النور اسماً من أسمائه تعالى، أو وصفاً من أوصافه؛ لأنه إنما هو فعله سبحانه، فهو صفة فعلية لله سبحانه وتعالى. (٤٧)

- 
- ( ) : .
- ( ) ( / ) .
- ( ) .
- ( ) ( / ) .
- ( ) ( / ) .

وفي الحديث الذي رواه مسلم، حينما سأل أبو ذر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم: هل رأيت ربك؟ فقال: (نور أنى أراه؟) <sup>(٤٨)</sup> فأخبر صلى الله عليه وسلم عن ربه بأنه نور.

ويخبرنا الله عز وجل أن يوم القيامة تكوّر الشمس، ويخسف القمر، وتنتشر النجوم، ويكون الناس في ظلمة، فتشرق الأرض عند ذلك بنور ربها عندما يتجلى، وينزل لفصل القضاء بين عباده، قال تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِئَتْ بِالسُّنْبُكَةِ وَالشُّهَدَاءُ وَفُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ <sup>(٤٩)</sup> فإشراق الأرض يوم القيامة ليس بشمس ولا قمر، فإن الشمس تكوّر والقمر يخسف، ويذهب نورهما، بل هو بنوره تعالى، وأشرقت الأرض أي أضاءت يوم القيامة إذا تجلى الحق تبارك وتعالى للخلائق لفصل القضاء. <sup>(٥٠)</sup>

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت قيم السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك

( ) =

( ) ( / ) ( ) .

( ) :

( ) ( / ) .

حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي، لا إله إلا أنت) (٥١)

:

جعل الله عز وجل نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم نوراً للناس بما أوحى إليه من الكتاب العزيز والسنة المطهرة كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ (٥٢) فوصف الله جل وعلا خاتم المرسلين نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم بأنه نور يضيء للناس طريقهم ويهتدون به إلى سعادتهم، وينجون من ظلمات الشقاء والضلالة إلى نور السعادة والهداية، والكتاب المبين هو كتاب الله العزيز الذي جاء به رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وما فيه من البينات والحجج القاطعة، يشهد بصدق نبوته ورسالته الخاتمة.

قال ابن جرير في تفسيره: "يقول جل ثناؤه لهؤلاء الذين خاطبهم من أهل الكتاب (قد جاءكم) يا أهل التوراة والإنجيل (من الله نور) يعني بالنور محمداً صلى الله عليه وسلم الذي أنار الله به الحق، وأظهر به الإسلام، ومحق به الشرك، فهو نور لمن استنار به يبين الحق. ومن إنارته الحق، تبيّنه لليهود كثيراً مما كانوا يخفون من الكتاب." (٥٣)

كما وصف الرسول صلى الله عليه وسلم في آية أخرى بأنه سراج منير، يضيء لمن استضاء بضوئه، وعمل بأمره، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً

---

( ) ( / ) ( )

( ) ( / ) .

( ) :

( ) ( / ) .

وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٤٦﴾ فسمي الرسول صلى الله عليه وسلم سراجاً لأنه يهتدى به كالسراج، يستضاء به في الظلمة، ووصفه بالإشارة لأن من السراج ما لا يضيء.

فأمر الرسول ظاهر فيما جاء به من الحق كالشمس في إشراقها، لا يجحدها إلا معاند، فهو بالهدى الذي جاء به ووضوح أدلته بمنزلة السراج المنير، وهو نور لما أعطاه الله من القرآن الكريم والسنة المطهرة، فإن الله أنار بهما الطريق، وهدى بهما الأمة إلى الصراط المستقيم.<sup>(٥٥)</sup>

قال السعدي: كونه سراجاً منيراً، وذلك يقتضي أن الخلق في ظلمة عظيمة لا نور يهتدى به في ظلماتها، ولا علم يستدل به في جهالاتها حتى جاء الله بهذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم فأضاء الله به تلك الظلمات، وعلم به من الجهالات، وهدى به ضللاً إلى الصراط المستقيم، فأصبح أهل الاستقامة قد وضع لهم الطريق، فمشوا خلف هذا الإمام صلى الله عليه وسلم، وعرفوا به الخير والشر، وبأن لهم أهل السعادة من أهل الشقاوة، واستناروا به، لمعرفة معبودهم، وعرفوه بأوصافه الحميدة، وأفعاله السديدة، وأحكامه الرشيدة.<sup>(٥٦)</sup>

وأما ما يقوله بعض الصوفية من أنه صلى الله عليه وسلم خلق من نور، أو أنه أول ما خلق نور محمد صلى الله عليه وسلم، مستدلين بحديث جابر - رضي الله عنه - أنه قال: "سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أول شيء خلقه

---

( )  
 ( ) ( / ) ( / ) ( / )  
 ( / ) ( / )  
 ( / ) ( / )

الله تعالى؟ فقال: ((هو نور نبيك يا جابر، خلقه الله ثم خلق فيه كل خير وخلق بعده كل شيء، وحين خلقه أقامه قدامه من مقام القرب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام: فخلق العرش من قسم، والكرسي من قسم، وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم. وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام: فخلق القلم من قسم، واللوح من قسم، والجنة من قسم.. إلى آخر الحديث".

فهو حديث موضوع لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وإنما هو مشتهر على ألسنة الصوفية ونحوهم، فهو مكذوب على الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد قال الله سبحانه ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (٤٥) وداعياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٥٧﴾ وذلك بما أوحى الله إليه من الكتاب والسنة عليه الصلاة والسلام (٥٨).

.

إن دين الإسلام هو الدين الحق، دين الرشd والعدل والتوحيد، وهو النور المبين الذي ارتضاه الله تعالى لعباده، وأرسل به رسله، ولا يقبل غيره.

( )

( )

( )

( / )

( / ) : ( )

:

( ) .

وقد وردت آيات عدة تصف الإسلام بأنه نور من عند الله ، وسماء نوراً لأنه يستنار به في ظلمات الجهل ، فيضيء أعظم الطرق وهو طريق الهداية والفلاح ، هذا هو الدين الحق الذي يبين للإنسان كل ما يحتاجه حتى ينجو من فتنة الدنيا ومن عذاب الآخرة .

وقد وعد الله بإكماله وإعلانه ، وبشّر بتبليغه ونشره في الآفاق وإظهاره على الدين كله ، ولو كره الكافرون ، وهو وعد تطمئن له قلوب الذين آمنوا ، يقول تعالى :

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٥٩)</sup>.

أي يريد هؤلاء الكفار من المشركين وأهل الكتاب أن يطفئوا نور الله ، أي أن يخمدوا ما بعث به رسوله من نور الإسلام ودين الحق ، ويبطلوا حجج الله وبراهينه على توحيده ، بمجرد جدالهم وافتراءهم وتكذيبهم ، والله مظهر الحق وناصر رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم على من عاداه ومعلن الحق ، فذلك إتمام نوره.<sup>(٦٠)</sup>

كما وعد الله في آية أخرى بإتمام نوره فقال سبحانه : ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٦١)</sup> والإطفاء هو الإخماد ، يستعملان في النار ، ويفترق الإطفاء والإخماد من وجه ، وهو أن الإطفاء يستعمل في القليل والكثير ، والإخماد يستعمل في الكثير دون القليل ، فيقال : أطفأت السراج ولا يقال أخمدت السراج.

---

( ) : .  
 ( ) ( / ) ( / ) .  
 ( ) :

والفرق بين الموضعين أن في قوله ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا﴾ يقصد الكفار إطفاء نور الله مباشرة فطلبهم متجه للغاية وهي إطفاء نور الله ، أما قوله (ليطفئوا) فيقصدون أمراً يتوصلون به إلى إطفاء نور الله فطلبهم متجه للوسيلة. <sup>(٦٢)</sup> وفي الآية تمثيل لحال مريدي إطفاء دين الله بمن أراد إطفاء الشمس بنفخة بغمه ، فكما أن هذا يستحيل وقوعه فكذلك إبطال دين الإسلام مستحيل ، وإضافة النور إلى اسم الجلالة إشارة إلى أن محاولة إطفائه عبث ، فلا هم حصلوا على مرادهم ، ولا سلمت عقولهم من النقص والقدح فيها. <sup>(٦٣)</sup>

والله عز وجل يتولى المؤمنين بتوفيقه وحفظه يخرجهم من ظلمات الكفر والضلالة إلى نور الإسلام ، فهو نور للعباد يستنيرون به في حياتهم ، كما قال تعالى ﴿أَوْمَن كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ ( )

أي أومن كان قبل هداية الله ميتاً في الضلالة ، وفي ظلمات الكفر والجهل هالكاً حائراً ، فأحيينا قلبه بنور الإيمان ، وهديناه له وللعلم والطاعة ، ووفقناه لإتباع رسله ، فأصبح يعيش في أنوار الهداية ، فصار يمشي بين الناس في النور متبصراً في أموره ، مهتدياً لسبيله ، عارفاً للخير ، كمن مثله في الضلالات وفي ظلمات الجهل والكفر والمعاصي ، لا يستويان أبداً. <sup>(٦٥)</sup>

- 
- ( ) ( / ) .
- ( ) ( / ) ( / ) .
- ( ) :
- ( ) ( / ) .



وقد قال بعض المفسرين: إن المراد بهذا النور القرآن، ومنهم من قال: نور الدين، ومنهم من قال: نور الهدى والعلم. والأقوال كلها متقاربة.<sup>(٦٦)</sup>

:

الله سبحانه وتعالى يهدي لنوره من يشاء كما قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾<sup>(٦٧)</sup> فبرحمته وهدايته لكم وثنائه عليكم، ودعاء ملائكته لكم أخرجكم من ظلمات الكفر والجهل والضلال إلى نور الإيمان والهدى والطاعة.

وقد أخبر سبحانه أنه ولي الذين آمنوا، وهو ناصرهم وموفقهم، فيخرج عباده المؤمنين من ظلمات الشرك وظلمات المعاصي إلى نور الحق والإيمان والطاعة، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾<sup>(٦٨)</sup>، فيزيد الذين اهتدوا هدى لأن أتباعهم الإسلام تيسير لطرق اليقين، فهم يزدادون توغلاً فيه يوماً، وبعكسهم الذين كفروا إنما وليهم الشيطان، يزيد لهم ما هم فيه من الجهالات والضلالات، ويخرجونهم ويحيدون بهم عن طريق الحق إلى الكفر، فمصيرهم إلى النار والخلود فيها، قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(٦٩)</sup>، ولهذا وحد تعالى لفظ النور وجمع الظلمات ؛ لأن الحق واحد، والكفر أجناس كثيرة، وكلها باطلة.<sup>(٧٠)</sup>

( ) ( / ) ( / ) .

: ( )

: ( )

: ( )

( ) ( / ) ( / ) ( / ) .

ويتولي الله عز وجل المؤمنين ورعايتهم وهدايتهم إلى الدين الحق يجعل لهم نوراً يمشون به وذلك بفضلته ومنته.

قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ <sup>(٧١)</sup> وهذا مثل ضربه الله تعالى للمؤمن الذي كان ميتاً أي هالكاً في الضلالة فأحيا الله قلبه بالإيمان وهداه له يسير ويتصرف به كيف سلك ، وشبه الكافر بالمتخبط في الظلمات المستقر فيها دائماً ليظهر الفرق بين الفريقين ، فلا يستوي من أخرج من الظلمات ، ومن ترك فيها ، فكذلك لا يستوي المؤمن الذي يبصر الحق ويعمل به ، والكافر الذي لا يبصر. <sup>(٧٢)</sup>

قال أبو حيان: " وقال (في الناس) إشارة إلى تنويره على نفسه وعلى غيره من الناس ، فذكر أن منفعة المؤمن ليست مقتصرة على نفسه ، وقابل تصرفه بالنور وملازمة النور له باستقرار الكافر (في الظلمات) وكونه لا يفارقها. " <sup>(٧٣)</sup>

فالنور الذي يقذفه الله في قلب العبد هو نور الإيمان والهدى ، وهو من أعظم أسباب انشراح الصدر ؛ لأنه نور جاء من عند الله فهو على نور من ربه أي على هدى من ربه ، فيوسع صدر صاحبه ويفرح قلبه ، وإذا فقد هذا النور من قلب العبد ، ضاق وخرج وصار في أضيق سجن وأصعبه ، فنصيب العبد من انشراح الصدر نصيبه من هذا النور. <sup>(٧٤)</sup>

- 
- ( ) :  
( ) ( / ) .  
( ) ( / ) .  
( ) ( / ) .

قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ۚ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٧٥).

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (٧٦).

وقد أخبر الله تعالى عن القرآن العظيم الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم فقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ (٧٧) أي ويخرجهم من ظلمات الكفر والبدعة والمعصية والجهل والغفلة إلى (النور) نور الإيمان والسنة والطاعة والعلم والذكر، وكل هذه من الهداية بإذن الله. (٧٨).

فالأيات البينات التي أيد الله سبحانه بها رسوله جاءت لتخرجهم من ظلمات الجهل والكفر إلى نور الإيمان والطاعة، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يُبَيِّنُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (٧٩) فهذا من رحمته سبحانه ورأفته بعباده، حيث أنزل الكتاب وأرسل الرسل لهدايتهم، ووعد المؤمنين به وبرسوله ضعفين من رحمته، ويزيدهم هدى يبصرون به من العمى والجهالة ويغفر لهم، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ

( ) :

( ) :

( ) :

( ) ( / ) .

( ) :

وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٨١﴾ ( ) ومن لطفه سبحانه ورحمته أنه أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم بالآيات البينات ، وكانت سبباً لإخراج المؤمنين الصالحين من ظلمات الكفر وفساد الأعمال إلى نور الإيمان والأعمال الصالحة قال تعالى : ﴿رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (٨١) (٨٢)

: ﴿الرَّكَتَدُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (٨٣) ، أي لتخرج الناس بالكتاب وهو القرآن بدعائك إليه من ظلمات الكفر والضلالة والجهل إلى نور الإيمان والعلم. (٨٤)

وكذلك رسوله موسى عليه السلام كان سبباً في إخراج قومه من ظلمات الكفر والجهل إلى نور الإيمان والهداية ، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ يَنْتَبِهُونَ﴾ (٨٥) فلا يستوي من أنار الله قلبه بالإيمان بمن كان في الظلمات أعمى القلب ، كما لا يستوي الأعمى عن دين الله الذي ابتعث به نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ، ولا البصير الذي قد أبصر

- 
- ( ) :
- ( ) :
- ( ) ( / ) .
- ( ) :
- ( ) ( / ) .
- ( ) :

دينه، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ <sup>(٨٦)</sup> وقال تعالى: ﴿وَلَا الظُّلُمَةُ وَلَا النُّورُ﴾ <sup>(٨٧)</sup>

:

الله سبحانه وتعالى أخبرنا في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ <sup>(٨٨)</sup> بأن النور والظلمة مخلوقان، فلم يكن في الأزل نور ولا ظلام، قال الواقدي: "كل ما في القرآن من الظلمات والنور فهو الكفر والإيمان، إلا في هذه الآية فإنه يريد بهما الليل والنهار." <sup>(٨٩)</sup> والظلمات هي ظلمات الليل وسواده، والنور هو نور النهار وضياؤه، فجعل الظلمات والنور منفعة لعباده في ليلهم ونهارهم، وآيات للمتفكرين، ودلائل على وحدانيته وقدرته وتدبيره، ثم مع هذه النعم يشرك به الكافرون. <sup>(٩٠)</sup>

كما أخبرنا عز وجل عما خلق من الآيات الدالة على كمال قدرته وعظيم حكمته وتدبيره، بأن جعل الشمس مضيئة ساطعة بالنهار، والقمر منيراً بالليل، وهذا من كمال رحمته بالعباد، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ <sup>(٩١)</sup>، أي أن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض هو الذي أضاء الشمس فجعلها ضياءً بالنهار، وأنار القمر فجعله نوراً بالليل. <sup>(٩٢)</sup>

( ) :

( ) :

( ) :

( ) ( / ) .

( ) ( / ) ( / ) .

( ) :

( ) ( / ) .

وجاء وصف القمر بالنور في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾<sup>(٩٣)</sup>، يعني جعل القمر في السموات والأرض نوراً مضيئاً يستضيء به أهل الأرض، وجعله (فيه)، وهو يعني في السماء الدنيا كما يقال: أتيت بني تميم، وإنما أتى بعضهم.<sup>(٩٤)</sup>

وقوله تعالى: ﴿نَبَارَكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾<sup>(٩٥)</sup>، فبفضل الله ومنته زين السماء الدنيا بتلك النجوم والكواكب والشمس والقمر المتبرين بالليل والنهار، فجعل القمر (منيراً)، أي مضيئاً مشرقاً ينير الأرض إذا طلع.<sup>(٩٦)</sup>

:

:

القرآن الكريم كتاب الله عز وجل، ونوره المبين، أنزله على عبده ليكون للعالمين نذيراً، وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزل من حكيم حميد، وهو نور ينيره طريق المؤمنين، ويزيل عنهم الظلمات. ولقد وصف الله تعالى القرآن الكريم بأفخم الصفات وأعلاها وأرفعها شأنًا، مثل مبين، مبارك، هدى، حكيم، مجيد، كريم، عظيم، بشير ونذير، عزيز عليّ،

( ) :

( / ) .

( ) :

( / ) ( / ) .

إلى غير ذلك من الأوصاف التي تعبر عن جلال وعظمة القرآن في ذاته وعظمته وسمو الغاية التي لأجلها نزل.

ومن بين الصفات التي وصف القرآن بها: (النور)، ولقد تعدد وصفه به في مواضع عدة، وسياقات مختلفة من كتاب الله تعالى، فالقرآن الكريم كتاب الله ونور من عنده للعباد فهم مأمورون بالإيمان به كإيمانهم بالله ورسوله الذي حمّله وبلغه لهم، كما قال سبحانه ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>(٩٧)</sup>.

وقوله: (والنور الذي أنزلنا) يعني القرآن ؛ لأنه يبين حقيقة كل شيء، وهو نور يهتدي به من ظلمة الضلال، فسماه نوراً ؛ لأن النور ضد الظلمة فالأحكام والشرائع والأخبار التي أنزلها الله في كتابه هي أنوار يهتدى بها في ظلمات الجهل المدلّمة.

والالتفات إلى نون العظمة لإبراز كمال العناية بأمر الإنزال، فمن آمن بالله ورسوله وآمن بالقرآن وهو النور الذي أنزله الله أبصر طريق الجنة من طريق النار.<sup>(٩٨)</sup>

فالقرآن نور يضيء للناس طريق سعادتهم في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً﴾<sup>(٩٩)</sup>.

فالله سبحانه وتعالى يخبرنا أنه أنزل إلينا نوراً مبيناً، وهذا النور المبين هو كتابه الكريم، وسماه نوراً ؛ لأنه به تتبين الأحكام و يهتدى به من الضلالة، وهو سبب لوقوع الإيمان في القلب، فهو يبين لكم المحجة الواضحة، والسبل الهادية إلى ما فيه

( ) :

( ) : ( / ) ( / ) ( / ) ( / ) .

( ) :

لكم النجاة من عذاب الله وأليم عقابه إن سلكتموه واستترتم بضوئه ، فالناس في ظلمة إن لم يستضيئوا بأنوراه ، وفي شقاء عظيم إن لم يقتبسوا من خيره. <sup>(١٠٠)</sup>

قال ابن عطية : " ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُمْ بُرْهَنٌ مِّن رَّبِّكُمْ إِنَّمَا . الْآيَةُ ﴾ إشارة إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، والبرهان : الحجة النيرة الواضحة التي تعطي اليقين التام ، والمعنى قد جاءكم مقتراً بمحمد برهان من الله تعالى على صحة ما يدعوكم إليه وفساد ماأنتم عليه من النحل. وقوله تعالى ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ يعني القرآن فيه بيان لكل شيء ، وهو الواعظ الزاجر الناهي الأمر. <sup>(١٠١)</sup>

وفي وصفه بالنور المبين ما يشير إلى كونه سبباً في تلاشي الظلمات وتبديد حلكتها به كما قال في آية أخرى ﴿ الرَّكَتَبُ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ <sup>(١٠٢)</sup>

: ﴿ هُوَ الَّذِي يُزِيلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يَبَيِّنُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ <sup>(١٠٣)</sup> ، فهو السبيل الوحيد لخروج الناس من الظلمات إلى النور.

فالنور المبين تتجدد به المعالم ، ويُعرف الطريق ، فهو ينير طريق المؤمنين ، ويزيل عنهم الظلمات ، وتشرق به قلوبهم ، قال تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾ <sup>(١٠٤)</sup> يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ

---

( )	( / )	( / )	( / )	( / )	( )
( )	( / )				
( )	:				
( )	:				



وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠٥﴾

اختلف العلماء في المراد بالنور في الآية السابقة على أقوال منها: أن المراد بالنور: القرآن، وقيل: الرسول صلى الله عليه وسلم، وقيل: الإسلام، وقيل: نور وكتاب مبين وصفان لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فيريد به القرآن ليستضاء به في ظلمات الجهالة وعماية الضلالة، ولكشفه وإظهاره ظلمات الشرك والشك، ولإبانتة ما كان خافياً على الناس من الحق والهدى واليقين وبكل ما يحتاج الخلق إليه من أمور دينهم ودنياهم، أو لأنه ظاهر الإعجاز. (١٠٥)

قال السمرقندي: " فيسمى القرآن نوراً ؛ لأنه يقع في القلوب مثل النور ؛ لأنه إذا وقع في قلبه يبصر به. " (١٠٦)

والذي يظهر لي أن المراد بالنور في الآية السابقة هو القرآن الكريم ؛ لأن العطف في قوله تعالى ﴿ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴾ لتنزيل المغايرة بالعنوان منزلة المغايرة بالذات، وفي قوله تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ ﴾ جملة مستأنفة مسوقة لبيان أن فائدة مجيء الرسول ليست منحصرة فيما ذكر، ومن بيان ما كانوا يخفونه بل له منافع لا تحصى. (١٠٧)

- 
- ( )  
 ( / ) ( / ) ( / ) ( / )  
 ( / )  
 ( / )



إنما يهتدي به من لا يكون له حائل دون الاهتداء ، ولذلك قال ﴿ تَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ أي نخلق بسببه الهداية في نفوس الذين أعددناهم للهدى من عبادنا. <sup>(١١٢)</sup>

وقد أمر الله عز وجل باتباع النور الذي أنزل به النبي صلى الله عليه وسلم النبي الأمي ، وبين أنهم هم الناجون ووعدهم بالخير والفلاح ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ( )

فسمى الله عز وجل كتابه الكريم بالنور لكونه ظاهراً بنفسه بإعجازه ، ومظهراً لغيره من الأحكام وصدق الدعوى ، فهو أشبه شيء بالنور الظاهر بنفسه والمظهر لغيره ، بل هو نور على نور.

وسُمِّي القرآن نوراً لأنه يضيء الحق ، ويستضاء به في ظلمات الجهل والشك والشرك ، ولأنه يجعل المقتدي به ببيان طريق الحق كالماشي في ضوء النهار. <sup>(١١٤)</sup>

وشبه الشرع والهدى بالنور إذ القلوب تستضيء به كما يستضيء البصر بالنور ، كما شبه حال المقتدي بهدي القرآن بحال الساري في الليل ، إذا رأى نوراً يلوح اتبعه لعلمه بأنه يجد عنده منجاة من المخاوف وأضرار السير ، فالإتباع يكون للاقتداء ، والنور يكون للقرآن ؛ لأن الشيء الذي يبين الحق والرشد يشبه بالنور. <sup>(١١٥)</sup>

( ) ( / ) .

( ) :

( ) ( / ) ( / ) ( / ) .

( ) ( / ) ( / ) .

ويجوز أن يكون ﴿مَعَهُ﴾ متعلقاً بـ ﴿وَاتَّبَعُوا﴾ أي واتبعوا القرآن المنزل مع أتباعه صلى الله عليه وسلم بالعمل بسنته وبما أمر به ونهى عنه ، أو اتبعوا القرآن مصاحبين له في اتباعه.

قال الشنقيطي : " وما دلت عليه هذه الآيات الكريمة من كون هذا القرآن نوراً ، يدل على أنه هو الذي يكشف ظلمات الجهل ، ويظهر في ضوئه الحق ، ويتميز عن الباطل ، ويميز به بين الهدى والضلال والحسن والقبيح ، فيجب على كل مسلم أن يستضيء بنوره فيعتقد عقائده ، ويحل حلاله ويحرم حرامه ، ويمتثل أوامره ويجتنب ما نهى عنه ويعتبر بقصصه. " (١١٦)

:

لو تأملنا الآيات القرآنية لوجدنا أن الله عز وجل قد وصف كتبه السماوية بأنها نور ، نيرة بنفسها منيرة لغيرها ، قال تعالى : ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (١١٧) ، وقال تعالى : ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (١١٨) ، فالكتب السماوية منيرة ، أي تبين الحق لمن التبس عليه وتوضحه ، فتعرف بها الأحكام الشرعية ، وما اشتملت عليه ، فالرسل جاءوا بالبينات ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور.

وفي آية آل عمران تسلية للرسول صلى الله عليه وسلم لما ظهر كذبهم على الله بذكر العهد الذي افتروه ، وكان في ضمنه تكذيبه ، فلم يجبههم الله في ذلك ، فسلى

---

( / ) ( )  
: ( )  
: ( )

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن هذا دأبهم، وسبق منهم تكذيبهم لرسول جاءوا بما يوجب الإيمان من ظهور المعجزات الواضحة الدلالة على صدقهم، وبالكتب السماوية الإلهية النيرة المزيلة للشبهات.<sup>(١١٩)</sup>

وقد اختلف أسلوب آية آل عمران وآية فاطر من حيث اقتران الباء وعدمه في قوله ﴿وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ فقد اقترنت الباء في آية فاطر ﴿وَبِالْكِتَابِ﴾ وتجردت في آل عمران ؛ لأن الثانية جرت في سياق زعم اليهود ألا تقبل معجزة الرسول إلا معجزة قربان تأكله النار، فقليل في التفرد ببهتانهم: فقد كُذِّبَت الرسل الذين جاء الواحد منهم بأصناف المعجزات مثل عيسى عليه السلام، فترك إعادة الباء إشارة إلى أن الرسل قد جاءوا بالأنواع الثلاثة.

وأما آية فاطر فهي في مقام تسليية الرسول صلى الله عليه وسلم، فناسب أن يذكر ابتلاء الرسل بتكذيب أمهم على اختلاف الرسل، فمنهم الذين أتوا بالآيات، ومنهم من أتى بالزير والمواعظ، ومنهم من جاء بالكتاب المنير وهي الشرائع، مثل إبراهيم وموسى وعيسى، فذكر الباء إشارة إلى توزيع أصناف المعجزات على أصناف الرسل. ( )

(

أثنى الله عز وجل على كتابه التوراة التي أنزلها على نبيه موسى عليه السلام، بوصفها بأنها نور وهدى فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾<sup>(١٢١)</sup>، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾<sup>(١٢٢)</sup>

( / ) ( )

( / ) ( )

: ( )

أي أنزل الله التوراة فيها هدى يهدي إلى الإيمان الحق ويعصم من الضلالة، ونور يستضاء به في ظلمات الجهل والحيرة والشكوك والشبهات والشهوات.

وما ذكره الله عز وجل من مدح التوراة لا يوجب ذلك مدح اليهود الذين كذبوا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، كما أنه ليس فيها ثناء على دين اليهود المبدل المنسوخ باتفاق المسلمين، وكذلك ما ذكره من مدح الإنجيل ليس فيه مدح للنصارى الذين كذبوا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، وبدلوا وحرفوا أحكام التوراة والإنجيل، فليس فيما ذكر في القرآن من ذكر التوراة والإنجيل مدح لأهل الكتاب الذين كذبوا محمداً صلى الله عليه وسلم، ولا مدح لدينهم المبدل قبل مبعثه، فكان وصفهما بالنور والضياء قبل وقوع التحريف فيهما. (١٢٣)

كما وصف الله تعالى رسالته التي أنزلها على نبيه موسى عليه السلام بالضياء حين قال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ( )

وهنا يثار سؤال لماذا وصف الله التوراة مرة بالنور ومرة بالضياء، ووصف القرآن بالنور فقط؟ الجواب عن ذلك - والله اعلم بمراد كتابه - أن الضياء هو النور الذي يحصل فيه حرارة وإحراق كضياء الشمس بخلاف القمر، فإنه نور محض فيه لإشراق بغير الإحراق، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (١٢٥)، ومن هنا وصف الله عز وجل شريعة موسى بأنها ضياء، وإن كان قد ذكر أن في التوراة

: ( ) =

( / ) ( / ) .( / )

: ( )

: ( )

نورا كما قال: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾<sup>(١٢٦)</sup>، لكن الغالب على شريعتهم الضياء، لما فيها من الآصار والأغلال والأثقال، فكانت ثقيلة التكليف، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾.. الآية<sup>(١٢٧)</sup> فقلوه: (ويضع عنهم إصرهم) أي التكليف الشاقة والأعمال الشديدة التي كانت مفروضة عليهم، فقد كانت شريعة التوراة فيها شدة وحرص، وكانت مشتملة على أحكام كثيرة شاقة وثقيلة، وذلك مثل: قتل الأنفس في التوبة، وقرض النجاسة عن الثوب بالمقراض، وتعيين القصاص في القتل وتحريم أخذ الدية، وترك العمل في السبت، والعقوبة بالقتل على معاص كثيرة، وتحريم مأكولات كثيرة طيبة، وأن صلاتهم لا تجوز إلا في الكنائس، وغير ذلك من الشدائد، وأشد ما في شريعة التوراة من الإصر أنها لم تشرع فيها التوبة من الذنوب ولا الاستتابة لمجرم.

حتى بعث الله لهم الأنبياء لتعليمهم دينهم، وتخفيف الأثقال عنهم كما حلل لهم نبي الله عيسى عليه السلام بعض ما حرم عليهم.<sup>(١٢٨)</sup>

ووصف الله شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بأنها نور لما فيها من الحنفية

السمحة، قال تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(١٢٩)</sup>

( ) :

( ) :

( / ) ( / ) ( / )

( / ) .

( ) :

(

وصف الله تعالى كتابه الإنجيل الذي أنزله على نبيه عيسى عليه السلام بأنه هدى ونور فقال: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾<sup>(١٣٠)</sup>، فالإنجيل هدى لاشتماله على الدلائل الدالة على التوحيد والتنزيه، وبراءة الله تعالى عن الصاحبة والولد والمثل، وعلى النبوة والمعاد، فهو هدى إلى الحق وإلى الصراط المستقيم. وأما كونه نوراً فلأنه يستضاء به في إزالة الشبهات وحل المشكلات، ولما فيه من الإيضاح وحسن البيان، وكونه بياناً لأحكام الشريعة وتفصيلها، وبياناً لما جهله الناس من حكم الله في زمانه.<sup>(١٣١)</sup> وتنوين هدى ونور للتفخيم.<sup>(١٣٢)</sup>

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد  
فقد انتهيت بفضل الله وعونه من بحث (نور القرآن الكريم ودلالته)، وقد قسمته إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث.  
بينت في المقدمة أهمية دراسة الموضوعات القرآنية، وما لها من دلالة على استيعاب القرآن الكريم لها جميعاً، وعرفت في التمهيد النور في اللغة مبرزة أقوال العلماء، ومرجحة بينها، ثم تناولت معنى الضياء والفرق بينه وبين النور، ووضحت في المبحث الأول أقسام النور وأنه على نوعين:

( ) :

( ) ( / ) ( / ) ( / ) ( / )  
( ) ( / ) ( / )



١ - النور الذي هو صفة من صفات الله تعالى.

٢- النور المخلوق وهذا الأخير منه ما هو دنيوي ، ومنه ما هو أخروي ، ذاكرة الأمثلة على ذلك. ثم بينت في المبحث الثاني أن النور إما أن يكون صفة من صفات الله ، أو من صفات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد يطلق على الدين الحق ، أو على الإيمان والطاعة ، أو على ضوء النهار ونور القمر ، موضحة الأمثلة القرآنية على ذلك ، ذاكرة أقوال العلماء.

ثم وضحت في المبحث الأخير وصف القرآن بالنور مبينة أقوال العلماء وآراءهم فيما اختلفوا فيه مرجحة ما أراه بالدليل ، ثم ختمت المبحث ببيان أن بعضاً من الكتب السماوية وصفت بالنور كالتوراة والإنجيل والقرآن ، ثم أثرت سؤالاً لماذا وصف الله تعالى التوراة وحدها بالضياء ؟ وأجبت عليه.

وختمت البحث بذكر أهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها.  
والله أسأل أن يرزقنا الصديق في القول والعمل وأن يهبنا النور من عنده ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

[١] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ، ١٤٢٢ هـ ، ١٩٩١ م.

[٢] اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ، لمحمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- [٣] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- [٤] إعجاز القرآن، للقاضي أبي بكر الباقلاني، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- [٥] بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- [٦] البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- [٧] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- [٨] تفسير البغوي (معالم التنزيل)، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١١هـ.
- [٩] تفسير التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر.
- [١٠] تفسير سورة النور، لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الدار السلفية، بومباي - الهند.
- [١١] تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- [١٢] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للعلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، دار المدني، جدة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- [١٣] جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ.
- [١٤] جامع العلوم والحكم، لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- [١٥] الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- [١٦] الحاوي في الفتاوي، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢ م.
- [١٧] دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد السيد جليند، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
- [١٨] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠هـ - ١٩٨٥ م.
- [١٩] زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.
- [٢٠] زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م.

- [٢١] صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- [٢٢] صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، حققه وصححه ورقمه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- [٢٣] طريق المهجرتين وباب السعادتين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- [٢٤] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- [٢٥] الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
- [٢٦] القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاهرة، مؤسسة الحلبي.
- [٢٧] كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، للباحث العلامة محمد بن علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، ١٩٩٦م.
- [٢٨] الكشف عن حقوق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٨٣هـ)، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان.

- [٢٩] كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للإمام إسماعيل بن محمد الجراحي الشافعي العجلوني (١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- [٣٠] لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار الفكر، دار صادر، بيروت.
- [٣١] مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، دار العربية، بيروت - لبنان.
- [٣٢] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- [٣٣] مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- [٣٤] مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [٣٥] مرشد الحائر لبیان وضع حديث جابر، لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية، تونس.
- [٣٦] مشكاة الأنوار، للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- [٣٧] معجم مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة أبي القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني، دار الفكر، بيروت - لبنان.

[٣٨] معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق وضبط :  
عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت - لبنان.

[٣٩] مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير. لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي  
(٦٠٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ -  
١٩٩٠م.

[٤٠] ملاك التأويل القاطع بدوي الإلحاد والتعطيل ، لأحمد بن إبراهيم بن الزبير ،  
تحقيق : سعيد الفلاح ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ،  
١٩٨٣م.

[٤١] المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ، للحافظ أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني  
(٩٢٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م ، وعلى  
هامشه (شرح العلامة الزرقاني على المواهب اللدنية).

[٤٢] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم  
بن عمر البقاعي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ -  
١٩٩٢م.

[٤٣] الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز ، للشيخ أبي عبدالله الحسين بن محمد  
الدامغاني ، تحقيق : عربي عبد الحميد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.

## Nur Koran and Significance

**Dr. Muneera Mohammed Nasser Al-Dossri**

*Department of Islamic Studies Faculty of Arts of the University of Dammam Girls*

(Received 22/5/1432H; accepted for publication 5/7/1432H)

**Abstract.** Praise be to God, prayer and peace upon the Messenger of God, his family and companions. After..

This research titled (Nur Koran and significance) meant to him to reflect the reality of the light and the difference between him and the light, and the division of scientists term the light into two parts: the light which is one of the attributes of God, and the light of one of the things God's creatures, and the latter is divided into worldly and otherworldly.

Then stated, use the Koran single Quranic (light) in several places, and in the verses of a variety of light is called and is intended to describe God, may be meant by the Prophet Muhammad, peace be upon him, or that the religion of Islam, and the light of faith and science and obedience, or in other words the light of the moon and day.

It also came the launch of Light on the Koran and books downloaded , God Almighty called Nora; to identify it by the provisions and guidance for the misguided, which is why the occurrence of faith in his heart.

I have a survey and collection of Quranic verses on this subject, and disclosure of terms that are consistent in the face of utter the light, and different meanings, and analysis, and the statement of intended use, and extract implications, highlighting some of what was said by scholars and commentators on some of these verses, to be a service to authors God is the highlight of the rhetorical and some professional secrets hidden.

God bless you, and God bless the prophet Muhammad and his family and him.

## Guidelines for Authors

### a) Conditions:

1. The paper must be innovative, scientific, well typed and in good style.
2. The paper must not be previously published, or sent to another press.
3. All received papers are to be refereed.

### b) Instructions:

1. The author must provide a request to publish his paper.
2. The author must provide five hardcopies of his paper (the original plus four copies) in Arabic. The paper must be typed using Microsoft Word on an IBM compatible PC. The paper must be printed on single faced A4 papers, leaving 3 cm for each margin. The pages of the paper should be sequentially numbered, along with numbering figures and tables (if available). The author must also provide an electronic copy of his paper. In addition, the author must provide an Arabic and an English abstract for his paper, each of which not exceeding 200 words.
3. The font type used for typing is Traditional Arabic, with the size of 20 pt for headings, 18 pt for the main text and 14 pt for footnotes.
4. The paper must not exceed 60 pages.
5. The paper must include the title of the paper, the author's name, his address, his title and his affiliation.
6. Book references are to be cited in one of the two following ways:
  - a. The reference is cited in the main text, where the author mentions the abbreviation, followed by the part and page number, then the Hadith number.  
Example: Narrated by Al-Bukhari in the Correct (1/88H 166) or Al-Nawawi Said in the Collection 8/29: "..."
  - b. The reference is cited in a footnote.  
Example: Ibn Qudama Said "..."<sup>(1)</sup>
7. Paper references are to be cited in a footnote, where the author mentions the title of the paper and the title of the journal.  
Example: The author mentioned in his Paper that he didn't Stop at any one Saying this "..."<sup>(2)</sup>
8. Footnotes must be mentioned in their respective pages.
9. In the reference list, the book citations should start with author's full name, followed by the title of his work/book, his year of death, the publisher and year of publication. The same with journal citations, in which they should start with the title of the paper, its author, the title of the journal and its volume.
10. When mentioning names of Arab or Islamic scholars, the year of death should be mentioned in Hijri (lunar) year if the scholar is deceased. As for foreign names, the names should be written in Arabic, followed by the name in English/Latin letters between brackets. The name should be fully written when first mentioned in the paper.
11. The paper will be returned to the author, whether or not the paper is published.
12. The author will be given two copies of the journal, along with 20 copies of his paper free of charge. Any more copies will be charged according to the Editorial Board.
13. The author must follow the corrections of the referees. In addition, the author must provide a justification for not following a certain correction by the referees.
14. The papers published reflect the opinions of their authors.

## Correspondence

All correspondence and manuscripts are to be sent/delivered to: the Editor-in-Chief:

- Scientific Journal of Qassim University (Sharia Sciences)
- P.O. Box 6600, Buraydah 51452, Buraydah Kingdom of Saudi Arabia
- Tel.: 06-3220330, Ext.: 2125
- Fax and Direct Line: 06-3220358
- E-mail: qu.mgllah@gmail.com

---

(1) Al-Maghni 6/322.

(2) Collaborative Insurance – Journal of Sharia Colleg – University of Um Al-Qura, Vol. 0, No. 0.





**In The Name of ALLAH,  
Most Gracious, Most Merciful**





**Volume (5) – NO.(1)**

# **Journal of ISLAMIC SCIENCES**

**Muharram 1433H – November 2011**

Scientific Publications & translation

## EDITORIAL BOARD

### **Editor-in-Chief**

Prof. Saleh M. Al-Sultan

Professor, Department of Fiqh, Sharia College, Qassim University

### **Member Editors**

Prof. Saleh M. Al-Hasan

Professor, Department of Fiqh, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Saleh S. Al-yousef

Professor, Department of Osol Fiqh, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Saud H. Al-Saqri

Professor, Department of Aqidah (Religion), College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Prof. Sulaiman A. Al-Sulaiman

Professor, Department of Quran Sciences, Sharia College, Qassim University

Dr. Ibrahim A. Al-Lahim

Associate Professor, Department of Sunnah, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Deposif: 1429/2028

## **Contents**

## **Page**

Jabir bin Abdullah's hadith in Al-Shofa'a (English Abstract) <b>Turki Fahd A. Al-Ghomiz</b> .....	81
Eight Verses of the Tasks of NISA (English Abstract) <b>Ali Ibn Umar Suhaibani</b> .....	149
Tradition Industrious Dead "Fundamentalism Study" (English Abstract) <b>Abdul-Aziz Mohammed Ibrahim Uwayd</b> .....	217
Zakat letter of guarantee and documentary credit (English Abstract) <b>D. Ayad Bin Assaf Al Anzi future</b> .....	289
Meeting to the receive mourners (English Abstract) <b>Abdullah Sulaiman Bin Abdul Mohsen Almtroda</b> .....	346
Statements of Al-Imam ibn Mardawayh (d. 410 AH) Biographical Evaluation (English Abstract) <b>Mishaal bin Mohammed Alhaddara</b> .....	387
Nur Koran and significance (English Abstract) <b>Dr. Muneera Mohammed Nasser Al-Dossri</b> .....	432

